

7402



٢١٦ ا

(البندر الطالع في حل جمع الجوامع) ، تأليف

ب ج

جلال الدين المحلي ، محمد بن أحمد - ٨٦٤ هـ . كتب

سنة ١٠٤٥ هـ .

١٨٤ ق ٢١ س ٥٢٠ × ١٤ سم

٦٣٥٢

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

الأعلام ٦ : ٢٣٠ كشف الظنون ١ : ٥٩٥

١ - أصول الفقه الاسلامي - المؤلف

ب - تاريخ النسب - ج - شرح جمع الجوامع

٦١٢٠

اسم
سدا
علي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم
الحمد لله على فضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله
هذا ما استندت اليه حاجة المتقنين لجمع الجوامع من شرح جبل القاطع
وبين مراده ويتحقق مساليه ويجرد دلائله على وجه سهل للبتين
حسن للتأطرين نفع الله به امين قال المصنف رحمه الله **بسم الله الرحمن الرحيم**
الحمد لله اي تصفك بجميع صفاتك يا الله الحمد كما قال الزمخشري
في الفائق الوصف بالجمل وكل من صفاته جميل ورعاية جميعها البالغ
في التعظيم المراد بما ذكر اذا المراد ايجاد الحمد لا الاخبار بانه سيوجد
وكذا قوله نصلي ونصبر المراد به ايجاد الصلاة والصراعة لا
الاخبار بالها سيوجدان واقي بنون العظمة لا طهار ملزومها الذي
هو نعمة من تعظيم الله له بتأهله للعلم استئالا لقوله واما بسمته
ربك فحدث وقال ما تقدم دون نحمد الله الا خصر منه للتلاذ
خطاب الله ونذائيه وعدل عن الحمد الصيغة السائغة للحمد
القصد منها الشا على الله من انه ما كل لجميع الحمد من الخلق لا الاعلام
بتلك الذي هو من جملة الاصل في القصد بالخبر من الاعلام
بمضمونه الى ما قاله لانه ثنائيا بجميع الصفات برعاية الابلغة كما
تقدم وهذا بواجدة منها وان لم تراع الابلغة هناك بان يراد الثناء
ببعض الصفات فذلك العوضاء من هذه الواحدة لصدقها
وبغيرها الكثير فالثناء بها المدح من الثنائيات في الجملة ايضا نعم
الثنائيات ما حيث تفصيلها اوقع في النفس من الثناء **علي نعيم**
جمع نعمة بمعنى انعام والتكثير للتكثير والتعظيم اي انما ما كثيرة عظيمة
منها

قوله علي نعيم
الثناء بالانابة في كل الان
والثناء على النعمان والنعمة
فوق ذلك المنة على ذلك
الاعوام والثناء بالانابة
الثناء بالانابة

منها الالهام لتأليف هذا الكتاب والاقدار عليه وعلى صلة نحمد
واعلم على النعم اي في مقابلتها لا مطلقا لان الاول واجب والثاني
مستدوب ووصف النعم بما هو سائفا بقوله **يودن الحمد** عليها
بار ويا دها اي يعلم نبيادتها لانه متوقف على الالهام له والاقدار
عليه وهما من جملة النعم فيقتضيان الحمد وهو موزن بالزيادة المقترنة
للحمد ايضا وهلم جرا فلا عناية للنعم حتى يوفق بالحمد عليها وان
تعدوا نعمة الله لا تخصوها وارادوا وزاد الارز من مطاوعا
زاد المتعدي تقول زاد الله النعم علي **قال** فزادت وزادت
ونصلي على نبيك محمد من الصلاة عليه المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة
اي الرحمة عليه اخذ من حديث امرنا الله ان نصلي عليك فكيف نصلي
عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد رواه الشيخان الاصدرة
فسلم والنياسان اوحى اليه بشرع وان لم يور من بتبليغه فان امر
بتلك فرسول ايضا او امر بتبليغه وان لم يكن له كما ذكرنا نسخ لبعض
شرع من قبله كيوسن فان كان له ذكر فرسول ايضا قولان فالنبي
احم من الرسول عليهما وفي ثالثهما يعني وهو معني الرسول
علي الاول المشهور وقال نبيك دون رسولك لان النبي احقر
استحالة ولا فظية بالهم من النبأ اي الخبر لان النبي يخبر عن الله
وبلاهم وهو الاكثر قيل انه مخفق المهور بقلب هم تديا وقيل
انه الاصل من النبوة بفتح النون وسكون اليا اي الرفعة لان النبي
مرفوع الرتبة على غيره من الخلق ومحمد علم مستقول من اسم معقول
المستقول سمي به نبينا بالهام من الله تعالى بانه يكره جدا الخلق له

١٥
 كثر خصاله الجميلة كما روي في السير انه قيل لحده عبد المطلب وقد
 سماه في سابع ولادته **ابن ابي** قبلها لم يسمين ابنك محمدا
 وليس من اسماء بني ولا قومك قال رجوت ان يجرى في السما والارض
 وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه **هادي الامة** اي دالها بلطف
لرشادها يعني لدين الاسلام الذي هو لتكمته في الوصول به الى الرشاد
 وهو ضد الغي لانه نفسه وهذا ما خوذ من قوله تعالى انك تهدي
 الى صراط مستقيم اي دين الاسلام **وعليه** هم كما قال المشافعي رحمه الله
 عليه وسلم قسم ستم ذوي الفري وهو جنس الجنس بينهم تارك
 منه غيرهم من بني عمرهم بوقل وعبد شمس مع سواهم له رواه
 البخاري وقال ان هذه الصدقات انما هو اوساخ الناس وانما
 لا تحل لمحمد ولا لاهل بيته رواه مسلم وقال لا احل لكم اهل البيت من
 الصدقات شيئا ولا عسالة الايدي ان لكم في جنس الجنس ما يكفكم
 او يغنيكم اي بل يغنيكم رواه الطبراني في معجم الكبير والاصح
 حوا اضافة الى الصبر كما استقله المصنف **وصحبه** هو اسم
 جمع لصاحبه يعني الصحابي وهو كما سياتي من اجتمع مؤمن بمحمد
 صلواته عليه وسلم وعطفوا على النبي صلى الله عليه وسلم ليعصمهم لتكمل الصلاة
 باقتسام **ما** مصدرية ظرفية **قامت الظروف** اي الصحف جمع ظرف
 تكسر الظا **والسطور** من عطف الحزء على الكل صرح بالدلالة على اللفظ
 الدال على المعنى **لعيون الالفاظ** اي للمعاني التي يدل عليها بالالفاظ
 وتختدي بها كما يهدى بالعيون الباصرة وهي العلم المنبعوث به اليه
 الكرم

قوله يعني دين الاسلام
 في حواضير سبيل سبيل
 باسمه المسبب فان
 الرشاد هو السلوك
 للوصول الى الرشاد
 واليكن ضده وهو عدم
 السلوك للوصول
 او عدم الوصول
 ودين الاسلام لما كان
 سببا للسلوك للوصول
 وسبب للوصول
 كما ان صار رشادا

المذكور الكرم **مقام بياضها** اي الطروس **وسوادها** اي سطور الطروس والعتق
 بياضها ممد قيام كتب العلم المذكور قيام بياضها وسوادها اللان من لها
 وقيا بها بقيام اهل العلم لا خذهم اياه منها كاعهد وقيا بمم الى الساعات
 الحديث الصحيحين بطرق لا تزال **طائفة** من امتي ظاهرين علي
 الحق حتي ياتي امر الله اي الساعة كما صرح بها في بعض الطرق قال
 اي الصلاة البخاري وهم اهل العلم لا يتبدل الحديث اي في بعض الطرق بقوله
 من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وابتد الصلاة بقيام العلم
 المذكور لان كتابه هذا المبدوء بما هي منه من كتب ما يفهم منه
 به ذلك العلم المبعوث به النبي **ونضع** يستلوا الضار بضبط المصنف
 اي تخضع وتذل **ايك** يا الله **في منع الموانع** اي سالك غاية السؤال
 من الخضوع والدلة ان تمنع الموانع اي الاشياء التي تمنع اي تعوق
عنا هذا الكتاب **جمع الموانع** تحريم اقربنية السبيل الذي
 الكمال كثره الانتفاع به فيما آتته خيرة كثيرة وعلم كل خير مانع
 واسار بتسميته بذلك الى جمعه كل مصنف جامع فيما هو فيه فضلا
 عن كل مختصر يعنى مقاصد ذلك من المسائل والخلاف فيها دون
 مور راجع الدلائل واسماء اصحاب الاحوال الا بيسر منها فذكره لتكثرت ذكرها
 في هذا الكتاب **الا بي من فن الاصول** وفي نسخة بتثنية فن
 جمع الموانع وهي اوضح اي فن اصول الفقه وفن اصول الدين المختتم بما يناسبه
 والضمير من النصوص والفن النوع وفن كذا من اضافة المسمى الى الاسم
 راجع الى كثره مصان ويوم الخمين ومن وما بعد ها بيان لقوله الاصول
 قوله **بالقوا** **عنا** **الفوا** قد تم عليه رعاية للسمع والقاعدة قضيه طرية
 مصنف اي ما جمع الذي في تسميته
 اح اليه جميع
 الكتب جميع
 صفات اجزاء

قوله اي تخضع
 اي سالك غاية السؤال
 من الخضوع والدلة
 اي الاشياء التي تمنع اي تعوق
 تحريم اقربنية السبيل الذي
 كثره الانتفاع به فيما آتته
 خيرة كثيرة وعلم كل خير مانع
 عن كل مختصر يعنى مقاصد ذلك
 من المسائل والخلاف فيها دون
 مور راجع الدلائل واسماء
 اصحاب الاحوال الا بيسر منها
 فذكره لتكثرت ذكرها في هذا
 الكتاب

المتنبئة للبعث والحساب وكما جماع الصحابة المنتبحة لخدمة القياس وجبر
الواحد حيث عمل كثير منهم بها متفقاً مشايخهم سكوت اليافين
الذي هو في مثل ذلك من الاصول العامة وفاق عادة وفيما ذكره
فان من اصول الفقه ما ليس
بفطري كجبر الاستصحاب ومفهوم المخالفة ومن اصول الدين

قوله البالغ هو صفة بعد ما ليس بقاعدة كعقيدة ان الله تعالى موجود وانه ليس بكذا مما
 صفة وقية **بشباتي البالغ من الاحاطة بالاصلين** لم يقل الاصولين الذي الذي
 وهو الاصل ايثار التحقيق من غير الياس **مطلع ذوي الحد**
 فاجته هذا احسن بكسر الجيم اي بلوغ اصحاب الاجتهاد **والشهر** من تلك الاحاطة
 منتهى نعم كونه ذوي **الوارد** اي الجاي من زهاء مائة **مصدق** يعنى الراي
 واخذ اي قد رهاق بها من زهوتها بكذا اي خبرته حكاية
 واكتاد ان تسقى الصغاني قلب الواهمه لتطرفها **المراد** في كسبي **مهل**
 وقوله من احاط بحال من ضمير الواد **بروي** بضم او كه اي كل عطشان الي ما

[illegible]

العطشان ويشبع الجوعان وما استقال الجوع والعطش في
غير معانها المعروف كما هنا قول العرب جعت الى لقايك اي اشتقت
اي استغنت حكاها الصغاني المحيط ايضا بنبرة اي خلاصة
ما في شرحي على المختصر لابن الحاجب والمنهاج للبيضاوي وناهيك

ليكثر فوايدها **مع مزيد** بالتنوين بضبط المصنف **كسر** على قولنا يعني المقصود من الاحتراز بذلك عن ايراد احطه والكلام المستوفى اخره وصح الكتاب بعد تمامه فقط فادلفظ المعنى الاشارة الى ان من جمع الخواص في اللفظ التخصيص كما هو مختار السادة واقفة من الحقيقة ان يخص المعنى المقصود منه اي اللفظ **كتب** **ويسمى** **كتاب**

في المقصود بالذات خمسة في صياحت ادلة الفقه الخمسة الكتاب
والسنة والاجماع والقياس والاستدلال والسادس في التعادل
والترجيح عند تعارضها والسابع في الاحتماد الرابع لها مدلولها
وما يتبعه من التقليد واحكام المقلدين واداب الفتيان وما هم اليه
من علم الكلام المنتج بمسئلة التقليد في اصول الدين المختتم
على بعضها بما يناسبه من حائمة المصروف **الكلام في المقدمة**

التي بعض افتتحها بتصرف في اصول الفقه ليتصور حاله ما ييسر مساله
 تلك الامور الكثيره ليكونا على بصيرة في نظايها اذ لو نظايها قبل صيغها لم يامن
 يتوقف عليه قنات ما يرجح فيه وضياح الوقت فيما لا يعينه فقال **اصول الفقه**
 المتفق عليها اي الفقه المسمى بهذا اللقب المستعمل مدحه بائتنا الفقه عليه
 فكل هذا ما تقدم
 التمرين في بيان
 الكتاب والاعمال في
 الكتاب الا ان يكون
 اللاتم مقدمة العلم عليه
 وهو من وجب
 قدامه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing on aged paper.

A close-up photograph of a page from an ancient manuscript. The page is filled with dense, handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian, written in dark ink on aged, yellowed paper. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be written in a larger, bolder script than others. The paper shows signs of wear, including creases and discoloration.

عَلَى الْمَلِكِ الْأَعْلَى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

في منع الموانع
و ما مضى
المتن
اعراض على
جمل يعرف
اصول الفقه
بسطا ولم يعد
مرفقا كترتيب
الاصول في مقابل

الفقه الاجمالية وطرق استفادته ومستفيد جزئيا كما وقيل معرفة
ذلك ولا حاجة الى تعريف الاصولي للعلم به من ذلك واما قولهم المتقدم الفقيه
المجتهد وكذا عكسه الاتي في كتاب الاجتهاد فالمراد به بيان الماصد
اي ما يصدق عليه الفقيه وما يصدق عليه المجتهد والعكس لا
ليبان المفهوم وان كان هو الاصل في التعريف لان مفهوميهما مختلف
ولا حاجة الى ذكره اي المفهوم للعلم به في تعريف الفقه والاجتهاد
فما تقدم من انهم قالوا الفقيه العالم بالاحكام اي الى اخره لذلك
على ان بعضهم قاله قرحا على علم النزاهة **والعلم الفقه بالاحكام**
اي جميع السبب التامه **الشرعية** اي الماخوذ من الشرع المعبوث
به النبي الكريم **العملية** اي المتعلقة بكيفية تعلق قلبي او غير
بذلك العلم بان النية في الوضوء واجبة وان الوتر مندوب **المكتسب**
ذلك العلم **من ادلتها التفصيلية** اي من الادلة التفصيلية للاحكام
فخرج بقيد الاحكام العلم بغيرها من الدوات والصفات كنصوص
الانسان والحيوان وبقيد الشرعية العلم بالاحكام العقلية و
الحسية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النار محرقة و
بقيد العملية العلم بالاحكام الشرعية غير العملية اي الاعتقادية كالعلم
بان الله واحد وانه يرى في الآخرة وبقيد المكتسب علم الله
وجبريل واليحيى مما ذكر وبقيد التفصيلية العلم بذلك المكتسب
للخلاق من المقتضي والنافي المشبه بهما ما يأخذه من الفقه
ليحفظه عن ابطال خصمه فعلمه مثلا بوجوب النية في الوضوء
لوجود المقتضي او بعدم وجوب الوتر لوجود النافي ليس

فيها

من الفقه وعبروا عن الفقه هنا بالعلم وان كان لظنية ما يحكم
سياتي التعبير عنه في كتاب الاجتهاد لا بد ان المجتهد الفقيه
هو لقوته قريب من العلم وكون المراد بالاحكام جميعها **ف**
قول مالك من اكابر الفقهاء في سنت وثلاثين مسألة من اهل
سفال عنها لا ادري لانه منتهى العلم بالاحكام بما عمادة **الادلة**
والمطابقة العلم على مثل هذا التي شياع عرفا يقال فلان **بشرعي**
ولا يبراد ان جميع مسائله حاضرة عنده على التفصيل **لذلك**
لذلك وما قيل من الاحكام الشرعية قيل واحد جمع يحكم به
المعرف بخطاب **الظاهر** وان آل الي ما تقدم بسنة
كونه قيد من كما لا يخفى **والحكم** المعارف بين الاصوليين الصدق
تارة والثاني اخري **خطاب الله** اي كلامه النفسي **الموسد**
في الاول خطابا حقيقة على الاصح كما سياتي **المتعلق** بعم اخر
اي البالغ العاقل تعلقا معنويا قبل وجوده كما سياتي **من قوله**
مع وجوده بعد البعثة اذ لا حكم قبلها كما سياتي **من قوله**
اي ملزم بما فيه كلفة كما يعلم مما سياتي فتناول الفعل القلي الاعتقاد
وعبرة والكفر والمكفر الواحد كالنبي صلى الله عليه وآله في خصايصه
والاكثر من الواحد والمتعلق باوجدان العلم من الاقتضا الجازم
وعبر الجازم والتخبر بالنية لتناول حيثية التكليف الا مرس منها
كالاول الظاهر فانه لولا وجود التكليف لم يوجد الا يرى الى انتفاها
قبل البعثة كانتفا التعليل ثم الخطاب المذكور يدل عليه الكتاب
والسنة وغيرهما وخرج بفعل المكلف خطاب الله المتعلق بذاته

التكليف

الفقه الاول وان المكلفين والجمادات كدلول انه لا اله الا هو خالف
 ذلك وقد غفلناكم ويوم نسير الجبال وما بعد مدلول
 المجتهد من قوله والله خلقكم وما تعلمون فانه متعلق بفعل
 اي ما حيث انه مخلوق به ولا خطاب بتعلق ^{بغيره} بالخالق
 لبيان وولي الصبي والمحبت باءا ما وجب في مالهما منه كالزكاة
 ولا حاشا المتعلق كما يخاطب صاحب البهيمة بضماء ما اذلفت
 فاعتد في حفظها الترتل فعلقها في هذه الحالة منزلة فعله
 علي ان يعادة الصبي كصلاته وصومه المتأب عليها ليس لانه
 اي يجمع كما في البالغ بل ليعادها ولا يتركها بعد بلوغه
 به النبي الله ذلك ولا يتعلق الخطاب بفعل كل بالغ عاقل
 كالعالم بسياتي من امتناع تكليف العاقل والمجاهد والمكر
 ذلك العلم كذا في التحقيق الى انتفاء تكليف البالغ العاقل في بعض
 فخرج بقوله واما خطاب الوضع الا في فليس من الحكم كما مشي
 الا المصنف ومن جعله منه كما اختار ابا الخطاب
 زاد في التعريف السابق ما يدخله فقال خطاب المتعلق بفعل
 المكلف بالاعتناء او التخيير او الوضع لا كذا لا يشتمل من الوضع
 ما متعلقه غير فعل المكلف كالزوال سبيل الوجوب الظاهر
 واستعمل المصنف كغيره ثم لما كان المجازي كثيرا وبيد
 في كل محل مما يناسب كما سيأتي فقوله هذا **من قوله**
 اي من هنا ومن ان الحكم خطاب الله اي من اجل ذلك تقول
لا حكم لله فلا حكم للعقل بشي مما سيأتي عند المعتزلة
 بعضه

فيها

بعضه بالحسن والفتح وما شاركه في التعبير بهما عنه ما يحكم
 به العقل وفاقا بداء به تحذير المحل النزاع فقال **والحسن والفتح**
 للمشي **معني ملائمة الطبع ومنافرة كحسن الخلق** وهو **من قوله**
معني صفة الكمال والنقص كحسن العلم وفتح الجهل عقلي
 اي يحكم به العقل اتفاقا **ومعني نزيه المدح والدم عاجلا**
 الثواب **والعقاب آجلا كحسن الطاعة وفتح المعصية بشرعي**
 اي لا يحكم به الشرع المبعوث به الرسل اي لا يوجد الا من له
 ولا يدرك الا به **خلافا للمعتزلة** في قولهم عقلي اي يحكم به
 العقل لما في الفعل من مصلحة او مفسدة يتبعها حسنة
 وفتح عند الله اي يدرك العقل ذلك بالضرورة كحسن الصدق
 النافع وفتح الكذب الضار وقيل العكس ويجي الشرع موافقا
 لذلك او باستغاثة الشرع فيما يخفي علي العقل كحسن صوم اخر
 يوم من رمضان وفتح صوم اول يوم من شوال وقوله
 كغيره عقلي وشرعي حين مبدا تحذوف اي كل منهما او كلاهما وتركه
 كغير المدح والثواب للعلم بهما من مقابلتهما الا ينسب كما قال
 باصول المعتزلة فان العقاب عندهم لا يتخلف ولا يقبل الزيادة
 والثواب لا يقبلها وان لم يتخلف ايضا **وشكر المنعم** اي الشا
 علي الله تعالى لانعامه بالخلق والرزق **والحقة** وغيرها بالحق
 لانعامه بالخلق والرزق والصحة وغيرها بالقلب ان
 يعتد الله تعالى وليها واللسان بان يتخذها او غيره كان خضع
 له تعالى واجب **بالشرع العقل** من لم يبلغه دعوة بني لا يات

والصحة

شركه خلافا للمعتزلة **والحكمة** موجود قبل الشرع اي البعثة لاحد
 من الرسل لانها لازمة حينئذ من ترتيب العقاب بقوله تعالى
 وما كنا معذبين حتي نبعث رسولا اي مبشرين فاستغني عن ذكر
 التواب بذكر مغابله من العذاب الذي هو اظهر في تحقيق معني
 التكليف وانما الحكم الذي هو الخطاب السابق بانفاذ
 منه وهو الخلق التخييري بل الامر اي الشأن في وجود الحكم
موقوف الجور اي الشرع اشار بهذا كما قال في منع الموانع
 اي انه مراد من غير منافي في الافعال قبل البعثة بالوقوف فليس مخالفا
 لمن نفى من الحكم فيها وبل هنا لاقتضال من عزمه الى اخره
 وان اشتمل على الاول اذ توقف الحكم على الشرع مشتمل على انتفا
 قبله ووجوده بعده **وحكمت المعتزلة العقل** الافعال في
 قبل البعثة بما قضى به في شئ منها ضروري كالنفس في الهوى
 واختياري لخصوصية بان ادرك فيه مصلحة او مفسدة او
 انتفاها فامر قضاه فيه ظاهر وهو ان الضروري منقطع
 باباحته واختياري لخصوصية ينقسم الى الانقسام الخمسة
 الحرام وغيره لانه ان اشتمل على مفسدة فعلة مندوب
 فواجب العبد كالاحسان او تركه فمكروه وان لم يشتمل على مفسدة ولا على
 مصلحة فصباح **فان لم يقض العقل** في بعض منها لخصوصية
 بان لم يدرك فيه شئ مما تقدم كاكل الفاكهة فاختلف
 في قضائه فيه لعدم دليله على القول ذكرها بقوله **فانما**
لهم الوقف على الخطر والاباحه اي لا يدرك انه يحظر امره

معنى من اي
 مشتمل
 وبعبارة اخرى
 كتحقيق معني
 التكليف

فان لم يظلم او تركه
 فواجب العبد كالاحسان
 او تركه فمكروه
 او على مصلحة
 فعلة

مع انه لا يخلو عن واحد منها لانه اما ممنوع منه يحظر او لا
 فباح وهما قولان المطويان دليل الحظر ان العقل ملك الله
 تعالى فغير اذنه اذ العالم اعيايه ومنافعه ملكه تعالى ودليل الاباحه
 ان الله تعالى خلق العبد وما ينتفع به فلو لم يبح له كان خلقها
 عبثا اي خاليا عن الحكمة ووجه الوقف عنهما تعارض دليلهما
 واسرار يقول اي للمعتزلة الي ما نقله عن القاضي ابي بكر الباقلاني
 من ان قول بعض فقهاءنا اي كابن ابي هريرة بالحظر وبعضهم
 بالاباحه في الاباحه في الافعال قبل الشرع اما هو عن تشعب
 ذاك عن اصول المعتزلة للعلم بانهم ما اتبعوا مقاصدهم وان
 قول بعضهم ايضا اي كاشعري بالوقوف مراده به بقي الحكم
 فيها كما تقدم **والصواب** **مستند تكليف العاقل والمجاني** اما
 الاول وهو من لا يدرك كالتام والسا هي فلا يقتضي التكليف
 بالشئ لا يتيان بدا منتزعا ودرك يوقف على العلم بالتكليف
 والعاقل لا يعلم ذلك فممتنع تكليفه وان وجب عليه بعض نقطة
 ضمان ما اتلفه من المال وقضاها فاته من العتلة في زمان
 غفلة لوجود سبيلهما واما الثاني وهو من يدرك ولا مد وحده له عالمي واليه
 له عند الوقوع عليه القائل له فامتنع تكليفه بالمجاني اليه اه
 بتفويضه ممتنع الوقوع ولا قدرة على الواحد من الواجب الممتنع لا مد وحده
 وقيل بجواز تكليف العاقل والمجاني بناء على جواز التكليف
 بما لا يطاق كعمل الواحد الصخرة ورد بان القايده في التكليف
 بما لا يطاق من له الاختيار هل ياخذ في المقدامات مستفيدة

كما ملق من شيا هفت
 على شخص يقتله
 لا مد وحده

جميع الاوامر الدينية واما المتقدمون فيطلقون المكيرون على ذي
 النهي المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون في الاول مكيرون
 كراهة شديدة كما يقال في قسم المذروب سنة مكرهة وعلى هذا
 الذي هو معنى الاصوليين يقال او غير جازم فلهذا **او** اقتضي
 الخطاب **التخيير** بين فعل الشئ وتركه **فاباحة** ذكر التخيير
 سهواً لا اقتضاه في الاباحة والصواب او غير كما في المصالح
 غطفاً على اقتضي وقابل الفعل بالترك نظر للعرف والافالترك
 يقتضي في الحقيقة فعل هو الكف كما سيأتي انه لا تكليف الا
 بفعل وانه في النهي الكف **وان ورد** الخطاب بنفسه يكون الشئ
سبياً وشرطاً ومانعاً وصحياً وفاسداً الواو للتقسيم وهي فيه اجوز
 ما او كما سيأتي قالوا ب مالك وحذف ما قدرته كما عبر به
 في المختصر اي كون الشئ للعلم به معني به رعاية الاختصار ووصف
 النفس بالحد فجاز كوصف الفظي به الشائع والشئ يتناول فعل
 المكلف وغير فعله كالزنا سبياً لوجود الحد والذوال سبياً لوجود
 الظاهر والتلاف الصبي مثلاً سبياً لوجوب الفمان في ماله واداء
 الولي منه **موضع** اي فلهذا الخطاب **موضعاً** وسبى خطاب وضع
 ايضاً لان متعلقة بموضع الله اي يجعله كما يسمى الخطاب الحقيقي
 والمخير الذي هو الحكم المتعارف كما تقدم خطاب تكليف لما تقدم
 وقد عرفت **حدودها** اي حدود المذكورات من اقسام خطاب
 التكليف ومن خطاب الوضع فحد الاحباب الخطاب الحقيقي للفعل
 اقتضاه جاز ما وعلى هذا القياس وسباني حدود السبب وغيره
 من اقسام

من اقسام متعلق خطاب الوضع وكذا حد الحد بالجامع المانع الدافع
 للاعتراض بان ما عرفت سبب لا حد ودلان المميز فيها خارج عن الماهية
 فغير مختصم فيها للاحباب اقتضاه الفعل الجازم وعلى هذا القياس
 وسباني حد الامر باقتضاء الفعل والنهي باقتضاء الكف كما جاز
 بالقول المتقضي للفعل وللشئ فامعبر عنه بما عدا الاباحة هو
 المعبر عنه فيما سباني بالامر والنهي نظرهما الى انه حكم وهما ك
 اليانه كلام **والفرض والواجب مترادفان** اي اسمان لمعنى
 واحد كما علم من حد الاحباب الفعل المطلوب طلباً جازماً **اخلاقاً**
لاي حسيه في نفيه نراد فلهما حيث قال **هذه** الفعل ان ثبت دليل
 قطعي كالقرآن فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابت بقوله
 نعم فاقرءوا ما ينزل الله من القرآن او دليل قطعي كجز الواحد فلهو
 الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة حديث الصحاحين
 لا صلاة لمن قرأها بقا اتخذ الكتاب فيما تركها ولا تقسده
 الصلاة بخلاف ترك القراءة **وهو** اي الخلاف **لفظي** اي عايد الى
 اللفظ والتسمية والتسمية اذ حاصله اما ثبت بقطعي كما يسمى
 فرضاً هل يسمى واجباً وما ثبت بقطعي كما يسمى واجباً هل يسمى فرضاً
 فعنده لا اخذ الفرض من فرض الشئ بمعنى حرره اي قطع
 بعينه وللواجب من وجب الشئ وجبة سقوط وما ثبت بقطعي
 ساقط من قسم العلوم وعندنا بيم اخذ من فرض الشئ قدره
 ووجب الشئ وحيثما ثبت وكل من المفرد والثابت اعم من ان
 يثبت بقطعي او قطعي وماخذنا اكثر استعمالاً وما تقدم من

ان ترك الفاتحة من الصلاة لا يفسدها عنده اي دوننا لا يصح في ايا
 الخلاف لفظي لانه امر ففعل لا مدخل له في التسمية التي الكلام فيها
والمندوب والمستحب والتطوع والسنة ^{الفاظ} **مترا** ^{الفاظ} **دقة** اي اسماء تعمي
 واحد وهو كما علم من حد النذب الفعل المطلوب ^{طلب} **عنه** جازم
تخلو ^{لها} **لبعض اصحابنا** اي القاضي حسين وغيره في تفهم تراددها حيث
 قالوا هذا الفعل ان واظب النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة او لم يواظب يواظب عليه
 فان فعله مرة او مرتين فهو المستحب او لم يفعلوه وهو ما ينسب
 الانسان باختياره من الاوراد فهو التطوع ولا يفرض للمندوب
 لعمومه لا لقسام الثلاثة بلا شك **وهو** اي الخلاف **لفظي** اي عايد اللفظ
 والتسمية اذ حاصله ان كلامه الاقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الاسماء
 الثلاثة كما ذكره ليس في بعضها فقال البعض لا اذ السنة الطريقة
 والعادة والمستحب المحبوب والتطوع الزيادة والاكثار ثم يصدق
 على كل من الاقسام انه طريقة وعادة في الدين ومحبوب للشارع يطلب
 وزايد على الواجب **ولا يجب** المندوب **بالشرع** فيه اي لا يجب اتمامه
 لان المندوب يجوز تركه وترك اتمامه المبطل لما فعل منه بتركه
 له **خلافا لابي حنيفة** في قوله يوجب اتمامه لقوله تعالى ولا تبطلوا
 اعمالكم حتى يجب بترك اتمام الصلاة والصوم من قضاؤها وعروض
 في الصوم حديث الصائم المتطوع امير نفسه اما شامام وان شافط
 رواه الترمذي وغيره وقال الحاكم صحيح الاسناد ويقاس على الصوم
 الصلاة ملائمتها ولها الاعمال في الآية جمعا بين الاول **وجوب اتمام**
 الحج المندوب **لان** **تفله** اي الحج **كفره** **سنة** فاعلم في كل منها قد

في الحج

في الحج اي التسمية **وكارة** فاعلم في كل منهما بالجماع المفسد له **وعندها** ^{كر}
 اي عن النية والكفارة كانتفا الخروج بالفساد فان كلامهما لا يحصل الخروج
 منه بفساده بل يجب فيه بعد فساده والعمر كالحج فيما ذكر وغيرهما وليس
 تفله وفرضه سوا فيما ذكر فالنية في نفل الصلاة والصوم فشرطه دون
 تفله ودون الصلاة مطلقا وبفساد الصلاة والصوم يحصل الخروج منها
 مطلقا ففارق الحج والعمر غيرهما من باقي المندوب في وجوب اتمامها لمساكنتهما
 لفرضهما فيما تقدم **والسبب** **ما يضاف** **الحكم** **الي** **كذلك** في المستوفي زاد المصنف
 لبيان جهة الاضافة قوله **للتعلق** اي لتعلق الحكم به **من حيث انه** **معرفة**
للحكم **او غيره** اي غير معرف له اي **لا** **فيه** **يدانه** او ياذن الله او اعطى موثوقه
 عليه الاقوال الآتية في معنى العلة اي حيث ما اطلقت على شيء معناه
 او لا هذا الحق تقرض لها هنا تنبيهها على ان المعبر عنه في القياس بالعلة
 كالزنا المحبوب الجلد والزوال المحبوب الظهر والاسكار لحمة الخمر واصافة الاحكام
 اليها كما يقال يجب الجلد بالزنا والظهر بالزوال وتحريم الخمر لا مسكار ومن قال
 لا يسمى الزوال وتحفه من السبب الوقتي علة نظر الي اشتراط اتمامه
 في العلة وسياقيها لا يشترط فيها ثباتها على المعاني العرف الذي هو الحق
 وما عرف المصنف به السبب هنا مبين لخاصته وما عرفه به في شرح المحقق
 كالامدعي من الوصف الظاهر المنصبط المعرف للحكم مبين لمفهومه و
 القيد الاحير للاحتراز عما المانع ولم يقيد الوصف بالوجودي كما
 في المانع لان العلة قد تكون عدمية كما سياتي والشرط ياتي في معنى
 المخصص **لما** **هناك** لان القوي من اقسامه مخصص كما في المربع **ان**
 جاء اي الجابن منهم ومسائله الآتية من الاتصال وغيره لا يحمل لذكرها

في فرضها وفرضها
 في فرض الصوم
 هذا بالسبب
 المعنى

الاصل ان الشريعة المنطوق بها كالتطهارة للصلاة والاحسان لوجوب الرحمة
والمانع المراد عند الاطلاق وهو مانع الحكم **الوصفي الوجودي الظاهر**
المتصبط الموقف بقصد الحكم اي حكم السبب **كالابوة في باب القصاص**
 وهو كون القاتل ابلا القاتل فاعلم ما نفع من وجوب القصاص المستبعد
 القتل كالماتة وهي ان الاب كان سببا في وجود ابنه فلا يكون ابنه سببا
 في عدمه واطلاق الوجودي على الابوة التي هي امر اضافي صحيح عند الفقهاء
 وغيرهم نظر الى انها ليست عدمية وان قالوا بالمتكامل الاضافات امور
 اعتبارية لا وجودية كما سياتي في تصحيحه في اواخر الكتاب اما مانع
 السبب والعللة ولا يذكر الا مقيدا باحد هاتين في سبب العللة و
الصحة من حيث هي الشاملة لصحة العيادة وصحة العقد **موافقة الفعل**
ذي الوجهين وقوعا **الشرع** والوجهان موافقة الشرع ومخالفة الي
 الفعل الذي يقع تارة موافقا للشرع لاستجاءه ما يقدر فيه شرعا وتارة
 مخالفا له لانفا ذلك عبادة كان للصلاة او عقدا كالبيع الصحة موافقة
 الشرع بخلاف ما لا يقع الاموافقا للشرع كعرفته انه تعالى اذ لو وقعت مخالفة
 له ايضا كان الواقع حجة لا معرفة فان موافقة الشرع ليست من مسمى
 الصحة فلا يسمى هو صحيحا فصحة العيادة احدا مما ذكر موافقة العباد
 ذات **الوجهين** وقوعا للشرع وان لم يسقط القضا **وقيل الصحة في العباد**
استقاط القضا اي اغناعه بمعنى انه لا يحتاج الى فعلها ثانيا فوافق من
 عبادة ذات وجهين للشرع ولم يسقط القضا عبادة من غير ان يتطهر
 من يتيقن له حديثه يسمى صحيحا على الاول والثاني **وصحة العقد**
 التي هي اخذ ما تقدم موافقة الشرع **ترتيب الترتيب** اي ترتيب القصد وهو ما
 شرع

شرع القصد له كمال الانتفاع في البيع ولا استثناء في النكاح فالصحة منشا الترتيب
 لانفسه كما قيل المصنف عوفي انه حيث ما وجد فهو ناسي عنها لا يعني
 انها حيث ما وجدت نشأ عنها حتى يرد البيع قبل انقضاء الخيار فانه
 صحيح ولم يترتب عليه اثره وتوقف الترتيب على انقضاء الخيار **والصحة**
ولا يترتب عليه اثره وسوف الترتيب على انقضاء الخيار المانع منه
 لا يفتح في كون الصحة منشا الترتيب كما لا يفتح في بيعة ملك الضاب
 لوجوب الزكاة توقفه على حولان الحول وقدم الخبز على المبيد البنية
 له الاحتضار فيما يليها والاصل وترتيب العقد بصحة وعند الترتيب
 غير الصبر بالظاهر والعكس **ليقدم مرجع الصبر على الصحة** **العبارة**
 على القول الراجح في معناها **اجزاؤها اي كفايتها في سقوط العقد**
 اي الطلب وان لم يسقط القضا **وقيل اجزاؤها استقاط القضا** كحتمها
 على القول المرجوح والصحة منشا الاجزاء على القول الراجح فيهما ومراد قد
 له على المرجوح فيهما **ويختص الاجزاء بالطلب** من واجب
 ومندوب او بالعبادة لا يتجاوزها الى العقد المشترك لها في الصحة **وقيل**
يختص الواجب لا يتجاوزها الى المندوب كالعقد والمعين ان الاجزاء
 لا يتصفون بالصحة العقد وتتصف به العبادة الواجبة والمندوبة و
 قيل الواجبة فقط ومنشا الخلاف حديث ابن ماجة وغيره مثلا
 اربع لا تجزى في الاضاحي فاستعمل الاجزاء في الاضحية وهي مندوبة
 عندنا واجبة عند غيره كابي حنيفة ومن استعمل في الواجب
 اتفاقا حديث الدارقطني وغيره لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها
 بام القرات **ويقال بها اي لصحة البطالة** فهو مخالفة الفعل ذي الوجهين

وقوله كل في تعريف القضا والمورد **ما فعل** من كل العبادة في وقتها
 على القولين اوفيه وبعده على الاول **والوقت** لما فعل كله منها و
 فيه وبعده اذا اي للمورد **الزمان المقدر له شرعا مطلقا** اي
 توسعا كزمن الصلوات الخمس وسببها والاضحى والعيد او مضيقا
 كزمان صوم رمضان واما يوم البيض فاما بقدر له زمان في
 الشرع كالنذر والمفعل المطلقين وغيرهما وان كان فوريا كالايان
 لا يبيى فعله اذا ولا قضا وان كان الزمان ضروريا لفعله **و**
القضا فعل كل وقيل معنى ما حرج وقت اداءه من الزمان
 المذكور مع فعل بعضه الاخر بعد خروج الوقت ايضا صلاة كان
 او صوما او قبله في الصلاة وان كان المعقول فيها في الوقت
 ركعة فاكتر في الحديث المتقدم فيها فمن العذر كالجنون **وقد يعجز الوقت**
 فيجب عليه الصلاة ولو قال المصنف وقتا في الاداء **كفي استدراكا** **ما قاله**
 بذلك الفعل **ما** اي لشي **سبق له مقتضى الفعل** اي لان يفعل وجوبا
 او ندبا فان الصلاة المندوبة تقضي في الاظهر ويقاس عليها الصوم
 المندوب فقوله مقتضا احسن من قول ابن الحارث وغيره وجوب
 لكن لو قال لما سبق لفعل **مقتضى** كان اوضح واخص **مطلقا**
 اي من المستدرك كما في قضا الصلاة المندوبة بلا عذر او من غيره
 كما في قضا النائم الصلاة والحايض الصوم فانه سبق مقتضى
 لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحايض لاسيما وان انقضى
 سبب الوجوب او النذر في حقهما لوجوب القضا عليهما او ندب
 لهما وحرج بقيد الاستدراك اعادة الصلاة المندوبة في الوقت بعده

وقوله كل في تعريف القضا **وهو** اي البطلان الذي علم الله
 مخالفة ذي الوجهين للشرع **فساد** ايضا فكل منهما مخالفة ما ذكر للشرع
خلافا لابي حنيفة في قوله مخالفة ما ذكر للشرع بان كان متبعا عندها كانت
 تكون النهي عنه لاصله فهي البطلان كما في الصلاة بدون بعض الاركان وكما
 في بيع الملاقح وهي ما في البطون من الاحبة لا يقدم ركن من البيع ايا طبيع
 او لوصفه فهي الفساد كما في صوم يوم النحر للاعرض بصومه عن ضيافة
 الله للناس بحوم الاصحى التي شرعها فيه وكما في بيع درهم بالدرهمين
 لا شماله على الزيادة فياخذ به ويقيد بالقبض الملك الخبيث ولو نذر
 صوم يوم الفرج نذره لاه العصية في فعله نذره ويؤثر بغيره
 وقضايه ليتخلص عن المقصود وبقي بالنذر ولو صامه حرج عن
 عهده نذره لانه ادى الصوم كما التزمه فقد بالفساد اما البطلان
 فلا يعتد به فلا يعتد به وفاته المصنف ان يقول والخلاف لفظي كما قال
 في الفرض والواجب ان حاصله ان مخالفة ذي الوجهين للشرع
 بالنهي عنه لاصله كما يبيى بطلانا هل يبيى فسادا او لوضعية
 كما يبيى فسادا هل يبيى بطلانا ففنده لا وعندنا نعم **والاداء**
بعض وقيل كل ما دخل وقتا قبل خروجه واجبا كان او مندوبا
 وقوله فعل بعض يعني مع فعل البعض الاخر في الوقت ايضا صلاة
 او صوما او نية في الصلاة لكن بشرط ان يكون المعقول فيه منها ركعة
 كما هو معلوم من محله كحديث الصالحين من ادركه ركعة من الصلاة
 فقد ادرك الصلاة وقوله بعض بلا تشوين لاضافة الي مثل ما
 اصنف اليه المحطوف حذف اختصارا فتقولم نصف وربع درهم
 وكذا

وقد يعجز الوقت
 ما قاله

وسند ويا اي الفطر لكن في سفر يبلغ ثلاثة ايام فصاعدا حاشا هو معلوم
 من محله فان لم يبلغها فالامام او غيره حاشا من قول الى خفيفة بوجوبه
 ومن قال الفطر سكره كما ما ورد في اراد بكونه كراهة غير شديدة و
 هو جمع خلاق الاول **ومباح** اي السلم **وخلاف الاول** اي فطر مسافر
 لا يجهد الصوم فان جهده فالفطر او لم يجهده فالفطر الا حوالا لازمة
 لبيان اقسام الرخصة لمحل المذكورات من وجوب ونذر واما حجة
 وخلاف الاول وحكمه الاصل الحربة واسماها الحب في المينة ووجه
 وقسم الصلاة والصوم في الفطر والفطر لا يسهل لموجب الصلاة
 تامة والصوم والغفر في السلم وهي قائمة حال الحل وبعد ازالة الاضرار
 ومشقة السفر والحاجة الي ثمن الغلات قبل اركانها وسهولة الوجوب
 في كل المينة لموافقة لغرض النفس في بياها وتبيل له عزيمة لصعوبة
 من حيث انه وجوب وس الرخصة ايا حنة ترك الجماعة في الصلاة
 او نحوه وحكمه الاصل الكراهة الصعبة بالنسبة الي الاياحة وسبها
 قائم حال الاياحة وهو الانفراد فيما يطلبه بين الاحياء من شعائر الامم
والا اي وان لم يتغير الحكم كما ذكرنا لم يتغير اصلا لوجوب الصلوات
 الخمس وتغير الوجوب كحرمة الاصطاد بالاحرام بعد الاياحة
 قبله او الي سهولة ~~لكن~~ لا بعد كل ترك الوضوء لصلاة ثابتة مثلا
 لم لم يحدث بعد حرمة معني المحلان الاول او بعد الجمع قيام
 السب الحكم الاصل كما ايا حنة ترك ثبات الواحد مثلا من المسلمين
 للمعصية من الكفار في القتال بعد حرمة وسبها قلة المسلمين
 وما ينف حالة الاياحة كتركهم حينئذ وعندها مشقة الثبات المذكور
 ملاكروا

ملاكروا **فعرية** اي فالحكم المتغير والمتغير اليه الصعب او السهل المذكور
 يسمى عزيمة وهي لغة القصد المضم لان عدم اسره اي قطع وحتم صعب
 على المكلف او سهل واورد على التعريف وجوب ترك الصلاة والصوم
 على الحايض فانه عزيمة ويصدق عليه التعريف الرخصة وبجواب منع الصدق
 فان الحايض الذي هو عذر في الترك مانع عن الفعل وس ما نعتنه مشا
 وجوب الترك وتقسيم المصنف كالبيهاوي وغيره الحكم الي الرخصة
 والعزيمة اقرب الي اللغة من تقسيم الامام الرازي وغيره الفعل الذي هو
 متعلق الحكم اليها **والدليل** اي شئ يمكن **التوصل** اي الوصول بكلفة
تصح النظر فيه الي المطلوب خبري بان يكون النظر فيه من الجهة التي
 مرشاهان ينتقل الدهن بها الي ذلك المطلوب المسماة وجه الدلالة
 والخبري ما يخبر به ومعني الوصول اليه بما ذكره له او طهره بالنظر فيها
 الفكر لا يقيد المؤيد الي علم او طهر كما سياتي حذر من التكرار
 والفكر حركة النفس في المعقولات وشمل التعريف اليه القطع كالمالم
 كوجود الصانع والظني كالنار لوجود الدخان وافقوا الصلاة لوجوبها
 فبالنظر الصحيح في هذه الادلة اي حركة النفس فيما يعلقه منها ما
 من شأنه ان ينتقل به الي تلك المطلوبات كالحديث في الاول
 والاحراق في الثاني والامر بالصلاة في الثالث تصل الي تلك المطلوبات
 بان ترتب هكذا **فقد** العالم حادث وكل حادث له صانع والعالم له
 صانع الفارشي محرق وكل محرق له دخان فالدخان له دخان افيقوا
 الصلاة امر بالصلاة وكل امر لوجوبه حقيقة فالامر بالصلاة لوجوبها
 وقال يمكن التوصل دون يتوصل لان الشئ يكون دليلا وان لم ينظر فيه

الحال في الصورة لا يتخلل عند حصول الظن أي قيامه بالباطن المرتب للعناصر عقب نظر
العادة و كذا في غير تبين أن الموقوف غير واقع في يد المظن بعد حصوله يظهر به عدم

من غير أفراد الحدود واحد هو فلا يخرج عنه شيء من أفراد الحدود
 فيكون جامعاً فهو في العبارتين واحد والاولى اوضح فيصديقان
 على الحيوان الناطق حد الانسان بخلاف حد الحيوان الكاتب
 بالعقل فانه غير جامع وغير منفكس وبالحيوان الماشي فانه
 غير مانع وغير مطرد وتفسير المنفكس المراد به عكس المراد
 بالمطرده ما ذكر الماحوذ من العنصر الموافق في اطلاق العكس عليه
 للعرف حيث يقال كل انسان ناطق وبالعكس وكل انسان حيوان
 ولا عكس اظهر في المراد الحي الجامع من تفسير ابن الحاجب وغيره
 بانه كلما اتقى الحد اتقى الحدود الا ان ذلك التفسير على وجه
 اللازم في انه لا يتفاد الاطراف اللازم في الثبوت **والعلم**
في الارل قبل لاسي خطايا لعدم من يجايب به او ذلك
 في انفسه من النقص في الارل قبل لاسي خطايا لعدم من يجايب به او ذلك

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on a separate sheet of paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

صحيح ان طابق الواقع كاعتقاد ان الشيء مفيد ولب **فانسد ان**
لم يطابق اي الواقع كاعتقاد الفلاسفة ان العالم قديم والتضاد
اي الحكم **غير اجازم** بان كان بعد احتمال يقتضي الحكم به من وقوع
النسبة او لا وقوعها **طرو و هو وشك لانه** اي اجازم **اما راجح**
لرجحان الحكم به على تقيضه فالظن **او مرجوح** لمرجوحية الحكم
به لتقيضه والوهم **او مساو** لمساواة الحكم به من كل التقيضين
على البديل لاخير فالشك فهو خلاف ما قبله حكمان كما قال امام
الحرابن والغزالي وعندهما الشك اعتقاد ان يتقاوم بينهما وقيل
ليس الوهم والشك من التصديق او الوهم ملاحظة الطرف
المرجوح والشك التردد في الوقوع والى وقوعه قال بعضهم وهو
التحقيق فما اراد مما تقدم من ان العقل حكم المرجوح او المساو
عنده تموقع على هذا **والعلم** اي القسم المسمي بالعلم من حيث
تصوره حقيقة بقرينة السياق **قال الامام الرازي** في المحصول
ضروري اي يحصل بمجرد التفات النفس اليه من غير نظر والتساؤل
لان علم كل واحد حي من لا يتاخر منه النظر كالبله والصبيان
بانه عالم بانه موجود او ملذذ او ممتام ضروري جميع اجزائه
ومنها تصور العلم بانه موجود او ملذذ او ممتام بالحقيقة
وهو علم تصديقي خاص فيكون تصور مطلق العلم التصديقي
بالحقيقة ضروريا وهو المدي واجيب بان لا نسلم انه يتعين ان
تكون صور العلم المذكور بالحقيقة بل يكفي
تصوره بانه موجود بكونه ضروريا فيكون تصور مطلق العلم التصديقي
بالحقيقة ضروريا وهو المدي واجيب بان لا نسلم انه يتعين ان
تكون صور العلم المذكور بالحقيقة بل يكفي

بالوجه لا بالحقيقة الذي هو محل النزاع ثم قال في المحصول ايضا
هو العلم **حكم الدهن الجازم** الطابق لموجب وقد تقدم شرح ذلك
بجدة مع قوله انه ضروري لكن بعد حده فتم هذا الترتيب الذكرى
لا المعنوي **وقيل هو ضروري فلا يجد** الا لا فائدة في حد الضروري
لحصوله من غير حد وصنيع الامام لا يخالف هذا وان كان سياق
المصنف بخلافه لانه حده او لا ساقى على قول غيره من الجمهور
انه نظري مع سبلا فانه حده عما ورد على حد وهم العشرة ثم قال
انه ضروري اختيارا دل قوله في المحصول اختلفوا في حد العلم
وعندي ان تصوره بذهبي اي ضروري نعم قد يجد الضروري
لا فائدة العبادة عنه **قال الامام** هو نظري **عسر** اي لا يحصل الا
بغير دقيق لا حقايقه **فالراي** سبع عشرة من حيث تصوره حقيقة
الامام **عند التعريف** المسوق بذلك التصور العسر صونا للنفس
عند مشقة الحرص في العسر كما اوضح به الغزالي تأياله وغيره
عن غيره التلبس به من اقسام الاعتقاد بانه اعتقاد جازم
مطابق ثابت فليس هذا حقيقة عندها وظاهر مما تقدم من ضيق
الامام الرازي انه حقيقة عنده **ثم قال المحققون ولا يتفاوت**
العلم في جزماته وليس بعضها واما كان ضروريا اقوي في الجزم
من بعضه واما كان نظريا **واما التفاوت** فيها **بكثره المتعلق**
في بعضها دون بعض كما في العلم بشيئين يتاخر على اتحاد العلم مع تعدد
المعلوم كاهو قول بعض الاشاعرة قياسا على علم الله تعالى ولا يشترى
واكثر من المعتزلة على تعدد المعلوم فالعلم بهذا الشيء عن العلم بذلك الشيء

فان قيل لو كان العلم بالوجود ضروريا لكان العلم بالعدم ضروريا
فان قيل لو كان العلم بالعدم ضروريا لكان العلم بالوجود ضروريا
فان قيل لو كان العلم بالوجود ضروريا لكان العلم بالعدم ضروريا
فان قيل لو كان العلم بالعدم ضروريا لكان العلم بالوجود ضروريا

واجب عن القياس بانك خال عن الجامع وعليه هذا الايقال بتفاوت العلم
بما ذكره وقال الاثرون بتفاوت العلم في غير بانه او العلم مثلا بان
الواحد يصح الاثنان اقوي في الجزم من العلم بان العالم حادث في
لجب بان التفاوت في ذلك ونحوه ليس صاحب الجزم بل من حيث
عبرة كالتا النفس باحد العلويين دون الاخر **الجهل انتفا العلم**
بالمقصود اي من شأنه ان يقصد بعلم بان لم يدرك اصلا وبسبب الجهل
السيط او ادركه بخلافه في الواقع وبسبب الجهل المركب
لان الجهل المذرك بما في الواقع مع الجهل بانه جاهل به كاعتقاد
فينا الفلاسفة ان العالم قديم **وقيل تصور العلوم** اي ادراك ما من شأنه
ان يعلم **على خلاف هيئة** في الواقع بالجهل البسيط في الاول ليس جهلا
عالم هذا القولان ما هوذان ما قصيدة انما في العقائد
بقوله انتفا العلم عن التقيد في غيره عدم العلم عما من شأنه ان العلم
وكذا في الحاد والبهمة عن الاتصاف بالجهل لان انتفا العلم انما يقال
فما من شأنه العلم بخلاف عدم العلم وخرج بقوله المقصود ما لا يقصد
كاسفل الارض وما فيه فلا يسمى انتفا العلم به وجهه واستعماله الضم
عني مطلق الادراك خلافا ما سبق صحيح وان كان قليلا ويقسم
حينئذ الى صور سادس اي لا يحكم معه والي تصور رده كم وهو
المصدق **والسبب في الجهل** اي الغفلة **عن العلوم** الحاصل فنتيجة التصديق
له ما دني تنبيه بخلاف البيان فهو زال العلوم فيا نسق تحصيله والثاني
بمسألة الجسد فكل كمال الما قويم منه **واجبا وسدوبا**
وساها الواو للتقسيم والمنصوبات احوال لازمة التي بها البيان وهو من الاول
اقسام هذا المعنى
والا تصور سادس
اي تصور سادس
اي تصور سادس
اي تصور سادس

اقسام الحسن **فيل وفعل غير المكلف** ايضا كالصحة والقيام والبهمة نظر الله
الحسن ما من بينه عنه **والقبيح** فعل المكلف المستحق عنه ولو كان منها عنه
بالجوم اي بجوم النهي المستفاد مما اوامر الله الذنب كان قد تم **فدخل في**
القبيح خلاف الاولى كما دخل فيه الحرام والمكروه **وقال امام الحرمين**
ليس المكروه اي بالمعنى السائل لخلاف الاولى **فبيحا** لانه لا يتم عليه **ولا**
حسنا لانه لا يسوغ الشا عليه بخلاف المباح فانه يسوغ الشا عليه ولا له
يوسر على ان بعضهم جعله واسطة ايضا نظر الى ان الحسن مما امر بالتا
عليه كما تقدم في ان الحسن والقبيح معي ترب المدح والدم شري
مسألة جازية الترك ليس بواجب سواك ان جازية الفعل ايضا
ام مستغنة والالكان فمتنع الترك وقد فرض جائزه وقال اكثر الفقهاء
يجب الصوم على الحايض والمرضى والمسافر لقوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه وهو لا يشهدوا وجوز الترك لم لعذرهم اي
من الغفلة المانع من الفعل ايضا والمرضى والشيخ الذين لا ينفعان منه
فما من شأنه العلم بخلاف عدم العلم وخرج بقوله المقصود ما لا يقصد
كاسفل الارض وما فيه فلا يسمى انتفا العلم به وجهه واستعماله الضم
عني مطلق الادراك خلافا ما سبق صحيح وان كان قليلا ويقسم
حينئذ الى صور سادس اي لا يحكم معه والي تصور رده كم وهو
المصدق **والسبب في الجهل** اي الغفلة **عن العلوم** الحاصل فنتيجة التصديق
له ما دني تنبيه بخلاف البيان فهو زال العلوم فيا نسق تحصيله والثاني
بمسألة الجسد فكل كمال الما قويم منه **واجبا وسدوبا**
وساها الواو للتقسيم والمنصوبات احوال لازمة التي بها البيان وهو من الاول
اقسام هذا المعنى
والا تصور سادس
اي تصور سادس
اي تصور سادس
اي تصور سادس

الحسن ما من بينه عنه
والقبيح فعل المكلف
المستحق عنه ولو كان
منها عنه
بالجوم اي بجوم
النهي المستفاد مما
اوامر الله الذنب كان
قد تم فدخل في
القبيح خلاف الاولى
كما دخل فيه الحرام
والمكروه وقال امام
الحرمين ليس المكروه
اي بالمعنى السائل
لخلاف الاولى فبيحا
لانه لا يتم عليه ولا
حسنا لانه لا يسوغ
الشا عليه بخلاف
المباح فانه يسوغ
الشا عليه ولا له
يوسر على ان بعضهم
جعله واسطة ايضا
نظر الى ان الحسن
مما امر بالتا عليه
كما تقدم في ان
الحسن والقبيح معي
ترب المدح والدم
شري مسألة جازية
الترك ليس بواجب
سواك ان جازية
الفعل ايضا ام
مستغنة والالكان
فمتنع الترك وقد
فرض جائزه وقال
اكثر الفقهاء يجب
الصوم على الحايض
والمرضى والمسافر
لقوله تعالى فمن
شهد منكم الشهر
فليصمه وهو لا
يشهدوا وجوز الترك
لم لعذرهم اي من
الغفلة المانع من
الفعل ايضا والمرضى
والشيخ الذين لا
ينفعان منه فما من
شأنه العلم بخلاف
عدم العلم وخرج
بقوله المقصود ما
لا يقصد كاسفل
الارض وما فيه فلا
يسمى انتفا العلم
به وجهه واستعماله
الضم عني مطلق
الادراك خلافا ما
سبق صحيح وان كان
قليلا ويقسم حينئذ
الى صور سادس اي
لا يحكم معه والي
تصور رده كم وهو
المصدق والسبب في
الجهل اي الغفلة
عن العلوم الحاصل
فنتيجة التصديق
له ما دني تنبيه
بخلاف البيان فهو
زال العلوم فيا نسق
تحصيله والثاني
بمسألة الجسد فكل
كمال الما قويم
منه واجبا وسدوبا
وساها الواو للتقسيم
والمنصوبات احوال
لازمة التي بها
البيان وهو من
الاول اقسام هذا
المعنى والا تصور
سادس اي تصور
سادس اي تصور
سادس اي تصور
سادس

فقد اتي بالواجب مما في حصاد كفاية الجهد **والتلف لفظي** اي سلب
 الى اللفظ دون المعنى لا ترك الصوم حالة الغدر جائز اتفاقا والقضا
 بعد وانه واجب اتفاقا وفي كونه **المندوب** ما سوره **الاصح** اي سمي بذلك حقيقة
 كونه **الفعل** **لا يبيح** **خلافا** مبي على ان اسمه حقيقة في الاجاب لصيغة
 افعل فلا يبيح ورحمة الامام الرازي او في القدر المشترك بين الاجاب
 والنذر اي طلب الفعل فيبيح ورحمة الامامي اما كونه مامورا به بمعنى
 انه متعلق الامر اي صفة افعل ولا تنزع فيه سوا قلنا انها سحر في
 الذم ام حقيقة فيه كالاجاب خلافا ياتي **والاصح** ليس المندوب
 مكلفا به **وكذا المباح** اي الاصح ليس مكلفا به **ومن** اي من هذا وهو
 المندوب ليس مكلفا به اي ما اجل ذلك **كالالتكليف** **الزاما فيه**
كلفته من فعل او ترك **لا طلبه** اي طلب ما فيه كلفة ما فعل او ترك
 على وجه الالتزام او لا **خلافا للفاضي** اي بذكر الياقلا في قوله بالتالي
 فعنه المندوب والكره بالمعنى الشامل للحد والاولى مكلفا به كقول
 والحرام ويزاد الاسناد او اسحاق الاسفرايني عليه ذلك المباح فقال
 انه مكلف به من حيث وجوب الاعتقاد ايا حبه تميم لا مقابلا
 والافعية مثله في وجوب الاعتقاد **والاصح** **ان المباح** **ليس** **مكسبا**
للواجب وقيل انه مكسب له لانها مازون في فعلها واختص
 الواجب بفصل المنع من الترك قلنا واختص المباح ايضا بفصل
 الاذن في الترك على السوا فلا خلاف في المعنى اذ المباح بالمعنى
 الاول اي الماذون فيه حب الواجب اتفاقا والمعنى الثاني اي
 المحذور منه وهو المشهور غير جنس له اتفاقا **والاصح** انه اي المباح

غير

غير المأمورية **ما حبيب هو** فليس بواجب ولا مندوب
 وقال الكشي ان المأمورية اي واجب اذا ما سماح الا ويتحقق به ترك
 حرام فيتحقق بالتكليف ترك القدر وبالسكون ترك العقل وما يتحقق
 بالمعنى لا يتم به وترك الحرام واجب وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
 كما سياتي بالمباح واجب ويأتي ذلك في غيره كالمكره **والخلاف لفظي** اي راجع
 الى اللفظ دون المعنى فان الكشي قد صرح بما يؤخذ من ذلك انه غير مأمور
 به من حيث ذاته فلم يخالف غيره ومن انه مأمور به من حيث ما
 عرض له من تحقق ترك الحرام به وغيره لا يخالف في ذلك كما اشار اليه
 المصنف بقوله من حيث هو **والاصح** **ان الاباحة حكم شرعي** اذ هي
 التحيير بين الفعل والترك المتوقف وجوده كغيره من الحكم على الشرع
 كما تقدم وقال بعض المعتزلة لا اذ هي اتفاقا الحرج عن الفعل والترك
 وهو ثابت قبل ورود الشرع سمي بعده **والاصح** **ان الوجوب** **ليس**
الواجب كان قال الشارع سمي وجوبه **بقي الجواز** له الذي كان
 في صفة وجوبه من الاذن في الفعل كما تقدم من الاذن في الترك
 في الذي خلف المنع منه اذ لا تقوم المحسنة به ولم فصل ولا رادة
 في ذلك قال **اي عدم الحرج** يعني في العقل والترك من الاباحة او الذم
 في الاكراهة بالمعنى الشامل لخلاف الاول اذ لا دليل على تعيين احدهما
 وقيل الجواز الثاني بقوله **الاباحة** اذ بارفع الوجوب بسبب الطلب وهو
 في طلب التحيير **وقيل** هو **الاستصحاب** المتحقق بارتفاع الوجوب اتفاقا
 في طلب الجواز فيثبت الطلب غير الجازم وقال الغزالي لا يسمي الجواز مجازا
 ولا يسمي الوجوب وجوبا كانه يمكن ويرجع الامر الى ما كان قبله من تحريم
 فيكون بدو القسوس بالمباح

[illegible]

المشتركة
المدبره
الحسنه
التي هي

فصل
في القدر
على كتاب
الواجب
الفصل
في صورة النفس
وعلى صورة الجسم الذي
تأكله
صورة النفس
وعلى القول الثاني
في البرزخية
المندوبة على غير الأول

1

لا بعينه لما تقدم عنكم فيها **وهي التحجير** اي والمصلحة كالمصلحة الواجب التحجير
 فيها تقدم فيها فيقال على قياسي النهي عن واحد منهم من اشياء معينة
 حول تناول السهل او اللين او البين **فحرم** واحد منها لا بعينه
 بالمعنى السابق وقيل يحرم جميعها فيعاقب بفعلها عقاب فعل حرمت
 وثياب يتركها امتثالاً لثواب ترك حرمت وسقط تركها الواجب
 يترك واحد منها وقيل المحرم في ذلك واحد منها بعينه عند الله تعالى
 وسقط بترك الواجب او ترك غيره منها وقيل المحرم في ذلك ما يختار
 المكلف للترك منها بان يتركه دون غيره وان اختلف باختلاف اختيار
 المكلفين وعلى الاول ان تركت كلها امتثالاً او فعلت وهي مساوية
 او بعضها اخف عقاباً وثواباً فقل ثواب الواجب والعقاب في
 المساوية على ترك وفعل واحد منها ومن الثنائة على ترك اشدها
 وفعل اخفها سواء فعلت بها او مرتباً وقيل العقاب في المرتبة على
 اخرها ثنائة وتساوت لارتكاب الحرام وثياب ثواب المندوب
 على ترك كل من غيره ما ذكر تركه لثواب الواجب والتحقيق ان ثواب
 الواجب والعقاب على ترك وفعل احدها من حيث انه احدها حتى
 ان العقاب في المرتبة على اخرها من حيث انه اخرها وثياب ثواب
 المندوب على ترك كل من غيره ما يادي بترك الواجب منها من حيث
 انه احدها **وقيل** زيادة على ما في المختص من طرف المعتزلة **لم يرد**
 اي يخرج ما ذكر به **اللفظ** حيث لم يرد بطريقه من النهي عن واحد
 منهم من اشياء معينة كما وردت بالامر بواحد منهم من اشياء معينة
 وقوله **ولا تطع** منهم امّا او كفورا في عدا طاعتها اجماعاً قلنا لا
 في كل واحد من هذه

قوله وقيل يحرم جميعها
 اي حوازم حكم واحد
 لا بعينه يحرم جميعها
 هذه الامور على هذا
 العقل ولا يخفى عليه
 الصريح بان الضمير
 في الواجب والغير
 او تسليم المكلف
 ومنه استلزام
 المساواة وهذا
 ما تقدم فقامت

الامام
 في كل واحد من هذه
 في كل واحد من هذه
 في كل واحد من هذه

في كل واحد من هذه
 في كل واحد من هذه
 في كل واحد من هذه

الاجماع المستندة مرفوعة عن ظاهر **مسألة** فرض الكفاية المتقسم
 اليه والي فرض العين مطلق الفرض المتقدم وحده **أمهم يقصد حصول**
من عين نظر بالذات الفاعل اي يقصد حصوله في الجملة فلا ينظر
 الي فاعله الا بالتبع للعقل ضرورة انه لا يحصل بدون فاعل فتناول ما هو
 ديني كصلاة الجنازة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والصناعات
 وخرج فرض العين فانه منطور بالذات الي فاعله حيث قصد حصوله
 من كل عين اي واحد من المكلفين او من عين مخصوصة كالنبي
 صلى الله عليه وسلم فيها فرض عين عليه دون الله ولم يقل قصد الحصول
 بالجرم احتراراً عن السنة لان الفرض عين فرض الكفاية عين فرض
 العين وذلك حاصل ما ذكر **ورحمه** اي فرض الكفاية **الاستاد** ابو اسحاق
 الاسفرايني **وامام الحرمين وابوه الشيخ** ابو محمد اكيون **افضل**
فرض العين لان بقاء بقاء البعض به الكافي الخروج عن عموم جميع
 المكلفين عن الاثم المرتب على تركهم له وفرض العين اما بقاء با
 لقيام به عن الاثم القيام به فقط والمبادر الي الازهاق وان لم يتصور
 له فيما علمت ان فرض العين افضل لشدة اعتناء الشارع به بقصد
 حصوله من كل مكلف في الغالب ولعارضه هذا دليل الاول استا
 المصنف الي النظر فيه بقوله زعمه وان اشار كما قال الي تقوية بقوله
 الي قوله الامم المذكورين المقيد للامام سلفاً عظيماً فانه مشهور
 عنه فقط كما اقتصر على عزوه اليه النووي والاكثر **وهو** اي فرض الكفاية
على البعض وفاقاً للامام الرازي لا كما يحصل من البعض لا على
 الكل خلافاً للشيخ الامام والد المصنف **الشيخ** في قوله انه على الكل

في كل واحد من هذه
 في كل واحد من هذه
 في كل واحد من هذه

باب في بيان ما يجب من الترتيب في ترتيب العبادات

لا ثمهم تبرع وسقط جعل العبد واجباً بان اثمهم بالترك لتفويتهم ما قصد حصوله من جهتهم في الجملة لا للوجوب عليهم فان المصنف وبطل ما اختار قوله نعم ولتكن منهم امة يدعون الي الخير ويأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر وذكر والده مع الجمهور فدل على انه قال تقوية لهم فانه اهل لذلك **والاختار** على الاول **المعنى** **منهم** اذ لا دليل على انهم قتل قام به سقط الفرض بفعله وبفعل غيره كما سقط الدين عن شخص اذا عثره وقيل البعض **معين عند الله** لسقوط الفرض بفعله وبفعل غيره كما سقط الدين عن شخص يا با غيره **وقيل** البعض **من قام** به لسقوطه بفعله ثم مداره على الظن فعلى قول البعض من ظن ان غيره لم يفعله وجب عليه ومن لا فلا **وتعين** فرض الكفاية بالشرع في اي يصدر بذلك فرض عين يعني في وجوب الامام **على الاصح** بجام الفرضية وقيل لا يجب امامه والفرق بين القصد به حصوله في الجملة فلا يتعين حصوله ممن شرع فيه فيجب امام صلوة الجماعة **على الاصح** كما يجب الاستمرار في صلوة القتال خبر ما لما في الاصل من كسر قلوب الخبيد واما ما يجب الاستمرار في تعلم العلم لمن اسر الرشد فيه من نفسه على الاصح لان كل مسألة مطلوبة براسها منقطعة عن غيرها بخلاف صلوة الجماعة وما ذكره نفعاً لا بالرفعة في طلبه باب الودعة من انه يتعين بالشرع على الاصح بالنظر الى الاصول اقعد بما ذكره الرازي في التبيين **تبعاً** للفرق الي من انه لا يتعين بالشرع على الاصح لا الجهاد وصلوة الجماعة وان كان بالنظر الى الفروع اصنط **وسنة الكفاية** المتقسم اليها والي سنة العين مطلق السنة المتقدم حدة **كفر ضحاً** فيما تقدم وهو امور من حيث

باب في بيان ما يجب من الترتيب في ترتيب العبادات

حيث التمييز عن سنة العين مع يقصد حصوله من غير نظر بالذات الي فاعله كما تبدأ السلام وتتميم العاطس والسمية من جهة الجملة جماعة في الثلاث مثلاً ثانياً كما افضل من سنة العين عند الاساد ومن ذكر معه لسقوط الطلب بقيام البعض بها عن الكل المطلوبين بها ثانياً لهما سطلوبة من الكل عند الجمهور وقيل من بعض منهم وهو المختار وقيل معين عند الله بسقط الطلب بفعله وبفعل غيره وقيل من بعض قام بها ان يعيها انها تتعين بالشرع فيها اي بصيرته سنة عين يعني مثلها في تأكيد طلب الامام على الاصح **مسألة** الاثر من القتها والمتكلمين على ان جميع وقت الظهر حوازا **وقوة** اي نحو الظهر كما في الصلوات الخمس وقت لا دابة في اي جزء منه وقع فقد وقع في وقت اداية الذي يسعد وعبرة ولذلك يعرف بالواجب الموسع وقوله حوار اراجع الى الوقت لبيان ان الكلام في وقت الجواز لا في الزاوية ايما من وقت الضرورة وان كان العقل فيه ادا بشرطه **ولا يجب على الموحدة** اي مرید الناحية عن اول الوقت **العزم** فيه على الفعل بعد في الوقت **حلافا للزم** كالفاضي الي بكر الماقلاني من المتكلمين وعبره في قولهم بوجوب العزم لتمييز به الواجب الموسع عند المندوب في حوار الترتيب واجب يحصل التمييز بغيره وهو ان تأخير الواجب عن الوقت مؤخر **وقيل** وقت اداية **الاول** من الوقت لوجوب الفعل بدخول الوقت في الوقت حتى ياتم بالناحية عن اوله كاتقله الامام الشافعي عن بعضهم وان نقل الفاضي الي بكر الماقلاني الاحياء على في الاثر ولتقله قال بعضهم انه فضا سدا لاد **وقيل** وقت اداية

فان اخر عنه فقضا وارفعه

منها ما هو في آخرها ١٨٤١
 الآخر من الوقت لانها وجوب الفعل قبله فان قدم عليه بان فعل قبله
 الوقت فتعجيل اي تنقيده تعجيل الواجب بسقوط كتعجيل الزكاة قبل وجوبها
 وقال الحنفية وقت ادائه ما اي الجزء الذي اتصل به الاداء من الوقت
 اي لاقاء الفعل بان وقع فيه والا اي وان لم يتصل الاداء بجزء من
 الوقت بان يقع الفعل في الوقت الآخر اي وقت ادائه الجزء الآخر من
 الوقت لتعديه للفعل فيه حيث لم يتبع فيما قبله وقال الكرخي ان قدم
 الفعل على آخر الوقت بان وقع قبله في الوقت وقع ما قدم واجبا بشرط
 نفايه اي نفا المقدم له مكلفا الى آخر الوقت بان لم يتبع لذلك بان مات
 اوجبه وقع ما قدمه مثلا نفلا بشرط الوجوب عنده ان بقي من ادائه
 بصفة التكليف الى آخره المتعين به الوجوب وان اجزأ الفعل عنه
 وتبرحه به قبله لا الاصل فاء بصفة التكليف حيث وجب فوقه
 ادائه عنده كما تقدم عن الحنفية لانه بينهم وان خالفهم فيما شرطه
 من ذكره المصنف دوا الاول المعلوم مما قدمه والاقوال غير الاول
 منكرة للواجب الموسع لانفاقها على اداء وقت الاداء لا يفضل على الواجب
 ومن آخر الواجب المذكور بان لم يتقبل به اول الوقت مثلا مع طين
 الموت عقيب ما يسبحه منه مثلا عصى لظنة فوات الواجب بالباخير
 فارعا من فعله في الوقت فالجمهور قالوا فعله اداء في الوقت المقدر
 له شرعا وقال القاضيان ابو بكر الباقلائي من المكمل والحسين
 من الفقهاء فعله قضا لانه بعد الوقت الذي تصيق بظنة وان يات خطاه
 من آخر الواجب المذكور بان لم يتقبل به اول الوقت مثلا مع طين السلا
 من الموت الى آخره ومات فيه قبل الفعل فالصحيح انه لا يعصى لان
 بصفة التكليف الوقت ان اجزأ الفعل
 نظر لما ان الوقت بصفة التكليف
 لا يجوز ان يبين الوقت من الفعل فكل من اجزأ
 عند ان يبين الوقت من الفعل فكل من اجزأ
 التكليف في اول الوقت فكل من اجزأ

التاخير حايظه والفوات ليس بواجب باختياره وقيل يعنى وجوب التاخير
 مشروط بسلامة العاقبة **بخلاف** ما اى الواجب الذي **زعمه** **المرحوم**
كالح فانما اخره بعد ان امكنه فعله مع طم السلامة من الموت الى متى
 وقت يمكنه فعله فيه ومات قبل الفعل يعنى على الصحيح والام يتحقق
 الوجوب وقيل لا يعنى وجوب التاخير له وعصيانه في الحج من آخر سني
 الامكان لجواز التاخير اليها وقيل من اولها لاستعجال الوجوب حينئذ
 وقيل غير مستند الى سنة بعينها **مسألة** **الفعل المقدور**
للخلف الذي لا يتم اي يوجد الواجب المطلق الابه **واجب**
 سببا كان او شرطاً **وقال** لاكثر من العلم ان لو لم يجب لجاز تركه
 الواجب المطلق لان الدال على الواجب ساكت عنه **وثالثها** اي الاقوال
 يجب ان كان سببا كان **لاخراف** اي كسائر النار لمحل فانه سبب
 لاخرافه عاده بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة فلا يجب بوجوب مشروط
 والفرق ان السبب لا يستلزم اليه اشتد التلزام من الشرط بالمشروط
وقال امام الحرمين يجب ان كان **شرطاً شرعياً** كالوضوء للصلاة
لا عقلياً كنزك صدق الواجب او عارداً كفصل جزء من الرأس لفصل
 الوجه فلا يجب بوجوب مشروط اذ لا وجود لمشروط عقلاً او عادة
 ولا يقصده الشارع بالطلب بخلاف الشرعي فانه لو لا اعتبار
 له لو وجد مشروط بدونه وسكت الامام عما السبب لاستناد
 المسبب اليه في الوجود ففاه فلا يقصده الشارع بالطلب فلا
 يجب اوضح به ان الواجب في مختصره الكثير محض ان لقول الامام
 وقول المصنف في دفعه السبب اولى بالوجوب من الشرط الشرعي
 بالامر الواجب كتركه في الوجوب
 المطلق المطلق
 الواجب المطلق
 الفعل المقدور

ممنوع بغير المنع ان السبب يتقسم كالشرط الى صيغة كصيغة الاعتناء له فعلى
 كالنظر للعلم عند الامام الرازي وغيره وعادي كخر الرتبة للقل نعم
 قال بعضهم القصد بطلب المسببات الاسباب لانها التي في وسع الكافر واحترزا
 وحيث بالاطلاق عند المفيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة وجوبها متوقف
 على ملك النصاب فلا يجب تحصيله وبالمقدور عن غيره قال الامدي كحضور
 العدد في الجملة فانه غير مقدور لاحاد المكلفين اي ويتوقف عليه وجود
 الجملة كما يتوقف وجودها على وجود العدد **ولو تعدد ترك المحرم**
الابتزاري غير من الخائز كما قيل وقع فيه بول **وجب** تركه لتوقف
 ترك المحرم الذي هو واجب عليه **او اختلطت** اي اشبهت **مكروهة**
يا حنبلية منه **حرمت** اي حرم قد بانها عليه **او طلق معينة**
نفسها حرم عليه قربانها ايضا اما الاحتمال في
 بين زوجتيه مثلا **نفسها** حرم عليه قربانها ايضا اما الاحتمال في
 المطلقه فظاهر واما المكروهة وغير المطلقه فلا تنبأها بالاحتمال
 والطلاقه وقد يظهر الحال فيرجع الى ما كانا عليه من الحل فلم يتعد
 في ذلك ترك المحرم وحده فلم يتناول ما ذكر قبله وترك حوايل مسلة
 الاطلاق للعلم به من حوايل ما قبلها ولواخره عنها لاجتماع الذكر
 مادته بعد قوله معينة كما لا يخفى فنفوت الاختصار القصور له
سببه مطلق الامر فيما يعين خبره بانه مكروه كراهية حرم
 او مكروه بان كان مهيأ عنه **لا تنبأ اول المكروه** منها خلافا للحنفية
 لما لو تنبأ اوله لكان الشيء الواحد مطلوب الفعل والترك من جهة
 واحدة وذلك تناقض **فلا تنفع الصلاة في الاوقاف المكروهة** اي
 التي كرهت فيها الصلاة من النافذة المطلقة عند طلوع الشمس حتى ترتفع
 كرمح
 او في الواجب والمنزل المفيد يكون له كراهية
 كرمح مسجد مثلا لانها صلاة لا كراهية

قوله كما قيل وقع
 فيه بول هذا
 يتجه على ما
 ان جوهر الخائز
 هو الخائز
 له جوهر الخائز
 ليس تحت طاعة
 عندنا جوهر الخائز
 تحتنا جوهر الخائز
 على قدر

كرمح واستوايها حتى ترتفع واصفرها حتى تغرب ان كان كراهتها فيها
 كراهية ختم وهو الاصل ولا بالاصل وفي النسخ عنها من حديث مسلم

والا كانت كراهية تنزيه وصحة النووي ايضا في بعض كية فلا يصح

ايضا على الاصح اذ لو صححت على واحدة من الكراهيتين اي وافقت الشرح

بان تناولها الامر بالمافلة المطلقة المستفاد من احاديث الترغيب فيها

لزوم التناقض فتكون على كراهية التنزيه مع حوايلها فاسده اي غير

بعدد بها لا يتناولها الامر فلا يثاب عليها وقيل انها على كراهية التنزيه

صحيحة يتناولها امر قيناب عليها والهي عنها راجع الى امر خارج

عنها لموافقة عباد الشمس في سجودهم عند طلوعها وعند غروبها

دل على ذلك حديث مسلم وسياقي ان النبي الخايج لا يفيد الفساد ويوجه

الخايج فيها الى خارج الحنفية ايضا في قولهم فيها بالصفة مع كراهية الخرم

وهذا الفصل في الغصوب اما الصلاة في الامكنة المكروهة فصحة والهي

والهي عنها خارج جز ما لا تعرض بها في الحمام لو سوسه الشيطان وفي

اعطان الايل لتقارها وفي قارة الطرف مدور الناس وكل من هذه

انصهر كراهية شغل القلب بالصلاة وسوسه الخلق والهي في الامكنة ليس لنفسها

خلاف الان منه على الاصح فافترقتا واحتررت بمطلق امر عن المفيدة غير

المكروه فلا تنبأ وله فطرح **ما الواحد** بالمتخصص **لجهمان** لا لزوم

بينهما **كالصلاة** في المكان **العصوب** فانها صلاة وعصب اي شغل

ملك العز علة وانا وكل منهما يوجد دون الآخر **فله ظهور** من العلم

فالواقع **كله** التي هي واحد بالمتخصص الجاهزة فزكانت اوغلا

نظر الجهة الصلاة اما بوزنها **ولا يثاب** فاعلمها عقوبة له عليها

لا تنبأ **فله ظهور** من العلم

فالواقع **كله** التي هي واحد بالمتخصص الجاهزة فزكانت اوغلا

نظر الجهة الصلاة اما بوزنها **ولا يثاب** فاعلمها عقوبة له عليها

لا تنبأ **فله ظهور** من العلم

فالواقع **كله** التي هي واحد بالمتخصص الجاهزة فزكانت اوغلا

نظر الجهة الصلاة اما بوزنها **ولا يثاب** فاعلمها عقوبة له عليها

قوله كما قيل وقع
 فيه بول هذا
 يتجه على ما
 ان جوهر الخائز
 هو الخائز
 له جوهر الخائز
 ليس تحت طاعة
 عندنا جوهر الخائز
 تحتنا جوهر الخائز
 على قدر

من جهة الغضب **وسيل** **كتاب** من جهة الصلاة وان عوقب من جهة الغضب
 فقد عاقب بغير حرمان الثواب **او** حرمان بعضه وهذا هو التحقيق
 والاول تقرب رابع عن ايقاع الصلاة في الغصوب فلا خلاف في العني
وقال القاضي ابو بكر الباقلاني **والامام الرازي** **لا تضع** الصلاة طلقا
 نظر الجهة الغضب المنهي عنه **وسقط** الطلب للصلاة **عندها** لان
 السلف لم يامروا بقضاها مع علمهم بها **وقال** الامام **احمد** **لا صحة**
 لها **ولا سقوط** للطلب **عندها** قال امام الحرمين وقد كان في السلف
 منجفون في التقوى يأمرون بقضاها **والخارج** من المكان **الغصوب**
تأنيبا اي نادما على الدخول فيه عازما على ان لا يعود اليه **ان يواحيب**
 لتحقيق التوبة الراجية مما اتي به من الخروج على الوجه المذكور **وقال**
ابو هاشم من العترة هوات **بحرام** لان ما اتي به من الخروج
 بغير اذن كالمكث والتوبة انما تحقق عند انقائه اذا افلح الاجتهاد
وقال امام الحرمين متوسط بين القولين هو **مرتبة** اي مشيئة
 في المعصية مع انقطاع **تعلق** العني عن طلب الكفر عن التعلل بخروج
 على الامور به فلا يخلص ريد منها لبقا ما تنب فيه بدخوله من الفرار
 الذي هو حركه العني فاعتبر في الخروج جهة معصية وجهة طاعة
 وان لم يمت الثانية والجمهور القوا جهة المعصية من الضرر
 لدفعه من المكث كما في ضرر زال العقل في اساعة اللقمة
 الغصوب بها خمر حيث لم يوجد غيرها لدفعه من تلغ النفس
الاشد وهو اي قول امام الحرمين **تأنيبا** وان قال ابن الحاجب
 انه **يصلح** حيث استصحب المعصية مع انقطاع العني ويدفع
 استغادة

قوله ونحوه من
 الغصوب تأنيبا

تأنيبا

الاشد

دقيق

استبعاد قول الفقهاء من حن بعد ارتداده ثم افاق واسلم
 يجب عليه قضاء المصلوات من الجنون استصحابا لحكم معصية الردة
 لان اسقاط الصلاة عن الجنون رخصة والمراد ليس من اهل الرخصة اما
 الخارج غير تأنيب فحاصر قطعا كما لا شك **والساقط** **عليه** بين جرحي
يقيله **ان استمر عليه** **وتقبل** **كفو** في صفات القصاص **ان** **يستمر** **عليه** لعدم موضع يعامل
 ولا ينتقل اليه **لان** الضرر لا يزال بالضرر **وقيل** **يستمر** بين الاستقرار
 عليه والانتقال اليه لتساويها في الضرر **وقيل** **يستمر** من الجنون
لان الاذن له في الاستقرار والانتقال او احدهما يؤدي الى
 القتل المحرم والمنع منهما لا قدرة على امتثاله **قال** مع الاستقرار
 عصيانا يتقاربا منب فيه من الضرر بسقوطه ان كان باختياره والا
 فلا عصيانا **وتوقف** **الفرق** **الى** فقال في المستصفي يحمل كل من المالك
 الثلاث ثم اختار الثالثة في المنحول ولا ينافي قوله **تأنيبا**
 لا تخلوا واقعة عن حكم الله لان مرادها بالحكم **تأنيبا** يصدق
 بالحكم المتعارف وبانتقائه لقول امامه لما سألته هو اولا عن ذلك
 حكم الله هنا ان لا حكم على انه قتل عنه انه اخبر في باب الصيد
 من النهاية المعالة الاولى على الثالثة واحترز **المستصفي** المصنف
 بقوله كفو عن غير الكفو كالكافر يجب الانتقال عن المسلم لان
 قتله احق معصية **مسألة** **جواز** **التكليف** **بالحال**
مطلقا اي سواء كان محال الزادة اي مستعاضا عنه وعقلا كالجمع
 بين السوداء والبياض ام مستعاضا عنه لعقلا كالمشي من الزمن
 والطيران من الايمان او عقلا لاعادة كالامان مما علم انه
 لا يعاد كالامان من الموت لا يعاد كالموت لا يعاد كالموت لا يعاد
 واحد من الامور المستعاضة عنه لا يعاد كالموت لا يعاد كالموت لا يعاد

اختياره
 او غير اختياره

موضع يعامل
 عليه

وقال امام
 الحرمين لا حكم
 من اذنه او مشيئة

الاشد

دقيق

قوله
 المستصفي
 المصنف

في البعده اذا مات او غلب على الغرض قطع التوكيل ومسله
علم المأمور بحلي الامر وعينه الاتفاق فيها على عدم صحة التكليف
لانها قايده الموجد حال الجهل بالغرم وبعض المباحثين
قال بوجودها بالغرم على تقدير وجود الشرط قال كما يعنى المحجب
في التوبه من الزنا على ان لا يعود اليه بتقدير القدره عليه فيصح ^{التكليف}
عنده وجعل المصنف حجة الاظهر واستد في ذلك كما اشار اليه
في شرح المختصر الى مسله من علمت بالمعارة او يقول النبي صلى الله عليه
اها تخيض في اثنا يوم معين من رمضان هل يجب عليهما فسخه
بالصوم قال القرابي في المستصفى اما علم المعتذر فلا يجب لان
صوم بعض اليوم غير تاموريه واما معتذرا فالظاهر وجوبه
لانا لا نسقط بالمتسور ووجه الاسناد انها كلفت بالصوم مع

عليها انتفا سطره من التفاعد الحيف جميع التفار وهذا من دفع فانه لا
الغرم علي ما لا يوجد سطره بتقدير وجوده ولا علي عدم العود الي ملا
قدرة عليه بتقديرها فالصواب ما حكموه من الاتفاق علي عدم النجاسة اما
الكافي يبي **مع جهل الامر** انتفا سطره وقوعه عند وقته باي
يكون الامر غير الشارع كما مر السيد عبده بخياطة ثوب عدم **فانفاق**
اي فحقق علي صحته ووجوده **حاشية الحكم** قد يتعلق بامر
واكثر **علي الترتيب فيجزم الجمع** كاكل المذكي والميتة فان كلا منهما يجوز
اكله لكن حوز اكل الميتة عن العجز عن غيرها الذي من جلته المذكي
فيجزم الجمع بينهما حرمة الميتة حيث قد راعى غيرها **او مباح الجمع** كما
لوصوه واليتم فانهما جائزان وحوز اليتم عند العجز عن الوصوه
فد يباح بينهما كان يقيم لحوق بقاء البرء من الوصوه من عدم ضرره
محل الوصوه ثم نقضنا معتدلا لمشتقة بقاء البرء وان بطل بوصوه تيممه
لا تنافي فادته **او سين** الجمع كحصال كفارة الوقاع فان كلا منها
واجب لكن وجوب الاطعام عند العجز عن الصيام ووجوب الصيام
عند العجز عن الاعتاق وسين الجمع بينهما كما قال في الحصول فيوي
يجل الكفارة وان سقطت بالا واما ينوي بالصلاة المفاعة الفرض
وان سقطت بالفعل **وقد يتكلى الحكم** بامر ينوي اكثر **علي البرء** **حاشية**
او فيجزم الجمع كتزويج المرأة من كفوين فانه كلا منهما يجوز التزويج
منه بدلا عن الآخر اي انا لم تزوج من الآخر فيجزم الجمع بينهما بان تزوج
مستلما معا او مريتا او يباح الجمع كستر العورة بثوبين فان كلا منهما يجب
الستر بدلا عن الآخر اي انا لم تستر بالآخر ويباح الجمع بينهما بان يجعل احدهما

الكتاب الاول والكتاب

والمطلق والمفيد والجمل واليهين وحرها **الكاف** والمراد به القرآن

کاف

الاحكام وهي لا تدخل الحدود ومنه اي من القران البسملة

المور في مصاحف الصحابة مع ما فهم في ان لا يلبث فيها ما ليس

منه ما لا يتوقف به حتى الفتح والتمثيل وقال القاضي ابو بكر

الباقين في وغيره ليست منه في ذلك وإنما هي في الفاحشة لا يبدى القائل

الفصل من السور قال ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود

وعبره وهي مكية في اثنا عشرة اهل اجماعا وليس فيه اول سورة

الحاد قرنا كما بها في قرارة والسيارة فاقطعوا ايما خلفا فانه ليس

القرآن على الامح ٧٥ القرآن لأعجازة القاسم عبد الانبيا مقل اقص

ان كان متواترا في العم الاول بعد الذنا فله وكف النذر منه

والفران **البع** المعروف للقراءة السجدة المعروف ونافع وايضا كثير وعاش

وعاصم وحمزة والكسائي **منقولته** من النبي صلى الله عليه وسلم النبأ يعلما عنه

يمنع قواطعهم على الكذب لمثلهم **فيل** يعنى قال ابن الحاجب
فيما ليس من قبيل الاداء اي فيها هو من قبيله فاما كانت هيئته اللفظ ليحقق
 بدوفا فليس بمقنن وذلك **كالم** الذي يزيد فيه متصلا على اصله حتى
 بلغ قدر العين في نحوها وما انزل وواو بن في نحو السو وقالوا
 ان من ويا بن في نحو جي وفي انفسهم او اقل من ذلك بتصرف او
 اكثر منه بنصف او واحد او اثنين طرق للقرأ **والامالة** التي هي خلاف
 الاصل من الفتحة محضه او بين بين بابا يعني بالفتحة فيما يال كالنار
 نحو الكسرة على وجه القرب منها **والتخفيف** **الحرة** الذي هو
 خلاف الاصل من التحقيق فكلا نحو قد افلح وايد الا نحو يومنون
 وشبههلا نحو ايسم واستطاع نحو اجلم **قال ابو شامة والالفا**
منه فيها بين القرا اي كما قال المصنف في اداء الكلمة يعني
 غير ما تقدم كالفاظهم فيما فيه حرف مشدد نحو ايا وعبد بزيادة
 على اقل المشدد من مبالغة او توسط وغير ابن الحاجب وايد شامة
 لم يتغير ما قاله والمصنف واق على ذلك ثم تواتر الاول وترد في
 تواتر الثاني وحرم تواتر الثالث بانواعه السابقة وقال في
 الرابع انه متواتر فيما يظهرو مقصوده فيما نقله عن ابي شامة
 المناول بظاهرة ما قبله مع زيادة تلك الزيادة التي مثلها ما تقدم
 على ان ابا شامة لم يرد جميع الالفاظ اذ قال في كتاب المرشد الوجيز
 ما شاع على السنة جماعة من متاخر في المخرنن وغيرهم مدان
 القرائات السبع متواتر تقول بد فيما اتفقت الطرق على نقله عن
 القرا السبعة دون ما اختلفت فيه معني انه ثبت بيبته اليهم في بعض
 الطرق

فوار والالفاظ مقطوع
 على كالم اي زاد
 ابو شامة فيما ليس
 من قبيل الاداء على ما
 قال ابن الحاجب
 برائع وهو ما ذكر
 271

الطرق وذلك موجود في كتب القرائات لا سيما كتب الفارسية والمشارفة
 فبينها بنان في مواضع كثيرة والحاصل ان لا يلتزم التواتر في جميع
 الالفاظ المختل فيها بين القراي بل منها المتواتر وهو ما اتفقت
 الطرق على نقله عنهم اي بل منها المتواتر وهو ما اختلفت فيه بالمعنى
 السابق وهذا بظاهرة يتناول ما ليس من قبيل الاداء وهو من قبيله
 وان حمل المصنف عليه ما هو من قبيله كما تقدم **ولا يجوز القرائات بالشاذ**
 اي ما نقل مرنا احاد لا في صلاة ولا خارجها ناعا على الاصح المتقدم
 انه ليس من القرائات وينتقل الصلاة به ان غير المعنى وكان فاروة
 عامدا عما حكاه الزوري في قناويه **والصحيح انما هو في العشر**
 اي السبعة السابقة وقرآنه يعقوب واي حيفر وخلف فهذه الثلاث
 يجوز القراة بها **وقال للبعوي والشيخ الامام** والد المصنف لا تكفي
 لا تخالف رسم السبع من نسخة السند واستقامة الوجه في العربية و
 موافقة خط المصحف الامام ولا يضرب في الغزو الى البعوي عدم
 ذكره خلفا فان قرأه كما قال المصنف ملفقة من قرائات السبعة اذ له
 في كل حرف موافق منهم وان اجتمعت له همه ليست لواحد منهم فجملة
 قراءة تحصر **وقيل** الشاذ **ماوراء السبعة** فتكون الثلاث من لا يجوز
 القراة بها على هذا وان حكى البعوي الاتفاق على احوار غير مصرح بخلاف
 كما تقدم **اما اجزاء مجرى الاخبار الاحاد** في الاحتجاج **فهو الصحيح**
 لانه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من اتفاق عموم جليليه والناهي
 وعليه بعض اصحابنا لا يخفى به لانه انما نقل مرنا ما ثبت فرائضه وعلى
 الاول احتجاج كثير من فقهاءنا على قطع بين السارق امرأة ايمانها

عسر

واعلم ان يوجبوا التتابع في صوم كفارة اليمين الذي هو احد قول الشافعي
بقراءة مناجات قال المصنف كان له لما صحح الدارقطني اساره عن عائشة
نزلت فصيام ثلاثة ايام مناجات فسقطت مناجات **ولا يجوز ورود**
ما لا يحق له في الكتاب والسنة خلافا للحنيفة في تحريمهم ورود ذلك
في الكتاب قالوا لو جوزه فيه كالحروف والمقطعة او ايل وفي السنة
لا قياس على الكتاب واجب بان الحروف اسماء للموركطة وليس
وسما حثويه من قول الحسن البصري لما وجد كلامه ساقطا
وكأنه جلسوا في حلوه امامه ردوها ولا الى حاشا الخلفه اي
جانبا **ولا يجوز ان يرد في الكتاب والسنة ما يعجز عنه ظاهر الا**
بدليل بين المراد منه في العام الخصوص بما خالفه **خلافا للحنيفة**
في تحريمهم ورود ذلك من غير دليل حيث قالوا المراد بالآيات والاحكام
الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين الترهيب فقط بنا على معتقدهم
ان العصية لا تضرع الايمان وسما مرجحة لا يرجحها على اي تأخيرهم اياها
عن الاعتبار **وفيها الجمل** في الكتاب والسنة بنا على الاصح الا في
وقوعه فيها **غير مبين** اي على اجمال ان لا يتفهم المراد منه الجمل وفاقه
صلواته عليه وسلم اقوال احدها لا لا الله تعالى الجمل الدين قبل وفاته
لعله في اليوم اكلت لكم ديني ثانيا نعم قال تعالى في مناجات العباد
وما يعلمنا اوله الا الله الوقف حاشا عليه جملهم والعلم وانما ثبت في الكتاب
ثبت في السنة لعدم القابل بالفرق بينهما **وتأثيرها الاحكام لا يوجب الجمل**
المطلق معرفة غير مبين للحاجة اليها من التكليف مما لا يطاق
خلافا غير اكله بمعرفة على ان صواب العيار في العمل به كافي
البرهان

البرهان وفي بعض نسخة بالعلم به وهو تحريف من نسخ من عليه
المصنف او وقع له من غير تاويل **والحنيفة اختاره الامام الرازي وغيره**
ان الادلة العقلية قد تفيد اليقين بالانضمام **تواتر او غيره** من المشاهدة
كما في ادلة وجوب الصلاة وكونها فان الصحابة علموا ما يتبعها المراد
بالقرينة المشاهدة وخرعنا لها بواسطة نقل تلك القرينة اليها
تواتر فان دفع توجب من اطلق الحاشا لا تفيد اليقين بانها العلم بالمراد
منها **المنطوق والمعهوم** اي مجتمعا **المنطوق** ما اي معنى **دل**
عليه اللفظ في محل النطق حاشا كان حاشا مثله في شرح المختصر
كغيره يحتمل التأنيف اي للوالدين الدال على قوله تعالى فلا تقل لها اف
او غير صحيح حاشا بوحده من مثله في قوله **وهو** اي اللفظ الدال
في محل النطق **نص** اي يسمى بذلك **ان اما** **دعوى لا يحيل غير** اي
غير ذلك المعنى **كريد** في نحو حاشا زيد فانه مفيد للذات المستحصرة
من غير اجمال لغيرها **ظاهر** اي يسمى بذلك **ان اما** **احتمل** بدل المعنى
الذي افاده **مرجوحا كالاسد** في نحو رايته اليوم الاسد فانه
مفيد للحياة المقترن محتمل للرجل الشجاع بدله وهو محتمل مرجح
لانه معنى محاذي والاول الحقيقي المبني في الجمل الذهب اما المحتمل
لمعنى مساو للاخر فيسمى محتملا وسياتي كالحور في ثوب زيد الحور
فانه محتمل لمعنيه اي الاسود والابيض على السوا **واللفظ** **ان**
دل جوده على جز **المعنى** كغلام زيد **فركب** **والا** **فقر** **اي وان**
لم يدل جزء على جزء معناه بان لا يكون لجزء غير **وال** **علي** **معنى**
كثرة الاستعمال او يكون له جزء غير مثال على معنى كزيد او دال

على معنى غير جزء معناه كعباده علما ففرد **ودلالة اللفظ على**
مطابقة وسمى دلالة مطابقة ايضا مطابقة الدال للمدلول وعلى
جزءه اي جزء معناه **فخص** وسمى دلالة تضمن ايضا تضمن المعنى
لجزءه المدلول **ولازمه** اي لازم معناه **الدهني** سواء الزم في الخارج
ايضا **اولا التزام** وسمى دلالة التزام ايضا التزام المعنى اي استلزامه
للمدلول كدلالة الانسان على الحيوان الناطق في الاول وعلى الحيوان
في الثاني وعلى قابل العلم في الثالث اللازم خارجيا ايضا كدلالة
العمى اي عدم البصر عما من شأنه البصر على البصر اللازم للمعنى
دهنا المتما في خارجا **والاولى** اي دلالة المطابقة **للفظة**
لا كما يحض اللفظ **والثاني** اي دلالة التضمن **والالتزام** **عقليا**
لتوقفها على انتقال الدهن من المعنى الى حقيقة ولازمه **من المنطوق**
ان توقف الصدق هي **او الصحة** له عقلا او شرعا **على افعال** اي تقدير
فيما دل عليه **فدلالة اقتضا** اي دلالة اللفظ الدال على المنطوق على
معنى ذلك المضمرة المقصود وسمى دلالة اقتضا الاول كما في حديث مسند
ابي عامر الا في محبت المجمل رفع عن امي الخطا والسيئات اي في
الواحدة منهما لموقف صدقه على فذلك لوقوعهما والثاني كما في قوله
تعالى واسأل القرينة اي اهلهما اذا القرينة وهي الابنية المجتمعة لا يصح
سوالها عقلا والثالث كما في قوله مالك عبد اعنق عبدك **عقلا**
ففعلة فانه يصح عنه اي ملك لم ياعتقه عينا لموقف العنق شرعا على
الملك **وان لم يتوقف** اي الصدق في المنطوق ولا الصحة له على افعال
وول اللفظ المعيد له **على ما لم يقصد** **فدلالة اشار** اي دلالة اللفظ
على

22
على ذلك الذي لم يقصد يسمى دلالة اشارة كدلالة قوله تعالى احل لكم ليلة السبت
الرفث الى سائركم على صحة صوم من اصبح جنبا للزومه المقصود به من جواز
حماهم في الليل الصادق بآخر جزء منه **والمفهوم** اي معنى **دل على اللفظ**
لا في محل النطق من حكم ومحلله كتحريم كذا كاسياق **فانا وافق** **حكمة**
المشتمل هو عليه **المنطوق** اي الحكم المنطوق به **فوافقه** وسمى مفهوم
ايضا فهو **فقرع الخطاب** اي سمي بذلك **ان كانا** **اولي** من المنطوق
وكنه اي كنه الخطاب اي سمي بذلك **ان كانا** **مساويا** **للمنطوق** مثال المفهوم
الاولي تحريم ضرب النواكح الدال عليه نظرا للمعنى قوله تعالى ولا تقول لها
اف فقها وكنه من تحريم النافق المنطوق لاشد في الغرب من النافق
من الاثنا ومثال المساوي تحريم الحراف مال اليتيم الدال عليه نظرا
للمعنى اية ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما فهو مساو لتحريم اكل
لمساواة الحراف للاكل في الالتلاف في الاطلاق **وصيل لا يكون** **الموافق**
مساويا اي مما قال المصنف الاسمي بالموافق للمساوي وان مثل الاولي
في الاحتجاج به وباسمه المتقدم سمي الاولي ايضا على هذا ونحو الكلام
ما يفهم منه قطعا وكنه معناه ومنه قوله تعالى ولا تقول لها
ويطلق المفهوم على محل الحكم ايضا كالممنطوق وهذا ما قال المصنف
في شرح المنهاج كغيره المفهوم اما اولي من المنطوق بالحكم او مساو له فيه
فقال الشافعي امام الامة **والا مامان** اي امام الحرمين والامام
الرازي **دلالة** اي الدلالة على الموافقة **قياسية** اي بطريق القياس
الاولي او المساوي الاسمي بالحق كما يعلم مما سياتي والعلامة في المثال الاول
الاثنا وفي الثاني الالتلاف ولا يخفى في النقل عن الاولين عدم جعلها

المساوي من الموافقة لان ذلك بالنظر الى الاسم لا الحكم كما تقدم واما
الثالث فانه يصح بالسمية بالموافقة ولاخوه ما تقدم **وقيل الدلالة عليه**
لفظية لا مدخل للقياس فيها لفظية من غير اعتبار قياس **قال الغزالي**
والامدي من قال بهذا القول **فهذا الدلالة** **من السياق**
والغزالي لا سيما في اللفظ ملولاد لالتها في اية الوالدين عن ان
المطلوب كان نظيرها واحترامها ما فهم منها من منع التافيق منع الضرب
الذي يؤول ذوا العصب الصحيح ولا لعبد لا تشتم فلانا ولكن اضربه ولو كان
في اية مال اليتيم على ان المظنون بها حفظه وصيانته ما فهم منها من
منع اكله منع احراقه اذ يقول القائل والله ما اكلت مال فلان ويكون
قد احرقه فلا يجنب **وهي** اي الدلالة عليه حينئذ **بجارية من الملاق**
الاحض على الاعم واطلق المنع من التافيق في اية الوالدين واراد
المنع من الابناء واطلق المنع من اكل مال اليتيم في اية واريد المنع
من الابناء **وقيل نقل اللفظ** اي للدلالة على الاعم **عراقا** اي الدلالة
على الاحتض له فتحرى حرمة الوالدين وتحرى احراق مال اليتيم
على هذين القولين مسطوق الابنين وان كان بقرينة على الاول مسماو
كثير من العلماء منهم الحنفية على الموافقة مفهوم لا مسطوق ولا قياسي
كما ظاهر صدر كلام المصنف وسهم من حوله تارة مفهوم ما واخرى
قياسيا كالسيماوي فقال الصفي الهندي لاشا في بينهما لان المفهوم مسكو
والقياس الحفاد مسكوت عنطوق قال المصنف وقد يقال بينهما
تناف لان المفهوم مدلول اللفظ والمفهوم غير مدلول له **وان حال الحكم**
الحكم المسطوق به **في لغة** ويسمى مفهوم مخالفة ايضا كما سيأتي التعبير به
في معنى

في معنى العام **وسرطه** ليحقق ان لا يكون السكوت بترك خوف في ذكره
بالموافقة كقول قريش عهد بالاسلام لعبده بحضور المسلمين بصدق هذا
على المسلمين ويبدون وعندهم ويزكفهم حقوقا من ان يتم بالتواف
اي خوفا فاما جهل حكم السكوت كقولك في الغنم السائمة لكاه وان
جهل حكم العلوفة **وان لا يكون المذكور خرج للعالم** كما في قوله
نوالي وربايح الذي في حجبهم وان العالم يكون الرباب في حجبهم الا ان
اي تربيتهم **خلافا لامام الحرمين** في غنمه هذا الشرط لما سياتي مع دفعه
اوضح المذكور **سؤال عنه** **امحاذة** تتعلق به **اول الجمل**
حكمه دون حكم السكوت كما لو قيل بحضرة لغلان غنم سائمة او طاب
من جهل حكم الغنم السائمة دون العلوفة فقال في الغنم السائمة
زكاه **او غير** اي خرج المذكور لعينه ما ذكر بما يقتضي التخصيص
بالمذكور كموافقة الواقع كما في قوله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين
اوليا من دون المؤمنين والوال اليهود اي دون المؤمنين واما
شرطوا للمفهوم انتفا المذكورات لا عفا فوايد ظاهرة وهو فايد خفية
فاخر عنها وبذلك اندفع توجيه امام الحرمين لما فاه مما قاله السافعي
بان المفهوم من مقتضيات اللفظ فلا يسقطه موافقة الغالب وقد
مستفي في النهاية في اية الربيبة على ما تقدمت الشافعي من ان الحد
فيها الموافقة الغالب لا مفهوم له بعد ان نقل عن مالك القول بمفهومه
من ان الربيبة البعيرة وقت التزوج بايها لا يحرم على الزوج لاهاليته
في حجة وتر بيته وهذا وان لم يسم عليه مالك فقد نقله الغزالي عن داود
كانقل ابن عطية عن علي رضي الله عنه ان البعيرة عن الزوج لا تحرم عليها

لبس في حجة ورواه عنه بالسند ان اي حاتم وعبد ورجع ذلك الي ان القيد
 ليس لموافقة الغالب والغصود مما تقدم انه لا مفهوم المذكور في الامثلة المذكورة
 ويحويها وتعلم حكم المسكوت فيها من خارج بالمخالفة كما في الغنم المعلوفة لما سئل
 او الموافقة كما في المثال الاول لما تقدم في ابي الربيع والولاء للعني وهو
 ان الربيع حرمت ليل يقع بينهما وبين امها النبا عصف لوان يترجح
 بها فيوجد نظر العارة في مثل ذلك سواء كانت في حجر الزوج ام لا ومولات
 المؤمن الكافر حرمت لعداوة الكافر له وهي موجودة سواء اوالي المؤمن
 ام لا وقد عم من والاه ومن لم يواله فقال تع يا ايها الذين لا يتخذوا
 الذين اتخذوا دينكم ابي فوله والعفار اوليا ومن المعني العلوم
 به موافقة المسكوت للمنطوق شا خلافا في ان الدلالة على المسكوت
 فيا سيد او الخطية وكان القدم يدرك حكاية في قوله **ولا يمنع** اي فيما يقتضي
 التخصيص بالذكر **قياس المسكوت بالمنطوق** بان كان بينهما حاجة لعدم
 معارضة له **بل قيل بعد** **المسكوت** المشتمل على العلة **العروضة**
 المذكور من صفة او غيرها اذ عارضة بالنسبة الي المسكوت المشتمل على العلة
 كانه لم يذكر وقيل **لانهم اجماعا** لوجود العارضة وانما لا يحد قيا سيا
 وعدم العموم هو الحق كما قال المصنف لاسما وكذا في بعضهم اجماع على كماله
 العيان بخلاف مفهوم الموافقة لان المسكوت هنا انون من المنطوق بخلافه
 كما تقدم ويلزم ان يقال لا **المسكوت** ايطالية وهو صفة اي مفهوم المخالفة يعني
 محل الحكم مفهوم صفة قال المصنف والمراد به اللفظ معيد لاحير ليس بشرط ولا استثناء
 ولا غاية لا الغت فقط اي اخذ من امام الحرمين وغيره حيث فيها العدد والفرق
 من ذلك **كالغنم الساعية او ساعية الغنم** اي الصفة كالساعة في الاول من في الغنم
 الساعية

الساعية ذكاه وفي الثاني من في ساعية الغنم ذكاه قدم من تاحير وكل منهما يروي
 حديثا ومعناه ثابت في حديث الجاري وفي صفة الغنم في ساعيتها اذا كانت
 اربعين الي عشرين ومائة ساءه الجاهل **لا بعد الساعية** اي من في الساعية ذكاه
 لوروي فليس من الصفة **علي الاظهر** لاختلاف الكلام يد ويد كالفق وقيل هو
 منها لانه على السوم الذي يد على الذم بخلاف الفق فيعيد في الزكاة عن
 المعلوفة مطلقا كما يفيد انما كان في الساعية مطلقا ويؤخذ من كلام ابن الصغاني
 علي ان الجمهور علي الثاني حيث قال الاسم مشتق كالمسلم والكافر والقاتل والوارث
 يجري مجرى المقيد بالصفة عند الجمهور **وهل المنفي** عن محمية الزكاة في المثالين
 الاولين **غير ساعيتها** وهو مطلق في الغنم **او غير مطلق** السواية
 وهو مطلق في الغنم وغير الغنم **مولا** لان الاول وجه الامام الرازي وغيره
 ينظر الي السوم في الغنم والثاني الي السوم فقط لترتيب الزكاة عليه في
 غير الغنم من الابل والبق وحيور المصنف ان تكون الصفة في ساعية الغنم
 علي وانما في بطلان الفوق ظم كما سياتي فيعيد في الزكاة عن ساعية
 غير الغنم وان ثبت فيها دليل اخر وهو بعيد لانه خلاف المتبادر الي
 الارهاق **ومنها** اي سا الصفة بالعق السابق **العله** خواتم السائل الحاجة
 اي الحال دون غيره **والطرف** زمانا ومكانا نحو سافر يوم الجمعة اي لا
 في غيره واحس امام فلان اي لا وراية **والحال** نحو احسن الي العبد
 مطيعا اي لا عاصيا **والعدد** نحو قوله تع فاحلدهم عما ينحلده اي
 لا اكثر من ذلك وحديث الصبيحين اذا سرت الصلب في انا احكم
 فليفسله سبع مائة اي لا اقل من ذلك **وشرط** عطا على صفة نحو
 وان كانا ولا ت حمل ما نفقوا عليهن اي فغير اولاد الحمل لا يجب

الاتفاق عليهن **وعاية** كذا فان طلقها والحق له من بعد حتى تنكح زوجا
غيره اي فاذا نكحت نخل للاول بنظره **وانما** نحو انما اهل الله اي غيره
ليس بالاله والاله المعبود بحرف **ومثل** لا عالم الا زيد مما يشتمل على نفي النسب
نحو ما قام الا زيد منطوقها نفي العلم والقيام عن غير زيد ومفهومها
اثبات العلم والقيام لزيد **وفصل** **المسند** من الخبر بضمير الفصل نحو
امر الخذوا من دونك اوليا فانه هو الولي اي غيره ليس بولي اي ناص
وتقدم **القول** فيما سياتي عند البيانين كالفعول والجار والمجرور بحرف الياء
نفي اي لا غيرك لاني الله تحشرون اي لا غيره **والعلم** اي اعلاما ذكر
من النوع مفهوم المخالفة اي مفهوم ذلك ونحو اذ قيل انه منطوق اي صلحة
سرعة تبادره الجا اذهان **ثم ما قيل** انه منطوق اي بالاشارة **قرعيت**
على المرتب **مسألة** **القائم** المخالفة **الالف** حجة كقول كثير من
ابناء اللغة بما حكم ابو عبيدة وعبيد قالا في حديث الصحابين مثلا مطلق
ظلم انه يدل انه على ان مطلق غير الحق ليس بظلم وهم انما يقولون في مثل
ذلك ما يعرفونه من لسان العرب **وقيل** حجة **شرا** المعروفة ذكر ما موارد
كلام الشارع وقد فهم صلى الله عليه وسلم من قوله ان تستفهم سبعين
مرة فلن يغفر الله لكم انما حكم ما زاد على السبعين بخلاف حكمه حيث قال
بحار رواه الشيخان خبري الله وسار يده علي السبعين **وقيل** حجة **معني**
اي من حيث المعنى وهوانه لو لم ينفع المذكور الحكم عن المسكوت لم يذكر لذكره
فايده وهذا لا غير عنه هنا بالمعنى عبر عنه في معنى العام كاسيائي بالفعل
وفي شرح الحق هنا بالمعنى العام لانه معقول لاهله **واختج** باللقب
الدقاق من السافية **واب** **حور** **ممداد** من المأكلة **ويعود** **لكتاب**
عليه السلام

عليه السلام **او** **حسن** نحو علي زيد **حي** اي لا على غيره وفي النعم زكاة اي لا في
غيرها من الماشية اذ لا فائدة للذكره الا نفي الحكم عما غيره كالصفة واجب
باب فائدة استقامة الكلام اذ باستقامته يحل بخلاف استقامت الصفة
ويؤيد مما قال المصنف الدقاق المشهور باللقب من ذكره خصصا
الصيرفي بانه اقدم منه **ولجل** **وانكر** **ابو حنيفة** **الكل** **مطلقا** اي لم يقبل شي
من معانيهم المخالفة وان قاله في السكوت بخلاف حكم المنطوق فلا مراح
كما في انفا الزكاة عن العلوفة وقال الاصل عدم الزكاة وردت في السامية
بنفي العلوفة على الاصل **وانكر** **الكل** **فوم** **في** **الخبر** نحو في السام الغم
السامية فلا ينفي العلوفة عنها **لان** **الخبر** له خارجي يجوز الاحتجاج به
فلا يبعين لعدم النفي بخلاف الانشطار كواعن السامية وباني معناه مما
تقدم ذكره خارجي له فلا فائدة للنفي فيه **الا** **نفي** **الحكم** **الشيخ** **الامام**
والد **المصنف** **في** **غير** **الشرعي** من كلام المصنفين والواحد لعلمه الدهول
عليهم بخلافه في الشرع من الله وكروله المبلغ عنه لانه لم يلقه عنه شي
وانكر **امام** **الحريين** **صفة** **لانا** **سب** **الحكم** كان يقول الشارع في الغم
الغفر الزكاة قال فلهي في معنى اللقب بخلاف المناسب كالسوم كخفة مونة
السامية فهو في معنى الطلة ولكن الطلة غير الصفة بحسب الظاهر بخلاف
ما تقدم اطلق الامام الرازي عنه انكار الصفة فلكون غير المناسبة في معنى
اللقب اطلق ابن الحاجب عنه القول بالصفة واما غيرهما مما تقدم
فصح منه بالعلم والطرق والعدد والسرط والمما والا واما وسكت
عن الباقي وهو المذكور **وانكر** **مقدم** **العدد** **دون** **غيره** فقالوا لا ينزل
على مخالفة حكم الرازي عليه او لنا قص عنه كما تقدم الانقرنية اما مفهوم الموازنة

فانفقوا على حقيقته وان اختلفوا في طريق الدلالة عليه كما تقدم **مسألة**
الغاية قبل منطوق اي بالاشارة كما تقدم لبنا ورواها **والحق** انه
مفهوم كما تقدم ولا يلزم شي من تبادر الشيء الى الادها ان يكون
 منطوقا **قيلوه** اي الغاية **الشرط** اذ لم يقل احدا انه منطوق وفي رتبة
 الغاية اما فينا في قوله انه منطوق اي **بما** بالاشارة كما تقدم ومثله
 في ذلك فصل المبدأ وتقدم ان مرتبة الغاية تلي مرتبة الاحكام الازيد
فالصفة النائية تنطوق الشرط لان بعض القائلين يخطئ في الصفة
فطلق الصفة عن المناسبة غير العود من تحت وحال وظرف
 وعلة غير ما **تتبع** فهي سوا تنطوق الصفة المناسبة فالعدد
 يلو المذكورات لا يحار قوم له وفيها كما تقدم **تقدم المفعول**
 اخذ المفاهيم **لدعوى البيانين** اي من العاني **اذا ذته الاختصاص**
 احدا من موارد الكلام البليغ **وحا لهم اب الحالج** **واجماع**
 في ذلك **والاختصاص** المقاد **الحصر** المشتمل على في الحكم من غير المذكور
 كما دل على كلامهم **خلافا للشيخ الامام** والده المصنف حيث اشقه
وقال ليس الحصر واما قصد الخاص من جهة خصوصه فان الخاص
 كضرب زيد بالنسبة الى مطلق القرب قد يقصد في الاخبار به لاسم جهة
 خصوصه يعنى بالفاظ في مراتبها وقد يقصد من جهة خصوصه **كالخصوص**
 بالمفعول للاهتمام بتقدم لفظ لا فائدة ذلك كوز يد ضربت فليس في الا
 ما في الحصر من في الحكم عما غير المذكور واما حاد كذا في اباك بقيد للعلم بان
 قابلية اي المومنين لا يعيد وان غير الله وحاصله ان التقدم للاهتمام
 وقد يعم اليه الحصر كالحج واختاره المصنف في شرح الحصر وشار اليه
 هنا

هنا بقوله لدعوى البيانين **مسألة** **انما بالكسر** قال الامام
 كقول ابي حنيفة من حمله ما قدم عنه **لا تقيد الحصر** لا بما ان المذكور
 الزايدة الصكافة فلا تقيد المعنى المشتمل عليه الحصر وعلى ذلك حديث
 اما الرازي النسبة اذ رى بالفصل ثاب اجماعا وان تقدم خلاف وانما
 التي في بعض المواضع من خارج كما في انما الحكم الله فانه سيف للرد
 على المخاطبين في اعتقادهم الالهية غير الله **وقال الشيخ ابواسحاق**
الشراري والقرافي وصاحبه ابوالحسن **والحياء** الهراسي بكسر الهاء
 ومعناه في اللغة القوس الكسر **والامام الرازي** **تفيد الحصر** المشتمل على
 ففي الحكم على غير المذكور نحو انما قام زيد اي لا عمر او في غير الحكم
 عن المذكور نحو انما زيد قائم اي لا **فما** **وقيل** **نظما** اي بالاشارة
 كما تقدم لبنا در الحصر الجا لارها **شفا** وان عورض في بعض
 المواضع بما هو مقدم عليه كما في حديث الراي السابق ولا تقيد في افادة
 المركب ما لم تقدم احراوه وم يذكر المصنف امام الحرمين مع قوله بانما كما
 تقدم لانه لم يصح انه مفهوم ولا منطوق **والفتح الاصح** **الحرف**
الافين من حيث انه من افراد **افرادا** **فرع** **المكسورة** وهو لا
 لا تنافيها مجمل لها في الافادة خلافا المفتوحة لا تنافي محولها
 بمنزلة مفرد **وقيل** المفتوحة الاصل لان المفرد اصل للمركب وقبل كل
 اصل لانا له حال يقع فيها دون الاخر ومن ثم اي من هنا وهوان
 المفتوحة فرع المكسورة من ذلك **اللائمة** له فرعية انما بالفتح لا بما بالكسر
ادعي الزحشر في تفسيره انما يوحى الي انما الحكم الله واحد وتبعه
 البضاوي فيه **افادتها** اي افادة **الحصر** كما انما بالكسر لا ما نبت للاصل

هذا هو الوجه في قوله لا تقيد الحصر لا بما ان المذكور الزايدة الصكافة فلا تقيد المعنى المشتمل عليه الحصر وعلى ذلك حديث اما الرازي النسبة اذ رى بالفصل ثاب اجماعا وان تقدم خلاف وانما التي في بعض المواضع من خارج كما في انما الحكم الله فانه سيف للرد على المخاطبين في اعتقادهم الالهية غير الله وقال الشيخ ابواسحاق الشراري والقرافي وصاحبه ابوالحسن والحياء الهراسي بكسر الهاء ومعناه في اللغة القوس الكسر والامام الرازي تفيد الحصر المشتمل على ففي الحكم على غير المذكور نحو انما قام زيد اي لا عمر او في غير الحكم عن المذكور نحو انما زيد قائم اي لا فما وقيل نظما اي بالاشارة كما تقدم لبنا در الحصر الجا لارها شفا وان عورض في بعض المواضع بما هو مقدم عليه كما في حديث الراي السابق ولا تقيد في افادة المركب ما لم تقدم احراوه وم يذكر المصنف امام الحرمين مع قوله بانما كما تقدم لانه لم يصح انه مفهوم ولا منطوق والفتح الاصح الحرف الافين من حيث انه من افراد افرادا فرع المكسورة وهو لا لا تنافيها مجمل لها في الافادة خلافا المفتوحة لا تنافي محولها بمنزلة مفرد وقيل المفتوحة الاصل لان المفرد اصل للمركب وقبل كل اصل لانا له حال يقع فيها دون الاخر ومن ثم اي من هنا وهوان المفتوحة فرع المكسورة من ذلك اللائمة له فرعية انما بالفتح لا بما بالكسر ادعي الزحشر في تفسيره انما يوحى الي انما الحكم الله واحد وتبعه البضاوي فيه افادتها اي افادة الحصر كما انما بالكسر لا ما نبت للاصل

ينفك للفرع حيث لا معارض والاصل انما هو والزمحشري وان لم يحصر هذا
الماخذ قوة كلامه شير اليه ومعنى الآية على هذا ما قاله ان الوحي الموصول
الله صلى الله عليه في امر الاله مقصور على استيثار الله تعالى بالوحدانية اي
لا يتجاوزها اليان يكون الاله كغيره متعدد احاطة المخلوق ومثل ذلك
قوله في آية اعملوا لما احياة الدنيا لعب ولهو وزينة اراد ان الدنيا ليست
الاهذه الامور المحقرات اي ولما العبادات والتقرب من امور الاخيرة
لظهور مرتبتها فيها ونقل المصنف افادتها المحصر عن التفرغ في الاقصى
القريب وفي قوله كاتب هشام ادعا اشارة الى ما عليه الجمهور في ان فيها
على مصدر يتفاجع كقولها بما وان لم يصحوا بذلك فيما علمت التكاثر فيها
من افراد ان وعلى هذا معنى الآية الاولى وما يوحى اليه في امر الاله
الواحدانية اي لا ما انعم عليه من الاشراك ومعنى الثانية اعملوا
حفاوة الدنيا ايجلا توتررها على الآخرة اجلية فيقال ان في الآيتين
على المصدرية كما في حصول المقصود بها من في المشترك عند الله
وتخفيف الدنيا **مسألة** من اللطاف جمع لطف بمعنى ملطوف
اي من الامور الملطوف بالناس لها **حدوث الموصوعات اللغوية**
بأحدانها تقا وان قيل واضحا غير من العباد لانه الخالق لا يخالطهم
ليبر عما في الضمير فتح الوحدة اي ليعبر عن كل من الناس بما في نفسه
بما يحتاج اليه في معاشه ومعادته لغيره حتى يباينه عليه اعدم استقلاله
به **وهي** في الدلالة عما في الضمير **انيد من الاشارة والمثال** اي
الشكل لا ياتي في الوجود والعدم وهما خصان الوجود اي الحسوس
وايسر منها ايضا لما قطعها للاسر الطبيعي دونها فانها كيان تفرق
للنفس

للنفس الضرورية **وهي الالفاظ الدالة على المعاني** خرج الالفاظ المهيمنة
وسئل لحد المركب الاسادي وهو من المحدثين وعلى المختار الا في معنى
الاخبار **وتعريفه بالتقارير** كذا السما والارض والحر والبرد اعانيتها
المروفة **واحد** كالقرد الحيض والطهر واستنباط العقل من النقل نحو
الجمع العرف بالعام وان العقل يتنبط ذلك مما نقل ان هذا الجمع يصح
الاسانته اي اخرج بعضه بالا واحد اي احوافها بان يضم اليه وكلما صح
الاسانته مما لا حصر فيه فهو عام كاسياني لزوم تناوله للمستثنى
لا يجر العقل فلا تعريبه اذا حال له في ذكر **ومدلول اللفظ ما يعنى**
جزء اولي الاول ما يمنع تصوره من الشركة فيه كمدلول زيد والثاني
ما لا يمنع كمدلول الانسان كما سياتي في ما يوجد منه ذلك **واللفظ مفرد يتعمل**
كالجمل في قول **مفرد** والقول اللفظ المستعمل يعني كمدلول الكلمة بمعنى
ما صدقها كرجل وضرب وهل **او لفظ مفرد** **مهل** كاسما حروف **المهل** كمدلول
اسماها نحو الجيم واللام والسين اسما حروف جلس مثلا اي جنة كدسه
او لفظ مركب مستعمل كمدلول اللفظ الجبر اي ماصدة نحو فاعم زيد او هل كمدلول
لفظ الهديان وسياتي في معنى الاخبار النحوي بقسمي المركب مع حكايته خلاف
في وضع الاول ووجود الثاني واطلاق المدلول على الماصد وكما هنا سابع
والاصل اطلاقه على المفهوم اي ما وضع له اللفظ **والوضع حمل اللفظ**
دليلا على المعنى تفهم منه العارف بوصفه له وسياتي ذكر الوضع في حد
الحقيقة مع تنقيصها الى لغوية وعرفية وشرعية وفي حد المجاز مع انقياسها
الى لغوية وعرفية وشرعية وفي حد المجاز مع انقياسها الى مثلكه ايضا فالحمد
المذكور كما يصدق على الوضع اللغوي يصدق على العرفي والشرعي خلاف قول العراقي

اكها في الحقيقة كثرة استعمال اللفظ في المعنى حيث يصير فيه اشتراك غيره
 فمعرفة فان فيها بالكثره المذكور ويريد العربي الخاص باللفظ الذي هو الاصل
 في اللغوي ولا يشترط **مناسبة اللفظ للمعنى** في وضعه فان الموضوع للتقدير
 للاسود والابيض لا يتساويان خلافا لعماد **الصيرى** حيث اشبهها
 بين كل لفظ ومعناه قال والافلم اختص به **معل** **عنا** **حاملة** **علي** **الوضع** **علي**
 وفنفا يحتاج اليه **وقيل** بل بمعنى انها **كافية** في دلالة اللفظ **علي** **المعنى**
 فلا يحتاج الى الوضع بذكره من خصه الله به كالى الفافة ويعرف غيره منه
 قال العراقي حكي ان بعضهم كان يدعي انه يعلم المسميات من الاسماء ف قيل له
 ما مسمى ارناع وهو من لغة البربر فقال احدهم ييسا شديدا و اراه
 اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهاني والثاني هو الصحيح **عبد** **اللفظ**
 ان الال على معنى ذهني خارجي له وجود في الذهب بالادراك ووجود
 في الخارج بالتحقيق كالاسنان بخلاف العدم فلا وجود له في الخارج بالتحقيق
 كالاسنان بخلاف العدم فلا وجود له في الخارج كجنت **يوسف** **موصى** **عنا**
بالمعنى الخالص لا الذهني خلافا للامام الرازي في قوله بالناني قال
 لانا اذا راينا جسما من حديد وطينا صخرة سمينا به هذا الاسم فاذا دوننا
 منه وعرفنا انه حيوانا كن طيرا سمينا به فاختلف الاسم باختلاف المعاني
 الذهني وذلك يدل على ان الوضع **يطلق** **له** واجب بان اختلاف الاسم لا اختلاف
 المعنى في الذهب لظنه انه في الخارج كذلك لا لغيره اختلافه في الذهب فالوضع
 له ما في الخارج والتعبير عنه تابع لادراك الذهب له حسبا **ادركه** **وقال**
الشيخ الامام المعنى اي من عند يقين بالذهني او الخارجي فاستقاله في المعنى
 في ذهن كان او خارج حقيقي على هذا دون الاولين والاولان كما قال المصنف في اسم
 الجنس

بمعنى

والالمصنف هو موضوع

الجنس اي في النكرة لان المعرفة منه ما وضع للخارج ومنه ما وضع
 للذهني كما سياتي **وليس لكل معنى لفظ** بل اللفظ **لكل** **معنى** **يحتاج**
الى اللفظ فان الرواج مع كثرتها جدا فلم يستحتاج الى الالفاظ وكذلك الرواج
 عليها باليقين كدراجه كذا فلم يستحتاج الى الالفاظ وكذلك الرواج
 الآلام وبذلك استغالية لا بطلانية **والحكم** من اللفظ **المتنوع** **المعنى**
 من نفس او طاهر **والمنشأ** **منه** **ما استنسا** **نرا** **اي** **اختص** **بعله**
 فلم ينتج لنا معنى **وقد يطلع** **اي** **اسم** **عليه** **بعض** **اصفيا** **يه** **اذلا** **مانع**
 من ذلك منه الايات والاحاديث في ثبوت الصفات لله المستحيلة
 على بعض السلف تنقوض معناها اليه كما سياتي مع قول
 الخلق بتاويلها في اصول الدين وهذا الاصطلاح مأخوذ من قوله
 ثمة منه ايات تحكما تها ام الكتاب واخر منشاها **قال الامام**
الرازي في المحصول **واللفظ السابع** **بين** **الخواص** **والعوام** **لا**
يجوز **ان** **يكون** **موصوعا** **المعنى** **حق** **الا على** **الخواص** **لا** **استماع** **تخاطب**
 غيرهم من العوام بما هو حق عليهم لا يدركونه **كايقول** **من** **المتكلمين**
مشتوا الحال اي الواسطة بين الموحود والمعدوم كما سياتي في آخر
 الكتاب **الحركة** **معنى** **توجيه** **تلك** **الذات** **اي** **الجسم** **فان** **هذا** **المعنى**
 حق العقل عن العوام فلا يكون معنى الحركة السابع بين الجميع
 والمعنى الظاهر له تحرك الذات **مسألة** **قال ابن فور** **والجهر**
اللغات **توقيفية** اي وضعها الله تعالى فغير واحد وصنفه با
 لتوقيف لا دراكه به **عليها** **الله** **عيا** **بالوحي** **الي** **بعض** **انبيائه**
 او خلق الاصوات في بعض الاحسام لا يدل من سمعها من

بعض العباد عليها **او خلف العلم الضروري** في بعض العبادتها و
الظاهر من هذه الاحتمالات ان لها لانه العباد في تعليم الله **وعزري**
اي القول بانها توقيفية **اي الاشعري** ومحققون كلامه كما
لقاضي ابي بكر الباقلائي وامام الحرمين وغيرهما لم يدكروه في المسئلة
اصلا واستدل لهذا القول بقوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها اي
الشاملة للاسماء والافعال والحروف لان كل اسمها اي علامة على شيء
وتخصيص الاسماء ببعضها عرف طرا وتعليمه تعالى دل على انه الوصف
دون البشر **وقال الكثر المعتزلة** هي اصطلاحية وضعها الله
واحد **او الكثر** حصل عرفا غيره منه **بالاشعري والفرقة** كالطفل
اي يعرف لغة ابيه كلها واستدل لهذا القول بقوله تعالى وما ارسلنا من
رسول الا بلسان قومهم اي بلغتهم فهي سابقة البعثة ولو كانت
توقيفية والتعليم بالوحي كما هو الظاهر لتاخرت عنها **وقال الاشعري**
ابو اسحاق الاسفرايني **القدر المحتاج** اليه منها للغير **توقيف** يعني
توقيفي يدعى الحاجة اليه **وعنده** **محفل** لكونه توقيفا واصطلاحا
وقيل عكسه اي القيد المحتاج اليه في التعريف اصطلاحية وغيره
بمحتمل له وللتوقيفي والحاجة اليه الاول تندفع بالاطلاع **وتيقن كثير**
من العلماء غير القول بواحد من هذه الأقوال المتعارضة ادلتها و
المختار الوقوف عند القطع بواحد منها لان ادلتها لا تقيد القطع
وان التوقيف الذي هو **مطلق** **تظهر** دليله دون دليل
الاصطلاح فانه لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة ان تكون اصطلاحية
لخوان ان تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة

مسئلة

مسئلة قال القاضي ابو بكر الباقلائي وامام الحرمين والمعتزلة
والامري لا تثبت اللغة قياسا وخالفا **ابن سريج** وابن ابي هريرة
وابو اسحاق الشرازي والامام الرازي فقالوا تثبت فاذا اشتمل
سواء على وصف مناسفة للنسبة كالحجر اي المسكرس ما العقب المتعزلة اي
لتعظيمه للعقل ووجود ذلك الوصف في بعض اخر كالنبيد اي المسكر
من غير ما العقب ثبت له بالقياس ذلك الام لغة فسمى النبيد حرا
فيجب اجتنابه بآية الما الحمر والميسر بالقياس على الحمر وسوا في البتة
الحقيقة والمجاز **وقيل تثبت الحقيقة لا المجاز** لانه اخذ رتبة منها
ولفظ القياس فيما ذكر يعني عن قولنا احدث من احارب **محفل** الخلاف
ما لم تثبت تقيمه باستقرا فانما ثبت تقيمه بذلك من اللغة كرفع القائل
ونصب المفعول لاحاجة في ثبوت ما لم يسمع اليه القياس حتى يختلف
في ثبوته به وانما كما قال بذكر قائله القولين اليه عند التماثل فقول
بعضهم ان الاكثر على النفي ويذكر القاضي من التاليفين اليه ان من دعه
من المشتبهين كالامري لم يجر العقل عنه لتعديده بالنفي في كتاب التوقيف
مسئلة اللفظ والمعنى **ان الحد** بان كان كل منهما واحدا
فان منع تصور معناه اي معنى اللفظ **المذكور** **الشرط** فيه من
اثنين مثلا **عزري** اي فذلك اللفظ يسمى عزري **والا** اي وانما لم يمنع
تصور معناه **الشرط** **فكل** سواء اشيع وجود معناه كالجمع بين الضديين
ام امكن ولم يوجد فرد منه كعبر زبيب او وجد واشيع غيره كالا
اي الحيود كحما او امكن ولم يوجد كالشمس اي الكوكب النهار المضي او
وجد كالا انسان اي الحيوان الناطق وما تقدم من تسمية المدلول

في بعض العباد عليها او خلف العلم الضروري في بعض العبادتها و الظاهر من هذه الاحتمالات ان لها لانه العباد في تعليم الله عزري اي القول بانها توقيفية اي الاشعري ومحققون كلامه كما لقاضي ابي بكر الباقلائي وامام الحرمين وغيرهما لم يدكروه في المسئلة اصلا واستدل لهذا القول بقوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها اي الشاملة للاسماء والافعال والحروف لان كل اسمها اي علامة على شيء وتخصيص الاسماء ببعضها عرف طرا وتعليمه تعالى دل على انه الوصف دون البشر وقال الكثر المعتزلة هي اصطلاحية وضعها الله واحد او الكثر حصل عرفا غيره منه بالاشعري والفرقة كالطفل اي يعرف لغة ابيه كلها واستدل لهذا القول بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومهم اي بلغتهم فهي سابقة البعثة ولو كانت توقيفية والتعليم بالوحي كما هو الظاهر لتاخرت عنها وقال الاشعري ابو اسحاق الاسفرايني القدر المحتاج اليه منها للغير توقيف يعني توقيفي يدعى الحاجة اليه وعنده محفل لكونه توقيفا واصطلاحا وقيل عكسه اي القيد المحتاج اليه في التعريف اصطلاحية وغيره بمحتمل له وللتوقيفي والحاجة اليه الاول تندفع بالاطلاع وتيقن كثير من العلماء غير القول بواحد من هذه الأقوال المتعارضة ادلتها والمختار الوقوف عند القطع بواحد منها لان ادلتها لا تقيد القطع وان التوقيف الذي هو مطلق تظهر دليله دون دليل الاصطلاح فانه لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة ان تكون اصطلاحية لخوان ان تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة

بالمعنى واللفظ هو الحقيقة وما هنا مجاز من تسمية الدال باسم المدرك
متواط ذلك الكلي **ابا** استوي معناه في افرادها كالاسماء فانه مساوي
 المعنى في افرادها من زيد وعمر وغيرهما سمي متواطيا من القوا على اي
 التوافق لتوافق افراد معناه **مشتركا** استوي معناه في افرادها
 بالعدد او التقدم كالبيان فان معناه في اللفظ اسد منه في العالج وفي
 الوجود فان معناه في الواجب قبله سمي مشتركا لتشخيص اللفظ
 فيه في انه متواط نظر الى جهة الاختلاف **وان تعدد** اي اللفظ و
 المعنى كالاسماء والفارس **فتباين** اي فاحد اللفظين مع الآخر لتباين
 معناه **وان اتحد المعنى دون اللفظ** كالاسماء **والفترادف** اي
 واحد اللفظين مثلا مع الآخر مترادف لئلا يفهما اي يفهما على
 معنى واحد **وعكس** وهذا يتعد اللفظ ويتعدد المعنى كما يكون
 للفظ معنيان **ابا** كان اي اللفظ **حقيقة** فيها اي في المعنيين مثلا
 كالقرد للحبش والظفر **فشرح** لا شراكل المعنيين فيه **والامحبة**
وبجاء كالاسد للحبش والفارس وللرجل الشجاع ولم يقل او بجاء
 ايضا مع انه يجوز ان يتجوز في اللفظ من غير ان يكون له معنى حقيقي
 كما هو المختار الا ان مكانه لان هذا القسم لم يثبت وجوده **والعلم**
ما اي لفظ **وضع لمعين** خرج التكرار **لا يتناول** اي اللفظ **غير** اي
 غير المعين خرج ما عد العلم من اقسام المعرفة فان كلا منها وضع لمعين
 وهو اي جزء اشغل فيه ويتناول غير لا عند فانت مثلا موضع
 لما يتعمل فيه من اي جزء ويتناول جزرا اخر يد له وهو وكذا الباقي
 فان كان التعيين في المعنى **حارجيا** **فعلم الشخص** فهو ما وضع لمعين
 في الخارج

في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له فلا يخرج العلم العارف الا
 كزيد مسمي به كل من جماعته **والا** اي وان لم يكن التعيين حارجيا كان
 ذهنيا **فعلم الجنس** فهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظا الوحد
 فيه كاسماء علم للبع اي لما هيئة الحظرة في الذهن **فان وضع اللفظ**
لما هيئة من حيث هي اي من غير ان يعين في الخارج او الذهن **فاسم الجنس**
 في ذلك كان يقال اسد احرا من ثعلب كما يقال اسامة اجرا من نعاله
 والدال على اعتبار التعيين في علم الجنس اجرا للاحكام اللفظية لعلم الشخص
 حيث مثلا منع الفرق مع التامث لا وقع كمال من هذا الاسماء
 مقبلا ومثله في التعيين العرف بلام الحقيقة نحو الاسد اجرا من
 الثعلب كما ان مثل النكر في الالهام المحرق بلام الجنس يعني بعض عين
 بعين كوان رابت الاسد اي فردا من ففر منه واسم الجنس علم الجنس
 او اسمه يعرف او منكرا في العرف المعين او المسمى من حيث اسمائه
 على ما هيئة حقيقته كوهذا اسامة او الاسد **فاما** او ان رابت
 اسامة او الاسد او اسدا ففر منه وقيل ان اسم الجنس كاسد ورجل
 وضع لمؤدبهم كما يوجد مع تصغيره مما سياتي ان المطلق الدال
 على ما هيئة لمؤدب وان سارع ان دلالة على الوحدة الشاعية بوجه
 التكرار فالعبر عنه هنا باسم الجنس هو المعبر عنه فيما سياتي بالمطلق
 نظر القابل في الوضعيتين وما يوجد من هذا الا في من اطلاق التكرار
 على الدال على واحد غير معين والعرفه على الدال على واحد معين
 صحيح كما لا يخفى مما تقدم صدر المبحث من اطلاق التكرار على الدال
 على عين المعين ما هيئة كان او فردا والعرفه على الدال على المعين كذا

المشتق من حيث قيامه بالفعل **رد لفظ الى لفظ**
اخر بان يحكم بان الاول ما خرد من الثاني ابي فرع عنه **ولو كان الاخر**
مما سبقت بينهما في المعنى بان يكون معنى الثاني في الاول **والحروف**
الاصولية بان يكون فيها على الترتيب واحد كما في المطلق من المطلق
 بمعنى العلم حقيقة وبمعنى الدلالة حياز كما في قولك الحال ناطقة
 بكذا آية الله عليه وقد لا يشق من المجاز كما في الامر بمعنى الفعل
 في مجاز الكاسيات لا يقال منه اسر ولا ما مورسلا بخلافه بمعنى
 القول حقيقة ولا يلزم من قول الغرابي وعينه اعدم الاشتقاق
 من اللفظ من علامات كونه مجازا اعم ما لغوا الاشتقاق من المجاز
 كما فهمه عنهم المصنف وأشار به كما قال اليه لا الغاي لا يلزم
 انفا كما لا يلزم الاشتقاق وجود الحقيقة ما ذكر تعريف الاشتقاق
 عند الاطلاق وهو الصغير اما الكبير فليس به الترتيب كما في الحيد
 وجدن والاكثر فليس منه جميع الاصول كما في العلم وتلقب ويقال
 ايضا صغر وصغير وكبير واصغر واسطوا وكبر **ولابد** في تحقق الاشتقاق
 من **تغيير عين اللطيف** تحقيقا كما في ضرب من الضرب وقسمه في المتماثل
 خمسة فاما او تقدر كما في طلب من الطلاب فيقدر راحة الام من الفعل
 عزيزا من المصدر كما قدر سيويه اراضة النون في جميعا
 عزيزا فيه مقدر او تغيير يشترط اليها كما ان اب **وقد يطرده المشتق**
 كاسم الفاعل نحو صار لكل واحد وقع منه الضرب **وقد تحتص ببعض**
 الاشياء كالتأنيذ من القرار للرجل المرفوع دون غيرها مما
 هو مفرق للمابع كاللوز **ومن لم يفهمه وصفه لم يخرا**

[illegible]

منه اسم او من لفظه اسم **خدا** **الاعتدلة** في جوارهم ذلك حيث يقول عز الله
تعالى صفاته الذاتية كالعلم والقدر وقوا على انه عالم قادر مثلكم قالوا
بذاته لا بصفات زائدة عليه مستكملة لكن بمعنى انه خالق السلام في جسم
الشجرة التي سمع منها صوتي عليه الصلاة والسلام بنا على ان السلام
ليس عندهم الحروف والاصوات الممتنع اتصافه بها في الحقيقة كما العوا
فيما هنا لا بصفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة له تعالى وبقية الصفات الشخصية الذاتية
لا يعلم ففهمها الموافقة على تنزيله تعالى على اصداها وانما يقولون زيارتها
على الذات وينعونها نفس الذات مرتين ثم انما على الذات ككونه عالما
قد رافوا بذلك من تعدد القدماء على ان تعدد القدماء محذور في زوات
لا في ذات وصفات **ومن بناهم** علي الجعفر **انما قديم** علي **ابا** **ابراهيم**
عليه الصلاة والسلام **داخ** اي ابنه اسماعيل حيث امر عندهم
الله النبي علي محله من الامراء اياه يدعيه لقوله تعالى يا بني ابراهيم
في المنام اي ارجو اياك **واختلافهم** هل اسماعيل عليه الصلاة
والسلام **مذبح** فليل فغيره والنام ما قطع منه وقيل لا اي ما يقطع
منه شيء فالقابل هذا اطلق الداخ علي سام ثم يقع به النبي لكن بمعنى انه ممر
الله علي محله فخالق في الحقيقة وما هذا النسب بالاعتقاد مما في شرح
المختصر لاحد وجب **الناس** من اعلم انفقوا علي ان اسماعيل غير مذبح
اي غير مرقع الروح واختلفوا هل ابراهيم داخ اي قاطع نورها واحد
وعندنا لم يراخل الله النبي علي محله من ابنه لنسخه قبل المص من
لقوله تعالى وقد نياه بذبح عظيم والجمهور علي انه اسماعيل كما ذكر لا اسحاق
فان قام به اي بالشيء ما يوصف له **اسم** **واجب** **الاستحقاق** له من ذلك الا كما لما قام به الوصف

وقيل يجب سماع الاستعمال فيه والاعتراف بالوضع الاول عن الفائدة واجيب
بحصولها باستعماله فيما وضع له ناسيا وما ذكر من انه يجب سماع الاستعمال
فيل سطقا والاصح ^{فصل في معرفة ما اذا كان استعمال المصدر واجب لمصدر الجاز فلا} **لما عدا المصدر** ويجب لمصدر الجاز فلا
يتحقق في المستعمل جاز الا اذا سيق استعمال مصدره حقيقة وان لم يستعمل
المستعمل حقيقة كالحسن لم يستعمل الا الله تعالى وهو من الرخمة وحقيقة
الرفعة والحق المستعمل عليه وما قول بني حنيفة في مسيلة رحمان
الهامية وقول شاعرهم بنو سموت بالمجد يا ابن الاكرمين ابا وانت
عبيث الرزي لا زلت رحمانا اي ذارحة قال الزمخشري قد تغلبتم
في كفرهم ان هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم اليه لجامعهم في كفرهم
بزعمهم نبوة مسيلة دون النبي صلى الله عليه وسلم كمال الاستعمال كافر لفظه
الله واغتر الباري من الختم وقيل انه شاذ لا اعتماد به وقيل
انه معتد به والمختص بالله المعرف باللام **وهو اي الجاز واقع في الكلام**
خلافا لادستاد اي اسحاق الاسفرايني واي على **الفارسي في**
نفيها وقوله **مطلقا** قالوا وما يظن بجاز ان يحوز ايت اسدا برمي حقيقة
وخلافا للظاهرية في نفيهم وقوعه في **الكتاب والسنة** قالوا لانه
الظاهر كذب كما في قوله للبليد هذا جار وكلام الله ورسوله منزلة عن
الكذب واجيب بانه لا كذب مع اعتبار العلاقة وهي فيما ذكر المشابهة
في الصفة الظاهرة اي عدم العلم **وانما يعدل اليه** اي الى الجاز عند الحقيقة
اي هي **النقل الحقيقة** على اللسان كالحقيقة اسم للدهمية
فيقول عنه الى الموت مثلا **او بتأعنا** كالحياة يعدل عنها الى الغايبة
وحقيقة المكان المقصود من الارض **او جعلها** المتكلم او المتخاطب

دون الجاز **او بلاغته** يجوز زيد اسد فانه ابلغ من شجاع او شهرته دون الحقيقة
او غير ذلك كلفظ الراعي المتخاطب الجاهل بالجاز دون الحقيقة وكافاته
الوزن والقافية والشجع به دون الحقيقة **ليس الجاز على اللفظ**
خلافا لابن جني يكون الياء معربتين الكان والجيم في قوله تعالى
كل لغة على الحقيقة اي ما سلف الا ويشمل في الغالب على الجاز يقول
مثلا مررت زيدا وضربه والمرئي والمضروب بعضه وان كان يتألم بالقر
عنه **ولا يفتقد حيث تسجل الحقيقة خلافا لابن حنيفة** في قوله
بدك حيث قال في من قال لصديق الذي لا يولد مثله هذا النبي انما يعق عليه
وان لم يؤلفه الذي هو لازم النية صوتا للكلام عن الالف والغنة
كصاحبه اذ لا ضرورة الي تصحيه عاذا كواما اذا كان مثل العبد يولد
مثل السيد فانه يعق عليه انما فان لم يكن معروفا نسب من غيره
وان كان كذلك فاصح الوجهين عندنا كقولهم انه يعق عليه مواخذة باللام
وان كئيب المزوم **نحو اي الجاز والنقل خلافا لاصل** فاذا اخجل اللفظ
معناه الحقيقي والجازي او المنقول عنه واليه فالاصل اي الراجح حمله
على الحقيقي لعدم الحاجة فيه الى قرينة او على المنقول عنه استحبابا للموضع
له او لا مثله راي اليوم اسدا وصليت اي حيوانا مفترسا ودعوت
بخير اي سلامة منه ويحمل الرجل الشجاع والصلابة الشرعية والجاز
والنقل **اولي من الاشتراك** فاذا اخجل لفظه حقيقة في معني ايركون
في اخر حقيقة وجاز او حقيقة ونقول لا تحمله على الجاز او المنقول اولي
من حمله على الحقيقة المودي الى الاشتراك لان الجاز اعلى من المشترك
بالاشتراك او الحمل على الاعب اولي والمنقول لافراد مدلوله قبل النقل وعينه

لا يمنع العمل به والمشاركة لتقدم مدلوله لا يعمل به الا بغيره نقيض احد مغيبه
مثلا اذا قيل حمله عليها وما لا يمنع العمل به ~~والشركة~~ اولى من عكسه
والاول كالنكاح حقيقة في العقد جازي في الوطى وقيل العكس وقيل مشترك
بينهما فهو حقيقة في احدهما سيجمل الحقيقة والجازي في الآخر والثاني
لان زيادة حقيقة في التام اي الزيادة محتمل فما يخرج من المال لا يكون حقيقة ايضا
اي لقوله لا ينقل لا شرعا **قيل** والمجاز والنقل **اولي من الاظهار** فاذا
احتمل الكلام لان يكون فيه مجاز واظهار ونقل واظهار فقيل حمله على المجاز
او النقل اولى من حمله على الاظهار لكثرة المجاز وعدم احتياج النقل الي
قرينة وقيل الاظهار اولى من المجاز لان قرينة مصلحة والاصح انها
شيء لا احتياج كل منهما الى قرينة وان الاظهار اولى من النقل لسبب
من فسخ المصالح الاول مثال الاول قوله لعبد الذي يولد مثله
المشهور السب من غيره هذا اني ايعتق تعبير عن اللزم بالملزوم
فيعتقد او مثل اني في الشقة عليه فلا يعتق وهما وجهان عندنا
كما تقدم ومثال الثاني قوله تعا وحرص الربا قال الحنفى اخذه وهو
الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلا فاذا اسقطت صح البيع وارتفع الام
وقال غيره نقل الربا شرعا الى العقد فهو فاسد وانا اسقطت الزيادة
في الصورة المذكورة مثلا والام فيها ياق **والخصيص اولى منها** اي من
المجاز والنقل فاذا احتمل الكلام لان يكون فيه تخصيص ومجاز وتخصيص
ونقل فحمله على التخصيص اولى اما في الاول فليقتضى الباقي من العام بعد
التخصيص بخلاف المجاز فانه قد لا يتعين بان يتعدى لقرينة تعين
واما في الثاني فليست له التخصيص من نفع المعنى الاول بخلاف النقل
مثال

مثال الاول قوله تعا ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه فقال الحنفى اي مما لم يلفظ
بالسمية عند ذبحه وحض من الناسي لها فدخل ذبيحته وقال غيره اي مما
لم يذبح بغير احد النج بما يقارنته عالما من السمية فلا محل ذبيحة الممعد
لشرعها على الاول دون الثاني ومثال الثاني قوله تعا واحل الله البيع
فقيل هو المبادلة مطلقا وحض من الفاسد لعدم حله وقيل نقل شرعا
الى المستجمع لشروط الصحة وهما قولان للسافعي فاشتد في استجماعه
لها حل ويصح على الاول لان الاصل عدم فساده دون الثاني لان الاصل
عدم استجماعه كما وبوجد مما تقدم من اولوية التخصيص من المجاز الاول
من الاشتراك والاظهار وان الاظهار اولى من الاشتراك ومن ذكر المجاز
قبل النقل اولى منه والكل صحيح ووجه سلامة المجاز من نفع المعنى
الاول بخلاف النقل وقد تم بهذه الاربع عشرة المصالح التي ذكروها في
تعارض ما جمل بالفهم مثال الاول قوله تعا ولا تأكلوا مما لا جاء به حكم
من الناس فقال الحنفى اي ما وطئوه لان النكاح حقيقة في الوطى
فبحرم على الشخص منية ابيه وقال السافعي ما عقدوا عليه فلا يحرم ويلزم
الاول الاشتراك لما ثبت من ان النكاح حقيقة في العقد لكثرة استعماله فيه
حتى انه لم يرد في القرآن لغيره كما قال الزمخشري اي في غير محل النزاع
نحو حتى تنكح زوجا غيره فانكحوا ما طاب لكم من النساء ويلزم الثاني
حيث قال جيل للرجل من عقد عليها ابوه فاسد انباء على تساؤل
العقد للفاسد كالصحيح وقيل لا يتأوله ومثال الثاني قوله تعا
ولكم في القصاص حياة اي في شرعية لان بها يحصل الانكاف عن
القتل فيكون الخطاب عاما وفي القصاص نفسه حياة لورثة القتل المقتضين

والسافعي
ان الاشتراك
صح

يدفع شر القاتل الذي صار عدوا ولم فيكون الخطاب مخصوصا به ومثال الثالث
 قوله واسئل القرية اي اهلا وقيل القرية حقيقة في الاهل كالابنية المجتمع
 هذه الآية وعينها كقولك لو كانت قرية است ومثال الرابع قوله تعالى واقموا
 الصلاة اي العبادة لا شتما لها عليه وقيل نقلت اليها من عا **وقد يكون** المجاز
 من حيث العلاقة **بالشكل** كالفرس لصورة المنقوشة **او صفة ظاهرة** كالا
 كالاسد للرجل الشجاع دون الرجل الاخير لظهور الشجاعة دون البج
 في الاسد المقدس **او باعتبار ما يكون** في المستقبل **قطعا** خواتم **او**
ظنا كالحجر للعصير **لا احتمالا** كالحجر للعبد فلا يجوز اما باعتبار ما كان كالعبد
 لم يعتق فتقدم في مسألة الاشفاق وبالصدق كالمفازة للبرية المحلحة
 والمجاورة كالمراوية لظرف الماء المعروف تسميته له بما يحمله من حمل و
 بغل او حمار والريادة كخولس كمنه شي قالوا في زايده والافقي كمنه شي
 فيكون له تعالى وهو محال والقصد كهد الكلام نفيه **والنقصان** كحف
 واسال القرية اي اهل القرية فقد يجوز اي توسع بزيادة حمله او نقصا
 وان لم يصدق عليه حيث استعمل في مثل المثل في نفي المثل وسؤال القرية في
 سؤال اهله وليس ذلك من المجاز في الاساد **والسبب** كخولاد مبريد اي
 قدرة فهي سببه عن اليد حصولها بها **والحل للمعجم** كخو جيلون اصابعهم
 في اذانهم اي اناسهم **والمتعلق للمتعلم** بغيرها نحو هذا لفظه انه اي يحلوه
 ورجل عدل اي عادل **وبالعكس** اي السبب للسبب كالمون للرفق المستريد
 لانه سبب له عارة والسبب لكل خوف فلا يملك القاراس من العقم
 والمتعلق بفتح اللام للمتعلق بكسرهما نحو بايعم المفتون اي الفتنة وفم قايما
 اي قياما **وبالعمل على ما بالقوة** كالمسكن للحر في الدن **وقد يكون**
 المجاز

المحصور فقبل هي
 مجاز عن فيها عن
 الدعاء بحجر
 ص

المجاز
 عن ذلك قد قيل
 ان المجاز قد قيل
 بعد ذلك

تكسر اللام
 ح

المجاز في الاساد بان يند الشي لغير من هو الملازمة بينها نحو قوله تعالى
 واذا نلت عليكم اياته رادكم ايماننا اسندت الزيادة وهو فعل الله الي الايات كقول
 الايات المملوءة سببا كعادة **خلافا لقوم** في نعيم المجاز في الاساد فتعلم من
 يجعل المجاز فسادا كرمه من المسند ومنهم من يجعله في المسند اليه معني رادكم
 علي الاول ازدادوا بها وعلى الثاني رادهم الله اطلاقا لا لايان عليه لا لاساد
 فعلة اليها ويكون المجازي في الافعال **والحروف** **وقا قالا** **عبد السلام**
والنقشواني مثاله في الافعال رادني اصحاب الحجة اي ينادي وانبعوا ما
 تنكروا للباطن اي تلبسوا وفي الحروف فهل تركي لم من ياقية اي ما تركي
ومنع الامام الرازي الحرف **مطلقا** اي قال لا يكون فيه مجاز افراد لا بالذوات
 ولا بالانتمى لانه لا يفيد الا بوضه الي غيره فان ضم الي ما ينفي عنه اليه فهو
 حقيقة او الي ما لا ينفي عنه اليه مجازا تركيب قال النقشواني من
 اين انه محاور تركيب بل ذلك الفهم قرينه مجاز افراد نحو قوله تعالى واصليتم
 في جرد الفعل اي عليها ومنع ايضا **الفعل** **والمتشقق** كاسم الفاعل فقال
 لا يكون فيهما مجاز **الابالتيق** للمصدر اصلها فان كان حقيقة فلا مجاز
 فيهما واعتبر بالتجوير بالفعل الماضي عن المستقبل والعكس كالتقدم
 من غير تجوير في اصلها وبان الاسم المشتق يراد به الماضي والمستقبل
 مجازا كالتقدم من غير تجوير في اصله وكان الامام فيما قاله نظرا الي
 الحديث بخبر دا عن الزمان ولا يكون المجاز في **الاعلام** لانها ان
 كانت مرحلة ان لم يسبق لها اسما لغير العلمية كسعاد او متفولة لغير
 مناسب كفضل فواضع او لمناسبة كمن سمي ولده مبارك لما ظهر فيه من
 البركة فكذلك الصفة الاطلاق عند زوالها **خلافا للقراني** في **مصلحة الصفة**

بفتح الميم الثانية كالحارث فقال انه محار لانه لا يراد منه الصفة وقد كان قبل
العلمية موصوفا لها وهذا خلاف في التسمية وعددها اولى **وبمعنى** المجازي
المعنى المجازي اللفظ **بياد غيره** منه الى اللفظ **لولا القرينة** ومن المصنف
عها الجازي الراجح وسياتي ويؤخذ مما ذكر ان البياد من غير قرينة يعرف
به الحقيقة **وصحة النفي** كما في قوله في البليد هذا حمار فانه يصح نفي
الحمار عنه **وعدم وجوب الاطراد** فيما يدل عليه بان لا يطرده في واسئل القرينة
اي اهلها ولا يقال الساط اي صاحبه او يطرده لا وجوبا كما في الكس
للرجل الشجاع فيصح في جميع حركاته من غير انقاس التفسير الحقيقي
بغيرها **وجمع** اي جمع اللفظ الدال عليه **على خلاف جميع الحقيقة** كالامر
بمعنى الفعل مجازا يجمع على سور بخلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع على اول
وبالتزام نقيضه اي نقيض اللفظ الدال عليه كحمار اي ليس الجاني ونار
الحرب اي شدته بخلاف المشترك من الحقيقة فانه يقيد من غير لزوم
في العين المجازية **وتوقفه** في اطلاق اللفظ عليه **على معنى الاخر** نحو
مكره او مكره الله اي حرام على مكرهم حيث نواطوا وهم اليهود على
ان يقتلوا عيسى عليه الصلاة والسلام بان النبي يشهد على من وكلوا
بقتله ورفعوا اليه السهم فقلوا الملقا الشبه طائفة عيسى ولم يرجعوا
الي قوله انا صاحبكم ثم شكوا فيه ملائم بربوا فاطلاق المكر على المجازاة
عليه متوقف **متوقف** على وجوده بخلاف اللفظ على معناه الحقيقي فلا
يتوقف على غيره والاطلاق على المستحيل نحو واسال القرية فاطلاق
المسول عليها الماخوذ من ذلك مستحيل لانها الابنية المجتمعة وانما
المسول اهلها **والاختيار اشتراط السمع في نوع المجاز** فليس لما اراد بقوله
في نوع

في نوع من السلب للسلب الا اذا سمع من العرب صورة منه مثلا وقيل
لا يشترط ذلك بل يكفي بالعلاقة التي نظر اليها فيكون السماع في نوع لصحة
التجوز في عكسه مثلا **وتوقف الامد** في الاشتراط وعدمه ولا يشترط
السماع في شخص المجاز اجماعا بان لا يستعمل الا في الصور استعملت العرب فيها
مسألة العرب لفظ عين علم استعملت في معنى وضع له في غير
لغتهم وليس في القرآن وقفا والسافعي وابن جرير والاكثر
اذ لو كان فيه لاستعمل على غير معنى فلا يكون كله عربيا وقد قالوا انا انزلناه
قرانا عربيا وقيل انه فيه كاستيرق فارسيه للدجاج الغليظ وقسطاس
رومية الميزان ومشكاة هندية للكرة التي لا تسقط واجيب بان هذه
الالفاظ ونحوها اتفق فيها لغة العرب ولغة غيرهم كالصاويين والاختلاف
في وقوع العلم الاعجمي في القرآن كابرالهم واسماعيل ويحيى انا لا يسمي
وعربيا كما يسمي المصنف هنا حيث قال غير علم وان يسمي كما يسمي
عليه في شرح المختصر حيث لم يقل ذلك ثم رده على العلم متفق على وقوعه
وعقب هذا المجاز بالعرب لشهده به حيث استعملت العرب فيما لم يصح
له كاستعمال المجاز فيما لم يصح له ايتدا **مسألة اللفظ المستعمل**
في معنى **اما حقيقة** فقط **او مجازا** فقط كالاسد للحيوان القترس او
للرجل الشجاع **او حقيقة** **ومجازا** **ابا عيار بن** كان وضع لغة لمعنى عام
ثم خصه النزع او العرب بنوع منه كالصوم في اللغة الامساك خصه النزع
بالامساك العروف والدابة في اللغة لكل ما يرب على الارض وخصه العرف
بذات الخوافر وهذا العراق بالفرنس فاستعمله في العام حقيقة لغوي مجازا
سرعيا او عرفيا وفي الخاص بالعكس ويمتنع كونه حقيقة مجازا باعتبار

واحد للتناهي من الوضع ابتداء وثانيا لا يصدق ان اللفظ المتعلق في معنى
 موضوع له ابتداء وثانيا **والاسرار** اي الحقيقة والمجاز **منتقيا** عن اللفظ
قبل الاستعمال لانه ما حود في حدتها فاذا انتقا انتقيا **مر** هو اي اللفظ
محول عليه **والمخالف** بكسر الطاء الشارح او اهل العرف او اللغة **ففي خطأ**
الشرع المحمول عليه المعنى **الشرع لانه عرفه** اي لا ان الشرع عرف الشرع لا ان المعنى
 صلى الله عليه وسلم سمع لبيان الشرعيات ثم اذا لم يكن معنى شرعيا او كان
 وصرف عنه صار في المحمول عليه المعنى **العرفي العام** اي الذي يتعارف
 جميع الناس بانه يكون متعارفا من الخطاب واستمر لا ان الظاهر ارادته
 لتبادره اليه الاذهان **ثم** اذا لم يكن معنى عرفيا عام او كان وصرفه عنه
 صار في المحمول عليه المعنى **اللفظي** لتعيينه عند فحصل من هذا ان
 ماله مع المعنى الشرعي بمعنى عرفي عام او معنى لفظي او الما يحل اولا
 على الشرعي وان ماله معنى عرفي ومعنى لفظي يحل اولا على المعرفي
العام وقال الغزالي فالامري فيما له معنى شرعي ومعنى لفظي يحله
في الاثبات الشرعي وفق ما تقدم **وفي النفي** وعبارتها التي وعدل عنه
 مع ارادته مناسبة الاثبات **قال الغزالي** اللفظ **بجمل** اي لم يتفصح المراد
 منه اذا لم يكن محله على الشرعي لوجود المعنى ولا على اللفظي لانه المعنى
 صلى الله عليه وسلم يثبت لبيان الشرعيات **وقال الامدي** محله **اللفظي**
 لتعذر الشرعي بالمعنى واجيبا بان المراد بالشرعي ما يسمي شرعا بذكر
 الاسم صحيحا كانا او فاسدا يقال صوم صحيح وصوم فاسد ولم يذكر
 غيره هذا القسم ومثال الاثبات من حديث مسلم عن عائشة قالت
 دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال عندكم شئ فقلنا لا قال
 فاني

فاني اذا صام فيعمل على الصوم الشرعي فيفيد صحة وهو نقل بيته من
 الحار ومثال المعنى منه حديث الصحابي ان ابا عبد الله عليه السلام عن النبي
 يومين يوم الفطر ويوم الغر وسباني في فمجت المجل خلاف في تقديم
 المجاز الشرعي على المعنى اللغوي **وفي تعارض المجاز والواقع** **والحقيقة**
المرجوحة بان غالب استعمال المجاز عليها اقوال قال ابو حنيفة او لم يبق
 المحل لاصالحا و ابو يوسف المجاز اولي لفظة **ثانها** المجاز يحل لا يحل على
 احدهما الا بقرينة لرجحان حل منهما من وجه مثاله حلف لا يشرب
 من هذا النهر فالحقيقة المتعاهدة التزم منه بغيره كما يفعل كثير من
 الرعاة والمجاز الغالب الشرب بما يفرق به منه كالانا ولم ينوشا فهل
 بحث بالاولد والثاني او بالعكس اولا بحث في احد منها الاقوال **الثان**
 فان هجرت الحقيقة قدم المجاز عليها اتفاقا فاما من حل حلفا لا ياكل
 من هذه التمرة فبحث بمرها دون حبسها الذي هو الحقيقة المحجوز
 حيث لا يبيعه وان تساوى قدرت الحقيقة اتفاقا كما لو كانت عالية **و**
لثبوت حكم بالاجماع مثلا **يمكن كونه** اي الحكم مراد من خطاب **لكن** **بكونه**
 الخطاب في ذلك المراد **مجازا لا بدل** الثبوت المذكور عليه انه اي الحكم
هو المراد منه اي من الخطاب بل يبقى الخطاب على حقيقة لعدم الصارف
 عنها خلافا للكرخي من الحقيقة **والوصري** اي عميد الله من المعنوية
 من قوله لا بدل على ذلك فلا يبقى الخطاب على حقيقة اذا يظهر مستد الحكم
 الثابت غيره مثاله وجوب النيم على الجامع اتفاقا قدما اجلها عين
 كونه مرادا من قوله لا او لا مستمسا فم تجدوا ما متيموا فم علي
 وجه المجاز لان الملازمة حقيقة الحيس باليد مجاز في الجماع فم لا

مس
 شهي

المراد الجماع تكون الآية مستند الجماع اذا لم يستند غيرها والا لذكر فلا تدل على
 ان اللبس يقتضي الوصف واجب بانه يجوز ان يكون المستند غيرها واستغنى
 عن ذكره بذكر الجماع كما هو العادة فاللجب فيها على حقيقة تدل على نقص الوصف
 وان قامت قرينة على ارادة الجماع ايضا على ان الراجح انه يصح او يراد
 باللفظ حقيقة ومجازا معادلت على مسئلة الجماع ايضا وقد قال الساجي
 رحمه الله لا تنها عليها حيث جعل الملازمة فيها على الحبس باليد والوطء
مسئلة الكابة لفظ استعمل في معناه مراد منه لازم المعنى يجوز
 طويل الجاد مراد منه طويل القامة او طويلا لازم لطول الجاد اي جامل السيف
فهي حقيقة لاستعمال اللفظ في معناه وان اريد منه اللازم فاما **يرد المعنى**
 باللفظ **واما عبر بالزوم عند اللام** فهو اي اللفظ حينئذ **يجاز** لانه استعمل
 في غير معناه اي الاول **والقريب لفظ استعمل في معناه ليلوح** نفع الاول
 اي اللوح **لغيره** كما في قوله تعالى حكايه عن الحليل ابراهيم عليه الصلاة والسلام
 بلغة كبرهم هذا ان الفعل الكبير الاصنام المتعبد لله كانه غضب ان تعبد
 الصغار معه بل هو حرافة العابدين كما لا يخفى لا تصح ان تكون الهة لما يعلمون
يعلمون اي انظروا ويعتقوا لكم ما عجز كبيرها عن ذلك الفعل اي كبرها وفضلها
 عن غير والاله لا يكون عاجزا وهو اي تعجب **حقيقة** ابدال اللفظ فيه
 يستعمل في غير معناه بخلافه في الكابة كما تقدم **الحروف احدها ادب**
منها مصراع قال **سيو يد للحمراء والجر**
 قال الشلوين دايم **وقال الفارسي غالبا** وقد تنحصر الجواب فاذا قلت لمن
 قال ازورك اذك اكرمك فقد اجبت وجعلت اكرمك جزا زيارته اي ان
 زرتني اكرمك واذا قلت لمن قال اكرمك اذن اكرمك فقد اجبته
 فقط

فقط ومدح قوله اذن فيه مرفوع لانفا استقبال المشرط ونصبها وسخلف
 الشلوين في جعل هذا مثلا للخير ايضا وكنت قلت ذلك حقيقة صدقتك
 وسياق عدوها في مسائل العلة لان الشرط علة للخير **الثاني**
 بكسر اللزة وسكون النون **الشرط** اي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون
 اخرى كخوابا ينتهوا عنهم لم ما قد سلف **والقي** خزان الكافرون الا في غروب
 ان اردنا الا الحسن اي ما **والزيادة** اي ما ان زيد قام ما ان رايته زيد
الثالث او من حروف العطف **للتشبه** من المتكلم نحو قالوا
 لبنا يوما او بعض يوم **والا بهام** على السامع حركاتها ا س ر ا ل ا او ف ا ر
 والتخفيف بين المعطوفين سواء اشبع الجمع بينهما نحو خذ من مالي ثوبا او دينار
 ام جاز نحو جالس الوعظ وقصرت ماله وعينه التخفيف على الاول وكما
 الثاني بالانابة ومطلقا للواو نحو قد زعمت ليلى بان قاجر **لنفس** قاطا او عليها فيجوزها
والنقسم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف اي مقسمه الى ثلاثة تقسيم
 الكل الى جزئية فيصدق على كل منها **معني** الى فنصب بعدها المضارع
 بان ضمرة نحو لا كرمك او تقضي حق اي الى ان تقضي حق **والاخر** **كبر**
 نحو ارسلنا الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون **قال الحريري**
والقريب نحو ما ادري اسم او ودع هذا يقال لما قصر سلامه كالوداع
 فهو من تجاهل العارف والمراد تقرب السلام لقصر من الوداع وكقوله
 ما ادري اذن ام اقام يقال لمن اسرع في الاذان كالأقامة **الرابع** اي
بالفتح للحمزة **والسكون** لئلا **للتقسيم** بمنزلة نحو عذري عسجد اي
 ذهب وهو عطف بيان او بدل او حمله نحو ترمي بي اي انت مذنب وتقليني لكن ليالك لا افي
 فانت مذنب تفسير لما قبله اذ معناه تنظر الي نظر غضب ولا يكون ذلك

الاعن ذنب واسم لكن صغر الشان ونقدم المفعول من اجزها لا فائدة
الاحتصار اي لا انزك بخلاف غيرك ولما القريب او البعيد
او المتوسط اقوالا وبدل للاول ما في حديث الصحيحين وارجاهل الجنة
دخولوا وادناهم منزلة فيقول اي رب اي رب وقد قال تعالى في قريب
وقيل لا يد الجوار من القريب بما للبعيد وكذا **الحا من ابي**
بالفتح والتشديد اسم للشرط نحو انا الاجلين قضيت فلا عدوان علي ولا استغفار
كوايهم زادة هذه ايمانا **وموصولة** نحو لئن عن من كل شيعة ابيهم استند
اي الذي هو استند وراثة على معنى الحال بان يكون صفة لتكره او حالا
من معرفة نحو مرت برجل اي رجل او عالم اي عالم اي كامل في صفات
الرحولية او العلم **ووصلة** لئذا ما قيد **ال** نحو يا ايها الناس **السادس**
اسم الماضي ظرفا نحو حيثك اذ طلعت الشمس اي وقت طلوعها
ومفعول به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا وكثرتم اي اذكروا حالكم
هذه **وبدلا من المفعول به** نحو اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياءا الي
اخره اي اذكروا النعمة التي هي الحمل المذكور **ومضافا اليها اسم زمان** نحو
ربنا لا تنزع قلوبنا عبد اذ هدينا **والمستقبل في الاصح** نحو سوف يعلمون
اذا لاخلال في اعناقكم وقيل ليست للمستقبل واسعا كما في هذه الاخرى
وقوعه كالماضي **وترد حرفا** كالزوم **وقيل ظرفا** بمعنى وقت للمقبل مستعاد
من قوة الكلام فولا نكوضرت عيدي اذ اساء اي لاسائة اي وقت
اساءته وظاهر ان الضرب وقت الاساءة لاجلها **والما حاة** بان يكون بعد
او بينا **ونا** **فالسببية** حرفا كاختاره ابن مالك وقيل ظرفا مكان وقال
الوجيان ظرف زمان واسم المصنف عن حكاية هذا المخلوق بحكاية

مثله

مثله في الاصلية في الحاجة مثال ذلك حيثما او بينا انا واقف اذ جازيد
اي فاجله هجيه وقوفي او مكان او زمان وقيل ليست للحاجة وهو في
ذلك ونحو زائدة الاستغناء عنها كما انزكها منه كثير من العرب **السابع**
اذا للمعاجزة بان تكون بين جملتين ثانيهما استباقية **حرفا** **وفاقا**
للاختصاص وابن مالك **وقال المبرد** **وابن عصور** **ظرف** **مكان** **والرجح**
والزمن **ظرف زمان** مثال ذلك خرجت فاذا نريد واقفا اي فاجاه
وقوفه خروجه او مكانه او زمانه وسافر علي القولين الاخرين ففي ذلك
المكان او الزمان وقوفه انظر على بيان معنى الظرف ونوعه معنى المقام
وهذا التامية زائدة لازمة او عاطفة قولان **وترد ظرفا للمستقبل** **بمعنى**
معنى الشرط **ظافيا** فجاب بما يصل بالماضي اذ احاط بزمانه الابه والحوار
فبع اياه وقد لا يمكن معنى الشرط نحو انيكل اذ احمر البراي وقت
احمراره **ولا يمكن** **بمعنى** **ترد** **بمعنى** **الماضي** نحو واذل او بجارة اولهوا الا
فانما نزلت بعد الروية والافتصال والحال نحو والليل اذا يغشى فان الغيا
مقارن لليل **الثامن** **بالا للاق** **حقيقة** **نحوه** **فان**
وبحال نحو مرت برجل اي الصق من وري مكان يقرب منه زيد
التعدي كالمرة نحو ذهب الله بنورهم اي ذهبه والاستعانة لا يستل
على الة الفعل نحو كتبت بالعلم **والسبب** نحو فعلا اخذنا بذيبة **والصحة**
نحو قد حاكم الرسول بالحق اي صاحباكم **والظرفية** **المكانية** او الزمانية
نحو لقد نزع الله يد رجبنا لم يصر **والد** **بمعنى** **في قول** **غير** **رضي الله عنه**
اسأنت النبي صلى الله عليه وسلم في العرة فاذا لي وقال يا اخي لا تسام
من دعاك فقال كلمة ما يستر ان لجها الدنيا اي يدك وارواه اورد وعينه

واخي بضم الخاء مصغر لتقريب المنزلة **والغالبه** خفاش شرب الفرس بالفاء
والجاذرة كف خويوم تنفق السما بالغام **والاستغلا** وس اهل الكتاب
 من انا منه بظن اري عليه **والفلس** خذ بالله لا فعلن كذا
العامة كالي كنز وقد احسن بي اي الي **والنوكيد** كوكبي بالله شهيدا
 هنري اليه جنة الخلعة والاصل كوي الله وهري جنة الخلعة **وكذا التبعض**
 لكن **دقا** لا اصحي **والفاري** **وابن** ماك كوكبا ينشرب كوا عباد الله اي سها
 وقيل ليست للتبعض وينشرب في الابنة يروي اوليد حجاز والبالسية
التاسع بل للعطوف فيها اذا ونها من سوا اوليد موحيا غير
 موجب ام بنى الموجب كف جاز زيد بدمر واخر ب زيد بدمر وانتقل حكم
 العطوف عليه فيصير كانه مسكون عنه الى العطوف وفي غير الموحى كف
 ما جاز زيد بدمر ولا تنفرب زيد الى من وافق حكم العطوف عليه وحكم
 هذه العطوف **والاضراب** فيها اذا ونها حدة **اما لا ابطال** ما وليته نحو
 يقولون به جنة بل جازم بالحق فالحق لا يجوز ان يكون له اول ولا استال
 معرضا الى اخر ولد بها كتاب ينطق بالحق وهم لا يظنون بل قلوبهم في
 غمرة من هذا لما قيل بل فيه على حاله **العاشر** بيد اسم بلازم للنصب
 والاضافة الى انا وصلتها **معني** غير ذكره الجوهري وقار بها ان كثرة
 المال بيد انه خير **ومعني** من اجل ذكره ابو عبيدة وغيره **وعليه** حديث
 انا افصح من نطق بالصاد **بيد** **اني** من قرين اي الذين هم افصح من نطقها
 وانا افصحهم وخصها بالذكر لصرها على غير العرب والمعني انا افصح العرب
 وهذا اللفظ الى اخر ما تقدم اورد اهل الغريب وقيل ان بيد فيه معني غير
 وانه من تأكيد المدح بما يشيد الذم **الحادي عشر** **نثر** حرى عطف **للتشديد**
 في الاعراب

في الاعراب والحكم **والمصلحة على الصنيع** **والترتيب** خلافا للعياري تقول جاز
 زيد ثم عمرو جاز كرا جي عمرو عن جي زيد وخالف بعض النحاة في افا دكها
 للترتيب كما خالفهم بعضهم في افا دكها الملهة فالواحيها لغيرها كقولهم
 هو الذي خلقتهم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها والحجل قبل
 خلقنا وكقول الشاعر كثر الرديني تحت العجاج جري في الانابيب ثم اضطرب
 واضطراب الريح يعقب حري الهز في انابيبه واجيب بالله توسع فيها
 بايقاعها مرفوع الراوي الاول **والطبي** الثاني وارة يقال انها في الاد
 ونحوه للترتيب التكري واما مخالفة العبارة فاحودة من قوله كما في
 فتاوي القاهي الحسين عنه في القول القابل وقفت هذه الفجوة الضيقة
 علي اولادي ثم علي اولاد اولادي بطا بعد بطن انه للجميع كما قال هو
 وغيره فيما لو اني بدل ثم بالواو قايلا ان بطا بعد بطن من عيني
 مانا سلوا الي للنعيم واما قال الاكثر انه للترتيب **الاي عشر**
حتى لا تنها الغاية وهي حينئذ اما حارة لاسم صريح نحو سلام هو حتى
 مطلع العجرا ومصدر ما اول بان والفعل نحو لن ينزع عليه كذا عا ليعن
 حتى يرحه البناء نحو ابي الى رجوعه واما عاطفة لوضع او ادني نحو
 مات الناس حتى العلاء وقدم المحاج حتى المساء واما انبراية
 بان يبتدأ بعدها جملة اسمية نحو فان انت الفتي نزع دماها بدجلة حتى ما دخله
 او فعله نحو مرض فلان حتى اتم لا يرحونه **واللتعليل** نحو اسم حتى
 تدخل الحبة اي لتدخلها وتدر **الا** **استنا** نحو ليس العظام من الفصول
 سماحة حتى يجود وما لويه قليل اي لا يجود وهو استنا مستقطع و
 يؤخذ من وضع المصنف ان تعيها للقليل ليس بغالب ولا نادرا **الثاني عشر**

اشكل

رب للتكثير نحو يابود الدين كفروا لو كانوا مسلمين فانه يكثرون منهم ثم في ذلك
يوم القيامة اذ يحايوا عالم محال المسلمين **والتقليل** كقوله الارب مولودو
ليس له اب وزني ولد لم يلد له ابوان اراد عيسى وادم عليهما السلام **ولا**
يختم باحدهما باحدهم خلافا لزامي ذلك وزعم قوم انها للتكثير دائما
ولم يفتد بهذا البيت وخوفا حرونا انها للتقليل دائما ولكنها قررة في الآية
بان الصغار تدعهم اهل ال يوم القيمة فلا يبقون حتى يتفوا ما ذكر
الا في احياا قليلة وعلى عدم الاختصاص قال بعضهم القليل اكثر
وابن مالك نادر **الرابع عشر** على الاصح انها قد تكون اي بقلة **اسما**
معني فرق بان يدخل عليها نحو عدوت من على السطح اي فوقه **و**
يكون بكثرة حرف الاستعلاء حسا نحو جعل من عليها فان او معني
نحو فصلنا بعضهم على بعض والصاحبه كع نحو في المال علي حبه
اي مع حبه **والجائز** كع نحو رصيت عليه **والتعليل** نحو ولتكر والله
علي ما هذا ام اي كهداية اباكم **والظرفية** كفي نحو دخل المدينة علي حين
مظلة من اهلها اي وقت غفلتهم والاستدراك كلكن نحو فلان لا يدخل
الجنة لسوخته تعالى ان لا ان لا يمشي من رحمة الله اي كلفه **والزيادة**
نحو حديث الصحاح لا اطلق علي عيني اي عينا وقبل هي اسم ابد الدحول
حرف الجر عليها وقبل هو حرف ايدا ولا مانع من دخول حرف جر عليها
اما علي علو **ففعول** ومنه ان افرعون علي في الارض فقد استعملت
علي في الاصح اقسام الكلمة **الخامس عشر** **قالا للتزيين** **المفروق**
والدكري **والتعقيب** في كل شيء بحسبه نقول قام زيد فعمرو اذا
عقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تم في البصرة ولا
بينها

واقي

بينها وتزوج فلان فولد له اذا اكره بين الزوج فالولادة الا امد الحمل مع حقة
الوطي ومقدمه والتعقيب مشتمل على التزيين العنوي والظاهر به ليعطف
عليه الدكري وهو من عطف بفعل على مجمل نحو انا انشاء الله انشاء فجعلا من
الجارعيا انرا با فقد سله لو اموسى اكبر من ذلك فقا لو ان الله جسر
والسبي ويلزمها التعقيب نحو فركزه موسى فعصى عليه فمات ادم من ربه
كلمات قناب عليه واحترزنا بالعاطفة عن الرابطة للجراب فقد تنزلا
عن الشرط نحو ان سيلم فلان فهو يدخل الجنة وقد ثبت عن الشرط نحو ان
تفهم فانهم عبادك **السادس عشر في الظرفين** **الكان في الزمان**
نحو وانتم عاكفون في المساجد وادكر والله في ايام معدودات **والمطابقة**
كع نحو قالوا ادخلوا في امم اي معهم **والتعليل** نحو لمكم فيما افصم منه
اي لا حيل ما **والاستعلاء** نحو لا صلح بيني في حدود الغل اي عليها **والنوكيد**
نحو وقال اركبوا فيها والاصل اركبوا **والتعويض** عن اخرى
محدوفة نحو زهدت فيما رغبت والاصل زهدت ما رغبت فيه ومعني
الها نحو جعلكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يدركم فيه
اي يكثرون فيه فبسبب هذا الجمل والي نحو فردوا ايديهم في افواههم
اي اليها ليصروا عليها من شدة الغيظ **وس** نحو هذا دراع في التوب
اي منه نخفي فلا يعيبه ثلثة **السابع عشر** **في التعليل** فتصب
المصارع بعدها بان مضمرة نحو حيث كي انظر اي لا وبمعني ان
انصدريه بان تدخل عليها اللام نحو حيث ككي تكبر مني اي لا **الثامن عشر**
كل اسم لا يتفرق افراد المضاف اليه المنكر نحو كل نفس دابة الموت
كل حزب بما لديهم فرحون **والمعرب المحي** نحو كل العبيد حآ واكل الارام

عشر

صريح ومنه ان كل من في السموات والارض الا انت الرحمن عبدا وكلهم آتية
يوم القيمة فردا **ولا** استغراق اجزا المضاف اليه **المفرد** **العرف** **خو** كل زيد
او الرجل حس اي كل اجزائه **التاسع عشر** **اللام** **الحارة** **للتعليل** **خو** دانتنا
اليك لتبين للناس اي لاجل ان تبين لهم **والا** **استغناء** **خو** انار الكافرين
والاختصاص **خو** احنة المؤمنين **والله** **خو** انه ما في السموات وما في الارض
والصيرورة **اي** **العاقبة** **خو** فانقطعه آل من يحون يكونوا لهم عدوا وحرنا
فهو عاقبة التقاطع لاعدائهم اذ هي التيق **والتمليك** **خو** وهبت لزيد
توبيا اي ملحة اياه **وتشبه** **خو** والله جعلكم من انفسكم ازواجا
وجعلكم من ازواجكم بنين وحفدة **وتوصيد** **النق** **خو** وما كان الله ليبدلهم
وانت فيهم لم يكن الله ليغيرهم فهي في هذه **وتحو** **توكيد** **خو** في الجزاء
عليه المنصوب فيه المصارع بان مخرقة **والقدي** **خو** ما احزب زيد العرو ويصور
يجرب يقصد التجب به لان ما يقدي الي ما كان فاعله ومفعوله باللام
والناكيد **خو** ان ريك معال ما يريد والاصل معال ما **ومعني** **الي** **خو** فستفنا
للدست اي اليه **وعلي** **خو** يخرون للادقان سجدا اي عليهما **وفي** **خو**
وتصع الموازين القسط ليوم القيمة اي يبد **وعند** **خو** ان كذبوا بالحق لما
جاهم بكسر اللام وتخفيف الهم في قراءة الجحدي اي عند محس اياهم
وبعد **خو** اقم الصلاة لدلوك الشمس اي بعد ومن نحو سمعت له صرخا
اي منه **وعند** **خو** وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقوا
اليه اي عنكم وفي حقهم والا يابا لو كانت للتبليغ لقبل ما سبقتمونا وصمد
اليه لايمان اما اللام غير الحارة فالحارة **خو** ليقف دوسعة من
سعدته وغير العامة **خو** لا ابتدا **خو** لا يتم اشده هبة **العشرون**
لولا

لولا حرف معناه في الجملة **الكسبة** **استغناء** **خو** ابد **لوجود** **شرط** **خو** لولا زيد
اي موجد لا هتكت امتنعت الالهانة لوجود زيد فزيد الشرط وهو
مستند بخلاف الخبر لولا ما **وفي** **المقارعة** **التعقيب** **اي** **الطلب** **الختي**
خو لولا استغفرون الله اي استغفروه **ولا** **ب** **والماضية** **التوبيخ** **خو** لولا جاءوا
عليه باربعة شهداء ويحجهم الله على عدم الحجج بالشهد اياها لوه من الاكل
وهو في الحقيقة محل التوبيخ قيل وترد النفي كناية فلو كانت قريبة امتنت
اي قامت قريبة اي اهلها عند محي العذاب ينفعها اياها الا قوم بوس
والجمهور لم يشعروا ذلك وما لواله الاية للتوبيخ على ترك الايمان قبل محي العذاب
فقط **اي** **الاستغناء** **خو** لولا امتنت قريبة قيل محسنة
فتعها اياها **والاستغناء** **خو** منقطع فلا ينفذ معني لكن **الحادي والعشرون**
لشرط **الماضي** **خو** لو جاز زيد لكرمتك **وقيل** **للتبديل** **خو** اكرم زيد او
لو اساء اي وانه وعلى الاول الكسر **قال** **سيويه** **خو** **هو** **خو** **ما** **كان**
سيع **لوقوع** **غيره** **فنعو** **له** **سيع** **فاهر** **في** **انه** **لم** **يقع** **فكان** **قال** **لان** **ان** **ما**
كان **يقع** **وقال** **غيره** **ومشي** **عليه** **المعربون** **خو** **ما** **كان** **لا** **استغناء** **اي** **استغناء**
الجواب **لا** **استغناء** **الشرط** **وكلام** **سيويه** **السابق** **ظاهر** **في** **هذا** **ايضا** **فان**
اسما **ما** **كان** **يقع** **فهو** **الجواب** **لوقوع** **غيره** **وهو** **الشرط** **خو** **انه** **لا** **ان** **ما**
الشرط **ومرادهم** **ان** **ان** **الشرط** **والجواب** **هو** **الاصل** **فلا** **ينبغي** **ما** **سابق**
في **الافتقار** **من** **بما** **الجواب** **في** **حال** **مع** **ان** **الشرط** **وقال** **الشلوب**
لمجرد **الربط** **لجواب** **الشرط** **كان** **واساده** **ما** **ذكر** **من** **ان** **ان** **الشرط**
فقط **من** **خال** **والصحيح** **في** **مفاده** **نظر** **اي** **ما** **ذكر** **من** **القسيد** **وقال** **للشيخ**
الامام **والدالمصنف** **استغناء** **ما** **يليه** **مثبتا** **كان** **او** **منفيا** **استغناء** **اي** **ما** **يليه**

ثالثه متبنا كان او متفيا فالاقسام اربعة **تثبت في الثاني** ايضا ان **ناسب**
 المقدم بان لزمه عقلا او عادة او شرعا **و لم يخلو المقدم غيره كلو كان فيها**
الله الا الله اي غيره **لقدنا** اي السموات والارض فسادهما اي خروجهما
 عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الاله للزومه له على وفق العادة **لقدنا**
 عند تعدد الحكم من التامع في الشيء وعدم الاتفاق عليه **و لم يخاف العقد**
 في ترتيب الفساد غيره فينتفي الفساد بانقضاء العقد المفاد بل هو طرأ اليه
 الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس اي الدلالة على انتفاء العقد
 بانقضاء الفساد لانه **أظهر ان خلفه** اي خلف المقدم غيره اي كانه خلق في
 في ترتيب الثاني عليه فلا يلزم الثاني كقولك في شيء **لو كان انسانا لكان حيوانا**
 فالحيوان مناسب للانسان للزومه له عقلا لانه جزءه ويخلق الانسان
 في ترتيب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم بانقضاء الانسان عند الشيء المتفاديان
 انتفاء الحيوان عنه كحماران يكون حمارا حمارا يكون حمارا اما امثلة
 بنية الاقسام فتقولوا ما جئ ما اكرمك لو جئتني ما امنتك لو لم جئتني
 امنتك **ويثبت** الثاني بقسمه على حاله مع انتفاء المقدم بقسميه **ان لم يناف**
 انتفاء المقدم **وثاب** انتقاؤه اما بالاول كقولك تحيف لم يعص اما خود من
 قول عمر رضي الله عنه وقيل النبي صلى الله عليه وسلم نعم العبد صهيبي لم يخف الله
 لم يعصه رتب عدم العصيان على عدم الخوف وهو ياخوف المفاد بل هو
 فيرتب عليه والعني انه لا يعصي الله مطلقا اي لا مع الخوف وهو طرأ ولا
 مع انتقاؤه اجلا لاله تعا عذ ان يعصيه وقد اجتمع فيه الخوف والاحوال
 رضي الله عنه وهذا الاثر او الحديث المشهور بين العلماء قال اخو المصنف
 كغيره من الحديث انه لم يجده في شيء من الكتب الحديث بعد الفحص **الشدة**
 اد

او المساوات كقولك **تكن ربيبة لما حدث الرضاع** اما خود من قوله صلى الله عليه وسلم
 في ذرة يجم الرأ المحللة ثبت ام حلية اي هند لما بلغه حدث السا انه يريد ان
 ينكحها انما لو لم تكن ربيبة في حجري ما حلت لي انما لا ثبت احج من الرضاع
 رواه الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة كقولنا انت احج الرضاع المناسب
 هو له شرعا كتاب الاول سوا كان مساواة حرمة العاشر لحرمة الرضاع
 والعني انما حل لي اصلا لانها وصعيت لوانفرد كل منهما حرمت لكونها ربيبة
 وكونها انتاخ الرضاع والساحي كحدث لما قام عندهن بارادتهن كما حها
 حوزن ان يكون حلها له من خصايصه وقوله في حجري على وفق الآية وقد
 تقدم الكلام فيها وجمع بين ما تقدم في اسمها من انه ذرة وبين ما في
 مسلم عنها كان اسمي ربه فساخني رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال **كفوك**
 انفسكم الله اعلم باهل البر منكم بان كما اسمين قبل التغير **اولاد وكفوك**
 فمن عزم عليك كما حها **وانتقت اخوة السب** يعني وبينها **ما حلت لي**
 للرضاع يعني وبينها بالاحوة وهذا المنار الاول انقلب على المصنف سموا
 وصوابه ليكون للادون لو انتقت اخوة الرضاع لما حلت للسب رتب عدم
 حلها على عدم اخوتها من الرضاع المبين باخوتها من السب المناسب هو
 لها شرعا فيثبت ايضا في قصده على اخوتها من الرضاع المبين باخوتها
 من السب المناسب هو لها شرعا فيثبت ايضا في قصده على اخوتها من
 الرضاع المفاد بل هو المناسب هو لها شرعا للكون من مناسبة الاول لان
 حرمة ادون من حرمة السب والعني انما لا حل لي اصلا لانها وصعيت
 لوانفرد كل منهما حرمت له اخوتها من السب واخوتها من الرضاع وانما
 قال كقولك كذا من الموضعين لانه كما قال لم يجد خيرة فيما يشهد به

من الزمان او غيره ولكن غير خارج عن اسلوبه ولو قال **لو لمساواه المساوي** كما
 انبى لضميه ولو اسقط لام ما في الموصعين لوافق الاستعمال للكثير مع **الخصم**
 وقد تجردت فيها ذكره من الامثلة عن الزمان علم خلافا للاصل فيها اما امثلة
 بغيره اقسام هذا القسم فقولوا هت زيدا لا تني عليك اي **تني** فيشي مع عدم
 الاهانة من باب اولي لو ترك العبد سوال ربه اعطاه اي مع عدم **المساو**
 في السؤال من باب اولي ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الي ما نفدت
 كلمات الله اي فا تنفد مع انفا ما ذكر من باب اولي **ونرد لو للمني والعرب**
والخصم فنصب المضارع بعد الفاء في حواجا كواك بان بصره نحو لو تاني
 تتحدثي لو تنزل عذرا فنصب خبرا لوقاسر فتنطق ومن الاول فلو ان لنا كرامة
 نكول من المؤمنين اي ليت **لنا** ونشرك الثلاثة في الطلب وهو **الخصم**
 الخفيض وفي العرمانين وفي التني لما لا طبع في وقوعه **والثقل نحو**
 حديث **تصدقوا ولو بطلو حرق** كذا اورد المصنف وغيره وهو محقق
 رواية الساي وغيره ردوا الساي ولو بطلو حرق وفي رواية ولو بطلو
 والمراد الاعطاء والمعني تصدقوا بما تيسر من كثير او قليل ولو بلغ في القلة
 الي الطلق فانه خير من العدم وهو تكبير الطاء العجمة للنفير والفتح كالحافز
 للفرس والحق للجل وتيد بالاحراق اي النبي كما هو عادكم فيه لان النبي
 قد لا يوجد برعيه فلا ينتفع به بخلاف المستوي **الثاني والعشرون**
لن حرقني وتصب واستقبال للمضارع ولا تفيد تأكيد او لا تايده
خلافا لما رعد اي ترم افا دعقا حاد كذا الزحشري قال في الفصل كالانفاق
 هو تأكيد التني المستقبل وفي الامودج لفي المستقبل بال تأكيد وفي بعض
 نسخته على التأكيد والتأييد كفاية التأكيد وهو فيما اذا النبي قال في الكشاف
 معرقا

معرقا فقوله لن اقيم موكره الجلال لا اقيم كما في اني مقيم وانا مقيم وقوله
 في نفسي لن افعله موكره اعلى وجه التأييد كقولك لا افعله ايدا والمعني ان افعله
 ما في حال كقولك نعم لن يخلقوا دبابا اي خلقه من الاصنام مستحيل
 ما في الاحوال انني وفي قول المصنف رعه تصعبي له كما قال غيره انه
 لا دليل عليه واستيفاء التأييد في انه الدياب وغيرها نحو ولزجلى وعده
 ومن خارج كما في لن يمتوه ايدا وكذا ايدا للتأكيد كما قيل خلافا للطاهر
 وقد نقل التأييد عن محمد بن محمد بن يحيى ووافقه في التأكيد كثير حتى قال
 بعضهم ان نسخة مكابرة ولا تاييد قطعا فيما اذا التقيده النبي خوفه احسن اليوم
 اسيا **ونرد للدعاء وفاقا لابن عصفور** كقوله لن تر الوالككم من لازلت لكم خالدا
 خلود الجبال وابن مالك وغيره لم يشيوا دكم وقالوا لا حجة في البيت
 لاحتمال ان يكون خبر وفيه بعد **الثالث والعشرون**
ما نرد اسمعيد وحرية فالاصمية ترد **موصولة** نحو ما عندكم تنفد
 وما عند الله باق اي الذي **ونكرة موصوفة** نحو سررت بما عجبك
 اي بشي **واللهجيب** نحو ما احسن زيد افا نكرة تامة مستدا وما بعد حجة
 واستفهامية نحو **خطيب** اي سائح **ونشرطية زمانية** نحو فاستقاموا
 لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتكم **وعن زمانية** نحو
 ما تقولوا من خير بطله الله **والحرية** ترد **مصدرية** اي زمانية نحو
 فاقول الله ما استطعتم اي مدة استطاعتهم **وعن زمانية** نحو فذوقوا بما
 تسيتم اي سائح **ونافية** عاملة نحو ما هذا بشرا وغير عاملة نحو وما
 تنفقوا الا ابتغا وجه الله **ورأيه كامة** عن عمل الرفع نحو قلما يدوم الوصال
 او الرفع والنصب نحو انما الله واحد او ايجر نحو ما دام الوصال **وعن كامة**

عوضاً عما فعل هذا المالا اي كنت لا تفعل غيره فاعوض عنك كنت اذ غم فيها الموت
 للمقارب وحذف المنفي للعلم به وغير عوض للتأكيد نحو فيما رجع من ابي
 الثالث علم والاصل فيرجع **الرابع والعشرون** من تكبير الميم لا بد الغاية
 من المكان نحو من المسجد الحرام والزمان من اول يوم وعينها خواتم
 من سنان **عالباً** اي ورودها لهذا المعنى اكثر من ورودها لغيره **والتبيين**
 نحو حتى تتفق انما يحبون اي بعض **والتبيين** نحو ما نلتج من اية فاحسبوا
 الرحيم من الاوثان والتعليل نحو يجعلون اصابعهم في اذانهم من
 الصواعق اي لاجلها والصاعقة الصيحة التي يموت من سمعها وعيني
 عليه **والبدل** خوارضهم بالحياة الدنيا من الاخرة اي بدلها **والغاية**
 كالي نحو قريب من ابي اليه **وتنصيف العوم** نحو ما في الدار من رجل
 فهو يدان من طاهر في العوم محتمل لتفي الواحد فقط **والفصل** بار الحمل
 بان تلحق علي ما في الناصر نحو وانه يعلم العبد من المصلح حتى يبين
 الحبيب من الطيب **ومرادف** الباء بفتح الدال اي لغتها نحو ينظرون
 من طرف حتى اي يد **وعن** نحو قد كنا في شجرة من هذا الى عند **وفي**
 نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة اي فيه **وعند** نحو ان تعني عندهم
 ولا اولادهم من الله شياء اي عنده **وعلى** نحو ونهنا من القوم اي عليهم
الخامس والعشرون من بفتح الميم **مترتبة** نحو من يهل سوا
 يحزنه **واستفهامية** نحو من يعتنا من مرقدا **وموصولة** نحو والله سبحانه
 من في السموات والارض **ونكرة موصوفة** نحو مدينتي من محبتي
 اي يا سنان **قال ابو علي الفارسي** ونكرة تأمه كقوله ونعم من هو في
 من وعلان ففاعل نعم مستتر ومن تميز بمعني رجلا وهو بضم
 مخصوص

الذي في سائر
 النسخ

مخصوص بالمدح راجع الي بشر من قوله وكيف اربى امر او ارباه وورد
 ونعم من كان من ضاقت مداهم ونعم من الاخرة وفي ستر متعلق بنعم
 وغير اي علم يشبه ذلك وقال من موصوله فاعل نعم وهو بضم الهاء راجع
 الي اليها مستند اخبر هو محذوف راجع الي بشر متعلق به في ستر لتعنه
 معني الفعل كما في سطره والحيلة صله من والمحذوف بالمدح محذوف
 اي هو راجع الي بشر ايضاً والتقدير نعم الذي هو مشهور في السرا والعلامة
 بشر وفيه تخلف **السادس والعشرون** **هذا لطلب التصديق**
الاجابي لا للتصور ولا للتصديق السلي التقيد بالسلي لا الجابي
 ونفي السلي علي ما عوله اخذ من هشام وهو سر من ان هل دخل
 علي مني فهل لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت اذ الاتفا كما قاله السكاكي
 وغيره يقال في جواب هل قام زيد مثلاً نعم او لا شريكاً في هذا الخبر
 وتريد علمها بطلب المصور نحو زيد في الدار ام عمرو في الدار زيد ام
 عمرو في المسجد فيجوابا معين مما ذكر وبالدخول علي مني يخرج عن الاستفهام
 الي التقرير اي حمل الخطاب علي الاقرار بما بعد النبي نحو ام شرح
 لك صدر في جواب بيلي كما في حديث الحارثي بينا ايوب يغسل عرابنا
 فخر عليه جراد من ذهب فيجعل ايوب يحيي في ثوبه فتاداه ربه يا ايوب
 ام انرا غنيك عما تري قال يا رب عزتك ولكن لا غني لي عن ربك
 وتدبني علي الاستفهام كقوله لمن قال لم افعل كذا ام لم تفعل اي
 الحق استفهام فعله له فيجواب نعم ام لا وسه قوله الا اصطبار
 لسلي ام لها جلد اذ الا في الذي لا فاه امالي فيجواب معين منها
السابع والعشرون **الواو** من حروف العطف **لطلب**

الجمع بين العطفين في الحكم لا كما تسجل في الجمع بمعنى أو ناهية أو تقدم نحو
 جازيد وعم إذا جازعه أو بعده أو قبله فيجعل حقيقة في القدر المشترك
 بين الثلاثة وهو مطلق الجمع حذر من الاشتراك والجاز واستعمالها
 في كل منها من حيث أنه جمع استعمال حقيقي **وقيل** هي للترتيب أي
 التناهي لكثرة استعمالها فهي في غيره مجاز **وقيل** للمعية لأنها للجمع و
 الأصل فيه المعية فهي في غيرها مجاز فإذا قيل قام زيد وعم وكان محتملا
 للمعية والناحية والتقدم عليا لأول ظاهر في الناحية على الثاني وفي الحقيقة
 عليها الثالث وعدل عن قول ابن الحبيب وغيره للجمع المطلق قال لا يهاجم
 تقييد الجمع بالمطلق والعرض يعني التقييد **الأمر**
 أي هذا أمية وهو نفسي ولفظي وسياتي بيان **أمر** أي اللفظ المنظم
 من هذه الأجزاء المسماة بالعام مع رأ وبقر بصيغة الماضي مفككا
حقيقته في القول بالخصوص أي الدال على اقتضاء فعل إلى آخر ما سيجي
 ويعبر عنه بصيغة أفعل نحو وأمره لك بالصدقة أي كل لم صلوا بجمارا
 في الفعل نحو شأورهم في الأمر أي في الفعل الذي تعزم عليه لتبادر القول
 دون الفعل من لفظ الأمر إلى الدهن والبيادر علامة للحقيقة **وقيل**
هو القدر المشترك بينهما كالشيء حد من الاشتراك والجاز فاستعماله
 في كل منهما من حيث أن فيه القدر المشترك حقيقي **وقيل** هو مشترك
 بينهما قبل وبين الشان والصفة **والشيء** لاستعماله فيها أيضا
 نحو إنما أمرنا الشيء إذا أردناه أي شأننا الأمر ما سود من سوداوي
 لصفة من صفات الجمال الأمر ما حذر قصيدته أي لشيء والأصل
 في الاستعمال الحقيقة واجب بانه فيها مجاز أو هو حذر من الاشتراك
 كما تقدم

الامر

كما تقدم ولفظ قبل بعد بينهما ناهية في بعض النسخ وسما سحا دكاهة الاشتراك
 بين الاثنين الأشهر منه بين الخمسة ويؤخذ من قوله حقيقة في كذا أحد اللفظي
 له ولم النفسى وهو لأصل أي العدة فقال فيه **وحده اقتضاء فعل غيرك**
مدلول عليه أي على اللفظ **بغير** لفظ كق فتناوله الاقتضاء أي الطلب الجازم
 وغيره للأمر لما ليس بلفظ مدلول عليه بلفظ ومراد ومرادفة كما ترك
 وزر خلاف المدلول عليه بغير ذلك أي لا تفعل فليس يجي بأمر وسي
 مدلول كق أمر الأحياء موافقة للدال في اسمه وحد النفسى أيضا بالقول
 المعنى لعقل إلى آخره وحل من القول والأمر مشترك بين النفسى واللفظي
 على قياس قول المحققين في الكلام الإتي في محبت الأحياء **ولا**
يعتبر فيه أي في مسمى الأمر نفسيا أو لفظيا حتى يعتبر في حده أيضا
علو أن يكون الطالب عالى الرتبة علويا المطلوب منه ولا استعدا بأن
 يكون الطلب بعضه للأطلاق الأمر وسما قال عروب العام لمعاونة
 أمرتك أمرا جازما فعصيتي وكان من التوفيق قبل من هشام وهو حل
 من هشام خرج من العراق على معاوية فأسلمه فأسار عليه عمر وبقائه
 فخاله واطلعه عليه فخرج عليه مرة أخرى فأسلمه عمر والبيت فلم يرد بأن
 هاشم عليا بن أبي طالب رضي الله عنه ويقال أمر فلان فلا يبرق وليس
وقيل يعتبران واطلاق الأمر دونها مجازي واعتبرت العترة غير
 إلى حسن وأبو إسحاق الشيرازي وابن الصلي والسماعي العلوي
وأبو الحسين من العترة **والأمام الرازي** **والأمدي** وابن الحبيب
الاستعداد ومنه هو لا من أحد اللفظي كاعتدله فلم ينصرون الصلوات النفسية
 ومنهم من أحد النفسى كالأمدي **وأعني** **أبو علي** **وابنه** أبو هشام من العترة

زيادة على الطول **ارادة الله باللفظ على الطلب** فاذا لم يرد به ذلك لا يكون
امرا لانه يستعمل في غير الطلب كالتهديد ولا يميز سوى الارادة فلا استعماله
في غير الطلب بخلاف الطلب فلا حاجة الي اعتبار ارادته **والطلب به**
هي اي منظور مجرد انفات النفس اليه من غير نظر لان كل عاقل يعرف
بالبداهة بينه وبين غيره كالاختيار وما ذاك الا البداهة فانه ما قيل من
ان تعريف الامر بما يشتمل تعريف بالحق سبحانه على انه نظري **والامر المحدود**
بافتضاؤه الى امر اخر **غير الارادة** لذلك الفعل فانه تعالى امر من علم انه لا
يوصى بالايمان ولم يرد له امتناعه خلافا للعترة فيما ذكرنا في الامور
الكلية النفسية ولم يجعلهم انكار الافتضا المحدود به الامر قالوا انه
اراده **مسئلة العاقلون** بالنفسي من الكلام منهم ومن
الاشاعر **اختلفوا هل الامر النفسي صيغة تخصه** والنفسي الذي الحسن
الاشعري ومن تبعه **فعل** المسند **للموفق** بمعنى عدم الدانية بما وصف
له حقيقة كما وردت له من امر ونقد وغيرها **وقبل الاشارة**
لغير ما وردت له **والخلافا في صيغة افعل** والمراد بها كل ما يدل على
الامر من صيغة فلا يدل عند الاشعري ومن تبعه على الامر خصوص
الا بقرينة كما يقال اصل لزوما بخلاف الزمتك وامرتك وثلاثة
وعشرين معنا **للوجوب** اقموا الصلاة **والنذب** فاني توهم ان علمهم
فيهم خيرا **والاباحه** كلوا من الطيبات **والتهديد** اعملوا ما كنتم
مع التعمم والواهة **والارشاد** واتقوا **والاستهيد** من رجال العلم
والمصلحة فيه ديني بخلاف النذب وقدمه هنا بعد ان وصفه عقب
الناذر لقوله الا في وقبل مشرك بين الخمسة الاول فانه منها
الارادة

وارادة الامثال كقولك لاخر عند العطش استقي ماء **والاذن**
لقوله لمن طرق الباب ادخل **والناذب** كقولك له صلي الله عليه وسلم لعمر بن
ابي سلمة وهو دون البلوغ ويده تطيش في الصحفة كل ما يليك
من رايه الشفاعة اما اكل الملقق بما يليه فتدوب وما يلي غيره فذكره ونص
عليه الشافعي على حرمنه للعالم بالشيء عنه فمحول على الممثل على اليد
والانذار قل تمتعوا فان مصيركم الي النار ويفارق التهديد بغير الوعد
والامتنان وكلوا مما رزقكم الله وتعارق الامانة تذكر ما يحتاج اليه
والاكرام ادخلوها بسلام امنين **والتمجيز** اي التذليل والامانة
كقولنا قررة خاسين **والتكوين** الاجداد عن العدم سرعة نحو كذا يكون
والتمجيز اي اظهار العجز نحو فانوا سورة من مثله **والامانة** دف
انك انت العزيز الكريم **والسوية** فاصبروا ولا نصبروا **والدعائرا**
افتح بيننا وبين قومنا بالحق **والحق** كقوله الا ابعث الله الطويل الا انجلي
يصبح وما الاصلاح منك يا معلى وتعدا بخلافه عند الحب حتى كانه لا
طلع فيه كانه قهريا لا مترحيا **والاحقار** القراما انتم ملقون اذ ما ملقون
من السحر وان عظم حقيرا بالنظر الي بحيرة موسى عليه الصلاة والسلام
والخبر كحديث الغاري اذا لم تنسخ فاصنع ما شئت اي صنعت **والانعام**
بمعنى تذكر النعمة نحو كلوا من طيبات ما رزقناكم **والتعويض** فاقصت
ما انت قاصن **والنهي** انظر كيف ضربوا لك الامثال **والشكيب** قل فانوا بالنزاة
فانقوها ان كنتم صادقين **والمشورة** فانظر ما ذا ترى **والاعتبار** انظر
الي انز رحمة الله انظر الي ثمره اذا انتم **والجهر** قالوا هي حقيقة في
الوجوب فقط لغة او شرعا او عقلا **مذاهب** وجهها ولها الصحيح عند

الشيخ ابي اسحاق الشيرازي ان اهل اللغة يحكمون باسحقاف مخالفا لسيد
 كها للعقاب والثاني انما يلزم بالغة لمجرد الطلب وان جزمه الحق للوجوب
 بان يرتب العقاب على الترك اما يستفاد من النسخ في امره او امره واجب
 طاعته بان حكم اهل اللغة المذكور ما حذو من الشرع لا يجابه على العبد مثلا
 طاعة سيده والثالث قال انما تفيد اللغة من الطلب يتبين ان يكون
 الوجوب لانه حمله على الذنب بصير المعنى افعلا ان سبب وليس هذا القيد
 مذكورا وتوابعه في الحمل على الوجوب فانه بصير المعنى افعلا من
 غير تجويز تركه **وقيل هي حقيقة في الذنب** لانه المتيقن من قسري الطلب
وقال ابو منصور المازندراني من الحنفية هي موضوعة **للفكر المشترك بينهما**
 اي بين الوجوب والذنب وهي الطلب حذرا من الاستراكل والحجاز فاستعملها
 في كل منهما من حيث انه طلب استعمال حقيقي والوجوب الطلب الجازم كما
 لا يجاب نقول منه وجب كذا اي طلب بالبناء للمفعول طلبا جازما **وقيل هي**
مشتركة بينهما وتوقف العاقبة ابو بكر الباقلاني **والغزالي والامري**
فيها بمعنى لم يردا هي حقيقة في الوجوب ام في الذنب ام فيهما وقيل
هي مشتركة بينهما وفي اللاحق وقيل في الثلاثة والحدود اي الادب
 في الفعل وتركه المصنف لقوله لا يعرفه في غيره **وقال عبد الجبار** من المعتزلة
 هي موضوعة **لارادة الاسكال** ونصدق مع الوجوب والذنب **وقال**
ابو بكر الايوبي من المالكية **امراة للوجوب وامر النبي صلى الله عليه وسلم**
المبتدأ منه للذنب بخلاف الموافق لاسرائيل او المبتدأ له فلو وجوب اي صيا
وقيل هي مشتركة بين المحسرات الاولى اي الوجوب والذنب واللاحقة والآراء
 وقبل بين الاحكام الخمسة اي الوجوب والذنب واللاحقة والتعظيم والكرامة
 والختار

والختار **وقال الشيخ ابو حامد الاسفرايني** وامام الحرمين انها حقيقة في
 الطلب الجازم لغة فلا يحمل تعبيره بالمثلية **فان صدر** الطلب **بها** من الشارع
اوجب صدوره منه **الفعل** بخلاف صدوره من غيره الامن اوجب هو
 طاعته وهذا قال المصنف غير القول السابق انها حقيقة في الوجوب سرعا
 لا ما جزم الطلب على ذلك تركه وعلى ذلك الغوي واستفاده الوجوب عليه
 بالترتيب من اللغة والشرع وقال غيره انه هو لانها في ان خاصة
 الوجوب من ترتيب العقاب على الترك مستفادة من الشرع وعلى كل
 قول هي في غير ما ذكر **وفي وجوب اعتقاد الوجوب** في المطلوب
قبل الحب عما يصر فيها عنه ان كان **خلافا للعام** هل يجب اعتقاد عموم
 حق يمسك به قبل الحب عن المخصص الاصح ثم خاسيا في فان ورد
 الامر اي افعلا **بعد خطه قال الامام الرازي** **واستدان** فيه **فلا يباح**
 حقيقة لئلا يناد بها الى الذم في ذلك لغلبة استعماله فيها حينئذ والبادر
 علامته للحقيقة **وقال القاضي ابو الطيب والشيخ ابو اسحاق الشيرازي**
وابو المظفر السمعاني والامام الرازي للوجوب حقيقة كما في غيره ذكر
 وعليه الاستعمال في اللاحقة لا تدل على الحقيقة فيها **وتوقف امام الحرمين**
 فلم يحكم باللاحقة ولا وجوب ومن استعماله بعد الخط في اللاحقة واذا
 حلت فاصطادوا فاذا قضيت الصلاة فانشروا في الارض فاذا ظهر
 فانوه من حيث اسرك الله وفي الوجوب فاذا سلخ الاشهر الحرام فاقولوا
 المشركين اذ قال لهم المودي الي قتالهم فرض كفاية واما بعد الاستدانة فكان
 يقال لمن قال افعلا كذا افعله **اما النبي** اي لا تفعل **بعد الوجوب**
فالمجهور قالوا هو **للتخريم** كما في غيره ذكر ومنهم بعض القائلين بان الامر بعد الخط

للاباحة وقرئوا بان النهي لرفع الفسده والامر لتحصيل المصلحة واعتبار الشارع
 بالاول اشد وقيل للكرهية على القياس ان الامر للباحة **وقيل للاباحة** نظر الى
 ان النهي عن الشيء وجوبه برفع طلبه فيثبت التحريم فيه **وقيل لاسقاط**
الوجوب ويرجع الامر الى ما كان قبله من تحريم او اباحه تكون الفعل مضرة
 او منفعة **وامام الحرمين علي وقوه** في مسئلة الامر لم يحكم ما ينبغي كاهنا
مسئلة الامر اي افعال **لطلب الماهية** **لالتكرار** **والامر** **ضرورية**
 ان لا يوجد الماهية باقل منها فيجعل عليها **وقيل** المرة **مدلوله** ويجعل على
 التكرار على القولين بقرينة **وقال الاستاذ** ابو اسحاق الاسفرائيني
وابو حاتم القرطبي في طائفة **للتكرار** **مطلقا** ويجعل على المرة بقرينة
وقيل للتكرار ان علق **سببها** **وصفة** اي بحسب تكرار العلق به قولان
 حتم جنبا فاطهر والراية والراي فاحل واحد منهما ما به حلية
 تكرر الطهارة والحل بدكر الحائض والزفي يجعل المعلق المذكور على المرة
 بقرينة كما في امر الحج الملق بالاسطاعة فان لم يعلق الامر للمرة والتكرار
 يعني انه مشترك بينهما او احدهما ولا تعرفه قولان فلا يجعل على واحد
 منهما الا بقرينة ومنها الخلاف استعمله فيها معاريج والعهود وامر
 الصلاة والركا والصوم فهل هو حقيقة فيهما لان الاصل في الاستعمال
 الحقيقة او في احدهما حذر من الاشتراك ولا تعرفه او هو التكرار لانه اغلب
 او المراد لهما الاغلب او المرة لانهما المتيقن او في المشترك بينهما حذرا من
 الاشتراك والمجاز والاول الرابع ووجه القول بالتكرار في العلق ان العلق
 بما ذكره من علمية والحكم يتكرر عليه العلق به من خارج او لم تثبت
 من الامم التكرار عند الاستاذ وموافق حيث لا بيان لاحد
 يتوجب

ويجعل على التكرار
 بقرينة **وقيل**
 بالوقت
 المرة

يتوجب ما يمكن من زمان العر لا شفا مرجح بعضه على بعض فهم يقولون
 بالتكرار في العلق بتكرار العلق به من باب اولى وبالتكرار فيه ان لم يتكرر
 العلق به لا قرينة عن المرة فلهذا قال المصنف مطلقا **ولا لغور خلافا لقوم**
 في قولهم ان الامر للغور اي المبادر عقب ورويه بالفعل وسنم القايك
 بانه للتكرار **وقيل للغور او الغرم** في حل على الفعل بعد **وقيل هو مشترك**
 بين القول والتراخي اي التاخير **والمبادر** بالفعل **ممثل خلافا لمن**
 امثاله سأل على قوله الامر للتراخي **وما وقف** عن الامثال وعدمه
 سأل على قوله لانهم اوضح الامر للغور ام للتراخي ومنها الخلاف استعماله
 فيها كما مر الايمان وامراج وان كان للتراخي فيه غير واجب فهل هو
 حقيقة فيهما لا لان الاصل في الاستعمال الحقيقة او في احدهما حذر من
 الاشتراك ولا تعرفه او هو الغور لانه احوط والتراخي لانه سد
 عن الغور بخلاف العكس لا مناع التعدي او في القدر المشترك بينهما
 حذر من الاشتراك والمجاز وهو الاول الرابع اي طلب الماهية من غير
 تعرض لوقت مرافق او تراخي **مسئلة** قال ابو جعفر **الرازي**
 من الحنفية والشيخ ابو اسحاق **الرازي** من الشافعية وعبد الجبار من المعتزلة
الامر الاول ينبغي موقت **يتلزم القضاء** اذا لم يفعل في وقته
 لاستعمال الامر بطلب استدراكه لان القصد منه الفعل **وقال الاكثر**
القضا بامر جديد كالامر في حديث الصحابي من نسي الصلاة فليصلها
 اذا ذكرها وفي حديث مسلم اذا رقد احدكم عن الصلاة او غفل عنها
 فليصلها اذا ذكرها والقصد من الامر الاول الفعل في الوقت لا مطلقا
 والرازي موافق للاحد كما في المعنى شرحه فذكره من الاقل سهوا **والاج**

ان الاتيان بالماوريه اي بالشي على الوجه الذي امر به **يسلم الاصل**
لما في به هنا على ان الاجرا الكفاية في سقوط الطلب وهو المراج كما تقدم
وقيل لا يسلم منه هنا على انه اسقاط القضاء لجواز ان الاصل لا يقطع
اما في به القضاء بان يخلج الى العمل ثانيا كما في صلاة من طن الطهارة
ثلاثين له حديثه **والاصح ان الامر للمخاطب بالامر** لغيره بالشي
خو واما اهله بالصلوة لسرا لركد العزيمة اي بالشي وقيل هو امر
به والا فلا يابده فيه لغير المخاطب وقد تقوم قرينة على ان غير المخاطب
ما مورده كما في حديث الصحيحين ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض
فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مرة فليراجعها **والاصح ان**
الامر بالمدة للفظ نياوله كما في قول السدي لعمدة الحرم من احسن
اليد وقد احسن هو اليه **داخل فيه** اي في ذلك اللفظ ليعتلق به ما امر
به وقيل لا يدخل فيه لعمدة ان يريد الامر بسببه وسياقي تصحيحه
في مجت العام بحسب ما ظهر له في الموضعين وقد تقدم قرينه
على عدم الدخول كما في قوله لعمدة تصدق علي من دخل الدار وقد
دخلها هو **والاصح ان النياية تدخل** اما موربه ما ليا كان كالزكاة
او بدنيا كالحج بشرطه **الا المانع** كما في الصلاة وقالت المعتزلة لا تدخل
البدني لانه الامر انما هو لعمدة النفس وكسرها بفعالها والنياية تنافي
ذلك الا لعمدة كما في الحج قلنا لا نياية فيه لما فيه من بدل المونة او
يجل الله **مسألة قال الشيخ ابو الحسن الاشعري والفتاوي**
ابو بكر الباقلا في **الامر النفسي بسبب معين** الحايبا او بدنيا هي عن صفة
الروحاني تحريما او كراهة واحدا كان الضد كضد السكون اي التحرك
او اكثر

او اكثر كضد القيام اي العمود وغيره **وعن القاضي اخرا** انه يقتضيه وعليه
اي على السكون **عبد الجبار** وابو الحسن والامام الرازي **والامر** فالامر
بالسكون مثلا اي طلبه متضمن للنهي عن التحرك اي طلبا لكف عنه
هو بمعنى ان الطلب واحد هو بالسبب الى السكون والى التحريك فهي
كما يكون الشيء الواحد بالسبب اليه قضي والجارح يجرى ودليل
القولين انه لما لم يتحقق المامورية بدون الكف عنه صفة كانت
طلبه طلبا للامتنان ومنهنا لطلبه ولكون النفس هو **الطلب المستفاد من**
اللفظي ساع للمصنف نقل التمهيد منه عن الاولين وان كانا من المعترلة
المنكرين للسلام النفسي **وقال امام الحرمين والفتاوي هو لا يهينه**
ولا يتضمنه والملازمة في الدليل ممنوعة كجواز ان لا يخص الضد
حالة الامر فلا يكون مطلوب الصواب **وقيل ان الوجوب يقتضي فقط**
اي دون امر الندب فلا يتضمن النهي عن الضد لان الضد فيه لا يخرج
به عن اصله من الجواز بخلاف الضد في امر الوجوب لا يقتضيه الدم
على النزك فهاقتضاه المقضون كالادمي وان شمل قول ابن الحاجب
منهم من خص دون الذب العين ايضا اخذ امن الحق واحترز
بقوله معين عن اطلبهم من اشياء وليس الامر به بالنظر الى ما صدر
هنا عن صفة منها ولا متضمنه قطعاً وبالوجودي عن العدمي
اي ترك المامورية فالامر فني عنه او يتضمنه قطعاً والتضمن هنا
يعبر بالاستلزام لا استلزام الحال **ما الامر اللفظي فليس عين**
النهي اللفظي قطعاً ولا نصب على الاصح وقيل يقتضيه على معنى
انه اذا قيل اسكن مثلاً فكانه قال لا تتحرك ايضا لانه يتحقق السكون

بدون الكف عن التحرك **واما النهي** النفسي عند شئ محرم او كراهة
فقال هو امر بالبعد له اجابا او ندبا قطعانيا على المطلوب في النهي فعل
الضد وقيل لا قطعانيا على انه المطلوب فيه انما العقل حكمه ان
الحاجب دون الاول ونزك المصنف لقوله ان لم يقف عليه في كلام غيره
فقال على خلاف في الامري ان النهي امر بالبعد او يمتنع اولا وعلى
التحريم ينهض دون كفي الكراهة وتوجيهها طاهر بما سبق فالضدان
كان واحد كضد التحريم فواضح او اكثر لصد العقود اي التباين غيرنا
لكلام في واحد منه ايا كان والنهي المقتضي يقاس بالامر اللفظي
مسألة الامران غير متعاقبين بان يتر احيا ورواها
عن الامر بهما **لن او متعاقبين** او متعاقبين **نهي** تمام **لن** يعطف اوردته
كواضرب زيد او اعطه درهما **غير ان** فعلهما حرما والمعاقبان **لن**
واما من المنكر في متعلقهما من عادة او غيرها **والتا** **غير يعطى**
موصلة كعتين صل كعتين صل كعتين **فقال محلها** نظر الظاهر **فقال**
بالوقوف عن الناس والتاكيد لاحتمالها **وفي العطف** **الناس** **ارجح**
لظهور العطف فيه **وقيل التاكيد** **ارجح** لما نزل المتعلق فان **ارجح التاكيد**
على الناس **بجاري** وذلك في غير العطف **اسقني ماء اسقني ماء** صل
ركعتين صل كعتين فان العادة بان دفع الحاجة مرة في الاول وبالثاني
في الثاني يرجح التاكيد **قدم الارجح** **والا** **اي** وان لم يرجح التاكيد **بجاري**
وذلك في العطف لما رخصه للعادي بآعلى **ارجحية** الناس حيث لا عادي
فالوقوف عن الناس والتاكيد لاحتمالها وان منع من التكرار العقل نحو
يقتل اقل زيد اقل زيد او الشرع نحو **اعتق عبدك اعتق عبدك** **فالتا**
يقتل

تأكيد فطما **النهي** النفسي **اقتضا** **كو** **عن فعل لا يتول** **لذكر**
ودع فان ما هو كذلك كما تقدم وتناول الاقتضا اجماع وعينه وحيد
ايضا بالنقل المقتضي لكونه اجماعا وحيدا اللفظي بالقول الدال على ما
ذكر ولا يعتبر سمي النهي مطلقا علوا ولا سغلا على الاصح كالامر
وقضيته الدوام على الكلام **ما لم يقيد بالمر** فان قيد بها نحو لا تفعل
اليوم اذ السرفه مرة من السرفه كانت قضيه **وقيل قضيه الدوام**
مطلقا والتقيد بمره تصرفه عن قضيه **وترد صيغة** **اي** لا تفعل
للتحريم نحو لا تفعل الزنا **والكراهة** ولا يمتنع الحديث منه تنفقون
والا **ربما** لا تسالوا عن اشيا ما تبد لكم سنوكم **والدعا** **ربما** لا تأخذوا
ربما لا ترجع قلوبنا وبيان العاية ولا تحسين الدين فلو في سبل
امونا بل احبنا اي عافيتنا بالجهاد الحياه لا الموت **والتقليل** **والاختصاص**
ولا تمد عينيك الي ما متعنا به ازواجه **اي** فهو قليل حفيظ بخلاف
ما عند الله ومن اقتصر على الاحتجار جعله المقصود في الآية وكتابه
المصنف التقليل المأخوذ من البرهان بالعين **والياس** لا تقتضي اليوم
وفي الارادة والتحريم ما تقدم **في الاس** من الخلافا فقل لا بد من الميقنة
على الطلب الا اذا اراد الدلالة بها عليه والجمهور على انها حقيقة في التحريم
وقيل في الكراهة وقيل فيهما وقيل في احدهما ولا يفرقه **وقد يكون**
النهي **عن واحد** وهو ظاهر **وعن متعدد** **جمع** **الحرام** **بالمحذر**
كولا تفعل هذا او ذاك فعليه ترك احدهما **فقد** **وقرأ** **كالنهي**
بلسان **او يترعان** **ولا يفرق بينهما** **يلبس** **او** **نوع** **احدهما** **نظر** **في**
مقتضى احدا من حديث الصحيحين لا يمتنع احدهم في فعل واحد

لينعلما لينعلما جميعا او ليخلعها جميعا فيصدق انهما منهي عنهما سببا او
 من جهة الفرق بينهما في ذلك الجمع وجميعا كالزنا والسرقة فكل منهما منهي
 عنه فيصدق بالنظر اليها ان النهي عن ~~منعه~~ متعدد وان كان يصدق بالنظر
 الي كل منهما انه واحد ومطلق في الحرم المتفاد من اللغظ
وكذا التنزيه في الاظهر للفساد اي عدم الاعتداد بالنهي عند اذ وقع
 شرعا اذ لا يفهم ذلك من غير الشرع وقيل لغة لفهم اهل اللغة ذلك من سحر اللفظ
وقيل معني اي من حيث النهي وهو ان النهي عند اذ التمثل عليها
 يقتضي فساده **فيما عدا العائلات** من عباداة وغيرها بما له مرة
 تصلاة الفعل المطلق في الاوقات المكروهة فلا تصح مما تقدم على الحرم
 وكذا التنزيه في الصحيح المعبر عنه هنا في الجملة الشمول بالافهم والاطم
 زنا فلا يثبت النسب **مطلقا** اي سواء مرجع النهي فيما ذكر الي نفسه كصلاة الحائض
 وصومها ام لازمه كصوم يوم النحر للاعراض عن صيافة كاتقدم وكالاتلا
 في الاوقات المكروهة لفساد الاوقات اللازمة لها بعلها فيها **وفيها**
 اي في العائلات **ان رجع** النهي الي امر داخل فيهما كالنهي عن بيع الملائق
 اي ما في البطون الاحبة لانعدام البيع وهو كمن من البيع **قال ابن**
عبد السلام او **اخجل** مرجوح **الامر داخل** فيها فليباله على الخارج
او رجع الي امر لازم لها كالنهي عن بيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة
 اللازمة بالشرط **وفاقا للاكثر** من العلماء في ان النهي للفساد فيما ذكر اما في
 العباداة فلينافاة النهي عنه لان يكون عباداة اي ما موراه كاتقدم في
 مسألة الاسر لا يتناول المكروهة واما في الحاملة فلا تستند للاوليين
 من غير نكح على فساده بالنهي عنها واما في غيرها كاتقدم فظاهر **وقال**
الغزالي

الغزالي والامام الرازي للفساد **في العبادات** فقط اي دون المعاملات
 ففسادها نفوت ركن او شرط غير من خارج عن النهي ولا نسب الا ان
 استدلو انهم قد نهى على فساده دون غيرها كاتقدم ففساده من خارج
 ايضا **فان كان** مطلقا **لخارج** عن النهي عنه اي غير لازم له كالوصوء بموصو
 لا تلاق مال الغير الحاصل بغير الوضوء ايضا كالبيع وقد تد الحجة لتفريقها
 الحاصل بغير البيع ايضا وكالصلاة في المكان المكروه او الفصوص كما
 تقدم **لم بعد** اي الفساد عند الاكثر من العلماء لان النهي عنه في الحقيقة
 ذكر الخابج **وقال الامام احمد** مطلقا النهي **بغير** الفساد **مطلقا** اي سواء
 لم يكن خارج ام لم يكن له لان ذلك مقتضاه فيعيد الفساد في
 الصور المذكورة للخارج عنه **قال** **ولفظه حقيقة** **وان النهي المفسد**
لدليل مما في ملاك الخابج لا من مراجعتها كاتقدم لانه لم يتعل عن جميع
 موجبه من الكفر والفساد فهو عام الذي خص فانه حقيقة فيما
 في مما سياتي **وقال ابو حنيفة** مطلقا النهي **لا يفيد** الفساد **مطلقا**
 اي سواء كان خارج ام لم يكن له مما سياتي في امادته الصحة **قال نعم**
النهي عنه لعينه كصلاة الحائض وبيع الملائق **عند مشروع ففساد**
عرضي اي عرض للنهي حيث استعمل في غير مشروع كاترا عن النهي الذي
 الاصل ان يتعل به اجارا عن عدمه لانعدام محله هذا فيما هو من
 حسن المشروع اما غيره كالزنا بالزنا فالنهي فيه على حاله وفساده
 من خارج **فقال** **والنهي عنه لو صدق** كصوم يوم النحر للاعراض به عن
 الضيافة ومع درهم ~~بدرهمين~~ بدرهمين لاشتماله على الزيادة **يفيد**
النهي عن الصدقة لانه لان النهي عن الشيء يستدعي ما كان وجوده والا كان

الحق عنه لغوا كقولك لا اعمى بصر فصح صوم الخضر الخضر نذره كاتقدم
 لا سطقا لفساده بوصف اللانم خلاف الصلاة في الاوقات المكرهه
 فصح مطلقا لان الحق عنها الخارج حاشيتي ويصح البيع المذكور اذا سقطت
 الزيادة لا سطقا لفساده بها وان كان يفيد بالقبض المثلل الحبيث
 كما تقدم واحترز المصنف بطلاق الحق عما المفيد بما يدل على الفضا
 او عدمه فيعمل به في ذلك اتفاقا **وقيل ان في عن القبول** اي بغيره عن
 الشي يفيد الصحة له لظهور الحق في عدم السوار دون الاعتدال
وقيل بل الحق دليل الفساد لظهوره في عدم الاعتدال **وفي الاجل**
لحق القبول في انه يفيد الفساد او الصحة قولان نبالا اول علوان الاجر
 الكفاية في سقوط الطلب وهو الراجح والى على انه اسقاط الفضا
 فان ما لا يقطعه بان يحتاج الى الفعل باسا فصح لصلاة فاقد
 الطهورين **وقيل هو اولي بالفساد من نفي القبول** لتبادر عدم
 الاعتدال منه الى الدهن وعلى الفساد في الاول حديث الصحيحين
 لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضى وفي الثاني حديث
 الدارقطني وغيره لا تحرى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام القران **العام**
لفظ يستغرق الصالح له اي يتناول له دفعه خرج به التكرار في الاثبات
 مفردة او مشاة او جموعة او اسم عدد لاس حيث الاحاد فانها تناول
 ما يصلح له على سبيل البذل لا الاستغراق نحو اكرم رجلا ونصدق خمسة
 دراهم **من غير حصر** خرج به اسم عدد من حيث الاحاد فانه يستغفرها
 بحصر عشرة ومثله التكرار المشاة من حيث الاحاد كرجلين ومن العام
 اللفظ المستعمل في حقيقته او حقيقته ومجازة او مجازة على الراجح
 المتقدم

المتقدم من صحة ذلك ويصدق عليه لانه مع قرينة الواحد لا يصلح
 لغيره **والصحيح دخول** الصورة **النادرة** **وعبر المقصود** وان لم تكن
 نادرة من صور العلم حده في شمول الحكم لها نظر الجمع وقيل لا نظرا
 للمقصود بمثال النادرة القيل في حديث ابو داود وغيره لاسبق
 الا في حق او حاشا او تصل فانه ذو خفا والمسافة عليه نادرة والاصح
 حوازا عليه وشال غير المقصوده وتذكر بالقرينة ماله وكله سيرا
 عبيد فلا وفهم من يعتق عليه وان مات قرينة على قصد النادرة
 دخلت قطعا او قصد استفا صورة لم تدخل قطعا **والصحيح** انه اي
 العام **قد يكون محارا** بان يقترب بالمجاز اداة عموم فيصدق عليه ما ذكرته
 كعكسه المعبر عنه ايضا بخروجاني الاسود الرماة الازيد وقيل لا يكون
 العام محارا فلا يكون المجاز عاما لان المحار ثبت على خلاف الاصل
 للمحاجة اليه وهي تندفع في المقترن باداة عموم بعض الافراد فلا
 يزداد به جميعا بقرينة كما في المثال السابق من الانشاء وهو اي
 ان المحار لا يعمر ثقله المصنوع عن بعض الخفية كالمقضي وهم تعلقون
 بعض الشافعية باساعليه لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاع
 لصاعين اي ما يجز ذلك اي ميكل الصاع ميكل الصاعين حيث قال
 المراد بعض الميكل لما تقدم وهو المعلوم لما ثبت من ان علمه الرأعنا
 في غير الدرهم والفصد الطعم وعلى الاول يحصد عمومه بما ثبت فيه عليه
 الطعم فيسقط ثقله الخفية في الرأ في الحصر ونحوه والحديث في مسلم
 عن ابي سعيد الخدري قال لما شرب سمرا للجمع فكما ينبع صاعين بصاع
 فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا صاع عمر بصاع ولا صاع خطه

بصاع ولا درهما برهين **والصحيح** ان اي العوم **من عوارض الاناس**
دون العاني قيل **والعاني** ايضا حقيقة فحقا بصدق لفظ العام بصدق
يعني عام حقيقة وهذا كان كعني الانسان او خارجيا كعني المطر ^{المطر} الخصب
لما ساع من نحو الانسان بغير الرجل والمرأة وعم المطر والخصب فالعوم
شمول امر مستعد وقيل به اي بعروض العوم **في الدهن** حقيقة لوجود
الشمول المستعد فيه بخلاف الخارجي والمطر والخصب شلا في محل عينا
في اخر فاستعمال العوم فيه مجازي وعلى الاول استعماله في الدهن مجازي
ايضا وعلى الاخرين الحد السابق للعام من اللفظ **ويقال** اصطلاحيا **للعني**
اهم واحص **واللفظ عام** وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخص
المعني با فعل التفضيل لانه اهم من اللفظ وسهم من يقول في المعني حقا
علم بها تقدم وخاص فيقال المعني المركب عام واهم واللفظ عام والمعني
ردي خاص واحص واللفظ خاص وتركز الاخص والخاص التقي
بذكر معالمتها ولم يترك واللفظ عام العلوم مما قدمه **وصحاح**
سبق ما قبل ليظهر المراد **ومدلوله** اي العام في التركيب من حيث العلم
عليه عليه اي يحكمون فيه **كل فرد** **ومطابقة** **اسانا** خبرا ام اسرا **او**
سلبا تقيا او حيا كوجاه عبيدي وما خالفوا كثرهم ولا تخلفهم لانه في
قوة قصايا بعد افراده اي جافلان وحبافلان وهكذا فيما تقدم
الي اخره وكل منهما محكوم فيه على فرد دال عليه مطابقة **لاكل** اي لا يحكم
لا يحكمون فيه على مجموع الافراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل في البلد
يحل العترة العظيمة اي مجموعهم والاعتدال لا بد له في الله على كل
فرد لانه في المجموع يمثل بالمتفان بعضهم ولم تنزل العلم بسد لوربه عليه

كافي

كافي ولا تقتلوا النفس التي حرم الله ونحوه **ولاكل** اي ولا يحكمون فيه على الماهية
من حيث هي اي من غير نظر في الافراد كذا الرجل خير من المرأة اي حقيقة
او كل من حقيقة وكثيرا ما يفضل بعض افرادها بعض افراده لان النظر
في العام الى الافراد **ودلالة** اي العام **على اصل المعني** من الواحد فيها هو غير جمع
والثلاثة او الاثنين بها هو جمع **قطعية** **وهو عن الشافعي** رضي الله عنه
وعلى فرد بخصوصه فنية **وهو عن الشافعي** لاحمال التخصيص
وان لم يظهر بخصيص ككثرة في العمومات وعن الحنفية **قطعية** للزوم معني
اللفظ له قطعا حتي يظهر خلافه من تخصيص في العام او يجوز في الخاص
او غير ذلك فيمنع التخصيص بحد الواحد وبالقيا من على هذا دون الاول
وان قام دليل على انتفاء التخصيص كالعقل في والله بكل شئ علم الله ما في السموات
وما في الارض كانت دلالة قطعية اتفاقا **وعنه** **الاشخاص** **يسلزم عموم**
الاحوال **والازمنة** **والتباعد** لانها لا عني لانتفاء عنها لقوله تعالى الزانية والراقي
فاحد واكمل واحد منهما مائة حلة اي على كل حال كان وفي اي زمان ومكان
وكان وخص منه المخص منجم وقوله ولا تقرنوا اي لا يقرنه كل مستحرم
على احوال كان وفي اي زمان كان وقوله فاقبلوا المشركين كل مشترك
على احوال كان وفي اي زمان كان وخص منه العيص كاهل الذمة **وفي**
العمومات **وعن الحنفية قطعية** للزوم معني اللفظ له قطعا حتي يظهر
خلافه من تخصيص في العام او يجوز في الخاص او غير ذلك فيمنع التخصيص
بحد الواحد وبالقيا من على هذا دون الاول وان قام دليل **التخصيص**
كالعقل في والله بكل شئ علم الله ما في السموات وما في الارض كانت دلالة قطعية
اتفاقا **وعنه** **الاشخاص** **يسلزم عموم الاحوال** **والازمنة** **والتباعد** لانها لا عني

للاستحاضة **عنها** والذمة وعليها الاستلزام البيع الامام والدالمصنف
كالامام الرازي وقال القرافي وغيره العام في الاستحاضة مطلق في المذكورات
لانها صيغة العموم فيها فاحص به العام على الاول بين المراد مما اطلق فيه
على هذا **مسألة** في صيغة العموم **كل** وقد تقدمت والذي والي نحو
الكرم الذي ياتيك والتي تاتيك اي كلات وانية **كواي وما الشرطيتان**
والاستفهاميتان والموصولتان وقد مرنا واطلقها للعلم بانها العموم
في غير ذلك وبقي للزمام استفهامية او شرطية نحو مني تجيبني متى حيثني
اكرمتك واين **وجيها** للكسار بشرطين نحو ان اوحيثما كنت اتيك وتزيد
اين بالاستفهام نحو اين كنت **نحو** ملجم الذي والتي وكما الاستفهامية والشرطية
والموصولة وقد تمت وجميع نحو جميع القوم ما وطر فيها بانها انما تضاف
الي معرفة فالعموم من الصنف اليه ولذلك فسطب عليها بعد ان كتبها عقب
كل هذا **للعموم حقيقة** لتبادر الي الذهب **وقبل الخصوص حقيقة** اي
للوامد في غير الجمع والثلاثة او الاثنين في الجمع لانه المتيقن والعموم
يحاز **وقيل** مشترك بين العموم والخصوص لانها تسعمل لكل منهما و
الاصل في الاستعمال الحقيقة **وقيل بالوقف** اي لا تدريك الي حقيقة في العموم
امر في الخصوص ام فيها **والجمع المعرف باللام** نحو قد اطلع المؤمنين **والانفصا**
نحو يصيحه الله في اولادهم **للعموم** ما لم يتحقق عهد لتبادر الي الذهب
خلافا لابن هاشم في فقيه العموم عنه **مطلقا** فهو عنده للجنس الصادق ببعض
الافراد كما في تزويج النساء وملكت العبيد لانه المتيقن ما لم يتم قرينة
على العموم كما في الاثنين **خلافا لامام الحرمين** في فقيه العموم عنه **اذ**
احتمل معهود فهو عنده احتمال متردد بينه وبين العموم حتى تقوم قرينة

اما اذا

اما اذا تحقق عهد صرف اليه حرم ما وعلو العموم قبل افراده جميع والاكثر احاد في
الآيات وعنده وعليه اعمدة التفسير في اسماؤال الزمان نحو والله يحب المحسنين
اي يثبت كل محسن ان الله لا يحب الكافرين اي كل منهم يان يعاقبهم ولا تطع
المكذبين اي كل واحد منهم ويؤيده صحة استثناء الواحد منه نحوها الرجال
الازيد او لو كان معناه كما كل جمع من جموع الرجال لم يصح الا ان يكون مقطعا
نعم قد تقوم قرينة على ارادة التجميع نحو رجال البلد يحلون الصخرة العظيمة
اي مجموعهم والاول بقول قات قرينة الاحاد في الآيات المذكورة ونحوها
والفرد الخلق بالله **مسألة** اي مثل الجمع العرف بها في اية العموم ما لم يتحقق
عهد لتبادر الي الذهب نحو واحد البيع اي كل بيع وخصه منه الفاسد كالربا
خلافا لامام الرازي في فقيه العموم عنه **مطلقا** فهو عنده للجنس الصادق
ببعض الافراد كما في لب الثوب وشرب الماء لانه المتيقن ما لم يتم قرينة
على العموم كما في ان الانسان يفرح بالذنب اسوا **وخلافا لامام**
الحرمين والغزالي في فقيه العموم عنه اذا لم يكن واحده بالكلية **اذ**
الغزالي او تميم واحده **بالواحد** كالرجل او يقال واحد فهو في ذلك الجنس
الصادق لا لبعض نحو شرب الماء ورايت الرجل ما لم يتم قرينة على العموم
نحو الدينار خير من الدرهم اي كل دينار خير من كل درهم وكان ينبغي
ان يقول وتميز بالواو ويلول او تكون قد فها قبله فان الغزالي قسم ما ليس
واحدة بالمال الي ما يميز واحدة بالوحدة فلازم والي ما لا يميزها بالذهب
منع كالتميز واحدة بالمال كالمهر كما في حديث الصحاحين الذهب ربا
الاهاوها والتميز بالتميز ربا الاهاوها وكان مراد امام الحرمين حيث لم
تمثل الامام واحد بالوحدة مادكر الغزالي اما اذا تحقق عهد صرف

١١

اليه جزما والمفرد المضاف الى معرفة للعموم على الصحيح كما قال المصنف في شرح
المختصر يعني ما لم يخفف عهد فليحذر الذين يخالفون عن امره اي كل امر
وخص من امر الذنب والنكره في سياق النفي للعموم وصفا كما تقدم في ان
الحكم في العام على فرد مطابقة وقيل ثروما وعليه الشيخ الامام والدار المصنف
كالخصفية نظر الى النفي او الالهاية ويلزم نفي كل فرد فيكون التخصيص بالنفي
على الاول دون الثاني نصا ان نبييت على الفصح نحو لا رجل في الدار وما
ان نبييت نحو ما في الدار رجل فيجمل نفي الرعدة فقط ولو زيد فيها
من كانت نصا كما تقدم في الحروف ان من ناتي لتخصيص العموم قال امام
الحرمين والنكره في سياق الشرط للعموم نحو من باني بمال اجاره فلا يخص
بمال قال المصنف مراده العموم البديل لا السهل اي بقرينة المثال قول وقد
يكون في نحو وان احد من المسلمين استجار فلجبه اي كل واحد منهم
وقدم اللفظ عرقا الفحوي اي مفهوم الموافقة بتقسيمه الاول
والمساوي على قول تقدم نحو فلا تفعل لهما ان الذي يكون اموال البناي
ظلمها قيل نقلها العرف الوجهي الايذات والالاقات واللاق الفحوي
على مفهوم الموافقة بضمه خلاف ما تقدم انه لا اول منه صحيح ايضا
كاشي عليه ايضا وي **وحرمت عليكم امواتكم** نقله العرف من تحريم العين
البحرمة جميع الاستماعات المقصوده من الناس الوطير ومقدماته وسياق
قوله انه جعل او عقلا كنز نبييت **الحكم على الوصف** فانه يفيد على الوصف
الحكم كاسياني في القياس فيفيد العموم بالعقل على معنياته كلها
العله وحد المعلول مثال اكرم العلماء اذ المجعل للعموم ولا عهد **وتنهم**
الخالفه **حان قول** تقدم انه دلالة اللفظ على ما عدا المذكور بخلاف حكمه
بالعني

بالعني المعبر عنه هنا بالعقل وهو انه لم ينف المذکور الحكم عما عداه لم
ين لذكره فابده كما في حديث الصحيحين سطل الفقي ظم اي بخلاف مطلقه
والخلاف في انه اي المفهوم مطلقا **لا عموم له لفظي** اي عائد الى اللفظ
والشمية اي هل يسمى عاما او لي بناء على ان العموم من عوارض الالفاظ
والعاني والالفاظ فقط واما من جهة اللفظ فهو شامل لجميع صور ما عدا
المذكور لما تقدم من اعرف او عقلا **والخلاف وفي ان الفحوي بالعموم**
والمخالفة بالعقل تقدم في محبت المفهوم منه بهذا على ان المثالين
على قول ولو قال يدال هذا فيها على قول كما قلت كانا اخص واصح
ومعيار العموم الاستثنا بكل ما صح الاستثنا منه مما لا خص فيه
عام للزوم تناوله لا شتي وقد صح الاستثنا من العرف وغيره مما
تقدم من الصيغ نحو حان الرجال الاخرى ومن نفي العموم فيها جعل
الاستثنا منها قرينة على العموم ولم يصح الاستثنا من الجمع المكثر
الا ان يخصص بغيره فيما يخص به نحو قام رجال كانوا في دارك
الاندر بالرفع على ان الاضافة بمعنى غير كما في نحو لو كان فيها الهبة
الا انه لم يندنا والاصح ان الجمع النكر في الاثبات نحو حان عبيد لزيد
ليس بعام فيعمل على قل الجمع ثلاث او اثنين لانه الحق وقيل انه عام
لانه كما يصدق بما ذكر بصدق جميع الافراد وما بينهما فيعمل على
جميع الافراد ويستثنى منه اخذا بالاحوط ما لم يمنع مانع كما في راي
رجالا فعلى اقل الجمع قطعا **والاصح ان اقل الجمع** كرجال ومسلمون
ثلاثة لا اثنان وهو القول الاخر واقوي ادلتة ان ثقتوا الي انه فقد
صفت ثلوثها اي عاينته وليس لها الاقلية واحيب بان ذلك

ونحوه مجاز لتبادر الزائد على الاثنين دون فهمها الى الدهن والداعي الى
 المجاز في الآية كراهية الجمع بين متنيين في المضاف في منتهى وهما كالتنبي
 الواحد بخلاف نحو جاعدا كما وينبغي على الخلاف ما لو اقر او وصي بدرهم
 لزبد والاصح انه يستحق ثلاثة لانه ما ملوا به من اجمع الكثرة مخالف
 لاطفاق على ان قوله احد عشر قلد كذا قال المصنف الخلاف في جمع
 القلة وشاع في الفرق اطلاق دراهم على ثلاثة كما قال الصفي الهندي
 الخلاف في عموم الجمع المنزلي في جمع الكثرة الاصح انه اي الجمع **يعتد**
 على الواحد مجازا لاسيما فيه نحو قول الرجل لامرأته وقد برزت
 اسديعه للرجال لاسيما الواحد والجمع في كراهية التبرج له وقيل
 لا يصدق عليه ولم يستعمل فيه والجمع في هذا المثال على ما به لان من
 برزت لرجل سرور لغزاة عارة **والاصح** تعميم **العام بمعنى المخرج**
والدم بان سبق لاحدها **اذ لم يعارضه عام اخر** لم يسبق لذلك اذا ما
 سبق له لا يتا في تعميمه فاعراضه العام المذكور لم يعم في ما عارض فيه
 جميعا بينهما وقيل لا يعم مطلقا لانه لم يسبق للتعميم **والشمايع مطلقا**
 كغيره وينظر عند العارضة الى المخرج مثاله ولا يعارض ان الا برار
 لفي تعميم وان العجاء لفي جميع ومع المعارضة والذين هم لفر وجهم حافظ
 الاعلى از واجهم او ما ملكت ايما هم فانه وقد سبق للمخرج بظاهر
 فانه لم يسبق للمخرج شاملا لحيثها بملك اليمين محل الاول على غير ذلك
 بان لم يرد تناوله له او اريد ورجع الثاني عليه فانه محرم **والاصح** تعميم **نحو**
لا يترون ما قوله **لا** ان كان موافقا لمن كان فاسعا لا يترون لا يترون
 اصحاب النار واصحاب الجنة وهي لفي جميع الاستواء المأكل فيها لصله الفعل **لنفي**
 المصدر

لمصدر منكر وقيل لا يعم نظر الى الاستواء المنفي هو الاشتراك من بعض الوجوه
 وعلى التعميم يتفاد من الآية الاولى اما الفاسق لا يلي عقد النكاح ومن الثاني
 ان المسلم لا يقتل بالذمة وخالفه في المسلمين الحقيقية **والاصح** تعميم **نحو لا تقتل**
 ما قولك والله لا اكلت فهو لفي جميع المأكولات نفي جميع افراد الاكل المتخذ
 المتعلق بها قتل وان اكلت فز وجني طاق فهو للمنع من جميع المأكولات فيمنع
 تخصيص بعضها في المسلمين بالنية ويصدق في ارادته وقال ابو حنيفة
 لا نعيم فيها فلا يصح التخصيص بالنية لا بالنفي والمنع حقيقة العمل
 وان لزم منه بالنفي والمنع لجميع المأكولات حتى يجتنبوا واحد منها اتفاقا
 وانما عبر المصنف بتبديل على خلاف سوية اب الحبيب وعبره بينهما لما
 فهمه من عموم السكر في سياق الشرط بدلي كما قد مر عنه وليس الامر
 بخافهم دائما لما تقدم من جميعها للشمول **لا المقضي** بكسر الصاد وهو
 ما لا يتقيد من الكلام لا بتقدير احد او يبي مقتضى نفي الضم
 فانه لا يعم جميعا لان دفع الضرورة لاحدها وتكونا تجلبيها بغير القوة
 وقيل يعبر احدا من الجمال مثاله حديث مسد اخي عام رفع عما
 انني الخطا والسيان فلو وقعها لا يتعمد بدون بعده الواحد او
 الضمان او نحو ذلك فقد رنا الواحد له لفظها عرفا من مثله وقيل بتقدير
 جميعها **والعطف على العام** فانه لا يقتضي العموم في العطف وقيل بتخصيصه
 لوجه مشاركة العطف والمعطوف عليه في الحكم صحه قلنا في الضمة
 ممنوع مثاله حديث ابي داود وعنده لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد
 في عهد قبل يمي بكافر وخض منه عبد الحربي بالامعاء قلنا لا حاجة الى
 ذلك بل بتقدير حربي **والعطف الحقيقي** بدون كان ونحو كان **الجمع في النفي**
 المصدر

عما اقتريا فكان فلا يعم اقصاه ومن يعيها مقال الاول حديث بلالات
النبي صلى الله عليه وسلم صلى داخل الكعبة رواه الشيخان والثاني حديث النبي
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلوتين في السفر رواه البخاري فلا يعم
الاول الغرض والنقل ولا الثاني جمع التقديم والتأخير اذ لا يشهد اللفظ
بأكثر من صلاة واحدة وجمع واحد ويستحيل وقوع الصلاة الواحدة
فرضا ونفلا والجمع الواحد في الوقتين وقيل يعان ما ذكره حكاية لصرفها
يعمل من فني الصلاة والجمع وقد يستعمل كما في المصالح للتكرار كما في
قوله تعالى في قصة اسماعيل وكاذا يراه الله بالصلاة والزكاة وسألهم
كان حاتم بكير الضيف وعلي ذلك جري العرف **ولا الملقح حلة** فانه لا يعم
كل محل وحديث فيه العلم **لفظا كن** نفعه **قياسا** وقيل نفعه لفظا سأل ان
يقول الشارع حرمت الخمر لا سكاره فلا يعم كل مسكر لفظا وقيل نفعه لذكر
العلة فكانه قال حرمت المسكر **خلافا لراعي ذلك** اي العموم في الغني وما
بعده كما تقدم **والاصح** ان ترك الاستقصاء في حكاية الحال **تنزل منزلة**
العموم في المثال كما في قوله صلى الله عليه وسلم لفيلان ابن سلمه التقي
وقد اسلم على عشر سنوة اسسك اربعاء وفارق سابرهن رواه السافعي
وعبره فانه صلى الله عليه وسلم لم يتفصل هل تزوجهن معا او مرتبا فلو لا
ان الحكم بين الحالين لما اطلق السلام لا يمنع الاطلاق في موضع التفصيل
الحاج اليه وقيل لا ينزل منزلة العموم بل يكون الكلام مجملا وسيقت
تاويل الحنفية مسك يا فتى نكاح اربع سنهن في المعية واستمر على
الاربع الاول في الترتيب **والاصح** **ان يحوي اليها النبي** ان الله يا ايها
المزمل في الليل **لا يشاؤا الامه** ما حيث الحكم لا اختصاص الصيغة به
وقيل

وقيل تنبأ ولم لان امر القدره اسر لا يباعه معه عرفا كما في امر السلطان الامير نفع
بلد او رد العدو واجيب بان هذا فيما يتوقن المأجور عليه المشاركة وما نحن
فيه ليس كذلك **والاصح** **ان يا ايها الناس** يشمل الرسول عليه الصلاة والسلام
وان اقترب بقل وقيل لا يشمل مطلقا لانه ورد على لسانه للتبليغ لغيره
وقيل ان اقترب بقل فلا يشمل لظهوره في التبليغ والافيشله **والاصح** **انك**
اي تحوي اليها الناس **نعم العبد** وقيل لا تصرف منافع ابي سيدة شرعا
قلنا في غير اوقات صيق العبادات **والكافر** وقيل لا تاعلى عدم تكليفه
بالفرع **وينبأ** **اول** الموحدين **وقيل** **وروده** **دونه** **من** **يعدهم** وقيل
ينبأ ولهم ايضا ملسا واكم الموحدين في حقه احياءا ولما به يد ليل
اخره وهو مستند الاحياء لاسه **والاصح** **من الشرطية** **تنبأ** **اول** **الان**
وقيل يخص بالذكر وعلي ذلك لو نظرت امراه في بيت احبي حار
رسمها في الاصح لحديث مسلم من تطوع في بيت قوم غيرهم فدخل
لم ان يفقوا عينه وقيل لا يجوز لان المرأة لا يستر منها **والاصح** **ان**
جمع المذكور **الاسلم** **كالمسلمين** **لا يدخل فيه النساء** **فانه** **انما** **يدخل فيه**
بقريته تعليل الزكور وقيل يدخل فيه ظاهر لانه لما كثر في الشرع شاركه
بلا كور في الاحكام لا يقصد الشائخ بخراب الذكور فصر الاحكام عليهم
والاصح **ان خطاب الواحد** **حكم** في سلة **لا يتعداه** **الوعيد** **وقيل** **يعم**
غيره **عادة** **كجريا** **اعادة** **الناس** **بخطاب** **الواحد** **واراد الجمع** **فما يشاركون**
فيه محاربا يحتاج الي القرينة **والاصح** **ان خطاب القتل** **والحديث** **يا اهل**
الكتاب **مخووفه** **تأيا** **اهل الكتاب** **لا تغلوا في دينكم** **لا يشمل الامه** **وقيل**
يشملهم **فما يشاركون** **فيه** **والاصح** **ان الخطاب** **ككثير** **لا** **يدخل** **في** **الخطابه**

ان كان خبرا نحو والله بكل شيء عليم وهو سبحانه وتعالى علم بذا بذاته وصفاته
 لا امر الكقول السيد لعبده وقد احسن اليه من احسن اليك فأكرمه لبعد
 ان يريد الامر نفسه خلافا المحذور وقد يدخل مطلقا نظر الظاهر للفظ
 قيل لا يدخل مطلقا لمعناه ان يريد الخطاب لنفسه الا بقرينة وقال النووي في
 كتاب الطلاق من الروضة الاصح عند الصحابة في الأصول وصح المصنف
 الدخول في الاية **مكتبة** بحسب ما ظهر له في الموضعين **والا**
ان اخذ من اسرالم يقتضي الاحد من كل نوع وقيل لا بد من مثل
 بالاحد من نوع واحد ونزق الامدي عن ترجيح واحد من القولين
 والاول ناظرا الى ان المحبي من جميع الاموال والثاني الى انه من مجموعها
التخصيص صدر خصص بمعنى خص **فصل العام على عموم**
افراد بان لا يراد منه البعض الآخر ويصدق هذا العام المراد به الخصو
 العام المحصور وعدل كما قال عن قول ابن الحاجب سميانه لان مسمى
 العام واحد وهو كل الافراد **والقابل له** اي للتخصيص **كم ثبت**
 لفظ **معي** كالمفهوم منه كذا على ان الخصوص في الحقيقة العلم
 وان المراد بالعام هنا ما هو اعم من المحدود كما سبق فالمعقد لفظا حقه
 فاقبلوا المشركين وخص منه الذي وكوه ومعنى قوله فاقبلوا
 المشركين العام المشركين والعلم اقبلوا كمنعوم فاقبلوا في
 من سائر انواع الانبياء وخص منه حين الولد بن الولد فانه جاء
 عليه ما شهد الغزالي وغيره **واحق حوازه** اي التخصيص **الى واحد**
ان لم يكن لفظ العام جيا **الى اقل الجمع** ثلاثة او اثنين ان كانا جيا
 كالمسلمين والمسلمات **وقيل** يجوز الى واحد **مطلقا** نظرا في الجمع الى ان الافراد احاد
 كثيرة

كثيرة **وسد المنع** الى واحد **مطلقا** بان لا يجوز الا الى اقل الجمع مطلقا وقيل
 بالمنع الى ان يبقى **عند محصور** فهو حصيد وقيل ان لا يبقى **قريب من ماله**
 اي العام قبل التخصيص فهو حصيد والاحير ان متقاربان **والعام المخصوص**
عمومه مراد **تأولا** لا **مفعلا** لان بعض الافراد لا يمتد الحكم نظر الى المخصص
 والعام **المراد به المخصوص ليس** عمومته **مرادا** لا حكا ولا تناف ولا بل هو
عليه من حيث ان له افراد بحسب الاصل **استعمل** في جري فز منها ومن
ثم اي ما هنا وهو انه كل استعمال في جري اي من اجل ذلك كان يجوز انقطاع
 نظرا كحقيقة الجزية مثاله قوله تعالى الذي قال لم الناس ان نعبدكم فمع
 الاشجى لقيامه مقام كثير في تشييطه المومنين عن ملا فاه اي سفيان
والا **واما** **بما** **يحسد** **ون** **الناس** **او** **رسول** **الله** **صلوات** **عليه** **وسلم** **والجمعة**
 ما في الناس من الخصال الجيدة وقيل الناس في الآية الاولى وضمن عبد القيس
 وفي الثانية الغريب ونصح في قوله كلب علي خلافا ما قدمه من ان يكون
 العام كلية والاولى اي العام المخصوص **الاسم** انه حقيقة في البعض الباقي
 بعد التخصيص **وفاقا الشيخ الامام** والدالمصنف **والفقه** **الحائله** **وكثير**
 من الحنفية وآمنوا الشافعية لان تناول اللفظ لبعض الباقي في التخصيص
 كماله له بالاختصاص وذلك تناول حقيقي اتفاقا فليكن هذا تناول
 حقيقيا ايضا **وقال** **ابو بكر الرازي** من الحنفية حقيقة **ان كان الباقي**
غير مخصص لبقا خاصة العموم والافجاز **وقوم** **حقنوا** **الخص** **مالا**
يستقل كصفة او شرط او مطلقا لان ما لا يستقل جري من المعنوية فالعموم
 بالنظر اليه فقط **واما** **المحرمين** **حقيقة** **ومحاربا** **باعتبار** **بين** **تناوله**
 والاقصا عليه محاربا وفي نسخة باعتبار بل انون مضافا وهو احسن

في قوله
 من قوله
 في قوله
 من قوله
 في قوله
 من قوله

والأكثر مجاز **سلفا** لاسمائه في بعض ما وضع له أولا والثاني لهذا البعض
 حيث لا تخصص اما كان حقيقيا لصاحبه للبعض الآخر **وقيل** مجازا
الشيء منه لانه يتبين بالاستثنا الذي هو خارج ما دخله **الشيء**
 منه ما عدا المشتق بخلاف غير المشتق من الصفة وغيره فان به يفهم ابتداء
 ان العموم بالنظر اليه فقط **وقيل** مجازا **ان خص** **غير لفظ** كالعقل
 بخلاف اللفظ فالعموم بالنظر اليه فقط **والعام** **المخصص** قال الاكثر
 حجة بطلان لاسم لا الصحابة من غير تغيير **وقيل** **ان خص** **بمعين**
 نحو ان يقال اقبلوا المشركين الا اهل الدمة بخلاف المتكلم نحو الا بعضهم
 الا ما من فرد الا ويجوز ان يكون هو المخرج واجيب بانه يجعل به الى
 ان يبقى فرد وما اقتضاه كلام الامدي وغيره من الاتفاق على
 انه في الجهم غير حجة مدفع بنقل ابن يبرهان وغيره الخلاف فيه مع
 ترجيح انه حجة فيه **وقيل** **ان خص** **متصل** كالصفة لما تقدم في انه
 حينئذ حقيقة من ان العموم بالنظر اليه فقط بخلاف المتصل فيكون
 ان يكون قد حصره غير ما ظهر فيشكل في الثاني **وقيل** **هو حجة** في الثاني
ان انباء العموم نحو اقبلوا المشركين فانه ينبي عن المحرر لبنا در
 الذهن اليه كالذي في المخرج بخلاف ما لا ينبي عنه العموم نحو السارق
 والسارقة فاقطعوا ايديهم فانه لا ينبي عن السارق لغير ربع دينار
 وضاعدا من حرز كما لا ينبي عن السارق لغير ذلك المخرج اذ لا يعرف
 خصوص هذا التفصيل الا من الشارع فالباقي في نحو ذلك شيء فيه
 جمالا اعتبارا فريد اخر **وقيل** **هو حجة** في **اقل الجمع** ثلاثة واشتد لانه
 املتفت وماعداه متكوك فيه لاحتمال ان يكون قد خص وهذا مبني
 على

وهو الذي عليه
 في المتن

على قول نقدر منه لا يجوز التخصيص الى اقل من اقل الجمع مطلقا **وقيل** **غيره**
سلفا لانه لا احتمال ان يكون خص بغير ما ظهر فيكون في ابراهيم لا يتبين
 الا بقرينة قال المصنف والخلاف انه لم يقل انه حقيقة فان قلنا ذلك اخرج به جزمنا
ويقتصر **بالعام** في حياة النبي صلى الله عليه وسلم **قبل الجب** **عن المخصص**
 اتفاقا كما قاله الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني وكذا بعد الوفاة خلافا لابن
سرخ وساتعه في قوله لا يقتصر به قبل الجب لاحتمال المخصص واجيب بان
 الاصل عدمه وهذا الاحتمال متفق في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لانه التمسك
 بالعام اذ ذاك بحسب الواقع فيما ورد لاجله من الوفاة وهو قطعي الدخول لكن
 عند الاسترخاء سياتي وما نقله الامدي وغيره من الاتفاق على ما قاله ابن سرخ
 مدفع بحكاية الاستاذ والشيخ ابو اسحاق البزازي الخلاف فيه وعليه جزمنا
 الرازي وغيره ومال الى التمسك قبل الجب واختاره البصراوي وغيره وتبعهم
 المصنف وهو قول الصيرفي كما نقله عنه الامام الرازي وغيره ولا يقتصر
 الامدي وغيره في النقل عن الصيرفي على وجوب اعتقاد العموم قبل الجب
 عن المخصص وعليه قول ابن سرخ لواقعة في العام عملا موقفا وصاق الوقت
 عند الجب هل يعمل بالعموم ام حياطا او لاحلاف حكمه المصنف على حكاية
 ابن الصباغ وذكره هنا ولا يؤوله **والصحيح** **ان صاق الوقت** ثم تركه لانه ليس
 خلافا في اصل المسئلة **ثم ياتي في الجب** على قول ابن سرخ **الظن** بان لا يخص
خلافا للفاصل ابو بكر الباقلاني في قوله لا بد من القطع قال ويحصل تنكير
 النظم والجب واشتد كلام الامية من غير ان يذكر احد منهم مخصصا المخصص
 اي المفيد **للتخصص** **فما** **الاول** **المتصل** او ما لا يستقل بنفسه من اللفظ
 لا يبارك العام **وهو** **ان** **لا** **استثنا** **منه** **الاخراج** من متعدد **الا** **واحد**

را

احواجا نحو خلا وعدا وحاشا صادرا ذلك الاخراج مع الخرج منه **من متعلم**
والحد وقيل مطلق فنقول القائل الا يزيد عقب قول غيره جال الرجال استثناء على الثاني
لنوعه الاول ولو قال النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل الدمة عقب تزول قوله
لما فاقلفا المشركين كما استثنى قطعا لانه مبلغ عن الله وان يكن ذلك فرائدا
ويجب اتصاله اي الاستثناء بحرفي الدال عليه بالمستثنى منعادة فلا يفصل بينهما
بتنفس بتفصي او سوال **وعن ابن عباس** يجوز انفصاله **في الشهر وقيل سنة وقيل**
ايام و **ايان** **وعن سعيد ابن جبيل** يجوز انفصاله **في الربعة** **وعن عطاء**
والحسن يجوز انفصاله **في المجلس** **وعن مجاهد** يجوز انفصاله **في سنتين** **وقيل**
يجوز انفصاله **ما لم ياجد في كلام اخر** **وقيل** يجوز انفصاله **سبوطان نيوي**
لا نه مراد **في الكلام** **وقيل** يجوز انفصاله **في كلام الله** **نقط** لانه كما لا يغيب
عنه شيء فهو مراد له اول الخلاف غيره وقد ذكر العسرون ان قوله يقتضيه
اولي الضرر فزلت بعد لا يستوي القاعدون من المؤمنين الى اخره في المجلس
وفراة نافع وغيره بالنصب اي على الاستثناء كما قرأه العمرو وغيره بالرفع اي على
الصفة والاصل فيما روي عن ابن عباس ونحوه مما روي عنه قوله تعالى ولا تقول
لسياني فاعل ذلك عدل الا ان يسأل الله وان ذكر ربك اذا نسيت اي اذا نسيت قول
ان يسأل الله وسأله الاستثناء وتذكرت فادكره ولم يعين وقتا فاختلقت الاراء
فيه في ما تقدم من غير تعيين بنسبته توسعا فقوله وادكر ربك **الاستثناء** اي
مستثناة ربك **اما الاستثناء المنقطع** بان لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى
اليه من عكس المنصل السابق المنصرف الاسم عند الاطلاق نحو ما في الدار احد
الاجار **فما استثنى** اي الاقوال لفظ الاستثناء **سوطان** فيه وفي المنفصل اي موضوع
للقدر المشترك بينهما اي المخالفة بالاول **احدي** احدهما **احد** من الاشتراك
والمجاز

والمجاز الاثنين والاول الاصح انه صارت في المنقطع لئلا يدعيه او المنصل
الي الدهن والثاني انه حقيقة فيهما المنصل لانه الاصل في الاستثناء ويجوز
المخالفة المذكورة في غير احواج وهذا القول بمعنى قوله **والرابع مشترك**
بينهما فهو مشترك الا ان يريد بالمطوي الثاني انه حقيقة في المنقطع مجاز في
المنصل ولا قابل بذلك فيما علمت **والرابع مشترك** **والخامس الوقف** اي لا
تذكر اهو حقيقة فيهما ام في احدهما ام في المقدر المشترك وما كان في الكلام
الاستثناء شبهة التناقض حيث يقب المستثنى في ضمن المستثنى منه ثم ينفق
صريحا وكان ذلك اظهر في العدد لنصوصه في احاده دفع ذلك ببيان المراد
به بقوله **والاصح** **وفاقا لابن الكاظم** **بعشرة** **في قوله** مثلا لزيد علي **ان المراد**
عشرة **لان ثلاثة العشرة** باعتبار الافراد اي الاحاد جميعها **ثم اخرجت**
ثلاثة بقوله **الاثلاثة** **ثم اسند الى الباقي** وهو سبعة **نور** وان كان
الاسناد **قوله** **اي قبل اخرج الثلاثة** **ثم اخرج الباقي** **فكان** **قال** له علي الباقي
من عشرة اخرج منها ثلاثة وليس في ذلك الاثبات ولا نفى صلا فلا يناقض
وقال الاكثر المراد بعشرة فيما ذكر **سبعة** **والاثلاثة** **قرينة** لذلك ببيت
ارادة الجوز باسم الكل مجازا **وقال القاضي** **اي بركب الباقي** **عشره** **الاثلاثة**
اي معناه **بأنه اسمن مفرد** وهو سبعة **ومركب** وهو عشرة **الاثلاثة**
ولا نفى ايضا على القولين فلا تناقض والصحيح الاول لانه فيه توفيق بما
تقدم من ان الاستثناء اخرج بخلافها **ولا يجوز** **الاستثناء المستغرق** بان
يستغرق المستثنى المستثنى منه اي لا انزل في الحكم فلو قال له علي عشق
الا عشرة لزمه **خلا** **فالشذوذ** **اشارة** **بذلك** **الي** **ما** **نفقه** **المراد** **في** **عند** **ملا** **خل**
لا بد **طامة** **فقد قال** **لا مرارة** **انت** **طالع** **ثلاثة** **الاثلاثة** **انه** **لا** **وقع** **عليه** **طامة**

في احد القولين ولم يتقرر بذلك من نقل الاجماع على امتناع المستغرق كالامام الرازي
 والامام **وقيل ولا الاكثر** من الباقي حوله عشرة الاسئلة هذا يجوز بخلاف المسألة
 والاقول **وقيل ولا المساوي** بخلاف الاقل وقيل الاكثر ان كان العدد في المستثنى
 والمستثنى منه صريحا نحو ما تقدم بخلافه عند المخرج نحو عدد درهم الا ان يقول
 وهي اكثر كذا حكمي هذا القول في شرحه كعبه في الاكثر وان شملت القياره
 هنا حكمية في المساوي **وقيل لا يستثنى من العدد عقده صحيح** حوله على ما ياتي
 الا عشرة بخلاف التسعة **وقيل لا يستثنى مطلقا** وقوله ثانيا فليت بينهم في سنة
 الا خمسين عاما اي زمانا طويلا كما تقول لمن سبب خطيئة اصبر الى سنة
 وكل قابل بحسب استقرائهم وفهمهم والاصح حوزا الاكثر مطلقا وعليه محظوم
 الفقهاء اذ قالوا لو قال له على عشرة الا تسعة لزمه واحد **والاستثناء من النبي**
اثبات وبالعكس خلافا لابي حنيفة فيها وقيل في الاول فقط مقال ان
 المستثنى من حيث الحكم يسكون عنه فتعفى ما قام احدا لا يزيد وقام الفزوم
 لا يزيد يدل الاول على القيام لزيد والثاني على نفيه عنه وقال لزيد مسكون
 عنه من حيث القيام وعدسه وصبي الخ لا على ان المستثنى من حيث الحكم
 مخرج من الحكم به فيدخل في نفيه فتعفى من قيام او عدمه مثلا او يخرج
 من الحكم فيدخل في نفيه اجمالا اذ القاعدة ان ما خرج من شيء يدخل في
 نفيه وجعل الاثبات في كلمة التوحيد فغيره الشروع وفي مخرج نحو ما قام
الاستثناء من العام والاستثناء المتعددة ان تعاطف فلا
 اي معنى عاين في الاول حوله على عشرة الاربعة والاثلاثة والاثنين فيلزمه
 واحد فقط **والا** اي ان لم تعاطف **فكل** منها عاين لما يليه **ما لم يستغفره**
 حوله على عشرة الاحتمس الاربعة الاثلاثة فيلزمه سنة لان الثلاثة

والاكثر

مخرج

خرج من الاربعة فيبقى واحد يخرج من الخمسة يبقى اربعة يخرج من العشرة
 يبقى ستة فان استغفر كل ما يليه بطل الكل وان استغفر في الاول حوله
 عشرة الا اثنين الا ثلاثة الاربعة عاين المستثنى منه فيلزمه واحد فقط
 وان استغفر الاول له على عشرة الا عشرة الاربعة فيلزمه عشرة بطلا
 الاول والثاني بنوعا وقيل اربعة اعين لا استثناء الثاني دون الاول وقيل ستة
 اعين الثاني دون الاول **والاستثناء الوارد بعد جمل متعاطف** عاين
لكل حيث له لانه الظاهر مطلقا **وقيل ان سبق الكل لغرض واحد**
 عاد لكل نحو حسد دار على اعماي ووقفت بتاني على اخوالي وسيت
 سقاني ليراني لان يسافر واو الاعاد للاخر فقط نحو اكرت العلما وحبس
 ديارك على اقراربك واعتق عبدا الا العسقة منهم **وقيل ان عطف**
بالواو عاد لكل بخلاف العا وثمر مثلا فلا حيزه وعلى هذا الامد حيث
 فرض المسئلة بالواو **وقال ابو حنيفة والامام الرازي للاخيرة**
 فقط لانها المتيقن **وقيل** شره بين عوده لكل وعوده للاخيرة لا سواه
 في كل منها والاصل في الاسئوال الحقيقة وقيل بالوقوف اي لا يدي ما الحقيقة
 منها ويدين المراد على الاخيرين بالقرينة وحيت وحيت اتفق الخلاف
 كما في قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها الاخر الى قوله الاسماء بانه
 عاين الى جميع ما تقدمه قال السجستاني بخلافه وقوله اما جمل الذين يجارون
 الله ورواه الى قوله الا الذين تابوا فانه عاين الى الجميع قال ابن السمعاني
 اجماعا وقوله تعالى وسامع لوم ما خطا الى قوله الا ان يصدقوا فانه عاين
 الى الاخيرة اي الذين دون الكفارة قطعا اما قوله تعالى والذين يرمون
 المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء الى قوله الا الذين تابوا فانه عاين

الكل

فقط

صلح

عليه غايده الي الاولى ابي الخلد قطعاً لانه حقاً دمي فلا يسقط بالثبوت وفي
 عوده الي الثانية اي عدم قبول الشهادة بخلاف **مقتضى** ناعم وعندني خفيفة
 لا **والاشارة الوارده بعد مفردات** فمؤنصف علي الفراء والمساكين وانما
 السبيل الا الفسقة **اولي بالكل** اي يعود من الوارد بعد جمل لعدم استقلال
 المفردات **اما القرآن بين الخليلين لفظاً** بان يعطف احدهما علي الآخر
فلا يقتضي التسوية بينهما في غير المذكور حتى اي فها م يذكر من الحكم المطبوع
 لاحدهما من خارج **خلاف لابي يوسف** من الحقيقة **والزني** منافي قولهما يقتضي
 التسوية في ذلك مثله حديث ابي داود لا يبول احدكم في الماء الدائم ولا يقبل
 فيه من الخبابة قالوا وفيه نجاسة بشرطه كخبر معلوم وذلك حكمة النبي
 قال ابو يوسف فلذا الاعتساف فيه للقرآن بينهما ووافقه اصحابه في الحكم
 لا لغير القرآن وخالفه المزني فيه لما ترجح علي القرآن في ان الماء المتحل
 في الحدث طاهر لا ينجس ويكفي في حكمة التلويح طاهر الطهورية **التي**
 من الخصصات المتصلة **الشرط** بمعنى صيغة **وهو اي الشرط نفسه** **ما يلزم**
 من عدمه **العدم ولا يلزم من وجوده وجوده لعدم لذاته**
 احترز بالقيد الاول من المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء وبالمثاني
 من الب فانه يلزم من وجوده الوجود وبالمثاني من معارضة
 الشرط للسبب الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة
 مع المصار الذي هو سبب للوجوب وسماعاً رتبة للمانع كالدين
 علي القول بانه من وجوب الزكاة فيلزم العدم فلزوم الوجود
 والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع للذاته الشرط فهو عقلي كالجاء
 تعلم وشرعي كالطهارة للصلاة وعادي كافي اكرم بني نعيم ان جاء وا
 اي

فيلزم

الشرط نفسه

اي الجاهل من منهم فيقدم الاكرام **الماوريه** بالعدم المحي ويوجد بوجوده اذا
 امثل الامر **وهو اي الشرط** المخصص كالاشارة لاقية وجوبه هناك خلاف
 المتقدم علي الاصح لما تقدم من اصله في ان ثباته وهو صيغة شرط وقيل **التي**
 يجب اتصال الشرط اتفاقاً وعليه اقتصر المصنف في شرح المستخرج حيث قال
 لانما في ذلك نزعاً **اولي** من الاشارة بالعود الي الكل اي كل الجمل المتقدم
 عليه هو اكرم بني نعيم واحسن البرية واحل علي بعض الاحياء **علي**
الاصح وقيل يعود الي الكل اتفاقاً والفرق ان الشرط له صدر السلام فهو
 مقدم فقد تجلوا لاشارة وضعف بانه انما يتقدم علي المقيد به فقط
ويجوز اخراج الاكثريه وفاقاً نحو اكرم بني نعيم ان كانوا اعملاً ويكون جواهرهم
 اكثر بخلاف الاشارة في اخراج الاكثريه خلاف تقدم وفي حكاية الوفاق
 تسبح لما قدمه من القول بانه لا بد ان يبقى قريب من مدلول العام
 الا ان يريد وقاؤه من خالف في الاشارة فقط **الثالث** من الخصصات
 المتصلة **الصفة** اكرم بني نعيم الفقهاء اخرج بالفتاها عنهم **وهي الاشارة**
في العود فتعود الي كل المتقدم علي الاصح **ولو تقدمت** فتوقف علي اولاد
 واولادهم المحتاجين وتوقف علي محتاجي اولادهم واولادهم فيعود
 الوصف في الاول الي الاولاد مع اولادهم وفي الثاني الي الاولاد
 مع الاولاد وقيل لا **اما المتوسط** فتوقف علي اولاد المحتاجين
 واولادهم قال المصنف بغير قوله لانما فيه نقلاً **فالمختار** **اختصاصها**
عنا وليفتد ويحتمل ان يقال يعود اليها ايها **الرابع** من الخصصات
 المتصلة **الغاية** نحو اكرم بني نعيم الي ان يعصوا خراج حال عصيانهم
 فلا يكرمون فيه **وهي الاشارة في العود** فتعود الي ما تقدمها علي الاصح

نحو كرم في نعم واحسن الجزية ونقط على مضرا الى ان يرجلوا والمراد
خاية بالاية **تقدم** **يشملها** **لوم** **بات** **مثل** ما تقدم ومثل قوله تعالى فاكوا الذرية
لا يؤمنوا بالله الى قوله **حيي يعطوا الجزية** فاعفا لوم بات لها ثلثاهم **مطهر**
اعطوا الجزية ام الا **واما مثل** قوله تعالى سلام **هو** **حيي** **مطلع** **المر** **منع** **معاينة**
لم يشملها عموم قبلها فان طلوع الفجر ليس من الليل حتى تشملها **فلا تحقيق العم**
فيما قبلها كعموم الليلة لا جزيا في الآية لا للتخصيص **وكذا** **اقولهم** **قطعت**
بمثالتهما **اصاحبه** **من** **التخصيص** **الى** **البصر** **بكر** **اولها** **والثانية** **لحق** **العموم** **اي** **اطاعة**
جميعها **بان** قطع ما عد المذكور بين قطعها واوضح من ذلك من التخصيص
الى الالهام كما عبر به في شرح الخنصر والسراج وعدل عنه الى ما هنا
لما فيه من السجعة مع البلاغة المحورية في التدقيق في فهم المراد وذكر
معد مثالين لان العاية في الثاني من المعنى بخلافها في الاول **الخامس**
من الخصصات المنفصلة **بدل** **البعض** **من** **الكل** كما ذكره ابنه الحاجب
نحو كرم الناس العلماء **ولم يذكره الاكثر** **وصرفهم** **الشيخ** **الامام** **والد**
المصنف لان البدل منه في نية الطرح فلا يحقق فيه محل يخرج منه فلا يخص
به **القسم الثاني** من التخصيص المنفصل اي ما يستقل بنفسه من لفظ او
غيره وبدا بالغير قلنا فقال يجوز التخصيص **بالجس** كما في قوله تعالى في البرج
انكره على عاد تدرك كل شي يا سر ربحا اي كلكه فاننا نذكر كسر الجس اي
المشاهدة ما ثبت في كسر السما **والعقل** كما في قوله والله خالف كل شي
وما نذكر بالعقل ضرورة انه تعالى ليس خالفا لنفسه **حلا** **فالسذوذ** **من** **الناس**
في معنم التخصيص بالعقل قائلين ان ما تعي العقل حكم العام عنه لم يتناول
العام لانه لا يصح ارادته **ومنع** **السافى** **في** **رضي** **الله** **عن** **مفسد** **تخصيصا**

نظر

نظرا الى ان ما يخص بالعقل لا يصح ارادته بالحكم **وهو** **اي** **الحلاق** **لفظ** **اي** **عايد** **الى**
اللفظ والسمية للاتفاق على الرجوع الى العقل فيما نفي عنه حكم العام **فصل** **تسمي**
نفيه لذكر تخصيصا فعندنا تغير وعندهم لا وباتوا مثل ذلك كله في التخصيص
طحسي **والاوضح** **تخصيص** **الكتاب** **اي** **بالكتاب** **وقيل** **لا** **بقوله** **تعالى** **وانزلنا**
اليك **الذكر** **لتبين** **ما** **نزل** **اليهم** **فوض** **البيان** **الى** **رؤيه** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**
والتخصيص **بيان** **فلا** **يحصل** **الانفوله** **لنا** **الوقوف** **ك** **تخصيص** **قوله** **تعالى** **فلا**
والمطلقات **تبريض** **بانفسهن** **ثلاثة** **فروء** **الشامل** **لاولات** **الاحمال** **بقوله** **تعالى**
واولات **الاحمال** **احملن** **ان** **يضعن** **حملهن** **فان** **قال** **المانع** **يجوز** **ان** **يكون**
التخصيص **بغير** **ذلك** **من** **السنة** **قلنا** **الاصل** **عدمه** **وبيان** **الرسول** **يصدق**
بالبيان **ما** **نزل** **عليه** **من** **القرآن** **وقد** **قال** **تعالى** **وانزلنا** **عليك** **الكتاب** **تبيانا** **لكل** **شي**
والسنة **تعالى** **اي** **بالسنة** **وقيل** **لا** **بقوله** **تعالى** **وانزلنا** **اليك** **الذكر** **لتبين** **للمناس**
ما **نزل** **اليهم** **فصر** **بيان** **انه** **علي** **القرآن** **لنا** **الوقوف** **ك** **تخصيص** **حديث** **الصحيح** **فيما**
سقت **السا** **الفسر** **بحديثها** **ليس** **فيما** **دون** **خمسة** **او** **سوقدته** **والسنة** **بالكتاب** **وقيل** **لا**
لقوله **تعالى** **لتبين** **للمناس** **ما** **نزل** **اليهم** **حوله** **مبين** **للقرآن** **فلا** **يكون** **القرآن** **مبين**
لسنة **قلنا** **لا** **مانع** **من** **ذلك** **لانها** **من** **عند** **الله** **قال** **تعالى** **وما** **ينطق** **عن** **المعوي**
وبدل **علي** **الحجرات** **قوله** **تعالى** **وانزلنا** **اليك** **الكتاب** **تبيانا** **لكل** **شي** **وان** **خص**
من **عمومه** **ما** **خص** **بغير** **القرآن** **والكتاب** **بالمتواتر** **وقيل** **لا**
يجوز **بالسنة** **المتواتر** **الفعلية** **بنا** **علي** **القول** **الاي** **ان** **فعل** **الرسول** **لا**
يخصص **وكذا** **يجوز** **تخصيص** **الكتاب** **بغير** **الواحد** **عند** **الجمهور**
مطلقا **وقيل** **لا** **مطلقا** **والا** **لترك** **اللفظي** **بالظني** **قلنا** **محل** **التخصيص**
دلالة **العام** **وهي** **ظنية** **والعمل** **بالمظن** **اولي** **من** **الحديث** **وثالثها** **قاله**

ابن ابيان يجوز ان يخص بقاطع كما لفظ لضعف دلالة حينئذ بخلاف ما لم يخص
او خص بظن وهذا مبني على قولنا تقدم ان ما خص باللفظ حقيقة قاله المصنف
وعندي عكسه اي ينبغي ان يقال حيث فرق بين القطعي والظني يجوز ان خص
بظني لان الخرج باللفظي ما لم يصح ارادته كان العام يتناوله فيحقق تمام يخص
وقال الكرخي يجوز ان يخص بمفصل قطعي او ظني لضعف دلالة حينئذ
بخلاف ما لم يخص او خص بمفصل في العموم في المتصل بالنظر اليه فقط
هذا مبني على قول تقدم المخصوص بما لا يستقل حقيقة وتوقف القاطع
ابو بكر الرازي عن القول بالحجور وعدمه لانه الوقوع كتحصيل قوله تكلي
يوصي الله في اولادكم الشامل للولد الكافر حديث الصحيحين لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وباقي الخلاف في تخصيصه المتواتره بخير الواحد
كما يوجد من علوم القاضي الباقلاني من البيضاوي زيادة على امامه وجوز
التخصيص لاحتياج او سنة بالقياس المستند اليه خاص ولو كان حينئذ
واحد خلافا للامام الرازي في منعه ذلك مطلقا بعد ان يجوز اخذ
من تقدم القياس على النص الذي هو اصل له في الجملة والنجاء اي على
في منعه ان كان القياس حقيقيا لضعفه بخلاف الجلي وسيايان وهذا القيل
منقول عن ابن سيرين والمنقول عن الجبائي المنع مطلقا وقد سبق المصنف
على ذلك في تنزيهه ولا ياب ايا ان لم يخص مطلقا بخلاف ما خص
فتكون لضعف دلالة حينئذ وقد اطلق الجوازها وقيدة في خير الواحد
كما بالقاطع لا تقدم لان القياس اقوى عنده من خير الواحد ما لم يكن راقيا
ففيها والقدم في منعه ان لم يكن اصله اي اصل القياس وهو المقاس
عليه خصصا بفتح الصادر من العموم اي يخرج منه ستة يصب بان لم يخص
او خص

او خص منه يصب فان لم يخص او خص منه غير اصل القياس بخلاف فكان التخصيص
بنصه والمكرخي في سنة ان لم يخص بمفصل بان لم يخص او خص بمفصل بخلاف
المفصل لضعف دلالة العام حينئذ وتوقف امام الحرمين عن القول بالحجور
وعدمه لما انا اعمال الدليلين اولى من العا احدثها وقد خص من قوله تعالى الزانية
والزانية فاحلها وكل واحد منها مائة حبة الامة فعليه نصف ذلك بقوله تعالى
فاد احصن فان اثنين بقاضية فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب
والعبد بالقياس على الامة في النصف ايضا ويجوز التخصيص بالعموم
اي مفهوم الموافقة وان قلنا دلالة عليه قياسية لان يقال من اساء اليك
فعاقبه ثم يقال ان اليك زيد فلا تقل له اق وكذا دليل الخطاب اي مفهوم
الخاتمة يجوز التخصيص في الاتح ويقل لان دلالة العام على ما دل عليه
المفهوم بالمنطوق وهو مقدم على المفهوم ويجاب بان المقدم عليه
منطوق خاص لا ماهوم من افراد العام فالمفهوم مقدم عليه لان اعمال الاما لا يفسد شي الا
الدليلين اولى من العا احدثها وقد خص حديث ابن ماجة وغيره اذا ما غلب على رتبة
بلغ الما قلتن لم يحل حبسا ويجوز التخصيص بفعله عليه الصلاة والسلام وطهارة وتوحيده
وتفريده في الاصح فيها كما قال الدمال حرام على كل مسلم ثم فله ان ماجة وغيره
او اقر من فعله وقيل لا يخص بان بدنيحان حكم العام لان الاصل
تساوي الناس في الحكم واجيب بان التخصيص اولى من النسخ مائة
من اعمال الدليلين والاصح ان عطف العام على الخاص وعكسه المشهور
لا يخص العام وقيل يخصه اي يقره على ذلك كما لو حويز الاشراك
بين المعطوفين والمعطوف عليه في الحكم وصقته قلنا في الصفة مفعول
مثال العكس حديث اي داود وغيره لا يقل مسلم بكافر ولا زوعده

الاما لا يفسد شي الا
بمفهوم حديث
ابن ماجة وغيره

في محمده يعني بكاف حربي للاجتماع على قتله بغير الحربي فقال الحنفى بقدر الحربي في العطف
 عليه لوجوب الاشتراك بين العطفين في صفة الحكم فلا ينافي ما قال به من قتل
 المسلم بالذمي ومثال الاول ان يقال لا يقتل الذمي بكاف ولا المسلم بكافر فاما
 بالكافر الاول الحربي فيقول الحنفى والمراد بالكافر الاول الحربي فيقول الحنفى والمراد
 بالكافر الثاني الحربي ايضا لوجوب الاشتراك المذكور وقد تقدم التمثيل بالحد
 لمسألة ان العطف على العام لا يقتضي العموم في العطف في الاصح والاصح ان
رجوع الخبر الى البعض اي بعض العام لا يخصه وقبل يخصه اي يقتصر
 على ذلك البعض حد الامم مخالفة الضمير لمجموعه واجيب بانه لا محذور في مخالفة
 لغيره من مثاله قوله في كونه والمطلقات بتربصن فانفسهن مع قوله بعد و
 للرجعيات وسئل قوله والمطلقات بمعنى العوائق وقيل لا ويؤخر حكم
 البواب من دليل اخر والاصح ان **مذهب الراوي** للعام بخلافه لا يخصه
 ولو كان صحيحا لم يخصصه مطلقا وقيل ان كان صحيحا وقيل ان مذهب الصحابي
 غير الراوي للعام بخلافه لا يخصه ايضا اي يقتصر على ما عدا هذا الخلق
 لانها اما تفسر عن دليل قلنا في ظن المخالفه لاني نفس الامر وليس لغيره ان ينافي
 لان المجتهد لا يقلد مجتهدا حيا سيما في مثاله حديث البخاري من رواية
 ابن عباس بن بدل دينه فاقبلوا به قوله ان ثبت عنه ان المدة لا يقتل ولا يحل
 انه كان يرى ان من الشريعة لا تنال الاناث كما هو قول تقدم والاصح
 ان ذكر بعض افراد العام **حكم العام لا يخصه العام** وقيل
 يخصه اي يقتصر على ذلك البعض كفهوضه ادلافا بذكره الى ذلك
 قلنا مفهوم القيد ليس بمتجذبه وفي اية ذكر البعض نفي احتمال تخصيصه بها
 مثال حديث الترمذي وغيره ايها اهاب ديع فقد ظهر حديث مسلم
 انه

احق بكونه فقيها
 يعولتهن

انه صلى الله عليه وسلم مرشاة ميتة فقال هلا احدثتم اهابها تدبغوه فاستعتم
 به فقالوا انها ميتة فقال اما هم اكلها وروى مسلم الاول بلفظ اذا دبع الا فاك
 فقد طهر والبخاري الثاني هلا ^{بلفظ} استعتم باهابها الى اخره ولمسلم نحوه **و**
 الاصح ان **العامة بترك بعض الامور** او يفعل بعض المعنى عنه بصيغة
 العموم **تخصيص العام** اي يقتصر على ما عدا المتروك والمفعول **ان افرا**
التي صلى الله عليه وسلم بان كانت في زمانه وعلم بها ولم ينكرها **والاجماع** لانه
 فعلها الناس من غير انكار عليهم والتخصيص في الحقيقة يقتضي ان الاجماع الفعلي
 بخلاف ما لم يتك ذلك كان لم يكن في زمانه عليه الصلاة والسلام ولم يجمعوا
 عليها لا بفعل الناس ليس بمتجذبه في الشرع وهذا يؤيد للامام الرازي وسن
 نفعه بين اطلاق بعضهم التخصيص نظرا الى انها اجماع فعلي وبعضهم عده
 نظرا الى ان فعل الناس ليس بمتجذبه والاصح ان العام لا يقتصر على المعتاد **ولا**
على ما رواه اي في القناد **بل ينطرح له** اي للعام في الثاني **العامة السابعة**
 عليه بخبري على عمومته في القميين وقيل يقتصر على ما ذكر الاول كما لو كان عادتهم تناول
 البرم ففي بيع الطعام بحسنه متفاضلا فقيل يقتصر الطعام على البر المتفاد
 والثاني كما لو كان عادتهم بيع البر بالبر متفاضلا فذكر في بيع الطعام بحسنه
 متفاضلا فقيل يقتصر البر والاصح فيها لا **والاصح ان هو** قول الصحابي
 انه صلى الله عليه وسلم **قضى بالشفعة الجار** قال المصنف كغير من الحديث
 هو لفظ لا يعرف ونقرب منه ما رواه الساجي عن الحسن قال قضي النبي صلى
 عليه وسلم بالجوار وهو من **لا يبع كل حيار وحوله** **وقا لا اكثر** وقيل
 بعم ذلك لان قابله عدل عارف باللغة والمعنى فلو لا ظهور عموم الحكم مما صدر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت في الحكاية له بل بغير عام كالجار قلنا ظهور

الطعام على
 غيره

عدم الحجب طه ولا يلزم منا اتباعه في ذلك نحو قضي الى اخره قول اي هريز ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يبع الغر رواء مسلم فقبل به كل غر **مسألة**
جواب السائل غير المستقل رونه اي دون السؤال **تابع للسؤال** في
 عمومته وخصوصه العموم كحديث الترمذي وعنده ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سئل عن بيع الرطب بالتمر قال ايقض الرطب اذا بيع قال لو لم قال فلا اذن
 فبيع كل بيع للرطب بالتمر والخصوص كالوقال النبي صلى الله عليه وسلم قابل
 توصيات منما ليس فقال ليجزى فلا يعم غيره **والمستقل** دون السؤال
 الاخص منه جائز **اذا امكنت معرفة المسكوت** منه كان النبي صلى الله عليه وسلم
 من جامع في كفارة رمضان فعليه كفارة كالظهار في جواب من افطر في
 كفارة رمضان ما اذا عليه فيفهم من قوله جامع ان الافطار يغير الجماع
 لا كفارة فيه فاذا لم يكن معرفة المسكوت من الجواب فلا يجوز تماخير
 الحاجة البيان عند وقت **والمساوي واضع** كان يقال من جامع في كفارة
 رمضان فعليه كفارة كالظهار في جواب ما اذا علي من جامع في كفارة
 رمضان وكان يقال لمن قال جامع في كفارة رمضان ما اذا علي عليه
 كفارة كالظهار والاعم ذكره في قوله **والعلم** الوارد على سبب خاص في سؤال
 او غيره معتبر عمومته عند اكثر نظر الظاهر اللفظ ويحل هو مقصور على
 السبب لوروده فيه مثاله حديث الترمذي وعنده عن اي سعيد الخدري
 قيل يا رسول الله انقوضا من بين مائة وعشرين وفيه ياتي فيها الخيصة
 والحوم الحلال والنقن قال ان الما ظهور لا ينجسه شي اي مما ذكر
 وغيره وقيل مما ذكر وهو ساكت عن غيره **فان كانت** اي وحديث **قرينة**
النعيم **فاجدر** اي اولى باعتبار العموم مما لو لم يكن مثاله قوله تعالى
 والبارق

في السنة النبوية
 في السنة النبوية

والبارق والسارقة فاقطعوا ايديها ونسب نزوله على ما قبل رجل سرق ردا
 صفوان فذكر السارقة فزينة علي انه لم ير والامانات الي اهلها نزل سما
 قال الغسرون في سمان مفتاح الكعبة لما اخذته علي رضي الله عنه من عثمان
 ابن طلحة فصر يامر النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ليصلي فيها وصلي
 ركعتين وخرج به فمسأله العبد المفتاح فيضم السدانه الى السقايف فترت
 فرد علي لعثمان رضي الله عنه اللطف فامر النبي صلى الله عليه وسلم ففجعت عثمان من
 ذلك فقرا له علي الآية فجاء الي النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم فذكر الامانات
 بالجمع قرينة علي ارادة النعيم **صورة السب** التي ورد العام عليها **قطعة**
الدخول فيه عند اكثر من العلم لوروده العلم فيها **فلا يخص** منه
بالاجتهاد قال الشيخ الامام والد المصنف كغيره هي **قطعة** لغيرها
 فيجوز اخراجها منه بالاجتهاد كما لم من قول اي حنيفة ان ولد الامه
 المستقر له لا يلحق بسيد هام لم يقره نظر الي ان الاصل في المخاف الاقرار
 اخرج من حديث الصحيحين وغيرهما الولد للفراش الوارد في ابن امه
 زهوية الختم فيه عدي بن ربيعة وسعد ابن الي وقاص وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 هو لك يا عبد ابن زهوية في رواية اي داود هو اخذك يا عبد قال والد
 المصنف **ويقر بها** اي من صورة السب هي تكون قطعة الدخول
 او ظنية **خاص في القرآن** **كلام في الرم** اي ريم القرآن يعني وضعه موضع
 وان لم يتركه في النزول **المناسية** بين النبي والمملوك في قوله تعالى انما نزل الي الله
 او نوا نصيا من الكتاب يوم نزل بالحيت الى اخره فانه كما قال اهل التفسير
 اسارة الي كعب ابن الاشرف وكوه من علماء اليهود لما قدموا مكة وشاهدوا
 قتلي يدحرجوا المشركين علي الاخذ بتارهم ومخاربه النبي صلى الله عليه وسلم

منهم من اهدى سبيلا محمدا واصحابه فقالوا انتم مع عليهم بما في كتابكم من
نعم النبي صلى الله عليه وسلم انطبق عليه واخذوا ما سبق عليهم الايمان وكان
ذلك اما لانهم لم يوردوها حيث قالوا للكفار انتم اهدى سبيلا حسدا
للنبي صلى الله عليه وسلم وقد نصت الآية مع هذا القول الموسوع عليه الفصل
للاسر بمقالة المستعمل على اداء الامة التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم
بافارته انه الوصف في كتابكم وذلك مناسب لقوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
فقد والامانة الى اهلها فهذا عام في كل امانة وذلك خاص بامانة هي بيان
صفة النبي صلى الله عليه وسلم بالاطرف السابق والعام بالخاص في الرسم
سرخ عند في النزول سبب سنين مدة ما بين در في رمضان من السنة
الثانية والفتح في رمضان في الثانية وانما قال وبقرب منها لانه
لم يرد العام بسببه بخلافها **مسألة** ان اواخر الخاص من العام
بالعام العارض له اي عن وقت نسخ العام بالنسبة الى ما عارضا فيه
والا فانه تراخا الخاص عن الخطاب بالعام دون العمل وناخر العام
عن الخاص مطلقا او تقاربا عقب احدهما الاخر او جهلا بارجحها **خصص**
الخاص العام وقيل تقاربا عارضا في قدر الخاص كما نصيب اي كما تختلف
بالنصوصه بان يكونا خاصين فيحتاج العمل بالخاص الى مرجح له قلنا انما
اقوى من العام في الدلالة على ذلك العوض لانه يجوز ان لا يراد من
العام بخلاف الخاص فلا حاجة الى مرجح له وقال **الحقينة** واما **م**
الحريين العام الماخ عن الخاص ناسخ كعكسه يجامع الناحية قلنا
الفرق ان العمل بالخاص لا ينبغي العام بخلاف العكس والخاص
اقوى من العام في الدلالة فوجب تقدمه عليه قالوا فان جهل الناسخ
بينهما

بينهما **قالون** عن العمل بواحد منهما **والساقط** لها قولان لم يتفاريان
لا احتمال كل منهما عندهم لان يكون مستوحا با احتمال تقدمه على الآخر مثال العام
فانقلوا المشرعين والخاص ان يقال لا تقتلوا اهل الذمة **وان كان كل منهما**
عاما من وجه خاص واحد **قالون** ترجيح بينهما من خارج واجب لتعادتهما
تقاربا وناخر احدهما **وقالت الحقينة** الماخ **بناسخ** للتقدم مثال ذلك
حديث الجاري من بدل دينه فاقولوه وحديث الصحاحين انه صلى الله عليه وسلم
هي عن قتيل الساق لاول عام في الرجال والساق خاص باهل الذمة والثاني
خاص بالساق عام في الحربيات والمرئيات **الطلق** **والقييد**
اي هذا مجتمعا **الطلق** الدال على الماهية **بلا قيد** من وحده وعندها
نعم الامدي وابن الحارث **دلالة** اي دلالة المسمى بالطلق من الامثلة
الاشية وحوها على الوحدة السابقة حيث عرفاه بما ياتي عنهما **توهما**
النكرة اي وقع في وهما انه هي لاحقا دال على الوحدة السابقة حيث لم
يخرج عن الاصل من الافراد الى التثنية او الجمع والطلق عندهما كذا ايضا
اذعبر الاول بالنكرة في سياق الاثبات والثاني بما دل على سماع في جنسه
وخرج الدال على شايح في نوعه بخورقة مومنة قال المصنف وعليه الفرق
بين المطلق والنكرة اسلوب المنطقيين والاصوليين وكذا النسخ حيث
اختلفوا في من قال لا مرارة ان كان حمل ذكر اقات طالق فكان ذكرين
فيل لا تطلق نظرا الى التكرار المشعرا لوحد وقيل تطلق حملا على الجنس
الحق ومن يعلم ان اللفظ في المطلق والنكرة واحد وان الفرق بينهما بالاعتبار
ان اعتبار في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد سمي مطلقا واسم الجنس ايضا
كما تقدم او مع قيد الوحدة السابقة سمي نكرة والامدي وابن الحارث يكرران

اعتبار الاول في مسمى المطلق من ائتمنة الآية وكونها ويجعلانه الثاني في مذهبها
على الوحدة السابقة وعند غيرهما على الماهية بالقيود والوحدة ضرورة اذ لا وحدة
للماهية المطلوبة باقل من واحد والاول موافق لكلام اهل العربية والسمية عليه المطلق
لمقابلية المقيّد وعدول المصنف في النقل عن الامري واب الحاحب **وقال** لا من
التعريف الى لازمه السابق لينبني عليه قوله وانما يتعارض للنه **ومن ثم**
اي من هنا وهو ما رعا من دلالة المطلق على الوحدة السابقة اي من اجل
ما لا امر بطلاق الماهية كالضرب بسوط او عصي او غير ذلك لان القصور الوجود
ولا وجود للماهية وانما هو حد جزاها فيكون الامزها **امر بجرى لها وليس**
قولها ذلك **سبي** لوجود الماهية لوجود جزء لها لاها جزءه وجزءها
موجود **وقيل امر بجرى** كذا لا شعاعا عند التعييد بالمعجم **وقيل**
اذ فيه اي في ذكر جزء ان يفعل ويخرج عن الفهمه بواحد
مسألة المطلق والمقيّد كالعالم والحاص فاجاب بخصص
العالم به يجوز تقييد المطلق به وما لا فلا فيجوز تقييد الكتاب بالكتاب
وبالسنة والسنة بالسنة وبالكتاب وتقييدهما بالقياس والفهم من
وقيل النبي وتقريره بخلاف مذهب الرازي وذكر بعض جزرات المطلق على
الاصح في الجميع **ويزيد** المطلق والمقيّد كالمواحد حكمهما وموجبهما الكبير الحكم
اي بينهما **كانا متشبهين** كان يقال في كفارة الطهارات رتبة مومنه
وتأخر وقت المقيّد عن وقت العمل بالمطلق وهو اي المقيّد **تأخر المطلق**
بالنية الى صدق تغير المقيّد **والا** بان تأخر المقيّد عن وقت الخطاب بالمطلق
دون العمل وتأخر المطلق عن المقيّد مطلقا او تقارنا او جهات اخرى
حمل المطلق عليه اي على المقيّد حوايين الدليلين **وقيل** يحمل المقيّد على المطلق

بان يلغى المقيّد لان ذكر المقيّد ذكر كجزء من المطلق فلا يقيده كما ان ذكر فرد
من العام لا يخصه فلما بينهما ان مفهوم المقيّد حجة بخلاف اللفظ **وان**
كانا متشبهين يعني غير متشبهين **متشبهين او متفهمين** نحو لا يجرى عقده كما
كافر لا تعتق مكاتبا كما في **مقابل المفهوم** اي القابل بحجة مفهوم المخالفة
وهو الرجوع **بقيده** اي يقيّد المطلق بالمقيّد في ذلك وهو اي المسئلة حينئذ
خاص وتمام لعدم المطلق في سياق النبي وما في المفهوم يلغى المقيّد ويجري
المطلق على اجزائه **وان كانا احدهما امرا والاخر نهييا** فتواعتف رتبة
لا تعتق رتبة كافر اعتق رتبة مومنه لا تعتق رتبة مومنه **فالمطلق**
مقيّد بصدق الصدق في المقيّد ليجتمعا فالطلاق من المثال الاول مقيّد
بالايمان وفي الثانية بالكفر **وان اختلف السبب** مع ايجاد الحكم كما في قوله
نعم في كفارة الطهارات **فتخير الرتبة** وفي كفارة القتل فتخير رتبة مومنه
فقال الوضيفة لا يحمل المطلق على المقيّد في ذلك لاختلاف السبب في
الطلاق على اطلاقه **وقيل** يحمل عليه لفظا اي بجده وورد اللفظ المقيّد من
غير حاجة الى جامع **وقال الشافعي** رضي الله عنه يحمل عليه **قياسا** ولا
يحتاج الى جامع بينهما وهو في المثال المذكور حرمه سبيها اي الطهارات
والقفل **وان اتخذ الوجب** فيها **واختلف حكمها** كما في قوله نعم في النعم
واستحوذ حوصم وايديهم وفي الوصود فاعسلوا وحوصم وايديهم
الى المرافق والموجب لها الحديث واختلاف الحكم من مسح مطلق وعسل المقيّد
بالمرافق واضح فعلى الخلاف من انه لا يحمل المطلق على المقيّد ارجح عليه
لفظا او سببا قياسا وهو ارجح والجامع بينهما في المثال المذكور اشتراكهما
في سبب حكمهما **والمقيّد** في موصفين **متشابهين** وقد اطلق في موضعه

كما في قوله تعالى في قضا أيام رمضان ضجة من أيام آخره في كفاية الظاهر فصيام
شهرين متتابعين وفي صوم الخلع التمتع فثلاثة أيام في الحج وسعة إذا جمع
يسعى فيما اطلق فيه عنهما ان لم يكن اولي باحدهما من الاخر قياسا
كما في المثال المذكور بان ياتي على الطلاق لا منقطع تقبيده على التام فيهما
بواحد منهما لانها لا تنفك من جهة ولا من جهة فلا يجب في قضا رمضان متتابع ولا
تفرقة اما اذا كان اولي فالحق في تقبيد واحد منهما من الاخر من حيث التام
كان واحد الحائض بينه وبين مقبده دون الاخر فقيده على الرجوع من
الحمل قياسا فان قيل لفظي فلا **الظاهر والاول** هذا مستخرجها
الظاهر ما دل على المعنى دلالة ظنية اي راجحة ويحمل غيره ذكر العفو
مرجوحا كالاسد راجح في الحيوان القرس مرجوح في الرجل النجاع والغايط
راجح في الخارج المستر مرجوح في المكان الطين الموصوع له لغة او لا يخرج
التصديق لا دلالة قطعية **والثاني** بل حمل الظاهر على الحمل المرجح
ما نحل عليه لدليل قطعي او ما يظن دليلا وليس بدليل الواثق
فاسد او لا يثق فليفت لا تأويل هذا كله من التام ولا قد يتخرج على
الظاهر باري دليل محراز اقيمتم الى الصلاة اي عزمت على القيام بها
يعند لا يتخرج على الظاهر الا باتوى منه وذكر منه كثير فقال **ومن العبد**
تاويل اسد على ابتدء اي تأويل الحنفية قوله عليه الصلاة والسلام
ليصلان بنسمة الشقي وقد اسلم على عشرين سنة اسكرا رعا وفارق
سائرهم رواه الشافعي وغيره على ابتدء نكاح اربع سنين فما اذا
نكحتن معا بطلانه كما لم ينكحوا نكاحهن مرتبا فيمكلا اربع الاوائل
ووجه بعده ان الخطاب بحمله قريب عهد بالاسلام لم يبق له بيان شرط
النكاح

١٨٤
النكاح مع حادثة الجذبة ولم ينقل بخدي نكاح منه ولا من عبده مع كثرتهم
وتوفره واعى حيلة الشريعة على نقله لوقوع **ومن العبد تاويل** **سكن**
سكنيا من قوله تعالى فاطعام ستين مسكيا **علي ستين** **سكنيا** **سكنيا** **سكنيا**
بضا فاطعام ستين مسكيا وهو سقون مدام يجوز اعطائه لستين
مسكيا في يوم واحد لان القصد باعطائه دفع الحاجة ورفع حاجته
الواحد في ستين كدفع حاجة الستين في يوم واحد ووجه بعيد
انه اعتبر ما لم يذكر في المضاف والحق فيه ما ذكر من عدد المسكين الظاهر
وقصده لفصل الجماعة ورتبهم بظاهره ولو لم يكن على الدعا للحنين ومن
العبد تاويلهم حديث ابو داود وعنه ابنه اسراة لكانت نفسها لغيره
وليها فكلها باطل وفي رواية البيهقي فان اصابها فكلها مملوكا
اصاب منها **علي الصغيره والامة والكاتبه** او حمله بعضهم
على الصغيره لصحة ترويح الصغيره نفسها عندهم كسائر تصرفاتها
عنصرها بان الصغيره ليست اسراة في حكم الانسان فحمله بعض اخر على الامة
فاعتبر من نقوله فكلها مملوكا فانها مملوكه لا مملوكه لغيره فحمله بعض متأخرهم
على المكاتبه فانها المملوكه ووجه بعيد على كل انه قصر للعام الموكدة عمومها
على صورته نادرة مع ظهور قصد الشارع عمومها بان يمنع المرأة مطلقا
من استقلالها بالنكاح الذي لا يليق بحسن العادات استقلالها بالنكاح
لا يليق به ومن العبد حديث تاويلهم حديث **ولا صيام لمن لم يلبث اي**
الصيام من الليل رواه ابو داود وغيره لفظ من لم يلبث الصيام من الليل
فلا صيام له **علي القضاء والند** لصحة عبدهما من بينه من الفاعل عنده ووجه
بعده انه قصر للعام النصاب في العموم على نارس لندرة القضاء والند بالنسبة

الوصف المكلف به في أصل الشئ ومن البعيد أن يدل حنيئة حديث ابن حبان
وعنه **دكاة الجنب** دكاة أمه بالرفع والنصب **على التشبيه** مثل
دكاتها وكذا كذا فيكون المراد الجنب المحترمة الميتة عندهم وأصل صاحبها
كالشافعي ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه ما على رواية
الرفع وهي المحفوظة كما قاله الخطابي وغيره من حملة الحديث فإن معنى
دكاة الجنب خبر ما بعده أي دكاة أم الجنب دكاة له يدل عليه رواية
اليهقي دكاة الجنب في دكاة أمه وفي رواية بدكاة أمه وأما على رواية
النصب أن تثبت فإن جعل على الظرفية صح في حيث طلوع الشمس أو
وقت طلوعها والمعنى دكاة الجنب حاصلة وقت دكاة أمه وهو
موافق لمعنى رواية الرفع الذي ذكرناه فيكون المراد الجنب الميت
وإن دكاة أمه التي أطلقها جملته تعالىها يؤيد ذلك بما في بعض طرق
الحديث من قول السائلين يا رسول الله ما نأكل إلا بل ودفع البقر
والشاة فجذب في ربطها الجنب فنلقته أم نأكله فقال صلى الله عليه وسلم
كلوه إن ثبتتم فإن دكاة أمه دكاة أمه فظاهرهم أن سواهم عن
الميت لأنه محل السك جلا في الحي المأكل الذبح فقد العلوم أنه لا يملك
الأبلاكه فيكون الجواب عن لبطابق السؤال ومن البعيد أن يدل
صالح قوله تعالى **أما الصدقات للفقراء والمساكين** أخره **على بيان**
الحرف أي محل الصرف بدليل ما قبله وسنهم من يلزم في الصدقات
أي إلى آخره وسنهم تعالى على عرصوهم كما حلوا ثم عند أهلها
مذنب أهلها بقوله إنما الصدقات للفقراء أي هؤلاء الأصناف دون
غيرهم وليس المراد دون بعضهم أيضا فيكون في الصرف لا يصف منهم
بعده

بعده ما فيه من صرف اللفظ عند ظاهره مما استعاب الأصناف بغير ما قار
بيان الصرف لا ينافيه فليكونا مرادين فلا يفي الصرف لعموم الأصناف إلا إذا
فقد اليان في الضرورة حينئذ **ومن البعيد** **تأويل** بعض أصحابنا حديث السنن
الأربعة **من تلك دارم** بحرم فهو حروف في رواية للنسائي وابن ماجه
عق عليه **على الأصول والفروع** لما تقرر عندنا من أنه إنما يعنى بمجر
الملح ما ذكره ووجه بعده ما فيه من صرف العام على العموم لغير صارف
وتوجيه ما تقرر أن في القف من غير أصول والفروع للأصل الأصول
وهو أنه لا اعتق بدون أعناق خولف هذا الأصل في الأصول بحديث مسلم
لا يخرى ولد والده إلا أن يحده مملوكا فيشبهه فيصنفه أي بالشر من غير
حاجة أي صيغة الأعناق وفي الفروع لقوله تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولما
سجانه بل عباد مكرسون حمل على في أحوال الولدية والعبدية والحديث
قال النسائي بنكره الترمذي لا يباع ضرة عليه وهو خطا عند أهل
الحديث نعم رواه الأربعة من غير طريق ضرة أيضا وصححه الحاكم وقال
الترمذي العمل عليه عند أهل العلم فتحاجح من إلى بيان مقصود
له جلا في الحنفية وقد يقال يخصصه القياس على النفقة قالها لا يجب
عندنا لغير الأصول والفروع **والسارق سرق البيضة** أي ومن البعيد
تأويل يحيى ابن الأثر وعينه حديث الصحيحين لعنه الله السارق سرق
البيضة فنقطع يده وسرق الجبل فنقطع يده وسرق الجبل فنقطع
يده **على بيضة الحديد** أي التي فوقها من المائل وعلى حبل السفينة لتوافق
أحاديث اعتبار النصاب في القطع ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ
على بيان درمته من بيضة الدجاجة والجبل المعهود غالباً المراد رادته بالمقبح

بالعين لجران عرف الناس ببيع سارقا قليل دون الكثير وترتيب القطع على
سرقة ذلك جبرها الى سرقة غيره مما يقطع فيه هذا تأويل قريب **وللشافعي**
الاذان اي ومن البعيد تأويل بعض السلف حديث اس في الصحيحين
امر بلال اي امر النبي صلى الله عليه وسلم كما في السان يسمع الاذان ويوتر
الاقامة **عليه عليه تسفعا الاذان** **باب ام مكثوم** بان يؤذن قبله للصوم
من الليل كما هو الواقع ولا يرد على قامة حمله على ذلك ما قاله في افراد
كلمات الاذان ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر من
تثنية كلمات الاذان والفراد كلمات الاقامة اي المعظم فيها المولى
اراد به ما في رواية لاس في الصحيحين ايضا من زيادة الاقامة اي
كلماتها فانها تنفي **الحمل** **بما لا يصح دلالة** من قوله او فعل
وضح الحمل اذ لا دلالة له والمبين لانضاح دلالة **فلا اجمال في اية السرة**
وهو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما لا في اليد ولا في القطع وكأله
بعض الحنفية قال لا لا اليد مطلقا على العضو الي الكوع والي الرفق والي
المعكب والقطع يطلق على الايانة وعلى الجرح يقال الما جرح يده
بالتسكين قطعها ولا ظهور لواحد من ذلك وانما الشئ من الكوع
مبيحة لذلك قلنا لا نسلم عدم الظهور لواحد فان اليد ظاهرة في العضو
اي المنكب والقطع ظاهرة في الايانة والايانة المشارة من الكوع مبينة
ان المراد من الكل ذلك البعض **وتحرمت عليه** **اسماكم** حديث
عليه السلام اي لا اجمال فيه وكأله الكرخي وبعض اصحابنا قالوا استاد
الحرم الي العين لا يصح انما يتعلق بالفعل فلا بد من تقديره وهو محتمل
لا نور لا حاجة الي جميعها ولا مرجح لبعضها وكان محملا قلنا
المرج

المرج موجود وهو العرف فانه قاف بان المراد في الاول تحريم الاستمتاع بوطي
وخوه وفي الثاني تحريم الاكل وخوه **واسمعوا بوسم** لا اجمال فيه وخالف
بعض الحنفية قال ليردده بين مسح الكل والعضو ومسح الشارع الناصية
مبين لذلك قلنا لا نسلم ليردده بين ذلك وانما هو لمطلق المسح الصادر
باقل ما ينطلق عليه الاسم وبغيره ومسح الشارع الناصية من ذلك **لانكاح**
الاول صححه الترمذي وغيره لا اجمال فيه وخالف القاضي ابو بكر الباقلي
فقال لا يصح النكاح بدون ولي مع وجوده حسا فلا بد من تقدير
شيء وهو متردد بين الصحة والحال ولا مرجح لواحد منهما وكان محملا
قلنا على تقدير تسليم ما ذكره المرجح لنفي الصحة بوجوده وهو قربة من
نفي الذات فان ما انتفت صحته لا ينعده نيكوا كالعدم بخلاف
ما انتفى حاله فقد ينعده **رفع عن امي الخطا والبيان** وما اشبهها
عليه لا اجمال فيه وخالف الصريان ابو الحسين وابو عبد الله وبعض
الحنفية قالوا لا يصح رفع المذكورات مع وجودها حسا فلا بد
من تقدير شيء وهو متردد بين امور لا حاجة الي جميعها ولا
مرجح لبعضها فكان محملا قلنا المرجح موجود وهو العرف
فانه يابا المراد منه رفع الواحد والحديث بهذا اللفظ رواه
الحافظ ابو القاسم البهي العرف باحي عام في مسنده والبيهقي في الخلافيات
ورواه ايضا ما حجة وغيره بلفظ ان الله وضع الجاحز ما تقدم **لا صلاة**
الابا نكحة الكتاب لا اجمال فيه وخالف القاضي ابو بكر الباقلي في
السلام فيه كما تقدم في لانكاح الا بولي والحديث في الصحيحين بلفظ
لا صلاة لمن لم يقر فيها نكحة الكتاب **لوصف** **دلالة الكل** كما تقدم

بيانه **وحال وقوعه** في الجميع كما تقدم بيانه **واما الاجمال في مثل القرا** مترو
بين المظهر والمخفي لا يشتركه بينهما **والنور** صالح للعقل ونور الشمس تشابهها
بوجه **والجسم** للسما والارض تشابهها **ومثل المختار لتردد بين الفاعل**
والمفعول ما علا له تغليب بآية الكسرة والفتوحه **فان قوله تعالى**
يعرف الذي بيد عقدة التكاثر المضاح لتردده بين الزوج والولي وقوله
الشافي ومالك علي الولي لما قام عندهما **الاماني عليكم** ليجعل معناه
قبل نزول تبينه اي حرمت عليكم الجاهل وسيري الاجمال في المستثنى منه
احلت لهم بجملة الانعام **وما يعلم باويله الا الله والراسخون** في
العلم يقولون انما به لتردد لفظ الراسخون بين العطف والابتداء
حمله الجمهور علي الابتداء لما قام عندهم وعليه ملازمة المصنف من
مسئلة حدود الموصوعات القوي من ان المتشابه بما استأثر
الله بحله **وقوله عليه الصلاة والسلام** رواه الشيخان وغيرها
لا يمس احدكم جاره ان يضع خنثه في جداره لتردد صيغ
جداره بين عوده الي الجار والي الاحد وتردد الشافي في الجمع كذلك
والحديد المنع حديث خطبة حجة الوداع لا يحل لامرء ان ياخذ
من مال ابيه الا ما اعطاه عن طيب نفس رواه الحاكم يا سادة
علي سرك السخين في سعة وكل منها منفرد في بعضه وحسنه
في الاول يروي بالافراد متونا والاكثر بالجمع مضافا **وقوله**
زيد طيب طاهر لتردد ما هرين رجوعه الي طيب والزيد
وتحكي المعنى باعتبارهما **الثلاثة روح وفرد** لتردد الثلاثة فيه بين
جميع اجزائها وجميع صفاتها وان تعين الاول نظر الي صدق المشكك

١٤٤
به اذ حمله علي الثاني بوجوب كونه **والاصح وقوله اي الجمل في الكتاب**
والسنة لا تسلة السابقة منها ونهاه داود ويكن ان يفصل عنهما
بان الاول ظاهر في الزوج لانه المالك للمالك والثاني مقرون بمقتضى ظاهر
في الابتداء والرابع ظاهر في عونه الي الاحد لانه محط الكلام **وان المسمى**
الشرعي للفظ اوضح من المسمى القوله في عرف الشرعي لان الفيض اليه عليه
لحق لبيان الشرعيات فيجعل علي الشرعي وقبل لا في المعنى وقال الفرابي هو
يجمل والامري يحيل علي القوي وقد تقدم ذلك في مسئلة اللفظ اما
حقيقة او مجاز وذكرها بوطيئة لقوله **فان تعذر اي المسمى** اللفظ
حقيقة فرده اليه تجوز بحافظة علي الشرعي ما امكن **او هو يحيل لتردده**
بين الجان الشرعي والمسمى القوي **او يحيل علي القوي** تقدم ما للحقيقة
علي المجاز **اقوال** اختار في منها المصنف في شرح المختصر كغيره الاول مثاله
حديث الترمذي وعنده الطوائ بالبيت صلاة الا ان الله احل فيه الكلام
تعد فيه مسمى الصلاة شرعا فيزد اليه بتجوز بان يقال كالصلاة باعتبار
الطهارة والسنة ويخوها ويجعل علي المسمى القوي وهو الدعاء بخير لاشمال
الطوائ وعليه فلا يعتبر مما ذكر او هو يحيل لتردده بين الاسمين **و**
المختار ان اللفظ المستعمل المعنى تارة والمعنيين ليس ذلك المعنى احدهما
بان احده علي السواء وقد اطلق يحل لتردده بين المعنى والمعينين
وقد يترج المعينان لانه اكثر قابلية **فان كان ذلك المعنى احدهما**
تجوز به حريسا لوجوده في الاسمين **ويوقف الاخر** لتردده فيه وقيل
يجوز به ايضا لانه اكثر قابلية والتعقيد بقوله ليس الاخره مما ظهر لا
كما قال والظاهره مراد هو ايضا مثال الاول حديث لا تنكح المحرم ولا ينكح

بنا على ان **البيان** مشترك بين العقد والوط فانه ان حمل على الوط استفيد
 منه معنى واحد وهو ان المحرم لا يطا ولا يوطي اي لا يمكن غيره من وطئه
 وان حمل على العقد استفيد منه معنيان بينهما قد مشترك وهو ان
 المحرم لا يعقد لنفسه ولا يعقد لغيره ومثال الثاني حديث مسلم النبي
 احق بنفسها من ولها اي بان تعقد لنفسها او باذن اوليائها فيعقد لها
 ولا يجبرها وقد قال تعقد لها بنفسها ابو حنيفة وكذلك بعض اصحابنا
 لكنه اذا كانت في مكان لا ولي فيه ولا حاكم ونقله يونس عن ابن عبد الله
 عن الشافعي رضي الله عنه **البيان** بمعنى التبيين **خراج الشيء**
من حيزه لا شك **البيان** اي الايضاح فالبيان بالظاهر من
 غير سبق اشكال لا ينبغي بيانا **واما** **الحجب** **البيان** **لمن ارادهم**
المتشكك **اتفاقا** **الحاجة** اليه بان يعمل به او يفتي به بخلاف غيره
والاصح انه اي البيان **قد يكون بالفعل** كالقول وقيل لا ضرر
 من الفعل فيناظر البيان به مع امكان تعجيله بالقول ودلت عليه
 قلنا لا شغل امتناعه **والاصح** ان **المنقولة بين العلم** وقيل لا
 دونه فكيف يجعل في محله حتى كانه المذكور يرد له قلنا لو صرح
والاصح ان **المتقدم** **وان جهلنا** عنه من القول والفعل المتفقين
 في البيان **هو المبين** والآخر تاحيده وان كان دونه في القوة
 وان كان كذلك فهو البيان لان الشيء لا يوجد بما هو دونه قلنا
 هذا في التاكيد بغیر المستعمل اما بالمستعمل فلا الاتري ان الحمله
 تؤكد حمله دونها **وان لم يتفق البيان** ان القول والفعل كانا زاد الفعل
 على مقتضى الفعل القول **كالوط** في **صلواته عليه** **م** بعد نزول الآية
الحج

الحج المشتملة على الطواف **لطوافين** **وامر بواحد** كالقول اي والبيان القول
 ومفعله صلى الله عليه وسلم الزايد على مقتضى قوله **لذ** **او واجب** في حقه
 دون امته **متقدما** ما كان القول على الفعل **او متأخرا** عنه جميعا بين الدليلين
وقال ابو الحسين **البيان** هو **المتقدم** **سما** كما في قسم اتفاقهما
 اي فان كان المتقدم القول فحجم الفعل كما سبق والفعل فالقول ناسخ
 للزايد منه قلنا عدم النسخ عما قلناه اولى ولو نقص الفعل من مقتضى القول
 كان طاق واحد او امرين اثنين فقياس ما تقدم لنا ان البيان القول
 وسد الفعل منه تخفيف في حقه صلى الله عليه وسلم باحرر الفعل او تقدم
 وقياس ما تقدم لابي الحسين ان المتقدم ما كان القول فحجم العقل كما
 سبق او الفعل فزاده القول عليه مطلوب بالقول **مسألة**
تأخير البيان او ظاهره يريد ظاهره بقرينة ما سياتي **عن وقت الفعل**
غير واقع **فانما** **وقوعه** عند ايمتنا الحيزين من خلق ما لا يطاق
 وقوله الفعل احسن كما قال من قول غيره الحاجة لاها كما قال
 الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني لا بالمعزلة العاقلين فاب
 بالمؤمنين حاجة الى التكاليف ليستحقوا الثواب بالامتنان وتأخير
 البيان عن وقت الخطاب **اي** **وقته** **اي** **الفعل** **حيزين** **واقع** **منها** **بجهر**
سوا **كان المبين** **ظاهر** وهو غير المجمل كعام بين تخصيصه ومطلق
 بين تفصيله وادان على حجم بين سنخ **اولا** وهو المجمل كمشرك
 بين احد معنييه مثلا ومواط بينين احدهما صدقائه مثلا وقيل
 مخرج تأخير مطلقا لجلاله فيهم المراد عند الخطاب **وتألفا** اي لا قول
بفتح **التأخير** في غير الجمل وهو **ماله ظاهر** لانه الخطاب **المحيز**

البيان

في غير الملل في فهم غير المراد بخلافه في الملل **ورأيها مجتمع تأخير**
البيان الاحكامي فيما له ظاهر مثل هذا العام مخصوص وهذا المطلق مقيد
وهذا الحكم مستوحى بادل لوجود الحد وبقوله في تأخير الاحكامي دون
التفصيلي **كقارئة الاحكامي بخلاف المشترك المتوالي** مما ليس ظاهر
فيكون تأخير بيانها الاحكامي والتفصيلي كما يقال المراد احدا المفسرين
مثلا في المشترك واحد الماصدقات مثلا في المتوالي كاشتغال المحذور
السابق **وحا مسما مجتمع في غير النسخ** لاجله بهم المراد من اللفظ
بخلاف النسخ فانه رفع الحكم او بيان لانها امده كما ياتي **وقيل يجوز**
تأخير البيان في النسخ اتفاقا لانها الاحكامي بالفهم عنه لما ذكر **وسا**
لا يجوز تأخير بعض من البيان **دون بعض** لان تأخير البعض يوقع
التخاطب في فهم ان الحكم جميع البيان وهو عين المراد وهذا فرع على الجواز
في الكل اي مل عليه لا يجوز في البعض لما ذكر والاصح الجواز والوقوف
وما يدل في المسئلة على الوقوع قوله تعالى واعلموا انما عظم مشيتي فان
سبحه الى اخره فانه عام فيما يفهم مخصوص بحديث الصحيحين
من مثل قتيلا له سلبه بيته فله سلبه وهو متلخر عن نزول الآية لتقل
اهل الحديث كما قال المصنف انه كان في غزوة حنين وان الآية قبله
في غزوة بدر وقوله تعالى ان الله يا سر كما ان تدجوا بقرة الجاحزة
فانها مطلقة تدبزن تفسرها عما في احوية اسانهم وفيه تأخير بعض
البيان عن بعض ايضا وقوله تعالى حكاية عن التحليل عليه الصلاة والسلام
يا بني ابي اري في المنام ابي ارحم الجاحزة فانه يدل على لا يرد
انه لم يبين نسخ قوله وقد بناء يدع عظيم **وعلى المنع** من التأخير
المختار

119
المختار انه يجوز **للمرسل صلى الله عليه وسلم تأخير التبليغ** لما اوحى اليه من
قران او غيره **الي** وقت الحاجة اليه لانتفاء المحذور السابق عنه وقيل لا يجوز
لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك اي على الفور لانه وجوب
التبليغ معلوم بالعقل والنقل وكلام الامام الرازي والمازني يقتضي
المنع في القران قطعا لانه مستعبد بتلاوته ولم يوحى صلى الله عليه وسلم
بتأخير بخلاف غيره لما علم من انه كان يسئل عن الحكم فيجب تارة بما عده
ويقول اخري اي ان ينزل الوحي والمختار على المنع ايضا **انه يجوز**
الا يعلم المكلف الموجد عند وجود المخصص بالخصص ولا ياله تخصص
اي يجوز ان لا يعلم بذات المخصص ولا بذات المخصص ولا بوصف انه تخصص
مع علمه بذاته كان يكون العقل بان لا ينسب اليه العلم بذلك وقيل يجوز ذلك في
التخصص السمي لما فيه من تأخير لعلامه بالبيان قلنا المحذور تأخير البيان
وهو مستوفى وعدم علم المكلف بالخصص بان لا يبحث عنه تفصيلا
اما المقتضى اما العقلان فانفقوا على جواز ان يسمع الله المكلف العام من غير
انه يعلم ان في العقل بالخصص وكولا الى نظره وقد وقع ان بعض الصحابة
لم يسمع المخصص المسمى الا بعد حين منهم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بما تركه صلى الله عليه وسلم لعموم قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فاجتنب
عليها ابو بكر رضي الله عنه ما رواه لها من قوله صلى الله عليه وسلم لا نورث
ما تركناه صدقة اخرجها الشيخان وسئل عمر رضي الله عنه لم يسمع المخصص
الحوسي من قوله تعالى فامكوا المشركين حيث وجدتموهم فقال ما ادرى
كنوا صنف اي فيهم فردى له عبد الرحمن بن اعوف رضي الله عنه قوله صلى الله
عليه وسلم سوايكم سنة اهل الكتاب رواه الشافعي رضي الله عنه وروى

التجاري انه علم ياخذ الجزية من المحوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذها من محوس هجر **النسخ** اختلف في
انه رفع المحسول الحكم احياناً لانها اهدته **والخيار** الاول لموله النسخ
قبل التمسك وسياتي حوازه علي الصحيح والمراد من الاول انه **رفع**
الحكم الشرعي اي من حيث تعليقه بالفعل **بخطاب** يخرج بالشرعي انما
من الشرعي رفع الاياحة الاصلية اي اما خود من العقل وبخطاب الرفع
بالموت والحيون والغفلة وكذا بالعقل والاجماع وذكرها النبي عليه
ما فيها بقوله فلا نسخ بالعقل وقول الاسام الرازي **مستقطر جلاء**
نسخ غسليها في طهارتها **مد هول** اي فيه دخا اي عيب حيث جعل
رفع وجوب الفصل بالعقل سقوط محله نسخا فانه مخالف للاصطلاح
وكانه توسع فيه ولا نسخ **بالاجماع** لانه انما يقع بعد وفاته صلى الله عليه
كما سيأتي اذ في حياته المحم في قوله دو فكم ولا نسخ بعد فاته ولكن
مخالفهم اي المحققين للنسخ فيما دل بيتهن ما سخاله وهو مستند
وجوز على الصحيح نسخ بعض الآراء تلاوة وحكايا واحدا فقط
وقيل لا يجوز نسخ بعضه ككلمة الجمع عليه وقيل لا يجوز في العرف نسخ
التلاوة دون الحكم والعكس لانه الحكم مدلول اللفظ فاذا قدر انما الحكم
احدهما لزم انتفاء الآخر قلنا انما يلزم اذا روي وصف الدلالة وما نحن فيه
يراع فيه فان بقا الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مدلوله وانما هو مدلول ما دل
عليه بقاها وانتفا الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مدلوله فانه دلالة
عليه وضعية لا نزول وانما يرفع النسخ العدلية وقد وقع الاقسام الثلاثة
روي مسلم عما عاينه رضي الله عنها لا سيما انزل عشر رصوات معلومات

فمنه

فمنه من حيث معلومات فهذا مستوخ التلاوة والحكم وروي الشافعي وغيره
عن عمر رضي الله عنه لو لا ان يقول الناس راي عمر في كتاب الله لكسبتهم الشخ
والشيخة اذ انيا فارجموها اليه فذكرها فقد استوخ التلاوة فانما قد
فرانها فقد استوخ التلاوة دون الحكم لانه صوابه عليه رسم رسم الحصن
رواه الشخان وهما المراد بالسبح والشيخة وسنوخ الحكم دون التلاوة كثير منه
قوله تعالى والذين يتوفون مستح ويذرون ازاوا يترى بانفسهم اربعة
اشهر وعشرا المتأخر في النزول عن الاول كما قال اهل التفسير ان تقدمه
في التلاوة ويجوز على الصحيح وحده نسخ الفعل قبل التمسك به بان لم يجل
وقت او دخل ولم يمض منه ما يسعه وقيل لا يجوز لهدم الاستقرار التكاليف
قلنا يكفي للنسخ وجود اصل التكليف فينقطع به وقد وقع النسخ قبل
التمسك في قصص الدبج فان الخليل اسرى دبح استع عليها الصلاة والسلام
لقوله تعالى حكاية عنه يا بني ابي ارحم في المنام ابي ادحى الى اخره ثم نسخ
دبحه قبل التمسك به لقوله تعالى وقد نياه دبح عظيم واحمال ان يكون
النسخ فيه بعد التمسك بخلاف الظاهر من حال الانبياء ولا انشاد الاسر
من مبادرهم الي فعل المأمورية وان كانا موسعا يجوز على الصحيح
النسخ بالآراء لقرا وسنة وقيل لا يجوز نسخ السنة بالقران لقوله تعالى
واترنا اليك الذكر لتبين لنا من نازل اليهم جملة مبينا للقران فلا يكون
القران مبينا للسنة قلنا لا مانع من ذلك لا سيما من عند الله قال تعالى
وما ينطق عن الهوى ويدل على الجواز قوله تعالى وتولنا عليك الحساب مبينا
لحل شئنا وانا حصصنا عومده والنسخ بغير القران ويجوز على الصحيح النسخ
بالسنة متواترة او احادا **القران** وقيل لا يجوز لقوله تعالى قل ما يكون

في ان ابدله من تلقا نفسي والسنة بتدليل منه قلنا ليس يندب له
تلقا نفسه وما ينطق عن الهوى ويدل على الجوار قوله تعالى لنفيل للناس ما نزل
اليوم **وقيل يفتخ** نسخ القرآن **بالاحاد** لان القرآن مقطوع به والا حاد
القرآن فظنون قلنا محل النسخ الحكم ودلالة القرآن عليه ظنية **واحد لم ينع**
سنة القرآن **الا بالمتواترة** وقيل وقع بالاحاد كحديث الترمذي وغيره
لا وصية لوارث فانه ناسخ لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت
ان تروا خيرا الوصية للوالدين والاقربين قلنا لاسم عدم تواتر ذلك ونحوه
للجهد بن الحامك بن النسخ لقرهم من زمان النبي صلى الله عليه وسلم **قال الشافعي**
رضي الله عنه **وحيث وقع نسخ للقرآن بالسنة فحقا قرآن** من توافقه
مع الكتاب والسنة **او نسخ السنة بالقرآن لغة سنة عاصده** له تبين
الافتقار الى الله تعالى في الراسالة لا ينسخ كتاب الله الا تكايفه ثم قال وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا ينسخها الا سنة ولو احدث الله في امر غير ما سار فيه رسول الله
رسوله ما احدث الله حتى من الناس ان له سنة ناسخة لسنة
اي موافقة للكتاب النسخ كما اولا شك في موافقته له كما في نسخ
التوحيد في الصلاة الي بيت المقدس التأييد في فعله صلى الله عليه وسلم بقوله
تعالى فذر وجهك شطر المسجد الحرام وقد فعله صلى الله عليه وسلم وهذا
القياس ظاهر في القدم والوجود والاول نحو لعلم في المقام يحتاج
الي بيان وجوده ويكون المراد من جدر كلام الشافعي انه لم يقع
نسخ الكتاب الا بالكتاب وان كان سنة ناسخة له ولا نسخ السنة
الا بالسنة وان كان كتاب ناسخ لها ان لم يقع النسخ لحمل مثلها الا
الا وبعده

سنة
القرآن
والحق لا يقع نسخ
الا بالمتواتر
الافتقار الى الله تعالى
الافتقار الى الله تعالى
من كلامه في
احمد الله تعالى

الا وبعده مثل المسوخ عاصده ولم يبال المصنف في هذا الذي فهمه و
حكاه عنه كونه خلاف ما حكاه غيره من الاصحاب عن سنده لا تنسخ
السنة الا بالكتاب في احاد القولين ولا الكتاب بالسنة قبل جزا وقيل
في احاد القولين ثم اختلفوا هل ذلك بالسنة كما يقع او بالاعتقاد كحديث
وقال رجل نسخها بعضا وبعض استعظم ذلك منه لوقوع كل منها بالاحاد
كما تقدم وما فهمه المصنف عنه طبع محل الاستعظام وسكت عن نسخ
السنة بالسنة للعلم من نسخ القرآن بالقرآن ونحوه نسخ المتواترة بمثلها
والاحاد بمثلها والمتواترة ولا كذا المتواترة بالاحاد على الصحيح كما
تقدم في نسخ القرآن بالاحاد ومن نسخ السنة بالسنة نسخ حديث
مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم يقل له الرجل يجعل عند امراته ولم يفت ما يجب
عليه قال اما ما من الحديث الصحيحين اذ اجلس بين شعبتين
الاربع ثم جدها فقد وعيه الغسل زاد مسلم في روايته وان لم ينزل
لتاخر هذا عند الاول لما روى جابر بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو يقولون اما من الما رخصها رسول الله
صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام ثم امر بالغسل بعدها ومن نسخ
القرآن بالقرآن ما تقدم من نسخ قوله تعالى ما عاينوا الحول بقوله تعالى
اربعة اشهر وعشرا ونحوه على الصحيح النسخ بالنسخ بالقياس لا سنده
الي النص وكانه النسخ وقيل لا يجوز حذر من تقدم القياس على
القياس على النص الذي هو اصله في الجمل **والشافعي يجوز ان كان**
القياس جليلا خلافا لخصفه **والرابع يجوز ان كان القياس في**
زمنه عليه الصلاة والسلام والملة منصوصه بخلاف ما علمه مشيئة

رخصه

لصفحة وما وجد يعذر من الذي صلوا عليه ولم لانقا النسخ حينئذ
قلنا يتبين به ان مخالفة كان سقوط يجوز على الصحيح **نسخ القياس**
الموجود في زمنه عليه الصلاة والسلام ~~نسخ النسخ~~ ~~نسخ النسخ~~
~~نسخ النسخ~~ ~~نسخ النسخ~~ ~~نسخ النسخ~~ ~~نسخ النسخ~~ ~~نسخ النسخ~~
مستند الى نص فيدوم بدوامه قلنا لان نسخ لزوم دوامه كما لا يلزم
دوام حكمة النص بانفسه **وشرطنا نسخا ان كان قياسا ان**
يكون اجلا منه وفاقا للام الرأزي **وخلافا للامدي** في انقائه
بالمساوي فلا يكفي لادون غيره لانقائه المقام ولا المساوي لانقائه
المرج ويجوز ان يقول الامدي تاحر نصه مرجح اذ لا بد من تأخر
نسخ القياس التاسع عن نص القياس التاسع عن نص القياس التاسع
به وعدا النص كما لا يخفى **وجوز نسخ الفحوى** اي مذهبهم الواقعة
بقسميه الاول والمساوي **دون اصله** اي المخلوق **كعكسه** اي نسخ
اصل الفحوى دون اصله الاصح فبهما لان الفحوى واصلها مدلولان
متعابران فجاز نسخ كل منهما وحده كسحق تحريم ضرب الوالدين دون
تحريم الناموس والعطس وقيل لا فيها لان الفحوى لازمة لاصلها فلا
يسخ واحد منهما بدون الاور لاستنعاء بقا المذموم ولعله جواز
الثاني ان يذهب الى ان نسخا في التشبيه دون واو العطف لكن لو خذ
بما ساقى حكايته قوله بعكس اما نسخ الفحوى مع اصله فيجوز اتفاقا
وجوز النسخ به اي بالفحوى قال الامام الرازي والامدي اتفاقا
وهكذا الشيخ ابو اسحاق السبكي كما قال اطمعن في المتع بدنا على
انه قياس وان القياس لا يكون ناسخا **والاكثر ما نسخ احدهما**

اي الفحوى واصلها ايا كان **يستلزم الاخر** اي نسخا لان الفحوى لازمة
لاصله وتابع ورفع اللزوم يستلزم رفع اللزوم ورفع ~~نسخ~~ المتبوع يستلزم
رفع التابع وقيل لا يستلزم واحدا منهما الاضلال رفع التابع لا يستلزم
رفع المتبوع ورفع اللزوم لا يستلزم رفع اللزوم وقيل نسخ الفحوى لا
يستلزم نظر الى ايه تابع بخلاف نسخ الاصل وقيل لا يستلزم نظر الى
انه تابع بخلاف نسخ الاصل وقيل نسخ الاصل لا يستلزم نظر الى انه لزوم
بخلاف نسخ الفحوى واعلم ان استلزام كل منهما للاخر بما في ما صح من حوار
نسخ كل منهما دون الاخر فان الامتناع منفي عن الاستلزام والحوار مبني
على عدمه وقد اقتصرنا على الجواب عن مقابله والبيضاء على
الاستلزام وجمع المصنف بينهما كما انه ما خوذ من قول الامدي اختلفوا
في حوار نسخ الاصل دون الفحوى والفحوى دون الاصل غير ان الاكثر
على ان نسخ الاصل بعيد نسخ الفحوى الى اخره المشتمل على العكس ايضا
فكانه سرى الى ذهن المصنف من غير تأمل ان الخلاف الثاني
يقع على حوار من الاول وليس كذلك بل هو بيان لما خذ الاول
القيد ان الاكثر على الامتناع فليست اصله **وجوز نسخ مخالفته**
وان جردت عن اصلها اي يجوز نسخها مع اصلها وبدونها لانسخ
الاصل دونها في الاظهر اي فلا يجوز كما قاله الصفي الهندي من الاحتمالين
له لانها تابعة له فترفع بارتفاعه ولا يوقع هو بارتفاعها وقيل
يجوز وتبعيتها له من حيث دلالة اللفظ عليها معه لا من حيث ذاته
مثال نسخها دونها ما تقدم من نسخ حديث اما من الما كان المتبوع
مفهوم وهو لا غسل عدم الامتزاج ومثاله نسخها معا ان يسسخ

وحرب الزكاة في السائمة ونفيه في العلوفه الى ما كان قبل مما دل عليه
الدليل العام بعد الشرح من تحريم الفعل اذا كان مضرة او اضراره ان
كان ينفعه كما يرجع في السائمة الى ما تقدم في مسئلة اذا نسخ الوجب
في الجوارز الى ما مضى ولا يجوز النسخ بها اي بالخالفه كما قاله ابن السمعاني
لضعفها عما مضى وانه النسخ وقال الشيخ ابراهيم بن سحاق السمرقاني الصحيح
الجواز لاها معني النسخ المنطوق ويجوز نسخ الانشا ولو كان بلفظ
القضا وخالف بعضهم فيه لقوله ان القضا اما يتعل فيهما لا يحوق في
ربك الاستبعاد والاياء اي امر او بلفظ **الحكم** نحو والمطلقات يترصن
بانفسهن ثلاثه تحرير اي لترصن وخالفا لظاهر نظر الى اللفظ او
فيده بالثابت وغيره مثل صوموا اي صوموا خفا وقيل لمناقاة النسخ
للتأيد والتخيم قلنا لانهم ذلك ويثبتون ورواينا نسخ ان المراد افعلوا
اي وجوده مما يقار لازم غرضك اي الى ان يعطيك الحق وانشا
المسقة بلوا الى الخلاف الذي ذكرناه **وكذا الصوم واجب مستمر ابدا اذا**
قالوا انما فانه يجوز فسخه **خلافا لابن الحاجب** في منعه نسخة دون
ما قبله من صوموا اي ادا الفرقان انما يبد فيما قبله فينسخ للفعل وصيه
فيده للوجوب والاستمرار لا امر له ولم يصح غيره عما قاله وكانه فسخه من
كلامهم انه ليس من محل الخلاف وتقييد المصنف له بالاشارة هو مراده
وان لم يصح به لذكره منفع نسخ الجوز بعد ذلك ويجوز نسخ الاجار
بشي **باجاب** **للاجار** **عصمها** كان يوجب الاجار بقيام زيد ثم يعم
قيامه قبل الاجار بقيامه الجواز ان يتخير حاله من القيام الي عددها
ان كان المجزئه مما لا يتغير كدوث العالم فمعت الغترلة ما ذكر فيه

لانه

لانه تخلف بالكذب فينزه الراي عنه قلنا قد يدعى الكذب عرض صحيح
فلا يكون التخلف به نقضا وقد ذكرنا فيها اما ان يحس الكذب فيها
اذا طالبه ظالم بالوديعه او بطلوم حياه وجب عليه انكاره ذلك وجاز
له الحق عليه واذا اكره على الكذب وجب **النسخ** **الحذر** اي مدلوله فلا يجوز
وان كان مما يتغير لانه توهم الكذب الذي يوقعه في الوهم اي الدهن
حيث يجبر بالشيء ثم ينقضه ذلك كما حال على الله تعالى **وقيل** في المتغير
كوز ان كان غير مستقبل لجواز الحوسه فيما يقدرة قال الله تعالى يحو
الله ما يشاء ويتب ولا خيار ينبغي جلا **الحذر** عن ما مضى وعلى
هذا القول البيضاوي وقيل يجوز عند الماضى ايضا لجواز ان يقول
الله ليت فسخ في قومه القاسية ثم يقول ليت القاسية الامسيت عما
وعلى هذا القول الامام الراي والامدي وكانه سقط من مبيضة
المصنف لفظه وقيل بعد جواز الميذ ما قبلها الحكاية ويجوز النسخ ببدل
اشق وقال بعض المختزله لا اذا بصلحة في الانتقال من سهل الى عسر قلنا
لانهم ذلك بعد تسليم رعايتها الصلحة وقد وقع كسح التحريم من صوم
رمضان والقدية بتعيين الصوم قاله وعلى الذي يطعنونه فذلك هو
اخره **ويجوز النسخ لا بدل** وقال بعض لا اذا بصلحة في ذلك قلنا لانهم
ذلك لكن لا يقع وفاقا للشافعي رضي الله عنه وقيل وقع كسح وجوب تقديم
الصدقة على مناجاة النبي اذا انا جيم الرسول الى اخره اذ لا بد للوجوب
فيترجم الاسرا الى ما كان قبله ما دل الدليل العام من تحريم الفعل اذا كان
مضرة او اضراره له ان كان منفعه قلنا لانهم انه لا بد للوجوب
بدله الجواز الصارقه بالاحاطة والاستحسان **مسئلة**

النسخ واقع عند كل المسير وحالفة اليهود غير العيسوية بعضهم في الموضع
 وبعضهم في الوقوع واعترف بها العيسوية وهم اصحاب الي عيسى واصحاب
 العترة بعبثة بنينا عليه افضل الصلاة والسلام كن الي بني اسرائيل
 خاصة وهم العرب **وسماه ابو سلم** الاصغلياني من العترة **تخصيصا**
 لانه قصر الحكم على بعض الانما كان كالتخصيص في الاستحسان **فقل**
خالف في وجوده حيث لم يذكر باسمه المشهور **فالحلف** الذي حكاه
 الامدي وغيره عند من تنبه وقوعه **لفظي** لما تقدم من تحميمه
 الذي فله المصنف عنه المستند لا عترة به اذ لا يليق به ان يحار
 كيو وشريعة بنينا محال في كثير لسرقة من قبله فهو عند بعض
 الي محي سرقة صلى الله عليه وسلم وكذا اكل مسوخ فيلها سباعه
 في علم الله الي وروى ناسخه كالمعنى في اللفظ فتساها سمية
 تخصيصا وهو انه لم يخالو في وقوعه احد من المسلمين المختار ان
 نسخ حكم الاصل لا يعني بعد حكم الفرع لانها العلة التي ثبتت بها
 بانقضاء حكم الاصل وقال الحنفية بغير لان القياس يظهر له لا مشتب
 ولم في قوله لا يبق من النسخ في قوله بعضهم نسخ حكم الفرع والمختار
 ان كل شرعي يقبل النسخ فيجوز نسخ كل الاحكام وبعضها اي بعضا كان
ومن الغزالي كالمعتزلة **نسخ جميع التكليف** لوقوع العلم بذلك القصور
 منه بتقدير وقوعه على معرفة النسخ واناسخ وهو من التكليف ولا ينافي
 نسخها قلنا مسلم ذلك كذا يجوز لها ينتهي التكليف بها فيصدق انه لم يبق تكليف
 وهو القصد بنسخ جميع التكليف فلا نزاع في المعنى **ومقت** **العترة نسخ** **وجوز**
المعرفة اي معرفة الله تعالى عندهم حسيه لذاتها لا يصح بتعدد الزمان فلا
 يقبل

يقبل حكمها النسخ قلنا الحس الذي باطل والاجماع **علي عدم الوقوع** ما ذكر
 من نسخ جميع التكليف ووجوب المعرفة **والختار** ان **الناسخ** قبل تبليغه
صلى الله عليه وسلم **الامة لا يشب في حقهم** لعدم علمهم به **ويقال** **يثبت**
معنى الاستقرار في الامة لا لمعنى **الاستقرار** كما في النام وفي الصلاة
 وهذا التبايع يثبت في حق من بلغه ومن لم يبلغه ممن يمكن علمه فان لم
 يحصل على الخلاف **اما الزيادة على النص** كزيادة ركعة او ركوع او
 صفة في رتبة الصفات كالايمان او جلدات في جلد حد **فليس نسخ**
 للمزيد عليه خلافا للحنفية في قولهم بانها نسخ **ومثاله** اي المجلد الذي تار
 منه الخلاف ما يقال **هل رفعت** اي الزيادة حكما شرعا فعندنا لا فليست
 بنسخ وهم يعمون نظر الي الامر بما دونها اقتضي تركها فهو رافعة لذلك المعنى
 قلنا لا نسلم اقتضاء تركها والعقضي للمزيد غيره وسواء على ذلك انه لا يجلد
 لا خيار الاحاد في زيادتها على القران كزيادة التعريف على الجلد
 الثاني حديث الصحابي الذكر بالكر جلد مائة وتعزيب عام وزيادة
 اعتبار الشاهد واليمين على الرجلين والرجل والمرأتين الثاني حديث
 مسلم والبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين
 ما على ان المواتر لا ينسخ الا بالاحاد **والماخذ** المذكور عود الاقوال
 المتصلة والفروع المشبهة اي الذي يشبهها العلاماكين ان الزيادة فيها
 نسخ او منها ما تقدم من زيادة التعريف والشاهد واليمين وسواها
 المتصلة الزيادة اذ غيرت المزيد عليه بحيث لو انسخ عليه وجب
 استيفاء كزيادة ركعة في الحرب مثلا فهي نسخ والا كزيادة التعزيب
 في حد الزنا فلا ومنها ان الزيادة ان اتصلت بالمزيد عليه اتصال

ايجاد زيادة ركعتين في الصبح فهي نسخ والاكثر زيادة عشر في صلاة في القدر
 فلا **وكذا الخلاف في بعض حيز العباد او شرطها كقص ركعة او نقص**
 الوصوة هل هو نسخ لما قيل نعم الي ذلك انما قص لجواز او هو يد
 بعد بقره وقال الجمهور من السافعية لا والنسخ للجزء الشرطي فقط
 لانه الذي يترك وقيل نقص الجزء نسخ بخلاف نقص الشرط ولا
 فرق بين متصلة ومتفصلة كما لا استقلال والوصوة وقيل يفيض المتفضل
 ليس بنسخ اتفاقا **خاتمة** في النسخ يتعين **الناسخ** للشيء بخلاف
 عنه **وطريق العلم بتأخر الاجماع** بان يجمعوا على انه متأخر ما عام
 عندهم على تأخره او قوله **صلواته عليه وسلم** هذا **الناسخ** له **او**
 هذا بعد ذلك **او كنت** هيئت عندك **او فعلوها** الحديث مسلم كتب
 نصيب عن زيارة القبر فزوروها **او النص على خلافه الاول** اي
 ان يذكر على خلاف ما ذكره فيه **اولا او قول الراوي** هذا سابق على
 يكون ذلك متأخرا ولا اثر لموافقة احد النصين للاصل ان البراءة
 الاصلية في ان يكون متأخرا عن المخالف لها خلافا لما راعى ذلك نظرا
 الي ان الاصل مخالفة الشرع كما فيكون المخالف هو السابق على الموافق
 قلنا لا يلزم ذلك لجواز العكس **وثبت احد الابتنين في المصحف**
 بعد الاخرى اي لا اثر له في تأخير نزولها خلافا لما راعى ذلك نظرا الي ان
 الاصل موافقة الرضخ للنزول قلنا لكنه غير لازم لجواز المخالفة كما تقدم
 في آيتي عدة الوفاة **وتأخر اسلام الراوي** اي لا اثر له في تأخر
 مروية عارضا مستقدم الا لام عليه خلافا لما راعى ذلك نظرا الي انه
 الظاهر قلنا لكنه على تقدير تسليمه غير لازم لجواز العكس **وقوله** اي
 الراوي

الراوي **هذا الناسخ** اي لا اثر لقوله في ثبوت النسخ به خلافا لما راعى ذلك
 الي انه لعائلة لا يقول ذلك الا اذا ثبت عنده قلنا يتوته عنده يجوز ان
 يكون باجتهاد لا يوافق عليه **الناسخ** اي لا اثر للراوي هذا الناسخ لما علم
 انه مسنوخ ولم يعلم الناسخ فان له اثر في تعيين **الناسخ خلافا لما راعى بها**
 اي تراعي الآثار لما عدا الاحتمال وقد تقدم بيان ذلك والله الموفق

الكتاب الثاني في السنة وهي اقوال

بنينا محمد صلى الله عليه وسلم وافعاله وبشهادته لانه كقوله
 الانكار والحق فعل مما تقدم وقد تقدم مما حثنا الاقوال
 التي شترت السنة فيها الكتاب من الاسرار والهي وعينها والكل
 هنا في غير ذلك ولتوقع بحسب السنة على عصمة النبي بها اذا اجمع
 الانبياء لزيادة الفائدة فقال **الانبياء عليهم الصلاة والسلام**
محصونون لا يصدر عنهم ذنب ولو صغيرة سهوا او لا يصد
عنهم ذنب اصلا ولا كبيرة ولا صغيرة ولا عدوا ولا سهوا وفاقا
للاسناد اي اسحاق الاسفرايني وابي الفتح الشافعي وساني والفايحي
 عياض والشيخ الامام والد المصنف كرامتهم على الله تعالى ان يصد
 عنهم ذنب والاكثر على جواز صدور الصغيرة عنهم سهوا لا الدالة
 على الحسنة كسرقه لفته والطفيق بيرة وسهون عنها وبيع على
 بنينا مسلم ما ذكر بقوله **قاذن لا يفر محمد صلى الله عليه وسلم احداهما**
على باطل وسكوتة ولو غير متشكك بان علم به مطلقا **الاقل**
من يعبر به الانكار بنينا عليه انه غير مطلق بالفرع **ولو ما مفعلا**
 لانه كافر في الباطن **وقيل انما من غير المتفق** لان المتفق تجري عليه احكام المسلمين

على الفصل

في الظاهر **دليل الجوار للفاعل** اي رفع المخرج عنه لان سكوتة صلى الله عليه وسلم
على الفعل تغير له **وكذا الغير** اي غير الفاعل خلافا للفاضي ابن بكر الباقين
قال لان السلوة ليس بخطاب حق يعمر واجيب بانه كالمخاطب فيجوز **فعله**
صلى الله عليه وسلم **غير يحرم القصص وغير مكروه للندرة** وفيه التوق بصيغ
المصنف اي لندرة وقوع المكروه من التقي من الله فمكروه من وخلافا
الاولى مثل المكروه او مندرج فيه **وما كان** من افعاله **جليا** كالقيام
والغفود والاكل والشرب **او بيان** كقطع السارق من الكوع بيان المحل
القطع في اية السرقه قال المصنف روي باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قطع سارقا من المفصل **او تخصصا** كزيادته في التكاثر
على اربع نسوة **فواضح** ان البيان دليل في حقه وحيثما لم يستغنى
به **وقبالت** من فعله **من الحي والسري** كالحج **راكبا** تردد ناسي
من القائلين في تعارض الاصل والظاهر فيحمل ان يلحق بالجلي لان الال
عدم التشريع فلا يستحب لنا ويحمل ان يكون بالشرعي لان النبي صلى
الله عليه وسلم بعث نبيا للشرعيات فيستحب لنا **وما سواها**
اي سوى ما ذكر من فعله **ان على صفة** من وجوب اذنه
او الامة **فانته** مثله في ذلك **في الاصح** عبادة كان اوله وصلى
مثله في العبادة في العبادة فقط وقيل لا مطلقا بل يكون بحسب
الصفة وسياقي **وقيل** صفة بفعل ينصب عليها كقوله هذا واجب
مثلا **وسوية معلوم** كقوله هذا الفعل مساو كذا في حقه
المعلوم وقوعه بيا او امثالا على وجوب او نداء او ابا حدة فيكون
حظه حكم المبين والممثل ولا اشكال في ذكر لبيان هنا مع ذكره قبل

لان الصلوة هنا فيما يعلم به صفة الفعل من حيث هو لا يفيد كونه
سوي ما تقدم ويجوز الوجوب من غيره كالملازمة بالاذن لانه
ثبت بانسقة الشريعة انما يؤذن لها واجيب بخلاف ما لا يؤذن لها كاصلا
العيد والاستقاء **وكونه** اي الفعل **ممنوعا** منه **لوم** كالحج
والحد لان كلاهما عقوبة وقد يخلف الوجوب عن هذه الامارة ليدل
كما في سجود السهو وسجود التلاوة في الصلاة **ويخص** **الندب** غيره
يجري قصد القرية عن قيد الوجوب **وهو** اي الفعل المجرد قصد القرية
كغير من صلاة وصوم وقراءة وذكر وكودك من التطوعات **وان**
جهت صفة للموجوب في حقه وحققا لانه الاحوط **وقيل للندب**
لانه المتحقق بعد الطلب **وقيل للاباحة** لان الاصل عدم الطلب **وقيل**
بالوقت في الكل لتعارض اوجهه **وقيل بالوقت في الاولين** فقط
مطلقا لانها الغالب من فعل النبي صلى الله عليه وسلم **وقيل فيها**
ظهر قصد القرية والا فالاحاطة وعلى غير هذا القول سوا قصد القرية
ام لا ومحاسن القرية للاباحة بان يقصد بفعل المباح بيا لانه
فيما ي عليه هذا القصد كما قاله المصنف وقوله ان ظهر عدل اليه عز قوله
ان لم يظهر الذي هو سهو كما رايتهما في حط مشطوبما على الثاني منها
بدله الاول ان ظهر **واذا تعارض القول والفعل** اي تخالفا **ودل**
دليل على تكرره على مقتضى القول فان كان القول خاصا به صلى الله عليه وسلم
كان قال بحج صوم يوم عاشوراء في كل سنة وافرقة في سنة بعد القول
او قبله **فالمتاخر من القول والفعل** فان علم **ناسخ** للمنفذ مستكما
في حقه وذلك ظاهر في ناسخ الفعل وكذا تقدم له لانه الفعل على الجوار

المستمر **فاما جملتها** من القول والفعل **فانها** اي الاقوال الاصح الوقف
 عن ان يترجح احدهما على الاخر في حقه الي نبيذ الترخي لا سواهما
 في احكام تقدم كل منهما على الاخر وقيل يرجح القول لانه اقوى دلالة
 من الفعل لوصفها والفعل لما يدل بقرينة وقيل يرجح الفعل لانه
 اقوى في البيان يدل ان يبين هو القول ولا تعارض في حقا حيث
 دل ما سانه في الفعل لعدم تناول القول **وان كان** القول **خاصا**
 بنا كانا قال يجب عليكم صوم عاشورا الى اخر ما تقدم **فلا معارضة فيه**
 اي في حقه صلى الله عليه وسلم بين القول والفعل لعدم تناول القول
 له **وفي الاله الماهر تاسع** منها المتقدم ان دل دليل على الناسي
 به في الفعل **فان جملتها** **ثالثها** **الاصح** **يعمل بالقول** وقدرها
 لفعل وقيل الوقف عن العمل لولا احدهما كمثل ما تقدم واما اختلف
 التصحيح في المسند كما في المحقق لانا مستعدون عما يتعلق
 بنا بالعلم بحكمة العمل به بخلاف ما يتعلق بالنبي اذ لا ضرورة
 الي الترجيح فيه وان يرجح الاصح عدم القول فيه ايضا وان لم يدل
 دليل على الناسي به في الفعل فلا تعارض في حقه لعدم ثبوت
 حكم الفعل في حقه **وان كان** القول **عاما** **لما كان** **قال** **يجب عليكم**
 وعليك صوم عاشورا الى اخر ما تقدم فيقدم الفعل **او القول له ولا**
كافر من المتأخر من القول والفعل فانه علم مستخدم على الاخر
 لان يسخره في حقه صلى الله عليه وسلم وكذا في حقه ان دل دليل
 على ما سانه في الفعل والافلا تعارض في حقه وان جهل
 المتأخر فالاقوال **الحكم** **الصحي** **في حقه** الوقف في حقه تقدم
 القول

القول **الا ان يكون** **العام** **فاهل** منه صلى الله عليه وسلم لا تصالكان قال
 يجب علي واحد صوم عاشورا الى اخر ما تقدم **فالفعل** **تخصيص** **للقول**
 العام في حقه تقدم عليه او تأخر عنه او جهل ذكر ولا ينسخ حينئذ لا
 التخصيص اهون منه **الكلام في الاحكام** اي يقع المهره
 واقتضى تنقيح المركب الصادر بالمجمل ليجز الكلام اليه زيادة
 للفايده فقال **المركب** اي من اللفظ **اما جهل** بان لا يكون له معني و
هو موجود كدلول اللفظ الهديان **خلافا** **للإمام** الرازي في معنيه
 وجوده قابلا للترجيح انما يصار اليه للافادة بحيث اتفقت انفي
 فيرجع خلافه الي مثل ما ذكر لا يسمى مركبا وليس موصوفا اتفاقا
واما صفة بان يكون له معني ما **والخيار** **انه موصوع** **اي النوع**
 وقيل لا والرفوع مفرداته وللتعبير عنه بالكلام **قال** **والكلام**
ما تضمنه **من الكلم** اي كلمتان فصاعدا **تتمت** **امام** **اميدا**
مقصود **الذاته** فخرج غير المعيد كرجل يتكلم بخلاف تعلم رجل
 لان فيه بيان بعد العام وغير المقصود كالصادر من التام والقصور
 لغيره كصلة الموصول **مخرج** **الذات** **العام** **اي** **فانها** **مفيدة** **بالتم** **اليه** **مقصودة**
 لا يضاف معناه ولا للاقوال الكلام على التمساني كاللسماني ولا خلافه
 في ان حقيقة فيها اذا قال حاكما له **وقالت** **العلة** **انه الكلام حقيقة**
في اللسان وهو المحدود بما تقدم ليدار به الى الادهان دون التمساني
 الذي ابتدئ الاشاعره دون العلة **وقال** **الاشعرية** **انه حقيقة**
في اللسان وهو المعنى العام المعبر عنه باصدقات اللسان مجاز في
 اللساني وهو المختار قال الاخطا ان الكلام لفي القواد واما جهل

على القواد دليل

وسمى بالمشرك بين الساني والنسائي لا الاصل في الاطلاق الحقيقة قال الامام
 الرازي وعليه المحققون منا ويحجب عن القولين على بنادر الساني يانه قد
 نيكرا سوال اللفظ في معناه المجازي او في احد معنييه الحقيقيين فيناد
 الى الادهان والنسائي منسوب الى النفس بزيادة القوتون للدلالة على
 كافي قولهم شعرا في اللغظيم الشع واما يتكلم الاصول في الساني لانه
 حجة في ذلك لا في معنى النفسي فان اقا اي ما يصدق الساني بالوضع
 ظاهرا فطلب ذكر الماهية اي اللفظ المفيد لطلب ذلك استعمال حتما هذا
وطلب يحصلها او يحصل الكف عليها اي اللفظ المفيد لذكر **الشيء وبني**
 حرق ولا يعقد ولو كان طلب يحصل وما ذكره من **ملخص** اي مساو
 للمطلوب من رتبة **وسايل** اي دون المطلوب منه رتبة فان اللفظ
 المفيد لذلك منها يسمى انراو حينا وفيل لا بل يسمى في الاول التماسا ومن
 الثاني سوا لا واسارا المصنف الى هذا الخلاف بقوله ولو **والا** اي وان
 لم يفد بالوضع طلبا **فلا يحتمل** منه **الصدق والكذب** فيما دل عليه تنبيه
 وانشا اي يسمى بكل من هذب الاسمين سواء لم يفد طلبا نحو انت
 طالق ام فاد طلبا للزم كالتنبي والتزجي كقوليت الساب يعود يوما
 لعل الله يعفو عني ومحتلها اي الصدق والكذب من حيث هو
 الخير وقد يقطع بصدق او كذب لا سر حاربه عنه كما ينبغي
والا في قوي تعريفه كالعالم والوجود والعدم اي كما ان يعرف ما ذكر
 قبل لا كلاس الاربع ضروري فلا حاجة الى تعريفه وقيل لعسر تعريفه
وقد يقال الاشارة اي كلام يحصل مدلوله في الخارج **بالكلام** نحو انت
 طالق وفم فان مدلوله من ايقاع الاطلاق وطلب القيام بحصله لا بغيره
 وقوله

٩٨
 وقوله بالكلام من اقامة الظاهر تمام الصير لا يضاع فالاشارة بهذا المعنى
 اعم منه بالمعنى الاول لشموله ما قبل الاول معه **والخير خلافة** اي ما يحصل مدلوله
 في الخارج بغيره اي ما لا يتطابق صدق او كذب نحو قام زيد فان مدلوله اي
 مضمونه من قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل لا يكون واقعا في الخارج
 فيكون صدقا وغير واقع فيكون كذبا ولا يخرج له اي للخبر من حيث مضمونه
 عنهما عن الصدق والكذب **لانه اما تطابق الخارج** فالصدق **اولا** فالكذب
وقبل بالواسطة بين الصدق والكذب **فالحاجة** اي الخبر **اما تطابق الخارج**
مع الاعتقاد اي الاعتقاد الخبر المطابقة وبينه اي في اعتقادها بان اعتقد
 عدمها ولم يعتقد شيئا **اولا يطابق الخارج مع الاعتقاد** اي اعتقاد
 الخبر عدم المطابقة **وتفقيه** اي في اعتقاد عدمها بان اعتقد ما ولم
 يعتقد شيئا **الثاني** اي ما اتفق فيه الاعتقاد المذكور الصادق بصورتين
فيها اي في المطابق وغير المطابق وذلك اربع صور **واسطة** بين
 الصدق والكذب والاول وهو ما معه الاعتقاد المذكور في المطابق
 الصدق وغير المطابق الكذب وغيره اي الاحتياط قال الصدق المطابقة
 اي صدق الخبر مطابقة لاعتقاد الخبر تطابق اعتقاد الخارج اولاً فالساح
 بفتح العجمة وهو ما لم يعد اعتقاد واسطة بين الصدق والكذب
 تطابق الخارج اولاً **والراغب** قال الصدق **المطابقة الخارج مع الاعتقاد**
 فلما قال الاحتياط **فان فقدنا** اي المطابقة الخارجية واعتقادها اي مجموعها
 بان فقد كل منهما واحد **فانه كذب** وهو ما فقد بين كل منهما سوا صدق فقد
 اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها او بعدم اعتقاد شيء **وسمى موصوف**
بها اي بالصدق والكذب **بجهتين** وهو ما فقد فيه واحد من المطابقة للخارج

واعقادها بوصف بالصدق من حيث متابعته للاعتقاد او الخارج وبالصدق
 من حيث انتفت فيه الطائفة للخارج او اعتقادها فهو واسطة بين الصدق
 والكذب **ومدلول الخبر في الاثبات الحكم بالسنة التي تضمنتها كقيام زيد في**
قيام زيد مثلاً لا يتوقف في خارج وفقاً للإمام الرازي في الله الحكم بها و
خلافاً للرازي في الله بشوقها والا اي وان لم يكن مدلول الخبر الحكم
بالسنة بل كان يتوقف لم يكن من الخبر كذا اي غير ثابت النسبة في
 الخارج وقد انفق العقلاء على ان من الخبر كذا واجب بان كذب الخبر
 بان لم تثبت نسبة في الخارج ليس مدلولاً له حتي ينافي ما جعل مدلوله
 من ثبوت السنة غايته الامر ان الخبر الكذب يخلو فيه المدلول عن الدليل
 لا دلالة وضعية لا عقلية وتقسيم الخبر الى الصدق والكذب
 باعتبار وجود مدلوله تعدد وتختلف عنه في الاول الموافق للإمام الرازي
 ما لم عما هذا التعلق وتقسيم الخبر على الصدق والكذب باعتبار
 ما تضمنته من السنة كما سياتي ويقاس على الخبر في الاثبات الخبر
 في النفي فيقال مدلوله الحكم بانتفاء السنة وفيل انتفاؤها وقوله وان لا
 لم يكن الخبر كذا اوضح مما قال من عبارة الحصول وعنده بان
 لم يكن الكذب خبراً او من عبارة التخصيص وعنده لم يكن الخبر كذا وورد
 الصدق والكذب في الخبر السنة تضمنتها ليس غير كقيام في زيد ان عمر وقام
 لاثابة زيد لمروا ايضا فقام المسد الي صهر زيد شتم علي سنة هي قيام
 زيد وهو مورد الصدق والكذب في الخبر المذكور لاثابة زيد لمروا فيه اذ لم
 يقصد به الاخبار بها ومن ثم اي ما هنا وهو ان المورد السنة اي من
 اجل ذلك **قال الامام مالك بن اعين صاحبنا الشهادة توكل**

فلا

فلا ما بن فلاه قولا شهادة بالوكالة اي التوكيل فقط اي دون نسبة التوكيل
 ووجه بناءه علي ما ذكر ان متعلق الشهادة غير كاسياتي **والله** اي الخارج
 عندنا انها شهادة بالنسبة للموكل **صنا والوكالة** اي التوكيل اصلاً لنسبة
 ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لعيينة عن مجلس الحكم
نسبة الخبر بالشطر الى امور خارجة عنه اما مقتضى بكذا
كالعلوم خلافه ضرورة مثل قول القائل الغيصة ان يجتمعان او بارهاق
او استدلالا خوف قول السلفي العالم تدرم وكل خبر او لهم باطلا فكذب
 عليه صلى الله عليه وسلم المعصية عن قول الباطل **او نقص منه** من جهة روليه
ما يزيل الوهم الحاصل بالنقص منه من الاول ما روي ان الله خالق نفسه
 فانه يومئذ حدثه اي يوقع في الوهم اي الدهش ذلك وقد دل العقل القاطع
 علي انه تعالى متزه عما يحدث ومن الثاني ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في اخر حياته فلما سلم قام فقال ارايتكم
 ليلتم هذه فان علي راس مائة سنة منها لا يبقى مني هو اليوم علي ظهر
 الارض احد قال ابن عمر فوهل الناس من معالته وانما قال لا يبقى من
 هو اليوم يريد ان يخرج ذلك القدر فوهل الناس بفتح الفا اي غلطوا
 في فهمهم المراد من لفظة اليوم ويوافقه فيها حديث ابن سعيد الخزري
 لا ياتي مائة سنة وعلي وجه الارض نفس منقوسة اليوم يا ايها
 اليوم مائة سنة وهو حية يريد رواها مسلم وروي مسلم ايضا عن
 جابر ان ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر وقوله منقوسة اي مولود
 اختر زيد من الملائكة ونسب العوض الخبر بان يكذب علي النبي صلى الله عليه وسلم
 فسان الراوي لما رواه في ذكر مرة طائفة المردي **واقر اعلي** صلى الله عليه وسلم

اي وقع في الوهم
 اي الدهش
 اي لا يبق

كوضع الزيادة احاديث تحال العقول تغير العقل عن شريفته الظاهر
او غلط من الراوي بان سبق لسانه الى عبر ما رواه او بضع مكانه
ما يظن انه يودي بعناه او غيرهما كما وضع بعضهم احاديث في
الترغيب في الطاعة والترهيب عن المعصية **ومن المقطع بكذبه على**
الصحيح حين مدعي الرسالة اعلم انه اني رسول عن الله الى الناس **بلا**
بجزة او يصدقني الصادق له لان الرسالة عن الله على خلاف العادة
والعادة يكذب من يدعي ما يخالفها بل يدعي وقيل لا يقطع بكذبه
لجوار العقل صدقه اما مدعي النبوة في الاجاب البه فقط فلا يقطع
بكذبه كما قال امام الحرمين **وما ينبغي** اي فتر عنه من الحديث
وم يوجد عند اهل من الرواه من المقطع بكذبه لفضا العادة
لكذب نافلة وهذا مفروض بعد استقرار الاخبار اما قيل استقرارها
كما في عصر الصحابة فيقول ان يروى احدكم ما ليس عند غيره كما قاله
الامام الرازي ويعصم المنسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم من المقطع
بكذبه لانه روي عنه انه قال سيكذب علي فان كان قال ذلك فلا بد
من وقوعه الا فيكذب عليه وهو كما قال المصنف رحمه الله حديث لا يعرف
والمنقول احد فيما توفر الدواعي **عليه نقله** توازن السقوط الخطيب
عن المنبر وقت الخطبة من المقطع بكذبه لجوار العقل صدقه وقد
قالوا تصدق ما روي عنه في امامته على رضي الله عنه خواتم الخليفة
من عدي مشهور له بما يتواتر من العجرات كحين اخذ وتسلم الحجب
وتسبح الحصى قلنا هذه كانت متواترة واستغنى عن تواترها الى الان
تواتر القرآن بخلاف ما يذكر في امامته على فانه لا يعرف ولو كان ملحقا
عواهل

لخالفة العادة
خالف للرافضة
في قوله لا يقطع
بصدق

علي اهل بيعة الشئفة اي الصحابة الذين يسموا بالكبر في شئفة بني ساعه
من الخراج وهي صفة مطلقة بمنزلة الدار لهم ثم يسموا على وغير رضي الله عنهم
واما مقطع بصدق خبر الصادق اي انه نقله لثبته عن الكذب ورواه
لعصمته عن الكذب ويعصم المنسوب الى محمد صلى الله عليه وسلم وان كان لا يعلم
عينه والمتواتر يعني اولفظا وهو جزم جمع يمتنع عادة نواظهم على الكذب
عن محسوس لا معقول لحوار الغلط فيه فلا سفة تقدم العالم فان اتفق
في الجمع المذكور في اللفظ والمعنى فهو اللفظي واما اختلافهم في الجمع وجود
معنى كلي فهو المعنوي كما اذا اخبر واحد عن عالم انه اعطى ديارا واحدا
انه اعطى فرسا واحدا اعطى لغيره وهكذا فقد اتفقوا على معنى كلي
وهو الاعطى وحصول العلم من خبر مصفونه انما هي علاقة اجتماع
مربطة اي المتواتر في ذلك الخبر اي الامور المحققة له وهو كما
يوجد بما تقدم كونه خبر جمع وكونه بحيث يمتنع نواظهم على الكذب
وكونه عن محسوس **ولا يكتفي الاربعه** فعدد الجمع المذكور **وما قاله القاضي**
الى كبر الاقلاني والساغية لاسميا جهم الى التركة فيما لو شهدوا باننا
فلا يقيد قولهم العلم **وما زاد عليها** اي الاربعه **صالح** لا يكفي في عدد
الجمع في التواتر من غير ضبط بعدد معين **وتوقع القاضي في الحديث**
هل **وقال الاصطفي اقله** اي اقل عدد الجمع الذي يفيد جزم العلم
عشره لا ما دونها احاد **وقيل** اقله اثنا عشر كعدد النبا في قوله تعالى
وبعثنا منهم اثني عشر نبيا بعموا كما قال اهل التفسير للكفايين
بالشام طليعة بني اسرائيل المأمورين بجهادهم ليجردهم بحكم الذي
لا يهرب فكأنهم عو هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك

وقيل أقله **سجود** لأن الله تعالى قال واختر موسى فومه سبعين
 راجلا لميقاسنا أي الاعتدال الجائز من عباد العجل وأسماءهم كلامه من
 اسروا كل من يجنوا قوتهم بما يسمعون فكونهم على هذا العدد ليس لأنه أقل
 ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك **وقيل** أقله **ثلاثة** **ونصفه عشر**
 عدد أهل غزوة بدر والبضع وقد شفع ما بين الثلاث إلى التسع وعبارة
 أم المؤمنين وعشرة وثلاثة عشر وزاد أهل السير على القولين أربعة
 عشر وخمسة عشر وستة عشر وثمنا عشر وتسعة عشر وبعضهم
 قال إن الثمانية من الثلاثة عشر بعضها وهي البطشة الكبرى
 وأما ضرب لم سهمي وأحرم فكانوا أحد حضرها وهي البطشة
 الكبرى التي أعز الله بها الإسلام ولد كذا قال صدره عليه السلام
 فيما رواه الشيخان وما يدعي لعز الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا
 ما كنتم تعد غفرت لكم وهذه الأفضحية زيادة أحسنكم يتدعى على
 المتقين عنكم لغرنا وأما يعرفون يا حياركم فكونهم على أهل العدد
 المذكور ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب مثل ذلك واجيب
 اللبس في الجميع والأصح **لا يشترط فيه أي في المتواتر اسلام** في رواية
 ولا عدم احتواء بل عليهم فيجوز أن يكونوا كافرا وإن كانوا جميعا لم
 كان يخبر أهل قسطنطينية بقتل ملكهم لأن الكثرة مانعة من
 التواطؤ على الكذب وقيل لا يجوز ذلك لحوازي توافق الكفار وأهل بدر على
 الكذب فلا يفيد خبرهم العلم **والأصح** **أن العلم فيه** أي في المتواتر
ضروري أي عند سماعه من غير احتياج إلى نظر حصوله لمن يأتي
 منه النظر كالبه والصبيا **وقال الكلب** من العترة والامامات
 أي امام

أي امام الحرمين والرازي **نظري** **وقوله** **امام الحرمين** أي فركونه نظريا
 كما أفصح به الغزالي التابع له أخذ من كلام الكلبي **توقفه على نقل ما**
حاصل عند السماع وهو الحقيقة كونه الخبر متواترا من كونه خبر جميع
 وكوهم بحيث يمنع تواطؤهم على الكذب وكونه عن محسوس **لا الاحتياج إلى**
النظر عقبيه أي عقيب سماع المتواتر فلا خلاف في العتيق في أنه ضروري
 لأن توقفه على تلك المقدمات لا ينافي كونه ضروري غير أن الامام الرازي خلاف
 ما عبر به المصنف عند سهوا أو نظر إلى ما المراد واحد وقوله عقبيه بالبالغة
 قليلة جرت على الالسنه والكثير ترك اليا كما تقدم **وتوقوا الأيدي**
 عن القول بواحد من الضروري والنظري لعارضا دليلها السابقين من
 من حصوله لمن يأتي منه النظر وتوقفه على تلك المقدمات الحقيقة
 له من غير نظر إلى عدم التناهي بينهما **فإن** **أخبار** أي أهل
 الخبر المتواتر **عن عيان** بأن كانوا طبقة فقط **فذلك** أي واضح **والأصح**
 وإن لم يخبروا عن عيان بأن كانوا طبقات فلم يخبر عن عيان إلا الطبقة
 الأولى منهم **میشترط ذلك** أي كونهم جميعا يمنع تواطؤهم على الكذب
في كل الطبقات أي في كل طبقة طبقة يفيد خبرهم العلم ومن هذا
 يتبين أن المتواتر في الطبقة الأولى قد يكون أحدا منها بعدها وهذا
 يحمل القراء السادة كما تقدم **والصحيح** من الأقوال **ثالثا** **أنه**
 أي المتواتر أي العلم الحاصل منه **لكثرة العدد** في رواية **متفق**
 للسامعين فيحصل لكل منهم **والفراب** الزايدة على أقل العدد الصالح
 له بأن تكون لازمة له من أحواله المستقلة به أو بالمخبر عنه أو
 بالمخبر به **قد خالف فيحصل لزيد** **وغيره** مثلا من السامعين

السر

ضروري

لان القرائن قد تفهم عند شخص دون اخر اما الجند المفيد للعلم بالقرائن
 المتصلة عنه فليس بجواهر والقول الاول يجب حصول العلم منه ليعمل
 من السامعين مطلقا لان القرائن في مثل ذلك ظاهرة لا تخفى على احد منهم
 وبعضهم فقط كجواز ان لا يحصل العلم لبعض بكثرة العدد كالقرائن
والصحيح من اقوال **ان الاجماع على وقوع خبر لا يدل على صدق**
 في نفس الامر مطلقا **وثالثها** يدل **ان التلفؤا** ^{في الجموع} **والقبول**
 بان صرحوا بالاسناد اليه فان لم يتلفؤوا بالقبول بان لم يتصرفوا بالاسناد
 اليه فلا يدل جواز اسنادهم الي غيره مما استنبطوه من القرآن وثالثها
 يدل سلفا لان الظاهر اسنادهم اليه حيث لم يصرحوا بذلك لعدم
 ظهور مستند غيره ووحيد لانه اسنادهم اليه على صدق ادلوه
 ما يكن حينئذ صدقا بان لا يكذبوا كما ان اسنادهم اليه خطأ وهم
 معصومون عند قلنا لانهم اخطا حينئذ لانهم ظنوا صدقه وهم
 انما اسروا بالاسناد الا فظنوا صدقه لا يستنادهم اليه انما يدل على
 ظنهم صدقه ولا يلزم من ظن صدقه صدقه في نفس الامر وقيل
 ان ظنهم معصوم عن الخطا **وكذلك يتأخر يوم الدواعي بطلاله**
 بان لم ييطله ذو والدواعي مع سماعهم له احاد لا يدل على صدقه
خلافا للزبدية في قولهم يدل عليه قالوا للاتفاق على قبوله حينئذ
 قلنا الاتفاق على قبوله انما يدل على ظنهم صدقه ولا يلزم من ذلك
 صدقه في نفس الامر مثال قوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله
 عنه انت بي بمنزلة هارون من موسى الا انه لا يبي عدي رواه الشيخان
 فان دواعي بني امية وقد سمعوه سوفرح على بطلاله لانه على خلافه
 على

علي رضي الله عنه قيل خلافة هارون عن موسى بقوله اختلفني في قولي
 وان مات قبله ولم ييطلوه **واقتراح العطا** في الخبر **بين ما اول وصحيح**
 لا يدل على صدقه **خلافا لقوم** في قولهم يدل عليه قالوا للاتفاق على قبوله
 حينئذ قلنا للاتفاق على قبوله انما يدل على ظنهم صدقه في نفس الامر
والصحيح ان الخبر بحضرة قوم لم يذكره **ولا حامل على سكوتهم**
 عن تكذيب من اخوف او طمع في نسي منه **صادق** فيها خبره لان
 سكوتهم تصديق له عادة فقد اتفقوا وهم عدد الواتر على خبر من
 محسوس اذ قرأ المسئلة كذلك كما صرح به الامدي يكون صدقا
 قطعا وقيل لا يلزم من سكوتهم تصديقه كجواز ان يسكتوا عن كذبه
 لاشي **وكذا الخبر يسمع من النبي** اي بكلام يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
ولا حامل على التقرير للنبي ^{للمخبر} صادق فيها خبره دينا
 كجواز ادنيوي لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر احد على كذب
خلافا لما حرم من الامدي وابن الحاجب في قولهم لا يدل سكوت
 النبي صدقه المجندا ما في الذي للجواز ان يكون النبي يعلم حالة كمال
 القام الخلو ويؤمن عن اسناد النبي صلى الله عليه وسلم من يقوم بالتقوى
 فتعلموا الصلح قال فخرج يتبنيضا فندبهم فقال ما اخلصكم
 قالوا قلت كذا وكذا قال اعلم يا سرديا **وقيل** يدل على صدقه
ان كان **مخبرا عن امر دينوي** بخلاف الذي لا يدل وفي شرح
 المختصر عكس هذا التفصيل بدله وتوجيهها بوجدها تقدم واجب
 في الدين بان سبق البيان او تأخيرها لا يبيح السكوت عند وقوع
 المنكر لما فيه من اليقاع تغيير الحكم في الاول وتأخير البيان عن وقت الحاجة

في ان في وحي الديني يراى اذا كان كذبا ولم يعلم به البتة يعلم الله به عظمته عن
 ان يقرأ احد على كذب كما علمه بكذب المنافقين في قولهم له شهد انك لرسول الله
 من حيث تخمنه ان قلوبهم وافقت بينهم في ذلك وان كان دينيا اما اذا وجد
 حامل على الكذب والتفكير كما اذا كان المحمد بن يعقوب النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا ينع في انكار فلا يدل السكون على الصدق قول واحد وانما مظهر
 الصدق محض الواحد وهو ما ينته الى التواتر واحد اكان رواية او اكثر
 افاد العلم بالقرائن المستفصلة او لا **ومنه حينئذ المستفيض وهو**
الشايخ عن اصل فخرج الشايخ لا عن اصل وقد يسمى اي المستفيض
 مشهورا **واكله** من حيث يعود رواية اي أقل عدد راوي المستفيض
اشان وقيل ثلاث الاول ما خرد من قول الشيخ في التبيين واقل
 ما يثبت به الاستقامة اشان وعبارة ابن الحاجب المستفيض ما زاد
 بقوله على ثلاث **مسألة** **حضر الواحد لا يفيد العلم الا بقرينة**
 كما في اخبار الرجل بموت ولده المشرق على الموت مع قرينة اليك
 واحضار النفس والكفن **وقال الأكثر لا يفيد مطلقا** وما ذكر من
 القرينة توحيد مع الاعا وقال الامام احمد يفيد مطلقا بشرط العدول
 لانه حينئذ يجب العمل به محاسباتي وانما يجب العمل بما يفيد العلم
 لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان تتبعون الا الظن فلو علم
 انباء غير العلم وزم اتباع الظن واجيب بان ذلك المطلوب فيه العلم
 من اصول الدين كوحاينة الله تعالى وتزهيده عما لا يليق به لما ثبت من
 العمل بالظن في الفروع **وقال الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني** **والمستفيض**
يفيد المستفيد الذي هو سنة عندنا **على نظر يا جعلا** واسطة بين
 المتواتر

المتواتر المتفيد العلم الضروري والاحاد المفيد للظن وقد مثله الاستاذ
 ما يوفق عليه ائمة الحديث وانما لم يفيد الواحد بالعمل كما قيده به
 ابن الحاجب ولا يجوز لانه لا حاجة اليه على الاول حيث يفيد العلم لان
 التقويل فيه على القرينة ولا على الثاني كما هو الظاهر وانما احتج اليه
 على الثالث كما تقدم وكذا على الرابع فيما يظهر كما يحتاج اليه حيث
 يقال يفيد الظن **مسألة** **يجب العمل به** اي بخبر الواحد في القوي
والشهادة اي يجب العمل بما يفيد به الفقي وعما يثبت به الشاهد بشرط
اجماعا وكذا اسباب الاصول الدينية اي يجب العمل فيها بخبر الواحد
 كالاجازة بدخول وقت الصلاة وبتمتعيس الماء وغير ذلك **وقيل سمعا**
لا عقلا لانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الاحاد الى القبائل والنواحي
 لتبليغ الاحكام كما هو معروف فلو لانه يجب العمل بخبرهم لم يكن
 ليعتقم فايده **وقيل عقلا** وان دل السمع ايضا اي من جهة العقل
 وهما انه لو لم يجب العمل به لتقطعت وقايح الاحكام المروية بالاحاد
 وهو كثيرة جدا ولا بيل الى القول بذلك وانما لم يرجح الاول كما
 رجه غيره على ما هو العهد عند اهل السنة لان الثاني منقول عن
 الامام احمد والفقهاء وابن شريح من ائمة السنة كنعوض المعزلة
وقالت الظاهرية لا يجب العمل به مطلقا اي عن التفصيل الاتي
 لانه على تقدير رجحانته انما يفيد الظن وقد هي عن اتباعه ودم
 عليه في قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان تتبعون الا الظن
 فلما تقدم جواب ذلك قريبا **وقال اكثره** لا يجب به **في الحدود**
 لانها تدرك بالشهادات الحديث مسند الى حنفية ادروا الحدود بالشهادات

ولاحتمال الكذب في الاحاد شبهة قلنا لان سلم انه شبهة على انه موجود
في الشهادة ايضا **وقال قوم** لا يجب العلة في **اسد النصب** بخلاف
توابعها كما ه ابن السمعاني عاصم الحنفية قال فقبلوا حيدر او
في النصاب الزايد على خمسة اوسق لانه فرع ولم يقبلوه في ابتدا
نصاب الفصولا والمجاهيل لانه اصل يعني بها اذ ماتت الامهات
من الابل والفر في اثنا احوال بعد الولادة وتم حولها على الاول
ولذلك عدهم في الاولاد مع شمول الحديث لها وهو قول ابي
حنيفة الاخير قال لعذر اشتغالها عن السن الراسب وكما اول
يجب تحمله كقول مالك وثانها يوحى منها كقول الشافعي
وقال قوم لا يجب العلة فيما عمل الاكثر فيه خلافة لان عملهم
حجة مقدمة عليه كعمل الكل قلنا لان سلم انه حجة **وقال مالك**
لا يجب العلة فيما عمل اهل المدينة فيه بخلاف لان علم قولهم حجة
عليه قلنا لان سلم حجة ذلك وقد نفت المالكية خبر المجلس الثالث بحديث
الصحابين اذا سماع فكل واحد منها بالخيار ما لم يفرقا لعل اهل المدينة
خلافة وقال الحنفية لا يجب العلة **فيما تم به البلوي** بان يحتاج
الناس الى الحديث من منكره فليست في صحة الامام لحدوده
لان ما تم به البلوي بكثير السوال عنه فتقضي العادة بنقله متواترا
لتوفر الدواعي على نقله فلا يعمل بالاحاديث قلنا لان سلم فضا العادة
بذكر **او خالفه راوي** فلا يجب العلة لانه ما خالفه دليل قلنا في حجة
وليس بخبره اتباعه لان الجهد لا يقلد بجهدا كاسياني في مثاله حديث
ابي هريرة في الصحاح اذا شرب الكلب في انا احدم فليغسله سبع
مرات

مرات و قد روي الدارقطني عنه انه امر بالعسل من لونه ثلاث مرات
قال والصحيح عنه سبع مرات ويؤخذ من قوله او خالف رواية ما
صرحوا به من ان الخلاف فيها اذا تقدمت الرواية فان تاخرت او لم
يعلم الحال فيجب العمل به اتفاقا **او عارض القياس** يعني وان يكن رواية
ومعها احدا من قوله بعد وقبل من ليس معها خلافا للحنفية
فما خالف القياس لان مخالفة شرح احوال الكذب قلنا لان سلم ذلك
وثانها اي الاقوال **في عارض القياس** انه ان عرفت العلة في الاول
ينص صريح في الدلالة على الخبر العارض للقياس **ووجبت قطعا**
في الفرع لم يقبل اي الخبر لرحمان القياس عليه حينئذ **او ظنا قال**
عن القول بقبول الخبر او عدم قبوله لساوي الخبر والقياس حينئذ
والاي وان لم يعرف النص يترجح بان عرف بالمشاط او نص مساو
او سرحي **قبل** اي الخبر مثال الخبر العارض للقياس حديث الصحاح
واللفظ للتجارية لا تصرف الابل ولا الغنم فتا مبقا عليها بعد فانه بخبر الظنين
بعد ان يجلبها ان ساء مسكه وان ساء ردها وصاعا من تمر فزاد التبريد
اللين بخالف للقياس فيما يقضي به المتلف من مثله او فحمة وتصريح
الناس وفتح الصاد من صري وقيل بالعكس **وقال ابو علي**
المجاني لا بد في قبول خبر الواحد **سنا اثنين** برؤيانه او اعتضاده
فيما اذا كان رواية واحد كان يعمل به بعض الصحابة وينشر فيهم
لان ابا بكر رضي الله عنه لم يقبل خبر المعيرة الا تسعة اذ هو اشد عليه
اعطي الجدة السدس وقال هل معك غيرك موافقه مجازا في مسألة الاشارة
فانقذه ابو بكر لما رواه ابو داود وغيره وعمر رضي الله عنه لم يقبل خبر اي موسى الا شري

انه صلى الله عليه وسلم قال اذا استاذن احدكم فلانا فلم يؤذن له فليجبه
وقال اقم عليه المينة فوافقه ابو سعيد الخدري فقبل ذلك عمر رواده الشبان
ويقوم مقام التحدث الاعتضاد قلنا طلب التحدث ليس لعدم
قبول الواحد بل للتثبت كما قال عمر في خبر الاستئذان انما سمعت
شيئا فأتيت ان اثبت رواه مسلم **وقال عبد الجبار لا من أربعة**
في الزكاة فلا يقبل خبر ما رواه فيها كالشهادة عليه وحكي هذا
في المحصول عن حكاية عن عبد الجبار عن الجبائي ومشي عليه المصنف
في شرح المنهاج فسقط منه هنا الفظة عنه وهو اما تقييد لطلاق نقل
الاثنيين كمل عنه كما مشي عليه ابن الحاجب او حكاية قول اخيه عنه في
خبر النداسة **الخيار وفاقا للبراني وخلافا للناصريين**
كالامام الرازي والامدي وغيرها ان تكذيب الاصل الفرع
فيما رواه عنه كان قال ما روي له **هذا الاسقط المروي**
عن القبول لاحتمال سريان الاصل له بعد روايته للفرع فلا يكون واحدا
منهما بتكذيبه للاخر محروجا **ومن ثم** اي من هنا وهناك تكذيب الاصل
لا يسقط المروي اي سراجا ذلك يقول لو اجتمع في شهادة لم يرد ووجه الاسقط
الذي في الامدي الخلاف فيه ان احدهما كاذب ولا يد ويحتمل ان يكون
هو الفرع فلا يثبت مرويه ولا ينافي هذا في قبول شهادتهما في قصبة لان
كلامهما يظن انه صادق والكذب على المسمى الذي يؤول اليه
في ذلك على تقدير انما سقط العدل اذ كانا عدا ولواستوضح المصنف
على الاول وما بناه عليه سلم من دعوى التناهي بين المبيني والثاني
التي اسمها بناوه **وان نكل** الاصل في انه رواه الفرع **او ظن** انه ما رواه له
والفرع

والفرع العدل **جازم** برأوايته عنه **فأول بالقبول** للخبير بما جزم فيه الاصل
بالنفي **وعليه** اي على القبول الاكثر من العلم لما تقدم من احتمال نسيان
الاصل ووجه عدم القبول القياس على نظيره من شهادة الفرع على
شهادة الاصل واجيب بالفرق بان باب الشهادة اضيق اذا اعتبر
فيه الحرية والدكوة وغيرها ولو كان الفرع الرواية وحرم الاصل
تبعها او ظنه قال المحصول في الاول نفي الرد وفي الثاني معارض
والاصل عدمه والابتنه القبول وزيادة العدل فيما رواه على غيره من
العدول لقبوله **ان لم يعلم اتحاد المجلس** بان علم تعدد الجوار ان يكون
العلمي ذكرها في مجلس وسكت عنها في اخر او لم يعلم تعدده ولا الجارة لان
الغالب في مثل ذلك التعدد والا ي **وان لم يعلم اتحاد المجلس فالتأني**
عن قبولها وعدمه والاول القبول لجواز غفلة عيرين زاد عنها
والثاني عدمه لجواز خطا من زاد فيها **والرابع ان يكون غيره**
اي غير من زاد **لا يغفل بهم القائلون** عن مثلها عادة او كانت تنوثر
الدواعي على نقلها وتعدا يريد على هذا القول على الرابع وان لم يكن الاثر
جدلك قبلت فان كان الساكت عنها اي غير الذاكر لها اضبط من
ذكرها اوضح نفي الزيادة على وجه يقبل كان قال ما سمعنا تعارضا
اي الجبران احدهما فيها بخلاف ما اذا نفاها على وجه لا يقبل بان محض
النفي فقال لم يعلمها النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا اثر لذلك ولورواها
اي الراوي **مرة** وترك اخري فكذا وبين رواها دون الاخر فان
استدھا وتركها الى مجلسين او سكت قبلت او الى مجلس فقبل قبل الجوار
السهم وترك وقيل بجواز الخطا في الزيادة وقيل بالوقف فيهما

وغيره **اعراب الباقى** تعارض اي جند الزيادة وجنودها لا اختلاف
المعنى جنيدي كالوروي في حديث الصحابي فربما الله رولا الله صلى الله عليه وسلم
زكاة الفطر صاعا من تمر الباخرة نصف صاع **حلا فالبرك** اي عبدالله في قوله
سئل الزيادة كما اذا لم يتغير الاعراب **ولو انزل من واحد** بما روي عنه
شيخ بزيادة قبل المنفرد فيها عند الاكثر لان معه زيادة علم وقيل لا مخالفة
لرقيقه **ولو اسند** اي اسند الخبر اليه صلى الله عليه وسلم واحد
من رواه وارسله اليافون بان لم يذكر الصحابي كما يعلم مما ياتي **او وقع**
ورفعوا اذا الخطه سمعوا وصوابه ارفع ووقفوا اي رفع الخبر اليه
البي صلى الله عليه وسلم واحد من رواه ووقفه اليافون على الصحابي او من دونه
كالزيادة اي كالاسناد او الرفع كالزيادة فيما تقدم فيقال ان علم تعدد مجلس السماع
من الشيخ فيقبل الاسناد او الرفع لحوار ان يفعل الشيخ ذلك مرة دونه اخرى
وحده في ذلك القول على الراجح وكذا ان لم يعلم تعدد المجلس ولا اتحاده لان الغالب
في مثل ذلك التعدد وان علم اتحاده ثقالت الاقوال الوقوف على القول وعدمه والراجح
انه كان مثل المرسلين لا يعمل عادة عن مثل الاسناد او الرفع على وجه يقبل كان
كالو اما سمعنا الشيخ اسند الحديث او رفعه تعارض الصحاح وحده بعض الجند
جائز عند الاكثر **ان يتعلق** اي يحصل ^{العلق} للجمهور الاحتمال فلا يجوز
اتفاقا لاحلاله بالسبي المقصود كان يكون غاية او مستثنى كما في حديث الصحابي
انه صلى الله عليه وسلم ففي عبايع التمر حتى تزهى وحديث مسلم الذهب بالذهب
ولا الورق بالورق الا مثلا بمثل وزنا بوزن سوا سوا بخلاف ما لا يتعلق به
فيعوز حذفه لانه كجند مستقل وقيل لا يجوز لاحتمال ان يكون للضم فايد تنو
بالنقريه وفرب هذا من اشنع الرواية لا المعنى وسياتي في سآله حديث اي داود
وعبده

وعبده انه صلى الله عليه وسلم قال في البحر هو الطهور ماء الحبل مستنزه
واذا حل الصباي قبل او التابى سويده على احد محلي المتنافيين كالقرو
محمد علي الطهر او الحبيص **فالتا هي حمله عليه** لان الطاهر انه اما حمله
عليه ونوفوا ابواسحاق الشيرازي حيث قال يقبل وعندي فيه نظري لاحتمال
ان يكون حمله لمواخفة راي لاسعوده واما سايوي التابى الصباي على الراجح
لان ظهور القرينة للصحابي اقرب **وانما يتنافى** اي المحلان فالمشتركة في حمله
عليه معنيته الذي هو الراجح ظهورا واحتمالا كما تقدم فيعمل السوي على
محمله كذلك ولا ^{يعتبر} على محل الروي الا على القول بان مذهب تخصيصه وعلى
المنع من حمل المشترك **ثان مذهب** على معنيته يكون الحكم كالموتى في الحلال
كما قال صاحب البدع المعروف حمله على حمل الراوي ولا يبعد ان يقال
لا يكون تاويله حجة على غيره منتهى فان حمله اي حمل الصحابي سويده
على غير ظاهره كان حمل اللفظ على المعنى المجازي دون الحقيقي والا مر
على المذوب دون الوجوب **فالاكثر على الظهور** اي على اعتبار ظاهره
المروي وفيه قال الشافعي كيف انزل الحديث لقول من لو عاصرت له حجة
وقيل حمل على تاويله مطلقا لانه لو لم يفعل ذلك الا لئلا يلبس في ظنه
وليس لعينه اتباعه فيه **وقيل** حمل على تاويله **ان صار اليه لعله يتعبد**
البي صلى الله عليه وسلم اليه من قرينه مشاهرها قلنا علمه ذلك اي ظنه
ليس لعينه اتباعه فيه لان المتعبد لا يقبل جهده بان ذلك دليل على انه **مسألة**
لا يعمل في الرواية **مخبون** لانه لا يمكنه الاحتراز عن الخلل سواء اطبق
حينئذ ام تقطع وان شئ من افاقته **وكافر** ولوعلم منه التدبر والتميز عن الكفر
لانه لا وثوق به في الجملة مع شرف منصب الرواية عن الكافر **ولنا صبي**

ممن في الامام لان علمه بعدم تكليفه قد لا يتخرج عن الكذب ولا يوثق به
وقيل يقبل ان علم منه التخرج عن الكذب ولم يصح المصنف للعلم
به فانه غير المميز لا يمكن الاحتراز عن الخلط ولا يقبل قطعا كما يجوز في
تحمل الصبي مبلغ ما دي ما تحمله **يقبل عند الجمهور** لانها الحذور
السابق وقيل لا يقبل لان الصغر ينطو عدم الضبط والتحرر ويسمى
الحفظ اذ ذاك ولو تحمل الكافر فاسلم فادي قبل قال المصنف في شرح المنهاج
على الصحيح وكذا الفاسق يتحمل فينوب فيؤدي يقبل **ويقيل مبدع**
لا يكفر ببدعة **تخر الكذب** مع تاويله في الابتداء سواء دعي الناس
اليه ام لا وقيل مطلقا لا بداعه التسوق له **وثالثها قال الامام مالك**
يقبل الا الداعية اي الذي يدعو الناس الى بدعة لانه لا يوثق منه
ان يضع الحديث على وفقها اما من يجوز الكذب فلا يقبل كغير بدعة
ام لا وكذا من يحرمه وكفر بدعة كالمجسم عند الاكثر لعظم بدعته
والامام الرازي واتباعه على قوله لا من الكذب فيه **وس ليس**
ففيها خلافا للحنفية ما جاز القياس لما تقدم مع حواشه **ويقيل**
المساهل في حديث بان يتجاوز في الحديث عن النقص والضعف
لا من الخلط في خلاص المساهل فيه فيرد **ويقيل رد المساهل مطلقا**
اي في الحديث او غيره لان المساهل في غير الحديث بحسب المساهل فيه
ويقيل الصريح من الرواية وان بدرت مخالطة للحديثين
اي والحاكم لا كذا اذا لم يكن تخلف ذلك المفسر الكسر الذي رواه من الحديث
في ذلك الزمان الذي يخالف فيه الحديث فان لم يصح فلا يقبل في سببها
رواها لظهور كذبها فيصير لا يعلم عنده **شرط الراوي العدالة وهي**

ملكة

ملكة اي هبة راسخة في النفس **تنتج من اقتراف الكبائر والصغائر**
الخمس كسرية لقد وتطيف ثمة والرد الى المباحة اي المأثورة كالقول
في الطريق الذي هو مكروه والاكل في السوق لغير سوقي والمعنى عن
اقتراف كل فرد من افراد ما ذكر فباقراف المفرد من ذلك تنفي العدالة
اما صاير غير الحسية كدبة لا تعلق لها ضرر ونظره الى احسية
فلا يشترط المنع عن اقتراف كل فرد منها باقراف الفرد منها لاستيف العدالة
وفي نسخة بدل الرد ايل وهو النفس اي اتباعه وهو ما حذر من والد
المصنف فقال لا بد منه فانا المتي للكباير وصغائر الحسنة مع الرد ايل
المباحة قد يتبع هواه عند وجوده يتي منها فيرتكب ولا عدالة
لخر هو هذه الصفة وهذا صحيح في تفسير غير محتاج اليه مع ما ذكره
المصنف لان من عنده ملكة تمنعه عن اقتراف ما ذكره ينتفي عنه اتباع
الهوى لشي منه والالوقع في الهوى فلا يكون عنده ملكة تمنع عنه
ويقع على شرط العدالة ما ذكره بقوله **فلا يقبل المجهول بالكلية وهو**
المستور لانها تحقق الشرط **خلافا لابي حنيفة** وابن موري
وسليم الرازي في قولهم يقبلون التقاطع بغير حصول الشرط فانه
يظن من عدالة في الظاهر عدالة في الباطن **وقال امام الحرمين**
يقول عن القبول والرد الى ان يظهر حاله بالبحث عنه قال ويجب
الاكتفاء كما ثبت حله بالاصل **اداري** هو المبرم فيه **اي**
الظهور بحاله احتياطا واعتصاما ذلك المصنف مع قول الابياري
بالموحدة بمسألة التجانية في شرح البرهان انه مجمع عليه بان اليقين
لا يرفع بالشك يوفي بجامع الثبوت اما المجهول المعين كما يقال

فيه غير رجل يردودا جاعا لانظام جهالة العين الى جهالة الحال وانما
افردة عاقلة لينبني عليه قوله **فان وصفه حوالا شافعي** من اجتهاد
الرافعي عنه بالثقة كقول الشافعي كثير الحبر في الثقة وكذلك
قليل فالوجه قوله **وعليه امام الحرمين** لانا واصعه من امة
الحديث لا يصح بالثقة الا وهو كذلك خلافا للمري والحطيب
المهادي في موكلها لا يقبل لجوارا ان يكون فيه خابح لم يطلع عليه
الواصف واجيب بعد ذلك جدا مع كون الواصف مثل الشافعي او ما
محتاجا به على حكم في دين الله تعالى وان قال حوالا شافعي في وصفه
لا كنهه كقول الشافعي اخبرني من لا كنهه فكذلك يقبل وحالونه
المري وغيره ملل ما تقدم فيكون هذا اللفظ توفيقا **وقال الدهوي**
ليس نوسغا وانما هو في الالهام واجيب بان ذلك اذا وقع من
مثل الشافعي محتجا به على حكم في دين الله تعالى كان المراد ما يرد
بالوصف بالثقة وان كانا دونه في الرتبة **ويقبل من اقدم جاهلا**
على فعل مفسد مظنون كشرب النبيذ او مقطوع كشرب في الام
سواء اعتقد الاباحه ام لم يعتقد شيئا لعذره بالجهل وقيل لا يقبل لان
المفسد وان اعتقد الاباحه وقيل يقبل في المظنون دون القطوع
لم تقدم على المفسد عالما بحرمته فلا يقبل قطعا وقد اخطرت في الليرة
فقبل هو ما يوعده على خصوصه في الكتاب والسنة وهو ما ياتي
عد قال الرافعي ولم يرجع هذا الميل والاول ما يوجب لاكثرهم
وهو الاوفق لما ذكره عند تفضيل الصباير **وقال الاستاذ ابو اسحاق**
الاسفرائيني والشيخ الامام والد المصنف هو كل دين ونفيا الضم

نظرا

نظرا الى عظمة من عصى عز وجل وسد غفابه وعليه هذا يقال في تقيو العدة
بدل الصباير وصفاير الحسنة الصباير وكماير الحسنة لان بعض الذنوب
لا تنقح في العدة اتفاقا **والحقار وفاقا لامام الحرمين** ان كل ذرية
تؤذن بقلة الترات من صباير الدين ورقة الديانة هذا بظاهرة
يتناول وصغيرة الحسنة والامام انما ضبط به ما يبطل العدة من العاصي
الشامل لذلك لا العكس فقط مما نكده المصنف استراولها ثم هو اشمل من
التعريف الاولين ولما كانا ظاهرا كل التعريف انه تعريف للصباير
مع وجود الايمان بدالمصنف في تعريفها بما يلي القرآن الذي اعظم الذنوب
فقال **كأنقل** او عدا او شهدة عند بخلاف الخطا كما صرح به شرح الروايات
والزني ياتري روي الشيخان عن ابن عمر قال قال رجل يا رسول الله اي الذنوب
اعظم الله ان تدعو الله نذرا وهو خلفك قال ثم اي قال ان تقتل ولدك خشية
ان يطعم معك قال ثم اي قال ترائي حليلة حارك فانزل الله عز وجل
والذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا يقولون النفس التي حرم الله الاباحه
ولا يترنون الاية **واللواط** لانه مضع لما سهل الزني وقد اهلك
قوم لوط وهم اول من فعله بسببه كما قصه في كتابه العزيز **وشرب الخمر**
وان لم يسكر قلها وهي المشد من ما العبد **ومطلق السكر الصادق**
بالخمر وبغيرها كما مشد من نقيع الزبيب المسمى بالنبيذ قال صلى الله عليه
وسلم ان علي الله عهد لمن شرب الخمر المسكر ان يسقيده من طينه الجبال
قالوا يا رسول الله وما طينة الجبال قال عرق اهل النار رواه مسلم
شرب ما لا يسكر لعله من غير الخمر وصغيرة **والسنة والنقص** قال الله
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقال صلى الله عليه وسلم من اقنطع شبرا

من الارض ظاهوة الله اياه يوم القيمة من سبع ارضين رواه الشيخان
لفظه مسلم وقد جماعة الغصب مما يبلغ قيمة ربع شئ كما يقطع به في
السرقعة اما سرقة الشئ القليل فصغير قال الحلبي الا اذا كان المسروق من
ممكننا لا عيبه عن ذلك فيكون كبيره **والقدف** قال الله تعالى الذين يربون
المحصات الاية نعم قال الحلبي قدف الصغرة والمملوكة والحرة
المستقلة من الصغار لا الا اذا فخر فلهذا وفيه في الحرة الصغرة المستقلة
وقال ابن عبد السلام قدف المحصن في خلوه بحيث لا سمعه الا الله والخط
ليس بكبيره موجبة الحد لانها لا تنفذ المعسدة اما قدف الرجل
تروحيه اذا انت بولد علم انه ليس منه فمباح وكذا خرج الراوي والناس
بالزنا اذا علم بالهو واجب **والتمتة** وهو نقل كلام بعض الناس
الي بعض علي وجه الامساح بينهم قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة
فما روى الشيخان وروي ايضا انه صلى الله عليه وسلم لم يغير ريب
فقال انما لوذلان وما يعذبانا في كبير يعني عند الناس زاد
التجاري في رواية بل انه كبره عنده الله اما احدهما فكان عيسى بن النعمان
واما الآخر فكان لا يستتر من بوله اما نقل الكلام نصيحة المنقول
اليه فواجب كما في قوله تعالى حكايه يا موسى ان الملايا تمرون بك
ليقتلوك فاخرج ابي لك من الناصب ولم يذكر المصنف الغيبة وهي
ذكر الشخص احاه بما يكرهه وان كان فيه العادة قريبا بالتمتة لان
صاحب العدة قال انما صغيره ولفظ الرافعي ومن تبعه لعدم البلوك
بها نقل في سلم منها نعم قال القرطبي في تفسيره كبيره بلا خلاف
ويشملها تعريف الاكثر الكبيرة ما وعد عليه جصوه قال صلى الله عليه وسلم
لما خرج

مطلب
عن بعض القبيبة
من الصغار
لعموم البلوك

لما خرج بي مرت يقوم لهم اطفا من نحاس يمشون صدورهم فقلت من
هو لا يا جبريل قال هو لا الذي ياكلون لحم الناس ويتعوضون في اعراضهم
رواه ابو داود وروى الثوري ولا يغيب بعضهم بعضا الحب احد حرام
باكل لحم اخيه ميتا وبتاح الغيبة في مواضع مذكورة في محلهما وسفاده
الزور لانه صلى الله عليه وسلم عدتها في حديث الكاير وفي اخر من الكبر
رواه هما الشيخان وهل يتقيد المستهود به بقدر نصيب السرقة
تردد فيه ابن عبد السلام وحزم العراقي بالثقي بل قال صلى الله عليه وسلم
من حلق عينا يقطع بها مال امر مسلم بغير حقه لغوا الله وهو
عليه غضبان رواه الشيخان وقال من قطع حق امر مسلم بمينة
فقد اوجب الله له النار وحرم الله عليه الجنة فقال له رجل
وان كان شيئا يسرا باروا الله قال وان كان قضيا من اراك رواه
مسلم **وقطعة الدم** قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
لا يدخل الجنة قاطع **رواه الشيخان** قال سفيان ابن عيينة في رواية
يعني قاطع دم والقطعة فعيلة من القطع ضد الوصل والرحم
الفراية **والعقوق** اي للوالدين لانه صلى الله عليه وسلم عدته في الحديث
من الكباير وفي اخر من اكبر الكباير رواها الشيخان واما حديثها
الحال فمخرجه الام وحديث التجاري عم الرجل صنوابيه فلا بد لان
عليهما كما لوالدين في العقوق **والفرار** من الزحف لانه صلى الله عليه وسلم
عدته من السبع الموبقات اي المهلكات رواه الشيخان نعم يجب اداعلم
انه اذا ثبت يقتل من غير تكاية من العدم لانها اغرار الدين بشيوة
ومال التام للانية وقعدته صلى الله عليه وسلم من السبع الموبقات في الحديث

السابق وتروى عنه عبد السلام في تقييده بنصاب **وحياة الكل والورث**
في غير الشيء التافه قال الله تعالى ويل للطففين الآية والكل يشمل الورع
عرفا لما في التافه كما تقدم **وتقدم الصلاة على وقتها وتأخيرها**
عنه من غير عدد كالسفر قال صلى الله عليه وسلم سراج بين صلاتين من
غير عذر فقد انى بابا من ابواب الكبار رواه الترمذي واولي بذلك
تركها **والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم** قال صلى الله عليه وسلم
من كذب علي متعمدا فلينبوء فقد روى الشيخان
وسلم **والكذب على غيره** فضغيرة **وضرب المسلم** بلو حقه قال صلى الله
عليه وسلم صفان من اهل النار لم ارها قوما معهم سياف كاذبا
البقر يضربون كفا الناس ونسا كاسيات عاريات مائلات مميلات
رواه مسلم **وسب الصحابة** قال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الصحابي
فوالذي نفسي بيده لو ان احدكم انفق مثلك احد ذهبها ما درك
مد احدكم ولا نصفه رواه الشيخان وروى مسلم عن ابي سعيد
الخدري انه كان بين خالد ابن الوليد وعبد الرحمن بن عوف
شيئ فاسبه خالد فقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا احدا من اصحابي
فان احدكم لو انفق الى اخر الخطاب للصحابة السابين نزلهم ليقيم
الذي لا يليق بهم منزلة غيرهم حيث علم بما ذكره وروى البخاري
انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى قال من عادي لي وليا فقد اذنته
بالحرب اي اعلمته بانى محارب له اي **معاقب** معاقب والصحابة من
اولياء الله تعالى وسبهم مستعصم بما دالكم ما نسب واحد من غير
الصحابة فضغيرة وحديث الصحيحين سباب المسلم فسوف

الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
والكذب على غيره

معناه

معناه تكرر السب **وكتان الشهادة** قال تعالى ومن يكتمها فانه اثم عليه
اي مسوخ **والرسوة** وهي ان يدل ما لا يجزى بالهلا او يطل حقا قال
صلى الله عليه وسلم لعنة الله على الراشي والراشي رواه ابن ماجة
وعنه وزاد الترمذي في رواية في الحكم وحسنه والحكم في رواية
ايضا والراشي الذي يعني بينهما وقال الله يدون الزناديق صحيح
الاسناد وقال الترمذي فيه بدو كتمان حسن صحيح اما بدل مال للتعلم
في جائز مع السلطان مثلا فجعله حايظه والديانة وهي استحسان
الرجل على اهله وفي حديث ثلاث لا يدرجنهن الجنة العاق والريه واليوت
ورحلة الساق قال الذهبي اساده صاح والعقادة وهي استحسان الرجل
على غيره اهله وهي مفسدة على الديانة **والسعاية** وهي ان يداهب كخفه
الى طام ليوديه عما يقوله في حقه وفي كفاية الغريب حديث الساعي
مفلو اي مهلك بسعائه نفسه والمسمي به واليه **ومنع الرعاء**
قال صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة ولا يودي منها
حقها الا اذ كان يوم القيمة صعد له صاع من راء قاضي عليها
وتنحج جهنم فتكوي بها جبهته وجنبه وظهرة الى اخره رواه الشيخان
وياسس الرحمة قال الله تعالى لا يبس روح الله الا القوم الكافرون
واسن المكر بالاسر سال في العاصي والانتكار على العفو قال الله تعالى
فدايا من مكر الله الا القوم الخاسرون **والظهار** كقول الرجل لزوجته انت
علي ظهري قال تعالى فيه وانهم ليقولون شكرا من القول وزورا اي حيث
سئلوا الزوج بالام في التحيم **ولم الخنزير والمبسة** اي تناوله لغير
ضروره قال تعالى قل لا اجد فيها اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان

يكون مثبتة اورد ما مسفوحا او لم خنزير فانه رجس **ونظر مضى**
من غير عدد لان صومعه من اركان الاسلام فغطره يودخ بغيره **الغسل** من الغيبة قاله ابو عبيد قال لقاسم
من ثبته بالدين **والغسل** من الغيبة قاله ابو عبيد قال لقاسم
يقول باتهما على يد يوم القيمة **والحاربة** وهي قطع الطريق على المارين
فاحافتم قال لقاسم انما حذر الذين يجارون الله ورسوله ويسعون في
الارض فسادا لآية **والسحر والربا** بالموحدة لانه صلى الله عليه
عدها من السبع الموبقات في الحديث السابق **وادمان الصغير**
اي المواظبة عليها من نوع او انواع وليست الكبار منحصرة فيما عده
كما اشار اليه بالكافي او كما ما ورد من حديث المهدي
الكبار الا شرأ بالله والسحر وعقوق الوالدين وقتل النفس
زاد التجاري واليمين الغموس وسلم بدلكا وقول الزور وحرثها
اجتنبوا السبع الموبقات الشراء بالله والسحر وقتل النفس التي حرم
الله الا باحتد وكل مال اليتم وكل الربا والمنوك يوم الرخف
وقدوا المحصنات الفاضلات المومنات فحمل علي بيان الاحتياج
اليه منها وقت ذكره وقد قال ابن عبيد الى السبعين الحرب
وسعيد ابن جبير الى السبعائة اقرب يعني باعتبار اختلاف انواعها
مسألة الاخبار عن شيوخ عام لا مدافع فيه الرواية وحده
وهو الاخبار عما خاض ببعض الناس من الترافع الاخبار في خواص
الشيخ جليل الله عليه السلام فينبغي ان يتراد في الاول غالبا حتى لا يخرج منه
الخواص وفي الترافع فيه لبيان الواقع وما في الروي من امر وفي نحوها
يرجع الى الحق بتاويل فتاويل افيوا الصلاة ولا تغربوا الزنا مثلا الصلاة
واجبة

112
واجبة والزنا حرام او علي هذا القياس **واشهادنا ثمنه الاخبار**
يعني انظر الى اللفظ لو حورده مضمونه في الخارج به والي متعلقة والثاني
الي المتعلق فقط والثالث الي اللفظ فقط وهو التحقيق فلم تنوار التلخيص
على محل واحد ولا مسافاة بين كون اشهادنا وكون يعني الشهادة اخبارا
لان صيغة يورده الى ذلك المعنى متعلقة **وصيغ العقود كسبت** واشترت
وزدحت وترجعت **اشهادنا** لو حورده مضمونها في الخارج بها **خطا لا يبي**
خفيفة في قوله اخبارا على اصلها بان يتراد وجود مضمونها في الخارج
قبيل تلفظ بها **قال القاضي** ان يكرر النفاذ في **يثبت الجرح** والتعديل
بواحد في الرواية والشهادة نظر الى ان ذلك خيرا **وقيل في الرواية فقط**
اي بخلاف الشهادة رعاية للنسب فيها فان الواحد يقبل
في الرواية دون الشهادة **وقيل لا يبيها** نظر الى ان ذلك سحابة
فلا بد فيه من العدد **وقال القاضي** ايضا **يكفي الاطلاق فيها** اي في
الجرح والتعديل ولا يحتاج الي ذكر سببها في الرواية والشهادة
التقاضي يعلم الجرح والمعدل به وقيل يذكر سببها ولا يكفي الاطلاق
لاحتمال ان يجرح بماليس بجرح وان يبادر الى التعديل عللا بالظاهر
وقيل يذكر سبب التعديل فقط اي دون سبب الجرح لان مطلق
الجرح يبطل الثقة ومطلق التعديل لا يحصلها لحوار الاعمال فيه
علي الظاهر **وعكس الشافعي** رضي الله عنه فقال لا ذكر سبب الجرح
للاختلاف فيه دون سبب التعديل وهو اي عكس الشافعي **المختار**
في الشهادة واما الرواية فيكفي الاطلاق فيها للجرح كالتعديل
اذ عرف مذهب الخارج مسانه لا يجح الا بفتح ولا يكتفي بذلك

من الرواية والاطالة للاختصاص في صدق اسم الصحابي نظر في الاطالة الى العرف
وفي الرواية الى اتمام القصود الاعظم من صحة النبي صلى الله عليه وسلم في التبليغ
الاحكام **وبدل بشرط احدها** فقط يعني قال بعضهم بشرط الرواية
ولو كدرت حكايا بعض المناجدين وبديل بشرط في صدق اسم الصحابي
الغزوي النبي صلى الله عليه وسلم او ستة بعضها على الاختصاص به لان
صحة النبي صلى الله عليه وسلم شرفا عظيما فلا يزال الا باجماع طويل يظهر فيه
الحلق المطبق عليه الشخص كالغزوي المشتمل على السلف الذي هو قطعة
من العذاب والسنة المشتملة على الفصول الاربع التي يختلف فيها المراج
واعترض على التعريف بانه يصدق على من مات من بعد اكتماله من اخط
والاسمي صحابيا بخلاف من مات بعد **بشرط** بانه يكفي ذلك في صحة
التعريف الا لا يشترط فيه الاحتراز عند المناقاة العارض ولذلك لم يجز
في تعريف الروي عن الرده المعارض لبعض افراد ومن زاد من مناهج
الحدثين كالعراقي في التعريف ومات من منا لا حذر عن من ذكر
بانه اراد تعريف من يسمى صحابيا بعد انقراض الصحابة لا بطلان ولا
لزومه ان لا يسمى الشخص صحابيا حال حياته ولا بقول بذلك احد
وان كان ما اراده ليس من سائر التعريف **ولو ادعي العامر** للنبي صلى الله عليه وسلم
العدل الصحة قبل وفا قال القاضي بذكر الباقلاني لان عدالة منتهية
الكذب في ذلك وقيل لا يقبل الادعاء لنفسه رتبة هو فيها منهم كالقول
ان عدل **والاكثر** من علماء السلف والخلق **عليه عدالة الصحابة** فلا يحتج عنها
في رواية ولا شهادة لا في حيز الامه قال صلى الله عليه وسلم حين اتي
قريش رولا الشيوخ وما طراسهم قادم كرفة اوزنا على عتبة

الصحابة عليه
الاف خير الله

وقيل

وقيل لهم كغيرهم فيبحث عن العدالة فيهم من الرواية والشهادة والاس
يكون ظاهر العدالة فيهم او سوطوها كالشيخين رضي الله عنهما **وقيل** لهم
عدول **الاس** **حسن** **قتل عثمان** رضي الله عنه ويبحث عن عدالتهم من حيث
قله لوقوع الفتن بينهم من حينئذ ومنهم المذهب عن خصوصها **وقيل**
هم عدول **الاس** **قال عليا** رضي الله عنه فهم مساق لمخرجهم على
الاسام الحق ورد بانهم يجاهدون كما في قتالهم لم له فلا يأتون
وان اخطاوا يد يوجرون كما سائر في العقاب **بشرط**
المسند قول غير الصحابي تابعيا كان ام من بعده **قال النبي صلى الله عليه وسلم**
كف اسقط الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم هذا اصطلاح
الاصوليين واعا في اصطلاح الحديث فهو قول التابعي قال المصنف
قال كان القول من تابع التابعين فنقطع او من بعد متعطل اي
يقع الضاد وهو ما يسقط من راويان فاكثروا المنقطع ما سقط
راوا فاكثروا وعرفه العراقي بما سقط واحد غير الصحابي لينفرد عن
الفضل والكرل **واجتمع** **داود حنيفة** **وماك** **واحد في اشهر الروايتين**
عنه والاصوي مطلق قالوا لا العدل لا يسقط الواسطة بينه
وبين النبي الا وهو **عند** **الا** كان ذلك تلبسا قاصدا فيه ومن
ان كان الكرل من ائمة القدر كعبد ابن المسيب والشعبي بخلافه
لم يكن منهم يخذل من ليس بعدل عدلا فيسقط لظنه **هو** **هو** **هو**
الاحتجاج **بما** **انضم** **من المسند** **احمد** **الذي** **انضم** **منه** **فلم** **يسقط**
منه **احد خلافتهم** في قولهم انه اقوى من المسند قالوا لا العدل
لا يسقط الاس **سواء** **الله** **خلاف** **من** **نذكره** **فحمل** **الاس** **فيه** **الي** **عبر**

مطلب

واجب يمنع ذلك **والصحيح رده وعلبه الاكثر منهم الامام الشافعي**
والقاضي ابو بكر لما قلنا في **قال سلم** في صدر صحيحه واهل العلم **بالايقاع**
للجهل بعدالة الساقط وان كان صحيحا لانه لا يكون ممن طرأ
له قاذح **فان كان الكمل لا يروي الا عن عدل** فانه عرف ذلك من عادته
كاتب المي وابو سلمة ابن عبد الرحمن يروي بان عن ابي هريرة قبل بركه
لانها الحذور **وهو حسنة سند** حمالا لان اسقاط العدل كذكره
وان عضده بركه كابر التابعين كقيس ابن ابي حازم وابي عثمان
المهذبي وابي رجا الطاردي **صحيح يروي** اي صالح للترجيح
كقول صحابي او مسلم او قول الاكثر من العلماء ليس بسلم صحابي او
اسناد من بركه او غيره بان يشتمل على ضعيف **او ارسال** بان يركله
يروى عن عمار بن شيوخ الاول او قبا سرعني او انشأه من عبد سعيد
او مل اهل العصر على وقعة **كان المجموع** من الكمل والمنهم اليه العاضد
له حجة **وقاما للشافعي لا يجرى المرسلا ولا مجرد المنهم اليه لضعف**
كل منها على انفراد ولا يلزم من ذلك ضعف المجموع لانه يحصل من
اجتماع الضعيفين قوة بعيدة للظن ومن السامع **صحيح** ضعيفا
يفعلها بقوة اما بركه صغار التابعين كاترهم وكثرت فباق على
الردع العاضد لشدة ضعفه فاما مجرد الكمل عن العاضد ولا دليل
في الباب سواء ومدلوله المنع من سني **والاظهار الانكشاف لاحله**
مسئلة الاكثر من العلماء منهم الائمة الاربعة **عليه جوار الحديث**
بالحق للعارف بدلالات اللفاظ ومواقع الكلم بان ياتي بلفظ يدل
اخر ساوله في المراد منه وفهمه لان المقصود المعنى واللفظ

اما غير

اما عند العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ قطعا وسوا في الجوارس الراوي
اللفظ ام لا **وقال الماوردي** يجوز ان **سني اللفظ** فانه لا ينسب فلا لغوات
الفضاحة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم **وقيل يجوز ان كان موجه**
اي الحوية **علما** اي اعتقادا فان كان موجه فلا يجوز في بعض
كحديث ابي داود وغيره مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
وتحليلها التسليم وحديث الصحابة خمس من الله وارب كلهم فاسق
يقتلن في الحبل والحرم الغراب والحذاء والفقير والفار والكلب
العتور ويجوز في بعض **وقيل** يجوز **لفظ مراد** وفيه الخطيب
السعداني بانما يوتي بلفظ بول مرادفه مع نفا الترجيع موضع
الكلام على حاله بخلاف ما اذا لم يوت بلفظ مرادف بان يغير الكلام
فلا يجوز لانه قد لا يوتي بالمقصود **وسنة** اي النقل مطلقا **ابن**
سبير بن وشبل والوارثي من الخفيفة **وروي** بالمع **عمران**
عمر رضي الله عنهما حذران التفادوت وانا ظن الناظر عدمه فان
العلماء كثيرا ما يختلفون في معنى الحديث المراد فلا جيب بان الكلام
في المعنى ظاهر لا فيها يخيلو فيه علما انه ليس الكلام فيها تعبد بالظاهر
كالأذان والشهد والتكبير والسلام **مسئلة الصحيح**
حجج ببول الصحابي قال النبي صلى الله عليه وسلم لانه ظاهر في سماعه
منه وقيل لا يجتز به لاحمال ان يكون بينه وبين صحابي وقتا يعجز عن
سماعه عند الله الصحابي او تابعي وكذا بقوله عن ابي عن النبي صلى الله
عليه وسلم **عليه السلام** لظهوره في السماع منه ايضا وان كان دون
الاول وقيل لظهوره في السماع منه ايضا بواسطة علي ما سبق

وكذا بقوله **سمعتهم** **امروني** لظهوره في صدور امرائهم وقيل لا حواران
يطلقها الراوي على ما ليس بامر ولا نهي نسجاً او امرنا او نهيها او واجب
احرم **وكذا رخص** ببني الجمع المفعول **في الظاهر** لظهور ان فاعلها
النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا احتمال ان يكون الاثر والفاهي بعض الاولاد
والا حتم يخرج بقوله ايضاً من الستة لظهوره في سنة النبي صلى الله عليه وسلم
وقيل لا لا يجوز ارادة ستة البلد **وكذا ما شرا الناس** تفعل في عهده صلى
الله عليه وسلم وكما تفعل في عهده صلى الله عليه وسلم لظهوره في تقرير
النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا حواران لا يعلم **كان الناس يفعلون**
وكأنهم لا يولطعون في الشيء لانه فانه غايته لظهور ذلك في جميع
الناس الذي هو اجماع وقيل لا حواران ارادة ناس مخصوصين
وعطفوا على الصور بالان لا إشارة الى ان كل صورة دون ما فيها
في الرتبة ومن ذكر شيئاً حكاية الخلاف الذي في الاولى في غيرها
وقد قدم بيانه **خاتمة** **مسند غير الهام** في الرواية **قراءة**
الشيخ عليه املا **وتحدثنا** من غير املا **بقراءة عليه** اي علي الشيخ **فسمي**
بقراءة غيره علي الشيخ **فالمناولة** **الاجابة** كان يدفع له الشيخ اصل كلامه
او فرعاً مقابلته ويقول اجزت كذا روايتهم عني **فلا اجازة** من غير مناولة
خاص في خاص خواجرت كذا رواية النجاشي **رب خاص في عام** خواجرت
لمن عام في رواية جميع مرزباتي **فلان** **ولمن يوجد من شمله**
نعماله **فالمناولة** من غير اجازة **فلا علم** كما يقول هذا الحسام
من سموعاني علي فلان **فالمناولة** كما يوصي الي غيره عند سفره او
موند **فالمناولة** كما يجد حديثاً او كما يخطب شيخ معروف **ومنع**
ابراهيم

ابراهيم الحنفي **وابو الشيخ** **الا صباهي** **والقاضي حسين** **والماوردي**
الاجازة باقتسامها السابقة **وسنع** **توم** **الامة** **منها** **دون** **الخاصة**
وسنع **القاضي ابو الطيب** **اجازة** **من يوجد** **من شمله** **وهو الصحيح**
والاجماع **علي منع** **اجازة** **من يوجد** **مطلقاً** اي من عييد التقييد بسبل
فلان وعطفوا الاقتسام بالان إشارة الى كل قسم دون ما يليه في الرتبة ومن
ذكر مع حكايته الخلاف في الاجازة يتفاد حكايته الخلاف فيما بعده وهو صحيح
والفاظ الرواية اي الالفاظ التي يروي بها الرواية **من صناعته الحديث**
فليطبعها منهم من يريد بها متها على ترتيب ما تقدم املي على حد ثقي من ان عليه
قرب عليه واناسم احبني اجازة ومناولة احبني اجازة اباني
مناولة احبني احكام اعلام او صلي وجدت بخط الحسام
الثالث **في الاجماع** من الارادة الشرعية **وهو اتفاق**
مجتهد الا انه بعد وفاته **بيننا محمد** **صلى الله عليه وسلم** **في عصر علي**
امر كان **وسنح** **المصنف** **هذا** **الحديث** **بانيا** **عليه** **معظم** **مسائل** **الحدود** **وبحسن**
ذكر **فقال** **فعل** **اختصاصه** **اي** **الاجماع** **بالمجتهد** **باب** **لا يتجاوزهم**
الي غيرهم **وهو** **اي** **الاختصاص** **بهم** **اتفاق** **اي** **فلا** **غيره** **واتفاق** **غيرهم** **اتفاقاً**
وهل **يعتبر** **وفاق** **غيرهم** **لم** **بني** **عليه** **بقوله** **والعشر** **رقم** **وفاق** **الموا**
للمجتهدين **مطلقاً** **اي** **في** **المشهور** **والخفي** **وقوله** **في** **المشهور** **دون**
الخفي **لذا** **قال** **الفقيه** **الاطلاق** **انا** **الامة** **احببت** **اي** **ليصح** **هذا** **الاطلاق**
لا **يعني** **اقصار** **الحجة** **اللازمة** **للاجماع** **التم** **خلافاً** **للامر** **في** **قوله**
بالتالي **وبدل** **له** **المعرفة** **بمن** **المشهور** **والخفي** **واعبر** **احرون** **الاصول**
في **العرف** **فيعتبر** **وفاته** **للمجتهدين** **فيما** **لنوقف** **اشياء** **طما** **على** **الاصول**

و الصحيح المنع لانه عام بالنسبة اليها **وعلم اختصاص الاحياء بالمسلمين**
لان الاطلاق شرط في الاجتهاد المأخوذ في تعريفه **فخرج من تكفيره عنه**
فلا عبرة بوفاته ولا خلافه **وعلم اختصاصه بالعدول ان كانت العدة**
وكان في الاجتهاد وعدمه اي عدم الاختصاص بهم **ان لم يكن ركنا في اجتهاد**
وهو الصحيح كما سياتي **بابه** فصل ما ذكرنا في اعتبار وفاته الفاسقون
ونزاد عليها قوله **وثالثها** اي الاقوال **في الفاسق يعبر وفاته في حق**
نفسه دون غيره فيكون اجماع العدول حجة عليهم **ان وافقهم وعليهم**
مطلقا **ورابعها** يعبر وفاته **ان من ما خذ** في مخالفة خلافه ما اذا
لم يبينه اذ ليس عنده ما يمنع عن ان يقول شيئا من غير دليل **علم انه لا بد**
من الكل لان اضافة جتهاد الى لانه يفيد العموم **وعليه الجمهور** فتصريحه بحالة
الواحد **ثانيها** اي الاقوال بغير الاثبات دون الواحد **وثالثها** تصر
الثلاثة دون الواحد والاثنتان **ورابعها** بغير **العقد الثلاثة** دون
من ما يبلغه اذا كان غيرهم اكثر منهم **وحامسها** تصريحه بحالة مخالفة
ان ساء الاجتهاد في مذهبه بان كان للاجتهاد فيه مجال لقول ابن
عبدل بن عبد الله فان لم يسمع لقوله بجواز ربا الفضل فلا تصريحاً لقوله
وسادسها تصريحه بحالفة من خالف ولو كان واحدا **في اصول الدين**
لخطره دون غيره من العلوم **وسابعها** لا يكون الاتفاق مع مخالفة البعض
لجاء على يكون حجة اعتبارا للاكثر **وعلم انه** اي الاجماع لا يجتهد **بالصحة**
لصدق جتهاد الامة في عصر بغيرهم **وخالفه الظاهرية** فوالواختص
بهم اكثر غيرهم كسر لا تضبط فيسعد اتفاقهم على شيء **وعلم عدم العقادة**
في حياة النبي صلى الله عليه وسلم من قوله بعد وفاته ووجهه بانه ان
وافقهم

وافقهم في قوله والا فلا اعتبار بقوله **دونه** **وعلم ان الثاني** الجتهاد وقت
اتفاق الصحابة **معتبر بهم** لان من جتهاد الامة في عصر في انفراد
العصر ان شرط اعتبار طلاق وهو الصحيح **فلا** **علم ان اجماع كل اهل البيت**
المدينة النبوية **واهل البيت** النبوي وهم فاطمة وعلي والحسن والحسين
رضي الله عنهم **واخلفا الاربعة** اي ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم
والسبعة من اي بكر وعمر **واهل الحرمين** مكة والمدينة **واهل مصر**
الكوفة **والبحر** **معتبر بهم** لانه اتفاق بعض جتهاد الامة لا كلهم
وان الاجماع المستول بالاحاد حجة لصدق التعريف به **وهو الصحيح**
في الكل وقيل ان الاجماع في الاحبار ليس بحجة لان الاجماع قطعي فلا يثبت بخبر
الواحد وقيل انه فيما قبل الاجتهاد من السبع حجة اما في الاول فليدري
الصحيحين اما المدينة كالكوفة تنفي خيستها ورضا طيبتها والخطار حيس
فيكون منفيا عنهم وهم من تقدم ما روي الترمذي عن عمر ابن ابي سلمة
انما لما نزلت هذه الآية ان النبي صلى الله عليه وسلم عليهم كما وقالها ولا اهل
بني وحاصي اللهم اذهب عنهم الحيس وظهرهم تطهيراً وروي مسلم
عن عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم عداة وعليه من طر من رجل
من ثعرا سود فجا الحسن ابن علي فادخله ثم جا الحسين فادخله
بعده ثم جات فاطمة فادخلها ثم جا علي فادخله ثم قال اما يريد الله
ليذهب فكم الرجيس اهل البيت ويظهرهم تطهيراً واجيب بمنع ان
الخطار حيس والرجيس قتل العذاب وقيل الامة وقيل كل مستودر
ومستكر واما في الثالثة فليقول صلى الله عليه وسلم عليكم بيوتي ونسب اخلفا
الراشد بن المهدي من بعده في تمسكوا بها وعصوا عليها بالواجد رواه الترمذي

وغیره وصح و قال صلوات الله علیه و سلم الخلفاء من بعدی ثلاثون سنة و يكون ملكا
او تنصير اخرجه الزحاکم و احمد في السابق و كانت مدة الاربعة هذه المدة الائمة
الشهر مدة الحسن ابن علي فقد حث عليا بآ عزم فينتفي عنهم الخطا و احبب
عنه استغايه و اما في الراية فقد صلى الله عليه و سلم بالذين من بعدی اي بكر
و عمر و اه القرمدي و غيره و حسنه امر بالاعتدال فينتفي عنها الخطا
و احبب منع استغايه و اما في الخامسة فلان اجماع من ذكر منها اجماع الصحابة
لا علم كانوا بالحسين و انشروا اليه المصير و احبب علي قدس سره تسليم ذلك بانهم يعف
الجهنم في عصرهم علي ان فيما ذكر تخصيص الدعوى ببعض الصحابة و علم
انه لا يشترط في المجع **عدد التواتر** لصدق مجتهد الائمة بما دون
ذلك و **خالف امام الحرمين** فنشرط ذلك نظرا للعادة و علم **لوايضا**
في العصر **لا مجتهد واحد الجمع** به اذا قل ما يصدق به الاسرار
انقال مجتهد و الائمة اثنان و هو اي عدم الاحتياج الختار لاجتماع
عن الواحد و قيل يجب به وان لم يكن اجماعا لا تحصار الاجتهاد فيه و علم
ان اتم اتم العصر سموت اهل **لا بشرط** في القواعد اجماع لصدق
تعريفه مع ثبوت المجعين و محاصرهم و **خالف احمد و ابن قريش و سلم**
الرازي **نشر هو ان اتم كلام** او كل اهل العصر او **خالف**
او علم انهم كلام او عالم **اقوال اعتبار العامي و القادر** هل يعتبران
او لا يعتبران كما تقدم او يعتبر العامي دون النادر او العكس كما
يستفاد من جمع المسلمين فينبني على الاولين الاول والرابع وعلى الاخرين
الثاني والثالث و استدلوا على اشتراط الانقراض في الجملة بانهم يجوز
ان يطر بعضهم بانما يقال اجتهاده الاول فيرجع عنه جواز بل وجوبا
واجب

واجب يمنع جواز الرجوع عنه للاجماع عليه و **قيل بشرط** الانقراض في الاجماع
السكوني لضعفه بخلاف القوله و سابق و **قيل بشرط** الانقراض **ان لا ينفك**
اي في الجمع عليه **مصلحة** بخلاف ما لا ينفك فيه كقتل النفس و سباحة الفرج اذ لا
يصدر الا بعد اتمام النظر و **قيل بشرط** **الانقراض ان ينفك** اي من المجعين
كثير كعدد التواتر بخلاف القليل اذ لا اعتبار فيه فالشرط حينئذ انقراض القليل
و علم انه لا بشرط في القواعد اجماع **عمادي الزم** عليه لصدق تعريفه
اشفا التامدي عليه كما مات المجعون عقيب خبره او سقطا و غير ذلك و **نشرط**
اي التامدي **امام الحرمين في الاجماع الظني** ليس عليه حال القطعي و سابق
التميز بينها و علم **ان اجماع الامام السابقين** على انه محمد صلى الله عليه و سلم
غير حجة في ملته حيث اخذ الله في التعريف و هو **الاصح** لاختصاصه
دليل حجة الاجماع بامته كحديث ابن ماجة و غيره ان استي لا يجمع
عليه ضلالة و قيل انه حجة بما على ان شرعهم شرع لنا و سابق في الكلام فيه
و علم انه اي للاجماع **قد يكون عن قياس** لان الاجتهاد المأخوذ في
تعريفه لا يولد من مستند كما سياتي في القياس من حجة **خلافا لما في**
جواز ذلك اي الاجماع عما قبله او مانع و **قوله مطلقا** او في القياس
الحقي دون الحكي و سياتي في التمييز بينهما و الاطلاق و التقصير لاجتماع الكل
من الجواز و الوقوع و وجه المنع في الجملة ان القياس يكون ظاهريا في الأغلب
تجوز مخالفة لا يرجح منه فلو جاز الاجماع عند جواز مخالفة الاجماع **مخالفة**
واجب بانه انما يجوز مخالفة القياس اذا لم يجمع على ما ثبت به و قد اجمع علي
بحرم نسخ الخبر بمر قياسا على خبره و عدم ارافة نحو الزينة اذا وقعت فيه
قارة قياسا على السمن و علم **ان اتفاقهم** اي المجتهدين في عصر علي و القولين

لم قبل **استقرار الخلاف** بينهم فان قصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق **جاء**
ولو كان الاتفاق من الحاد بعد فاما ما تناووسنا غيرهم فانه يعلم جواز
 ايضا لصدق تعريف الاجماع على كل من هذين الاتفاقين وجواز الجواز ان يجوز
 ان يظهر مسند حلي بجهنم عليه وقد اضمقت الحاجة على دفعه في بيته عليه
 بعد اختلافهم الذي لم يستقر **واما الاتفاق بعد** اي بعد استقرار الخلاف **منهم**
 هو قيد للاتفاق القدر **منه الامام** الرازي مطلقا **وصحة الاسك**
مطلقا وقيل يجوز **الا ان يكون مسترد** في الاختلاف **قاطعا** ولا يجوز
 حذر من القاطع واحتج المانع باستقرار الخلاف بينهم بضم القاف
 على حوازل الاخذ بجل من تسلي الخلاف باجتهاد او ليؤكد فيمنع اختلاف
 اتفاقهم على احد الشقين واجاز الجوز فان تضمن ما ذكره مشروط
 بعدم الاتفاق فاذا وجد فلا اتفاق قبله والخلاف مبني على انه لا يشترط اتفقا
 العصر فان اشترط جازا للاتفاق مطلقا قطعا فيما بينه المصنف الى الامام و
 الاسري فنع **واما الاتفاق** من غيرهم اي غير المختلفين بعد استقرار
 الخلاف بان ما تناووسنا غيرهم **قال** **انه متنع** **ان قال الزمان**
 اي من الاختلاف اذا لو اتفق وجه في سقوط نظر المختلفين بخلاف ما اذا
 قصر فقد لا يظهر **منهم** يظهر لغيرهم وقيل يجوز مطلقا بخلاف سقوط
 الخلاف لغير المختلفين دونهم **مطلقا** **وعلم** **ان التمسك** **بقدم**
قبل حق لانه مستحبا اجتمع عليه مع ضيقه لانا الاصل عدو حوب
 بنا را عليه مثاله ان العلم اختلافوا في دية الرمي الواجب على
 فانه مقيل كدبه المسمي وقيل كصغرها وقيل ككثافتها فحقه **الناس**
 للاتفاق على وجوبه وفي وجوب الزائد عليه بالاصل فالقول دل
 دليل

دليل على وجوب الاكثر اخذ به كما في غسلة ولوغ الكلب وقيل انها ثلاث وقيل سبع
 ودل حديث الصبي على سبع فاخذ به **اما الاجماع السكوتي** بان يقول بعض
 المجتهدين حكما وبسكت الباقون عنه بعد العلم به الجاز ما في سياي وصورته
الثاني اي الاقوال في **انه حجة لاجماع** وثانيها انه حجة واجماع لا سكوت
 العلماء مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة وثاني الثالث اسم الاجماع لاختصاص
 مطلقه عنده بالقطعي اي المقطوع فيه بالموافقة بخلاف الثاني في سياي
 واولها ليس بحجة ولا اجماع لاحتمال السكوت لغير الموافقة كالخوف والجهالة
 والتردد في المسئلة وسبب هذا القول للموافقة اخذ من قوله لا ينسأ الى
 سائت قول **ورابعها** انه حجة **بشرط الانقراض** لانه ظهور مخالفته بينهم
 بعدة خلاف ما قبله **وقال ابن ابي هريرة** انه حجة **ان كان قسما** احكاما لان
 الفتيا يبحث فيها عند الله فاسكوت عنها رضى بها بخلاف الحكم **وقال ابو اسحاق**
المروزي **عكسه** اي انه حجة ان كان حكما لصدوره عادة عن الشعب مع العلماء
 واتفاقهم بخلاف الفتيا **وقال قوم** انه حجة **ان وقع بها بغير اشتراك** كرامة
 دم واستباحة نوح لان ذلك لخطورة لاسيكت عنه الاراض به بخلاف غيره
 وقال قوم انه حجة **ان رفع في عمر الصحابة** لانه لسدكم في الدين لا يسكنون
 عما لا يرضون به بخلاف غيرهم فقد يسكنون وقال قوم انه حجة **ان كان**
الساكنون اقل من القائلين نظر للاكثر وهو قول من قال ان مخالفة
 الاقل لا تنقض **والصحيح** **انه حجة** مطلقا مطلقا وهو ما اتفق عليه القول الثاني
 او الثالث وقال الرازي انه المشهور عند الاصحاب قال وهل هو اجماع فيه
 وجهان **في تسمية اجماعا** **مطلقا** وهو ما اختلف فيه القول الثاني والثالث
 قبل لاسي لاختصاص مطلق اسم الاجماع والقطعي اي المقطوع فيه بالموافقة

وقيل يسمى الشمول الاسم له وانما تعيد بالسكون لانصراف المطلق الى غيره وفي
 كونه اجماعا حقيقة فرد ومثاله ان السكون مجرد عن اماره روي روي
 مع بلوغ الكل اي كل المجتهدين الواقعة ومصفي بها النظر عادة عن مسئلة
 اجتهادية تكليفية قال فيها مضمون حكم وعلم به الساكنون وهو صورة السكون
 هل يفي بغير الموازنة اي موافقة الساكنين للعالمين صل نعم نظر العادة
 في مثل ذلك يكون اجماعا حقيقة لصدق تعريفه عليه وان بقي بعضهم مطلقا
 اسم الاجماع عنه وقيل لا فلا يكون اجماعا حقيقة فلا يخج به ويوجد تصحيح
 الاول من تصحيح انه حجة لان يدركه المذكور فهو مدركه هاذك وفي هذا الكلام
 تحقيق لحاصل الاقوال الثلاثة المصدر بها المسئلة وبيان المدركة وفيها
 ثلثه تجوز لما اتفق منها وما اختلف وكل ذلك من وطيفة الشرح راده على
 غيره ولو احر قوله مع بلوغ الكل وما عطف عليه عن قوله تكليفه لمسلم من
 الركاة ولو قال هل منه الموافقة بدل ما قاله لمسلم من التكليف في تاويله
 بان يقال هل يغلب التكليف في تاويله بان يقال هل يغلب احتمال الموافقة
 او يحمله غالبا اي ارجح على مسايلة واحترز عن السكون الفقدن بامارة
 بامارة الرضى فانه اجماع قطعا او السخط فليس باجماع قطعا وعما اذا لم
 يكن في محل الاجتهاد بامارة كانت قطعية ولم يكن تكليفه نحو عمار افضل من
 حدينه او العكس فالسكون على القول في الاولي بخلاف العلوم فيها وعلى
 ما قيل في الثانية لا يدل على شي والمفضل لسكوني بامارة عن العطفات الواو
 للخلاف في كونه اجماعا او اجماعا واتباعه بقوله وكذا الكلام فيهم ينشئ بما قيل
 بان لم يبلغ الكل ولم يعرف فيه بخلاف فقيل انه حجة لعدم ظهور خلاف فيه
 وقال الأكثر ليس بحجة لاحتمال ان لا يكونا عنهما القابل خاص فيه ولو اصاب لقال
 بخلاف

بخلاف قول ذكوان قال وقال الامام الرازي ومن تجمه له حجة فيها تخم به البلوي
 كقصة الوصية بمس الذكر لانه لا بد من حوض غير القابل فيه ويكونا الموافقة
 لانما ظهر الحالة بخلاف ما لا يتم به البلوي فلا يكون حجة فيه ولم يزد المصنف
 في شرحه على هذا بل هذه الاقوال الثلاثة تكون من بعضا الخلاف في اصل
 المجتهد من غير رعاية للتفاصيل المتسابقة في السكون وعلم الله اي الاجماع قد
 يكون في امر ديني كتنبيه الحسوس والخروج بواو الرعية ودينه كالصلاة
 والزكاة وعلى لا يتوقف صحة اي الاجماع عليه كحدوث العالم ووحدة الصانع لشمول
 امر الما حود من تعريفه لذلك اما ما يتوقف صحة الاجماع عليه كنبوت الباري
 والنبوة فلا يخج فيه بالاجماع والالزم الدور والاشارة فيه اي في الاجماع امام
 معصوم وقال الرواض يتشترط والاحكام الزمان عنه وان لم يعلم عينة الحجة
 في قوله فقط وعنده تبع له ولا بد له اي للاجماع من سند والا لم يكن لغيره لاجتهاد
 الماخوذ في تعريفه معنى وهو الصحيح بان القول الماخوذ في الدين لا يستند
 خطا ولا يجوز ان يحصل من غير مستند بان ينفق الاتفاق على صواب وادعي
 قابله وفوق صور من ذلك كما قال المصنف معترضه بل على لاسدي في قوله
 الخلاف في الجواز دون الوقف مسئلة الصحيح امكانه اي الاجماع
 وقيل انه يمتنع عادة كاجماع على طعام واحد وقوله كلمة واحدة في وقت واحد
 واحيب بان هذا الاجماع مع كل عليه لا خلا وسهو انكم وردوا عليهم بخلاف
 الحكم الشرعي اذ يجمعهم عليه الملة الدليل والصحيح انه بعد امكانه حجة في الشرع
 قال تعالى ومن يتأق الرسول الاية توعد فيها على سبيل المستبين
 اتباع سبيلهم وهو قولهم او فعلهم فيكون حجة وقيل ليس بحجة لقوله تعالى
 فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول اقتصر على الرد الى الكتاب

اتباع غيره

والسنة قلنا وقد دل الكتاب على حجبية حجة تقدم **والصحيح انه** بعد حجبية
قطعي فيها حيث اتفق المعتبرون على انه اجماع كان صريح كل من المجتهدين
والحكم الذي اجمعوا عليه من غير ان يشد منهم احد لاحالة العادة خطاءهم
حالة لا حيث اختلفوا في ذلك كالسكوي **وما مدر بحال** فهو على القول
بانه اجماع صحيح به طي الخلاف فيه **وقال الامام الرازي والامام**
مطلقا لان المجتهدين لا يتعيل خطاءهم والاجماع عن قطع غير متحقق
وحرفة بالخالف **حرام التواعد** عليه حيث توعد على اتباع غير سبيل
الموسنين في الآية السابقة **علم بخرم احداث قول ثالث** في مسئلة لخلق
اهل عصر فيها على قولين واحداث التفصيل بين مسلمين ثم يفصل بينهما اهل
عمران حرقاه اي ان حرف الثالث والتفصيل الاجماع بان خالف ما اتفق
عليه اهل العصر بخلاف ما اذا لم يخرفاه وقيل هما خارقان مطلقا اي ابدا
لان الاختلاف على قولين يسلم الاتفاق على امتناع العدول عنهما وعندهم
التفصيل بين المسلمين يسلم الاتفاق على امتناعه ولجيب يمنع الاستلزام
فيها مثال الثالث الخارق ما حكى ابن خزم ان الاخ يعضد احد وقد اختلف
الصحابه فيه على قولين قيل سيوفه بالحد وقيل سياركة نكاح فاسقاط بالاخ
خارق لما اتفق عليه القولان من ان له فصا ومثاله الثالث غير الخارق
ما قيل لم يمتروك النسبه سحوا لاعد او عليه او حنيفه وقد قيل كل
مطلقا وعليه الشافعي وقيل يحرم مطلقا فالخارق بين السهو والحد موافق
لما لم يفرق في بعض ما قاله ومثال التفصيل الخارق ما لو قيل يتورث
العمة دون الخالة او العكس وقد اختلفوا في تورثهما مع اتفاقهم على
ان العلة فيه او في عدمه كقولنا من ذوي الارحام فتورث احدهما
دون

دون الاخرى خارق للاتفاق ومثال التفصيل غير الخارق ما قيل بخبر الزكاة في مال
الصبي دون المباح وقيل بحديثها وقيل لا يجب فيها فانفصل موافق لمن لم يفصل
في بعض ما قاله وعلم من صرحه خرق الاجماع انه يجوز **احداث دليل** حكم
اي اطهار **او ما يور** لدليل موافق غيره او علة الحكم غير ما ذكره من الدليل
والثاوي والعلة يجوز ان تعدد المذكورات **ان لم تحرق** ما ذكره **وقيل لا يجوز**
احداث ما ذكر مطلقا لانه غير سبيل الموسنين المتوعد على اتباعه في الآية
واجيب بان المتوعد عليه ما خالف سبيلهم لانا لا نتعرض له كما نحن فيه وعلم
من خرقه خرق الاجماع الذي من شأن الامة بوجه ان لا يحرقه انه يمتنع
ارتداد الامة في غير سبيل الخرقه اجماع من قبلهم على وجوب استمرار الايمان
والخرق يصدق بالقول والفعل كما يصدق بالاجماع بها وهو اي امتناع ارتدادهم
سما الصحيح كحديث الترمذي وغيره ان لا يجمع ابي على ضلاله وقيل يجوز
ارتدادهم شرعا كما يجوز عقلا وليس في الحديث ما يمنع من ذلك لاننا صدق
الامة وقت الارتداد واجيب بان معنى الحديث انه لا يجمعهم على ان يوجد
منهم ما يضلون الصادق بالارتداد لا اتفاقها اي الامة في عصر جهل
ماي شي لم نطق به بان لم يعلل كالتفصيل بين عام وحديفة فانه لا يخفى
على الاصح لعدم الخطا فيه وقيل يمتنع والا لكان اهل سبيلها فيجب
اتباعها فيه وهو باطل واجيب بمتنع انه سبيل لها لان سبيل الشخص
ما يختار من قول او فعل وعدم العام بالشي ليس من ذلك اما اتفاقها على
جهل ما كلفت به فيمتنع قطعاً **وفي نفسا طارقتين** في كل مسلمين
منها هين **كل من الفريقين يخطي في مسئلة** من المسلمين **تردد** للعلماء في
هذه الخطات نظرا لاجتماع المسلمين فيمتنع ما ذكر لان اتفاقا عنها

بالحديث السابق او لم يخط الا بمحضها نظر الى كل سله على حدة ولا يمتنع
 وهو الاقرب ورجح الامدي وقال انه الاكثرين على الاول وعلم من حرمة
 حرق الاحياء الذي من شأنه الامية بعده الا بغير قوة **الله لا احياء بضا**
اجاعا سابقا خلا فالله صري الى عهد الله في تجويزه ذلك قال لانه لا مانع
 من كون الاول مباحا بوجوه الثاني **وانه** اي الاجماع بناء على الصحيح انه
 قطعي **لا يعارضه دليل لا قطعي ولا ظاهري** اذ لا تعارض دليل بين قاطعين
 لاستحالة ذلك **ولا بين قاطع ومظنون** لان المظنون في معاملة القاطع
وان موافقة اي الاجماع **حرام لا يدل على انه** عنه يجوز ان يكون
 عن غيره ولم يقل لنا استغنا بقول الاحياء عنه **بل ذلك** اي كونه عنه هو
الظاهر ان لم يوجد غيره معناه اذ لا بد له من مسند كما تقدم فان وجد
 فلا يجوز ان يكون الاجماع عن ذلك الغير بل هما اشغال ليدل على بطلانية
 وعطف هاتين المسئلتين على ما قبلها وان لم يتبيننا على حرمة حرق الاحياء
 تسمى ولو ترك منعها انه وان سلم من ذلك الاحتصاص **فمن**
حاشا احد الجمع على العلوم من الدين بالضرورة وهو ما يعرفه منه
 الخواص والعوام من غير قبول التشكيك والمختص بالفروايات كوجوب
 الصلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر **فقطعا** لانه حجة يتلزم تكذيب
 النبي صلى الله عليه وآله فيه وما اودعه كلام الامدي وابنا كما يجب من انه
 فيه خلاف ليس بمراد لها **وكذا الجمع على المشهور بين الناس المنصوص**
 عليه كرجاءه **كافر في الاصح** لما تقدم وقيل لا يجوز ان يخفى عليه
وفي غير المنصوص من المشهور **تردد** قبل ان يفرج حجة المشهورة
 وقيل لا يجوز ان يخفى **ولا يفرج احد الجمع** عليه الحق بان لا يعرفه الخواص

كشاد

كفساد دج بالجماع قبل الوقوف بعرفة **ولكان** الخفي **منصوصا** عليه كاستحقاق
 نية الابن السدس مع ثبت الصلابة فانه قضى به النبي صلى الله عليه وآله **وكا**
 التجاري ولا يفرج احد الجمع عليه من غير الدين بقدر **اد قطع**
القاسم الرابع القياس من الادلة الشرعية
وهو حل معلوم على معلوم من العلم بمعنى التصور اي الحافة في حكمه
لما وانه مضاف للمفعول اي لمساواة الاول الثاني في حكمه كما
 يوجد بتمامها في الاول **عند الحامل** وهو الجهد واخفى ما في نفس الامر
 ام لا بان يظهر غلطه فتناول احدا لقياس القاسد كالصحيح **فانخص**
 المحدود **بالصحيح** اي ظهر عليه خوف من احد الاخير وهو عند الحامل
 ما لا يتناول حبيذ الا الصحيح **حرف الاخر** لانصراف المساواة المطلقة
 الى ما في نفس الامر والقاسد فيل ظهور مساو له معول به كالصحيح
وهو اي القياس **حجة في الامور الدينية** كالاروية **قال الامام**
الرازي اتفاقا اسد اليه ليس من عهده **وانا غيرهما** كالتشريع
فمنه قوم فيه عقلا قالوا لانه طريق لا بوسا فيه الخطا والعقل مانع
 من سلوك ذلك قلنا بمعنى انه ارجح لتزك لا بمعنى انه يحل له وكيف
 يحل له اذ اظن الصواب فيه ومنعه **ابن حزم** **منها** قال لا المنصوص
 يتوعد جميع الحوادث بالاسما القوية من غير احتياج الى استنباط
 وقياس قلنا لاسم ذلك ومنع **داود وغيره** **الحلي** منه بخلاف الحلي
 الصادق بقياس الاول والمساوي كما يعلم مما سبق في واقعصري
 شرح المختصر عليه لا يفرج قياس الاول وهو ما يكون نبوت الحكم
 فيه في الفرع اولى منه في الاصل كما سياتي ومنه **ابو حنيفة في الحدود**

والكفارات والرخص والتعذيرات قال لاها لا يدرك العفو فيها واجب
بانه يدرك في بعضها فيجوز فيه القياس كقياس الناس على السابق في وجوب
القطع يحتاج اخذ مال العجز من حرز خفية وقياس القاتل على
القاتل خطا في وجوب الفارة بجبايع القتل بغير حق وقياس غدير الحجر
عليه في حرارا الاستجابة الذي هو رخصه بجبايع الجمار الظاهر القالع
واخرج ابو حنيفة ذلك عن القياس بكونه في بعض الحجور سماه دلاله النفس
وهو لا يخرج بذلك عنه وقياس نفقة الزوجة على الكفارة في تقديرها على
الموسر مدين كما في فدية الحج والموسر مذموم كما في كفارة الوقاع بجبايع
ان كلا منهما مال يجب بالتمتع وتنقضي الذمة واصل التفاوت سرقة
لها لينفق ذو سعة من سعة الالة ومنعه **ابن عبيد ان ما لم يقط**
اليه يوفى بحارته لم يوجد نص فيها يجوز القياس فيه لانها فائدة
قلنا فابينة العمل به فيما اذا وقعت تلك المسئلة ومنعه **قوم في**
الاسباب والشروط والموانع قالوا لان القياس فيها يجوز جهات ان تكون
كذلك او يكون المعنى المشترك بينهما وبين المقيس عليها هو السبب الشرط
والمانع لا خصوص المقيس عليه او المقيس واجب بالقياس لا يجوز
عادكرو المعنى المشترك فيه كما هو علمه نكوي بالحاطة لما ترتب عليها
مثاله في السبب قياس اللواط على الزنا يحتاج الى اجح في فحش محرما
سرا منتفهي عنه طبعيا ومنعه **قوم في اصول العبادات** منعوا احوار
المصلحة بالامام المحسن على صلاة القاعد بجبايع العجز قالوا لان الدراية
تؤخر على نقل اصول العبادات وما يتعلق بها وعدم نقد الصلاة بالامام
التي هي من ذلك تدل على عدم حرارتها فلا يثبت حرارتها بالقياس
ونفع

144
ودفع بمنعه ظاهر ومنع **قوم القياس الحرفي الحاجي** اي الذي تدعوا
اليه الحاجة الى مقتضاه **اذم يرد نص على وفقه** في مقتضاه **كفاهان الدرك**
وهو صما بالمشركي اخرج البيع مستحقا للقياس يقتضي مسوقه لانه صما
ما لم يجب وعليه ابن سريج والاصح صحة لعدم الحاجة اليه لماملة الفراء
وعبرهم لكن بعد قبضه الممن الذي هو سبب الوجوب حيث يحتاج
البيع مستحقا والمثال غير مطابق فان الحاجة داعية فيه الى خلاف
القياس الا ان يفرض قول الحاجي بما تدعو اليه الحاجة او الى خلافه وان
المسئلة ما حوذة من ابن الوكيل وقد قال قاعده القياس الحرفي اذا لم
يرد من النبي صلى الله عليه وسلم ببيان على وقد مع عموم الحاجة اليه
في زمانه او عموم الحاجة الى خلافه هل يعمل بذلك القياس فيه خلاف
ودكر لها صور منها صما بالدرك ذكره كما تقدم وهو مثال للسوق
الثاني من المسئلة ومنها وهو مثال للاول صلاة الانسان على من مات
من المسلمين في مشارق الارض ومغاربها وغسلوا وكفنوا وفي ذلك اليوم
القياس يقتضي حرارتها وعليه الرواية لا يحاط صلاة على غائب والحاجة
داعية لذلك ومنع **القياس في الشق الاول** لنفع المصلحة والمصلحة
عليهم ولم يرد من النبي صلى الله عليه وسلم ببيان ذلك ووجد منع القياس
في الشق الاول الاستغناء عنه عموم الحاجة وفي الثاني معارضة عموم
الحاجة له والمجيز في الاول قال لا مانع من ضم دليل الى اخر وفي الثاني
قدم القياس على عموم الحاجة ومنع **اخر من القياس في العقلية**
قالوا الاستغناء عنه بالعقل ومن اجاز قال لا مانع من ضم دليل الى اخر
ومنعه **اخر من في الشق الاصل** اي تمام الشئ على ما كان قبل ورود الشئ بان

ينبغي الحكم فيه لا تنقلا لا تنقلا مدركه بان لم يحده المشرع المجتهد بعد العت
عنه فاذا وجد شي سبه ذلك لا حكم فيه قبل لا يقاس على ذلك للاستغناء
القياس بالنقي الاصيل وقبل يقاس الا لا مانع من ضم دليل الى اخر **وقد**
قياس العلة في مسجوها لا ذكره هناك انبى من ذكره معطيم له هنا
وبنه عليه ليلابظ ان الله اعقله والصحيح ان القياس حجة محل كثير من
الصحابة يكررا شاي عام سكون الباقين الذي هو في مثل ذلك من الاصول
العامة وفاق عارة ولقولها فاعبروا والاعتبار قياس بالشي
الاتي الامور العادية والتقليد اي الشيء يرجع الى العادة والتقليد كامل
الحينف او النفس او الحمل والتمره فلا يجوز بثبوتها بالقياس لا فلا
تدرك المعنى فيها فيرجع فيها الى القول الصادق وقيل يجوز لانه قد
يدرك في كل الاحكام فلا يجوز بثبوتها بالقياس لانه منها ما لا
يدرك بحناه كوجوب الدية على العاقلة وقيل يجوز بمعنى ان كلا
من الاحكام صام لان ثبت بالقياس بان يدرك بحناه ووجوب الدية
على العاقلة له معنى يدرك وهو اعانة الحامي بها محدود ومنه مما يعان
القاسم لاصلاح ذات الدين بما يصرف اليه من الزكاة والا القياس
على منسوخ فلا يجوز لا تنقلا اعتبارا لجامع بالنسخ وقيل يجوز لان القياس
ينظم حكم الشرع الكلي ونسخ الاصل ليس ينسخ للفرع خلافا للجمهور جواز
القياس في المشتريات المذكورة وقد تقدم توجيهه **وليس النص على العلة**
حكم ولو في جانب الترك امره بالقياس اي ليس امره الا في جانب العتد
مما كرم زيد العلة ولا في جانب الترك نحو الحرمة حرام لاسكارها
خلافا للمعنى في قوله انه امره في الجانبين اذ لا فائدة لذكر
العلة

14
العلة الى ذلك حتى لو لم يرد التقييد بالقياس استغنى في هذه الصور فلما لا
سلم انه لا فائدة الى ذلك بل الفائدة بيان مدرك الحكم ليكون اوقع في النفس **فانها**
وهو قول ابي عبد الله البصري **الفصل** اي انه امره في جانب الترك دون
الفعل لان العلة في الترك المفيدة وانما يحصل الغرض من العتد لا لا امتناع
عن كل فرد مما تصدق عليه العلة في الفعل الصلحة ويحصل الغرض من حصولها
بفرد قلنا قوله عن كل فرد مما يصدق عليه العلة بمعنى بل يكفي عن كل فرد مما
يصدق عليه العلة **واركانه** اي القياس **الربعة** فقيس عليه ومقيس ومعنى
مشترك بينهما وحكم المقيس يتعدى بواسطة المشترك الى المقيس ولما كان
يعبر عن الاولين مستظاهرا بالاصل والفرع على خلاف في ذلك ذكره في ضمن معيدها
فقال الاول **الاصل وهو محل حكم المشبه به** بالرفع صفة المحل اي المقيس
عليه وقيل دليله اي دليل الحكم **وقيل** حكمه اي حكم المحل المذكور وبيان ان
الفرع محل المشبه وقيل حكمه ولا يتأثر قوله بانه دليل الحكم كفي ودليله
القياس بالاول مبني على الاول والثاني مبني على الثالث وكذا اعلى الثاني لانه
اذا صح نفع الحكم عن الحكم صح تعريفه عن دليله لانه اذا حكم اليه وكل من
هذه الاقوال التي في السمية لا تخرج عما في العلة من ان الاصل ما ينبغي
عليه غيره والفرع ما ينبغي عليه غيره والاول من الاقوال فيها اقرح كما لا يخفى
ولكون حكم الفرع عند حكم الاصل **باعتبار المحل الاول** على الثاني باعتبار ما يدل
عليها وعلم المجتهد به لا باعتبار ما في نفس الامر بل الاحكام فدية ولا تنزع
في القدم ولا يثبت في الاصل الذي يقاس عليه الا على جواز القياس عليه
نوعه او شؤمه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه خلافا لراعيها بالتنشئة
اي زعم شرط الاول وهو عثمان وزعم شرط الثاني وهو بشر المسمى

فمنه الاول لا يقاس في مسائل البيع مثلا الا اذا اقام دليل على جواز القياس فيه
وعند **الشافعي** لا يقاس بها اختلف في وجود الاتفاق على ان علة كذا
وما اشترطه مردود بانه لا دليل على **الثاني** من ان كان القياس **مع الاول**
ومن شرطه ثبوته بغير القياس قبل والاجماع اذ لو ثبت بالقياس كان القياس
الثاني عند اتحاد العلة لغو للاستغناء عنه بغيره في الفروع فيه على الاصل والفرع
فيه على علة الحكم مثال الاول قياس الفيل على المصلاة في اشراط السنة بحاج
العبادة ثم قياس الوضوء على الفيل فيها ذكر وهو لغو للاستغناء عنه بقياس
الوضوء على الصلاة ومثال الثاني قياس الرق وهو انسداد محل الجماع
على جيب الذكر في فسخ النكاح يجامع فوات الاستمتاع ثم قياس الخيل على
على الرق في ذكر وهو غير معتقد لان فوات الاستمتاع غير موجود
فيه والقول بانه لا يثبت حكم بالاجماع الا ان يعلم مستنده النص لم يستند
اليه مردود بانه لا دليل عليه بغيره كما قيل ان يكون الاجماع عن قياس و
يدفع بان كون الحكم الاصل حينئذ عن قياس مانع في القياس والاصل
المانع **وكونه غير متعبد فيه بالقطع** كما ذكره الغزالي لان ما تعبد
بالقطع انما يقاس على محله ما يطلب فيه القطع اي التبيين كاعداد والقياس
لا يثبت اليقين واعتراضه بانه يفيد اذا علم حكم الاصل وما هو العلة فيه وجودها
في الفرع **ولو نه شرعا ان استحق حقا شرعا** بان كان المطلوب اتيانه ذلك
بما هو جواز القياس في الغفليات والمغريات فلا يشترط ان يكون حكم الاصل
شرعا بمعنى انه يكون غير شرعي ولا بد فاما غير الشرعي لا يتحققه الا غير
شرعي **ولا يشترط** كما في الشرعي لا يتحققه الا الشرعي وما ذكره الامري وغيره
هذا الشرط نأ على امتناع القياس في العمليات والمغريات كما صرح حواشي
رأه المصنف

زاد المصنف في هذا العهد المذكور ريبا على شرطه مع جواز القياس فيهما المرجح
عنده وكونه غير فرع اذا لم يظهر للوسط على تقدير كونه فرعاً **وقيل** يشترط كونه
غير فرع **مطلقا** والا فاعلة في القياس ان احدث كان الثاني لغوا او
اختلفت كان الثاني غير معتقد كما تقدم ودفع المصنف ذلك بانه قد يظهر
للسلط الذي هو الفرع في الاول والاصل في الثاني مثلا فائدة كما يقال
التفاح روي قياسا على الترتيب بحاج الطعم والزيب روي قياسا على
على التمر بحاج الطعم مع الفيل والقر روي قياسا على الارز بحاج الطعم
والكيل والقوت الغالب ثم يخطط الكيل والقوت على الاعتبار بطريقه
فيثبت ان العلة الطعم وحده وان التفاح روي كالبقر ولو قيل ابتد عليه
بحاج الطعم لم يعلم ممن يمنع عليه الطعام في ذكر فتكون تلك القياسات
صححة بخلاف ما لو فسد التفاح على السرجيل والسو حيل على البطم والبطم
على الفنا والقنا على البر فانه لا فائدة للوسط فيها لان نية ما عدا البر
اليه بالطم دون الكيل والقوت ثم اعترضه على المصنف بان قوله هنا مع
قوله قبل ومن شرطه ثبوته بغير القياس تكرار وجوب بقوله لا يلزم
من اشراط كونه غير فرع اشترط ثبوته بغير القياس لانه قد يثبت بالقياس
ولا يكون فرعاً للقياس المراد ثبوت الحكم فيه ودون كما فرعاً لاصل اخر
وكذلك لا يلزم من كونه غير فرع ان لا يثبت بالقياس كجواز ان يكون
ثابته بالقياس ولكنه ليس فرعاً عن القياس الذي يرد اثبات الحكم فيه ولا يخفى
ان هذا الخلاف المستعمل على التكرار لا يدفع الاعتراضه ويستفاد من المدرك
واحد كما تقدم وقد اقتصر الامام الرازي وسابغته على القول الاول والا مدرك
ومن تبعه على القول ثانياً اعقب قوله غير فرع فجاء المصنف بما اذا لم يظهر للوسط فائدة

اخذ من كلام الجويني في السلسلة كما بينت في شرح المختصر لطايل تحت وعلي
 تقدير اعتبارا فكان ينبغي هذا اطلاقكم عليه لان علي فعل ويصرح فيه
 بطلانهم ولا يصح جوابه **وان لا يعدل عن سنن القياس** فاعدل عن سنة
 اي خرج عن مناجاة المعنى لا يمكن علي محله لعدم القدية حينئذ كشفا
 خرمية قال صلى الله عليه وسلم من شهد له خرمية فحسبه فلا يثبت هذا الحكم لغيره
 وان كان اعلى منه رتبة في المعنى المناسب لذلك من اليد والصدق كالقصد
 رضي الله عنه وقضية شهادة خرمية رواه ابو داود وابو حنيفة وحاصلها
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من ابي محمد البيع وقال لهم سجدوا
 يسجد علي فتشهد له خرمية ابن ثابت اي دون غيره فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم ما حملك على هذا ولم تذكر حاضرا معنا فقال صدقتك ما حجب
 به وعلمت انك لا تقول الا حقا فقال صلى الله عليه وسلم من شهد له
 خرمية او شهد عليه فحسبه هذا القول ابن خرمية ولفظ ابي داود فجعل النبي
 صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين وذكر اهل السير ان ذلك الرجل
 هو المسمى من خيل النبي صلى الله عليه وسلم بالمرجل الحسني صهيله وان لا يكون
 دليل حصيه اي الاصل شاملا حكم الفرج للاستغناء حينئذ عن القياس كذلك
 الدليل على انه ليس جعل بعض الصور المسمولة اصلا لبعضها بل ولي من العكس
 مثاله ما رواه اسد علي بن ربيعة بن حذيث مسلم الطعام بالطعام مثلا فثبت علي
 الدرة بجامع الطم فانما الطعام يتناول الدرة كالبرص وسياقي من شروط ان لا يشأ
 دليلها حكم الذي بعمومه او خصوصه على التخيير فمقابلته المبني على جوار دليلين
 علم مدلول واحد مما ياتي لابي في هذا كما يفهم من التلاوة السابقة في الترجيح
 واني المصنف بالظاهر يدل الخبر الرابع على حكم الاصل الحديث عنه في قوله
 دليل

دليل حكمه وفي قوله **كون الحكم** اي في الاصل متفقا عليه والافتحاح عند منعه الى اثباته
 فينتقل الى سلسلة اخرى وينشر الكلام وينت المقصود **قبل من الامم**
 حتى لا ياتي الغم بوجه **والاصح بين الخصمين** فقط لان البحث لا يعدوها
الاصح انه لا يشترط مع اشتراط اتفاق الخصمين فقط **اختلاف الامة** عن
 الخصمين في الحكم بل يجوز اتفاقكم فيه كالتصديق وقيل لا يشترط اختلافكم فيه ليتاني
 الخصم الباحث منقذ فانه لا مذهب له **فان كان الحكم متفقا عليه بينهما ولكن**
لغتين مختلفتين كما في قياس حلي المألفة على حلي الصينة وعدم وجوب
 الزكاة فان عدمه في الاصل متفق عليه بيننا وبين الحنفية والعلية فيه عندنا
 كونه حليا مباحا وعندكم كونه مالا صبيبه **فهو** اي القياس المشتمل على الحكم
 المذكور **مركب الاصل** يسمى بذلك لتكوين الحكم فيه اي بيانه على العليين بالنظر
 الى الخصمين لو كان الحكم متفقا **فقط** عليه بينهما **لعله يمنع الحكم وجودها**
في الاصل كما في قياس ان تزوجت فلانة فهي طالق على فلانة التي تزوجها
 طالق في عدم وقوع طلاق بعد التزوج فان عدمه في الاصل متفق عليه بيننا
 وبين الحنفية والعلية تغليب الطلاق قبل ملكه والحق في منع وجودها في الاصل
 ويقول هو يتخير مركب الوصف يسمى القياس المستدل على خصم المذكور بذلك لتكوين
 الحكم فيه اي بيانه على الوصف الذي يمنع الحكم وجوده في الاصل **ولا يتبين**
 اي القياس ان المذكور ان منع الحكم وجوده **في الاصل** العلة في الفرج في الاول
 وفي الاصل في الثاني **حلا ما للملاد** في قولهم يتبدل نظر لاتفاق الخصمين
 على حكم الاصل **وكما في الفهم العلة** المستدل اي سلم انها ما ذكره فثبتت
المستدل وجودها حيث اختلفا فيه او سلم اي سلم وجودها **لما لم يتفق**
الدليل عليه لتسليمه في الثاني وقيام الدليل عليه في الاول **وان لم يتفقا** اي الخصال

على الاصل من حيث الحكم والعلة **وكن رام المستدل اثبات حكمه** بل **ثبات**
العلة بطريق **فالاصل بقوله** في ذلك لان اتباعه بمنزلة اعتراق الحكم به وقيل
 لا يقبل بل لا بد من اتفاقها على الاصل صوتا للكلام عن الانتشار **والجمع**
اللا بشرط في القياس **الاتفاق** اي الاجماع **على تعديل حكم الاصل** اي على
 انه محلل او النقص على العلة المستلزم لتفصيله لانه لا دليل على اشتراط
 ذلك بل يكفي اثبات التعديل بدليل وقد تقدم انه لا بشرط الاتفاق على وجود
 العلة خلافا لما مر عنه واما الفرق بين المسلمين لمنا سبة الجانب **الثالث**
 من اركان القياس **الفرع وهو العمل المشبه** بالاصل **وقيل حكمه** وقد تقدم
 انه لا يتأتى قول كالاصل فانه دليل الحكم **ومن شرطه** اي الفرع **وحد تمام**
العلة التي في الاصل فيه من غير زيادة او معها كالاسكار فوق قياس النبيذ
 على الخمر والايضا في قياس الضرب على النافق لعدم الحكم الي الفرع وعدم
 قال عن قول ابن الحلب وان يساوي في العلة علة الاصل لانها منه الزيادة
 تنصرف **فان كانت** اي العلة **قطعية** بان قطع بعلة الشيء في الاصل ووجوده
 في الفرع كالاسكار والايضا بما تقدم **تقطعي** قياسا حتى كان الفرع فيه ثبوت له دليل
 الاصل فانه كان دليله ظنيا كان حكم الفرع كذلك **او كانت ظنية** بان
 ظن عليه الشيء في الاصل وان قطع بوجوده في الفرع **قياس الادون**
 اي ذلك القياس ظن وهو قياس الادون **كالنفاق** اي قياسه **على البر** في باب البرا
بجامع الظم فانه العلة عندنا في الاصل وحتم ما قبل انهما القوة او الكل
 وليس في النفاق الا الظم فنشوء الحكم فيه ادون من ثبوته في البر المشتمل على
 الاوصاف الثلاثة فادونية القياس من حيث الحكم لا من حيث العلة
 اذ لا بد من تمامها كما تقدم والاول اي القطعي يشمل قياس الاول والمثله

اي ما

اي بما يكون ثبوت الحكم فيه في الفرع او لم يثبت في الاصل او مساويا لقياس الفرع للوالدين
 على التام فيق لها وقياس احراق ماله اليتم على كله في التحريم **وبعد المأخذ**
 فيه اي في الفرع **بمقتضى نقيض او ضد لا خلاف الحكم على المختار** وقيل لا
 محل والا لا يقبل منصب الناظر اذ يصير للفرع مستدلا وبالعكس ذلك خرج
 عما قصد من حرقه صحة نظر المستدل في دليله الي غيره واجيب بان القصد من المعارضة
 هدم دليل المستدل **بمقتضى نقيض او ضد** لا اثبات مقتضاها المؤدي الي ما تقدم وصر
 في الفرع ان يقول المعترض للمستدل ما ذكرت من الوصف وان اقتضي ثبوت الحكم
 في الفرع فعندي وصف اخر يقتضي نقيضا او ضدا او صفة مثال النقيض المسح
 ركن في الوصف وان اقتضي ثبوت الحكم في الفرع فعندي وصف اخر يقتضي
 نقيضه او ضده مثال النقيض المسح ركن في الوصف فبيننا **تقليد** تقليد
 كالوجه فنقول المعارض مسح الوجه فلا يمسح في الوضوء مسح الخن ومثال
 الضد الوتر واطبع عليه النبي صلى الله عليه وسلم فيجب كالتشهد فنقول المعارض موقت
 بوقت صلاة من الخمس فيسحب كالحجر واما المعارضة بمقتضى خلاف الحكم
 فلا يقدح قطعا لعدم منافاتها لدليل المستدل كما يقال اليمن العوس قول بانه
 قابله فلا يوجب الكفارة كشهادة الزور فيقول المعارض قوله موعده
 للباطل يظن به حقيقة فيوجب التعزير كشهادة الزور **والنقد** في رفع المعارضة
 المذكورة زيادة على دفعها بكل ما يعترض به على المستدل ابتداء فنقول
 الترجيح بوصف المستدل على وصف المعارض يرجح مما ياتي في محله لتطير
 العمل بالرجح وقيل لا يقبل لانا المتعين في المعارضة حصول اصل الطر لا
 مساواة لظن الاصل لانتفاء العلم بها واصل الطر لا يندفع بالترجح والمختار
 بناء على **قول الترجيح انه لا يجب الا بما اليه في الدليل** ابتداء وقيل لا لان الدليل

لا يتم بدون دفع المعارضة واجيب بانه لا يعارض حينئذ فلا حاجة الى دفعه قبل
وجوده وهذه المسئلة ذكرها الاسدي ومن تبعه في الاعتراضات وذكر
هنا نسب لانها سول بشرط في الفرع وهو ان لا يعارض عما عده الامدي هنا
وجهه ان الدليل لا يثبت المدعي الا اذا سلم عن المعارضة ولا يقوم القاطع
على خلافه اي خلاف الفرع في الحكم وفاقا اذ لا يصح للقياس في شئ مع قيام الدليل
القاطع على خلافه **عند الأكثر** فيقدم عندهم على القياس كما تقدم في محتبه و
ليسا والفرع الاصل وجهه حكم الاصل فيما يقصد من عين او جنس اي عين العلة
او جنسها بالنسبة الى الاول وعين الحكم او جنسه بالنسبة الى الثاني مثال
المساواة في عين العلة قياس النبيذ على الخمر في الحرمة بجانب الشدة المظهر
فاقا موجوده في النبيذ يعينها نوعا لا شخصا ومثال المساوية في جنس
العلة قياس الطرود على الفرس في ثبوت القصاص بجانب الجنائية فاقها
حينئذ لا يلاها ومثال المساواة في عين الحكم قياس القتل بمقتل على القتل
مجرد في ثبوت القصاص فاقها فيها واحد والجامع كون القتل عمدا وعدوانا
ومثال المساواة في جنس الحكم قياس بضعة الصعيقة على ما لها في ثبوت
الولاية للاب او الجرحا مع الصغر فان الولاية عين لولائي النكاح والمال
فان خالف المذكور ما ذكر اي لم يساوه فيما ذكر **فقد القياس لا تنقأ العلة**
عن الفرع في الاول ولو فاد هناك من عينها او جنسها المقصود بالذكر هنا لوقي
به مع السلامة من التكرار ومن الوقوع فيما عدل عنه هناك من لفظ المساواة
وعبارة ابن الحارث ان يساوي في العلة علة الاصل فيما يقصد من عين
او جنس **وجواب المعترض بالمخالفة** فيما ذكر بيانا **الاجاب** فيه مثاله ان
يقبض الشافعي ظهرا الذي على ظهرا المسلم في حرمة وطى المرأة فيقول
الحقيقي

الحقيقي الحرمة في المسلم تستلزم بالكفارة والكفار ليس من اهل الكفارة الا لا يمكن
الصوم منها لفساد نيته فلا تستلزم الحرمة في حقه فاختلف الحكم ولا يصح القياس
فيقول الشافعي في صفة الصوم بان يسلم وبان يتيه ويصح اعتاقه واظهاره مع الكفر
اتفاقا فهو من الكفارة اذ لا يمكنه فالحكم متحد والقياس صحيح ولا يكون الفرع منصوصا
عليه بما وافق للقياس للاستغناء حينئذ بالنسبة عن القياس **خلافا لمجور الدين**
مثلا على مدلول واحد في عدم اشتراط ما ذكرنا حورره وبقيد القياس
عنده معرفة العلة **ولا يخالف** للقياس لتقدم النص على القياس **الا تعجب**
النظر فان القياس الخالق صحيح في نفسه ولم يعمل به لمعارضته النقلة **ولا يكون**
حكم الفرع متقدما على حكم الاصل في الظهور قياس الوضوء على التيمم
في وجوب التيمم فان الوضوء يعبد به قبل الهجرة والتيمم لما تقبده بعدها
اذ لو جاز تقدمه للزم ثبوت حكم الفرع حال تقدمه ما عيذ ليل وهو ممتنع
لانه تكليفات لا يعلم نعم ان ذكر ذلك الزاما للخصم خارجا قال الشافعي
لحينئذ طهارتان اني يغز فان تساوي الاصل والفرع والمنع **وجوز**
اي حوزة تقدمه **الامام الرازي عند دليل** استدل به حالة التقدم
رفعا للمدوم المذكور منها على حوار دليلين او ادله على مدلول واحد ان
تأخر بعضها عن بعض كعجرات النبي صلى الله عليه وسلم المتأخرة عن الحجرة
المعارضة لاسد الدعوة ولا يشترط في الفرع ثبوت حكمه بالنسبة حمله خلافا
لنوم في قولهم يشترط ذلك ويطلبه بالقياس تفصيلا قالوا فلو لا العلم بورد
ميراث الجدة لكان حيازا للقياس في تورثه مع الاخوة ورد اشتراطهم
ذلك بان العلم من الصحابة وغيرهم فاسواء ان علي حرام على الطلاق والظهار
والابلا بحسب اختلافهم فيه ولم يوجد منه نص لاحيلة ولا تفصيلا **ولا يشترط**

في القوم **انتفاء** **الاجماع فيما يوافقه** في محله او لا يشترط انتفاء واحد منها بل يجوز القياس مع موافقتها او احدها **حلا في الغزالي والامرئ** في اشتراطها
 انتفاءها مع تجوزها دليلين على مدلول واحد نظرا الى ان الحلبة الى القياس
 اما تدعو عند فقد التبع والاجماع وان لم يقع مسئلة بعد خلاف قول ابن
 عبد ان السابق واجيب بان ادلة القياس مطلقة عن اشتراط ذلك فغيب
 في نفي المصنف اشتراط انتفاء مخالفة لقوله اولا ولا يكون منصوصا **الرابع**
 من اركان القياس **العلة** وفي معناها حيث اطلقت على شئ في كلام الفقهاء
 الشرح افعال ينبغي عليها مسايل تأتي **قال اهل الحق هي العرف** بالحكم فبني
 كون الاشكال على انه يعرف اي علامته على حزمة المسكر كالحرق والنكد
وحكم الاصل على هذا **ثابت بها لا بالنقض خلافا للحنفية** في قولهم بالنقض
 لانه المفيد للحكم قلنا لا يفيد بغيره فيكون محله اصلا يقياس عليه والعلة
 في ذلك والمفيدة العلة اذ هو مستلثة العقدة الحقيقة للقياس **وقيل العلة**
المؤثرة **انه** في الحكم بناء على انه يتبع الصلة او المفردة وهو قول
 المعتزلة **وقال الغزالي** هو المؤثرة **بازن الله** اي يجعله لا بالذات **قال**
الامرئ هي **الباعث** عليه وقال انه مراد الشافعية في قولهم حكم الاصل
 ثابت بها **لما** باعثة عليه وانه مراد الحنفية ان النقص معقوله وانه كذا
 لا يخالف الاخر في مراده وتبعه ابى الحاحب في ذلك قال المصنف ونحن
 معاشرة الشافعية اما نفسر العلة بالمعروف ولا نفرضها بالباعث ايدا وتشدد
 التكثير على من يفسرها بكونه لان الرب تعالى لا يبعث شئ على الشئ ومن
 غير من الفقه اعني اياها اراد بها باعثة للتكليف على الامثال

رحم الله وسيا ببيان **وقد تكون العلة دافعة للحكم او رافعة له او علة**
الامرئ

الامرئ اي الدفع والرفع مثال الاول العدة فانها تدفع حل النكاح من غير الزوج
 ولا بد معه كما لو كانت عدا بشفقة ومثال الثاني الطلاق يرفع حل الا مناع عولا
 يدفعه حوازل النكاح بعد ومثال الثالث الرضاع فانه يدفع حل النكاح ويرفعه
 اذا طرأ عليه **وتكون العلة وصفا حقيقيا** وهو ما يتعقل في نفسه من غير
 توقف على عرف او غير **ظاهر منضبطا كالطعم في باب الربا او وصفا عرفيا**
نظروا لا يختلف باختلاف الاوقات كالشرف والحسنة في الكفاية **وكذا تكون في**
وصفا لغويا لتعليل حرمة المبيد بانه يسمى خزايا مستد من ما العتب
~~تكون حرمة المبيد بانه يسمى خزايا مستد من ما العتب~~
 يقول لا تعطل الحكم الشرعي بالامر اللغوي **او حكا شرعا** سو كان المحلول حكما
 شرعا ايضا لتعليل حوازل الرهن المشاع يحوار لبعده ام كان امرا حسبيا
 كتعليل حياة الشجر بحرمة بالطلاق وحله بالنكاح كاليد وقيل لا يكون
 حكما لان شأن الحكم ان يكون معلولا على مورد بان العلة بمعنى العرف
 ولا يمنع ان يعرف حكما او غير **والثالث** تكون حكما شرعا **ان كان المحلول**
حقيقيا هذا انتهى سياق المصنف وفيه سهو وصواب ان لا يكون
 يراد لفظه لا بعد قوله **والثالث** وذلك ان في تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي
 هو بالتعصيل في المسئلة **او وصفا مركبا** وقيل لا لان التعليل بالمركب
 يؤدي الى محال فانه بانتفاء جزء منه ينتفي عليه وبانتفاء آخر يلبس
 تخصيل الحاصل لان انتفاء الجزء لعدم العلية قلنا لان سلم انه علة
 واما هو عدم شرط وان كان جزء شرط ولو سلم لم ينفذ حسب احكام
 في نواقض الوضوء من التعليل بالمركب تغليل وجوب القصاص بالقتل
 العهد العدوان لمكافي غير ولد قال المصنف وهو كثير وما اري لما منع

منه مخلصا الا ان يتعلق بوصف منه ويجعل الباقي شروطين ويكون الخلق
حينئذ الى اللطف **وثالثها يجوز كذا لا يزيد عليه من الاحكام** الحكاه الشيخ
ابو اسحاق الشيرازي كما ما ورى عن بعضهم في شرح المع وحكامه عند حكايته
الامام في الحصول بلفظ سبعة وكما انها نصحت في نسخة كما قال المصنف قال
الامام ولا اعرف لهذا الخبر حجة وقد يقال حجة الاستقراء فاليه وتاثير العدد
عند حذف العدد المذكور كما هنا جازي عدل اليه المصنف عند الاصل لخصا
ومن شروط الحاق ان يوجب العلة **اشتمالها على حكمة تبعث الكل**
على الاستئصال وتصلح شاهدا لانا طه الحكم بالعلة كحفظ النفوس فان حكمة تترك
واجوب القصاص على علمه من القتل العمد الباطل فان من علم انه اذا
قتل اقتصر من انكس عن القتل وقد تقدم علمه بوطنا لنفسه على تلفها
وهذه الحكمة تبعث الكل من المتائل وفي الامر على امثال الاسر الذي
هو اجاب القصاص ما بان يمكن كل منهما وارث القتل من الاقتصار
تصلح شاهدا لانا طه وجوب القصاص لاشتمالها في العلة المستمدة على
الحكمة المذكورة وتولد تبعث على الامثال ان يثبت بطلان عليها
سيما في انه يجوز التغليل بما لا يطلع على حكمة ومن ام ما هنا وهو شرط
اشتمال العلة على الحكمة المذكورة اي من اجل مانعها وصفا وجوديا يخل
بحكمها كالدين على القول بانه مانع من وجوب الزكاة على المدين فانه
وصف وجودي حل بحكمه العلة لوجوب الزكاة الحلال عليك المصاب
وهو الاستغناء بملكه فان الدين ليس بمستغنيا بملك لاحتياجه اليه
وقاد يبد به ولا يفرخلو امثال **الحاق بها** ان يكون وصفا
صا بطا حكمه كالسوق في جوار الفرس مثلا لا ينسب الحكمه كالمشقة في
السفر

١٢٩
الشرع لم انصا طها **وقيل يجوز كونها نفس الحكمة** لانها المشرع لها الحكم
وقيل يجوز ان انصبت لانتقاء المحدود **ومن شرط الاخاف بها** الا
يكونا عدا ما في التوقي وفقا للامام الرازي وخلافه للاسدي هذا التعليل
على المصنف نسبوها وصوابه ما قال في شرح المختصر وفقا للاسدي وخلافه
للامام الرازي اي في تجويزه لتعليل التوقي بالعدمي لصحة ان يقال ان كان
عنده لعدم امثاله مرة واجيب بمنع صحة التعليل بذلك وانما يصح بالكوعت
الامثال وهو امر توقي والخلاف في عدم المضاف كما يوحى من الدليل
حيث ان كان الاسدي انما منع عدم الحذف اي المطلق فاجاز المضاف المار
بالوجودي كالامام والاكبر وجب في الخلاف فيها جزء عدي لانه عدي ويجوز
وفقا لتعليل العدمي بمثله او بالسبوي كتعليل عدم صحة التفرغ لعدم العقل
او بالاشرف كما يجوز قطعا لتعليل الوجودي بمثله كتعليل حرمة الخمر بالاسكار
ومن امثلة فعل التوقي بالعدمي ما يقال يجب ثبوت الميراث لعدم اسلامه وان
صحيح ان يقال كفر كما يصح ان يعبر بعدم العقل بالحيث لان المعنى الواحد
يعبر عنه بعبارة ثنتين متفنية وشبهة ولا مشابحة في التعبير والاصا في
كالابوة عدي كما هو قول المتكلمين وسياتي تصحيحه في اهل الكتاب
ففي حوا لتعليل التوقي بالخلاف كذلك قال الامام الرازي والاسدي كذلك
تقدم في منتهى المانع التمثيل للوجودي بالابوة وهو صحيح عند الفقهاء
نظرا الى انما ثبت عدم شيء ورجع اليها من اليم ولا يناسب ان يقال
فيه ولا صا في عدي **وجوز التعليل بما لا يطلع على حكمة** كما في تعليل
الرويات بالظهور وكونه يفهم من ذلك انه لا يخلو علمه من حكمة كذا
من الجملة بقوله **فان قطع** يا تنقاهما في ضرورة مقال الغزالي وصاحبه محمد

ابن يحيى يثبت الحكم فيها للظن وقال الخواريون لا يثبت اذا عبرة بالظن عند
تحقق المنه مثاله من مسكة على البحر ونزل منه في سفينة قطعت به مسكة
القمير في الحظنة من غير مسكة يجوز له القمير في سفينة **والعلة القاصرة**
وهي التي لا تتعدى محل النه **منها قورم** عن ان يجعل بها **مطلقا** **والخفية**
مستورها ان لم يكن ثابتة **بنص** **واجماع** قالوا جميعا عدم ما يدعى وحكاية
القاضي اليك بالافلا في الاتفاق على حوار ثابت بالنص معضلة بحكاية
القاضي عند الوهاب الخلاف فيه كما اشار الي ذلك المصنف في حكاية **الخلاف**
الصحيح **جوازها مطلقا** **فابديها معبرة المناسبة** بين الحكم ومحمد بن
ادعي للقبول **ومنع الاطلاق** محل معلومها حيث يشق على وصي متعديا
لمعارضتها له فام يثبت استقلاله بالعلية **وتقوية النص** الذي اعلم
معلوما بان يكون ظاهرا قال الشيخ الامام والامام **وربادة الاحكام**
عند قصد الاستئصال لاجلها لزيادة الشاط فيه حينئذ بقوة الادمان
لقبول معلوما ومن صورها ما مضى بقوة له **ولا تعدى** اي العلة **عند**
كونها محذورا او جزوه **الحاكم** بان لا يوجد في غيره **او وصفه الا لازم** بان
لا يتصور به غيره لا يستحال لا تعدى حينئذ مثال الاول تعميل حرمه الربا
في المذهب بكونه دها وفي الفضة كذلك مثال الثاني تعميل نقض الوضو
في الخارج من السيلين بالخروج ومثال الثالث تعميل حرمة الربا في القدين
بكونها قيم الاشياء وخروجها من الا لازم غيرها فلا ينبغي التعدي عنه كتعميل
الخفية المنقضي فيما ذكره خروج الجنس من البدن الشامل لما يتحقق عندهم
من القصد ونحوه وكتعميل رتبة الربا بالطعم ويصح التعميل بمجرد الاسم
اللقب كتعميل الشافي رضي الله عنه بخاتمة قول ما يؤول لجه لانه يؤول لقبول

الارمي

الارمي وفاقا لابي اسحاق الشيرازي وخلاف الامام الرازي في نفيه ذلك حكايه في الاتفاق
سوجهاته يا ما علم بالضرورة انه لا اثر له في حرمة الحكم لخصته من الجوانب سيما
من كونه محاذرا للفعل فهو يعقل بالوصف **اما المشتق** المأخوذ من الفعل
كالسارق والقائل **فوقاق** صحة التعليل به **واما نحو الابيض** من المأخوذ
من الصفة كالبياض **فيه ضرورة** وسياتي الخلاف فيه **وجوز الجمهور**
التعليل للحكم الواحد **بعلتين** فاكثرت مطلقا لان العلة الشرعية علامات
ولا مانع من اجتماع علامات على شئ واحد وادعو وقوعه كما في المنس
والقول المانع كل منهما من الصلاة مثلا وجوز ابن قورم **والامام الرازي**
في العلة **المنصوصة دون المستنبطة** لان الاوصاف المستنبطة الصالح كل
منها للعلية يجوز ان يكون مجموعها العلة عند الشارع فلا يتعين استقلال كل
منها بخلاف ما ينص على استقلاله بالعلية واجيب بانه يتعين الاستقلال
بالاستصحاب بخلاف حكمي ابن الحاجب عكس هذا ايضا اي الحواشي المستنبط
دون المنصوصة لان المنصوصة قطعية ولو بعدد لزم الحال الا في خلاف
المستنبط لجواز ان يكون العلة فيها عند الشارع مجموع الاوصاف واسقط
الصق هذا القول لقوله **ما رة لغيره** **وسنعه** **امام الحرمين** **شرعا مطلقا**
مع تجويزه عقلا قال لانه لو طرأ شرعا لوقع ولونا در الكنة لم يقع اجيب
على تقدير تسليم اللزوم بمنع عدم الوقوع واستدل بما تقدم من اسباب
الحوث والامام يجعل الحكم فيها متعدد اي الحكم المستند الي واحد منها
عند المستند الي اخره وان اتفق نوعا **وبل يجوز في التعاقب** دون المعية
للزوم الحال الا في كل ما بخلاف التعاقب لان الذي يوجد فيه بالثانية مثلا
مثال الاول لا عينه **والصحيح القطع** **بامتناع عقلا** **مطلقا للزوم الحال**

من وتبعه جمع التقيين فان الشئ باسادة الى كل واحد من علمين يستحق
 عن الاخرى فيلزم ان يكون مستغنيا عن كل منهما وغير مستغنى عنه وذكر جمع
 بين التقيين وبلغت تحصيل الحاصل في العاقبة حيث يوجد بالثانية مثلا
 الموجود بالاول ومنهم من قصر الحال الاول على المعية واجيب من جهة
 الجمهور بان الحال المذكور لما يلزم في العلة العقلية الغنية لوجود المعلوم فاما
 الشرعية التي تعرفت مقيدة للعلم به فلا وعلى المنع حيث قيل به فان قيل كره
 المحذور من التعدد اما ان يقال فيه العلة بجميع الاسرين مثلا او واحد احدها
 لا بعينه كما قيل بذلك او يقال فيه بتعدد الحكم كما تقدم عن امام الحرمين ومال
 اليه المصنف **والحائز وقع حكيم بعله اثباتا للسرقة القطع والعزم**
 حيث تلف السروق اى لوجوبها **وسا الحيف للصوم والصلاة وغيرها**
 كالطواف وقراءة القرآن لغير مستحق وقيل بمتنع تعليل حكيم بعله بآثار شرط
 المناسبة فيها لان ثباتها حكم يحصل المقصود منها بترتيب الحكم على ما لا
 امر لزم تحصيل الحاصل واجيب بمتنع ذلك وسند حوازي تعيد المقصود
 في السرقة المرتبة عليها القطع وزجلا عنها والغرم جبرا لا تلف من المال
ثالثها يجوز تعليل حكيم بعله ان لم يتطاد بخلاف ما اذا تصاد
 كالتأجيل لخدمة البيع وبطلان الاجارة لان الشئ الواحد لا يناسب المتضاد
ومنها اى من شروط الحاق بالغة ان لا يكون ثبوتها متأخرا عن ثبوت
حكم الاصل سواء كانت باياعته ام بالمعروف لان الباعث على الشئ او المعرف
 له لا يتأخر عنه **فلا تقوم** بوجوبها بآثارها على تفسيرها بالعرف
 كما يقال عرف اللبس للعباد لانه مستفاد فان استقداره اما يشبه بعد
 ثبوت نجاسة ومنها ان لا يعود على الاصل الذي استنبط منه **لا يبطال**
 لانه

لانه

لانه منشاءها فابطالها لتعليل الكيفية وجوب الشاه في الركاة
 يدفع حاجته الغير فانه يجوز لاجراء فيه الشاه تبص الى عدم وجوبها على التقيين
 بالتحسين بينها وبين قيمتها **وفي عودها على الاصل بالتخصيص لا التعميم**
 قيل يجوز فلا يشترط عدمه وقيل لا يشترط مثاله تعليل الحكم في اية اول مستم النسا
 بان اللبس منطية الاستمعة فانه يخرج من النسا المحارم فلا ينقض لمسه
 الوضو كما هو اظهر قول الشافعي والثاني تفيض عملا بالعموم وتعليل الحكم
 في حديث اي د اود وغيره انه صلى الله عليه وسلم هي عن بيع اللحم بالحيوان
 فانه بيع الربوي باصله فانه يقتضي حوازا لبيع غير الجنس من مأكول وغيره
 كما هو احد قول الشافعي في ذلك اظهرها المنع نظر العموم واختلاف الترجيح
 في **الفرع** اطلق المصنف القولين وقوله لا التعميم اى فانه يجوز
 العود بغيره قول واحد لتعليل الحكم في حديث الصحاحين لا يكلم احديهما اثنين
 وهو غصيان تشوش الفكر فانه يشمل غير الغضب ايضا **وس شروط**
الالحاق بالغة ان لا يكون المستنبط منها معارضا معارضا منافي
 لمقتضاها **موجود في الاصل** اذ لا يلزم لها وجود الا بمرج قال المصنف
 مثال قول الحق في نفي التبيين في صوم رمضان صوم عين فينادى بالنية
 قيل الزوال كالتفعل معارضة الشافعي فيقول صوم رمضان فيجاء فيه ولا
 يبي على السهولة انتهى وهو مثال للمعارض في الحجة وليس منافي ولا موجودا
 في الاصل **قيل ولا في الفرع** اى ويشترط ان لا يكون معارضا معارضا موجودا
 في الفرع ايضا لان المقصود من ثبوتها ثبوت الحكم في الفرع ومع وجود المنافي
 فيه المستند الى قياس اخر لا يثبت قال المصنف مثاله قولنا في مسح الرأس
 ركز في الوضوء فيمن تعليله كفعل الوجه فيعارض الحكم فيقول مسح فلا يسق

١٢٤

تشبيه كالمسح على الخفين انتهى وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافيا وانما ضعفنا
 هذا الشرط ولم يثبت الحكم في الفرع عند انتفاؤه لان الكلام في شروط العلة وهذا
 شرط لثبوت الحكم في الفرع كما تقدم اخذه من قوله وتقبل المعارضة فيه الى اخره
 ولا يقدح في صحة العلة في نفسها وانما قيد المعارضة بالمنافي لانه قد لا يتنافى فيهما
 شيان فلا يشترط انتفاؤه ويحوز ان يكون هو علة ايضا على حيوان التقليل
 بعلمين ومن شروط الخاق بالعلة **ان لا يخالف لصا واجما** لانها مودمان على
 القياس مثال مخالفته النص قول الحنفى المرأة مأكلة لبضعها فيصح نكاحها به غير
 اذن وليها قيا ساعلي مع فانه يخالف حديث الجداود وغيره اما امرأة
 زكيت نفسها بغير ذن وليها نكاحها باطل ومثال مخالفته الاجماع قياس صدقة
 المسافر على صومه في عدم الوجوب بجامع السفر المستوف فانه يخالف للاجماع على
 وجوب اداها عليه **ولا يتصور زيادة عليه** اي على النص **ان نافت الزيادة مقتضاها**
 بان يدل النص على علمه وصح ويتردد الاستنباط فيدافيه منافيا للعلم فلا يعمل با
 لاستنباط لان النص مقدم عليه **وقا لا للمدري** في هذا الشرط بقيد وغيره
 اطلعه عن هذا القيد قال المصنف كالحديث وانما يتجه بنا على ان الزيادة على النص
 نسخ وهو قول الحنفية كما تقدم **ومن شروط الخاق بالعلة ان يتعين خلافا**
لما اكنى بعلة مبهم من امرين مثلا مشرقة بين القيس والقيس عليه لا
 العلة منها العدد الجعوه للقياس الذي هو الدليل ومن شأن الدليل ان
 يكون معينا عند منشا الحقوله والخالف يقول المبهم المشترك المحصل
 المعصود **ومن شروط الخاق بالظن ان لا يكون وصفا مقدرا وقفا**
للإمام الرازي قال لا يجوز التحليل به خلافا لبعض الفقهاء مثاله قولهم
 الملك معي مقدس شرعي في المحل امره اطلاق التصرفات انتهى وكأنه
 ينازع

ينازع في كون الملك مقدرا ويجعله بخفا مشرعا ويرجع كلامه الى ان لا يقدر
 علله كاضم عنه البربري فينتفي الخاق بدقا قصد المصنف ومن شروط الخاق
 بالعلة **ان يتناول وليها حكم الفرع بعينه او خصومه على المختار**
 للاستغناء حينئذ القياس بذلك الدليل مثاله في العوم حديث مسلم
 الطعام بالطعام مثلا بمثل فانه دال على عليه الطم فلا حاجة في اثبات
 روية التفاح مثلا الى قياسه على البركاج الطم للاستغناء عنه بعوم الخويث
 ومثاله في الخصوص حديث من فاء اورغن فلا يفتوا فانه دال على عليه
 الخارج الخمس في نقص الوضوء فلا حاجة للحنفي الى قياس القوي او الرعا
 على الخارج من البيهقي في نقص الوضوء بجامع الخارج الخمس للاستغناء عنه
 بخصوص الحديث والخالف يقول الاستغناء عن القياس بالنص لا بوجوب الغاء
 لحوازي بلين على مدلول واحد والحديث رواه ابن ماجة وغيره وهو ضعيف
 والصحيح انه لا يشترط في العلة المستبضة القطع بحكم الاصل بان يكون
 دليله قطعي من كتاب او سنة متواترة **ولا يستغنى مخالفته مذهب الصحابة**
 اي بخلافه له **ولا القطع بحدوثه في الفرع** بل يكفي الظن بذلك وحكم
 الاصل لانه غاية الاجتهاد فيما يقصد به العمل والحال لانه يقول الظن يضعف
 بحسنة القدمات وربما يضل فلا يكفي واما مذهب الصحابة فليس بجهة وعلى
 تقدير رجحية مذهبه الذي خالفته العلة المستبضة من النص في الاصل بان
 علل هو بغيرها يجوز ان يستدفع اليه دليل اخر والخم يقول ان ظاهر اسناده
 الى النص المذكور **اما الخاق المعارض** للعلة بالمعنى الاقرب **فبني على التحليل**
بعلمين ان قلنا يجوز وهو رأي الجمهور كما تقدم فلا يشترط انتفاء الوالا
 فيشرط **والعارض** هنا بخلافه فيما تقدم حيث وصفه بالمنافي **وصف**

صالح للتعليل بصلاحية المعارض ينتج الزكاة وان لم يكن مثله من كل
 وجه غير متناق له بالنسبة الى الواصل **وكرر قول الامر الى الاختلاف بين**
 المتناظرين في الفرع **كالطعم مع الكيل في البر** منهما صالح لعلة الرافعية
الانبا في الاخر بالنسبة اليه وقول الامر الى الاختلاف بين المتناظرين في
التفاح مثلا فعندنا انه روي في البر بعبارة الطعم وعند الحكم المعارض
 انما ان العلة المكمل ليس برقوي لانفا الكيل فيه وكل منهما يحتاج في ثبوت
 مدعاه من احد الوصفين الى ترجيح علي الاخر ولا يلزم المعارض بقي
 الوصف عن الفرع الذي عارض به اي بيا ان اشتباهه عند الفرع مطلقا لحصول
 مقصوده من هدم ما جعله المستدل للعلة مجرد المعارضة وقيل يلزم ذلك
 مطلقا ليفيد انتفا حكم أحد الفرع الذي هو المقصود انما بان يقول في المثال
 السابق وليس المكمل موجود في التفاح الذي هو المقصود وثالثا لثبوت
 ذلك انما صرح بالفرق بين الامر والفرع في الحكم فقال مثلا لاري في التفاح
 بخلاف البر وعارضه عليه الطعم فيه لانه ينصرف بالفرق انتمزه وان لم
 يلتمزه استدل بخلاف ما اذا لم يصرح به **ولا يلزمه ايضا** **ابدا** اصله
 لمعارضته بالاعتبار على المختار وقيل يلزمه ذلك حتى يقبل معارضته كان
 يقول العلة في البر الطعم دون القوة بدليل الملح والتفاح مثلا روي
 ولذا هذا القول بان مجرد المعارضة بالوصف الصالح للعلة كاف في حصول
 المقصود من الهدم **والمستدل الدفع** اي دفع المعارضة ما وجه المنع او مع وجود
 الوصف المعارض به في الاصل كان يقول في دفع معارضة القوة بالكيل في مثلي كالجوز لا
 انه مكمل لان العلة موادة من الشيء النبي صلى الله عليه وآله وكان اذا ذكر موزونا
 او معدود **واقبح** في علة اي بافسادها الوصف المعارض به ببيان خفاها
 او عدم

او عدم انضباطه وبالمطالبة للمعارض **بالماتر او النية لما عارض به** ان لم
 يكن دليل المستدل على العلية **سببا** فان كان مناسبا او سها لحصول
 معارضة الشيء عند بخلاف السبب في الاحتمال قاذ فيه واعاد المصنف
 اليها لدفع ايها معود الشرط الى ما قيل مدخولها معه ومن امثلة ان يقال
 لمن عارض القوة بالكيل لم قلت ان الكيل موثرو بيا ان استلزاما لمعداه
 اي ما عدا الوصف المعارض به في صورة **ولو كان** البيان **بما عارضه** عما
 يكون بالاجماع **اذا لم يعترض** اي المستدل **للتعيم** فانما بين استلزام الطعم
 المعارض بالكيل في صورته بحيث سلم الطعام بالطعام مثلا بمثل والمستدل
 مقدم على غيره فانما يعترض للتعيم فقا فتشترط **دوني** كل يطعم خرج
 عما خذ فيه من القياس الذي هو بصدد الدفع عنه الى النص واعاد المصنف
 الى الطول الفصل **ولو قال** المستدل للمعارض **ثبت الحكم** في هذه الصور
مع انتفا وصف الذي عارضته به وصفي عنها لم يحذف في الدفع **ان**
لم يعرض اي يوجد **معه** اي مع انتفا وصف المعارض عنها وصف
 المستدل فيها لا سواها في انتفا وصفها بخلاف ما اذا وجد وصف
المستدل فيها فيكون في الدفع بناء على امتناع تعليل الحكم بعلمين الذي صح
 المصنف صما تقدم وقيل لم يكن مطلقا **بما عارضه** بناء على حوازل التعليل
 بعلمين قال المصنف في انتفا وصف المستدل زيادة على عدم العقاب
 اقصر واعليه **وعندي الله** اي المستدل **ينقطع** **ما قال** لا عتراه فيه
 بالقادر صفه حيث سادى وصف المعارض فيما قدح به وانه **ولعدم** **الانعكاس**
 لوصفه حيث لم ينفك الحكم مع انتفايه والانعكاس شرط بناء على امتناع
 التعليل بعلمين على عدم الانعكاس لا يثبت عليه الانتفاء وكان ذكره

تقوية الاول ولوايد الغرض في الصورة التي التقى وصفه فيها المستدل ما اريد
خلق المذبح سبي ما ابداه **تعدد الوضع** لتعدد ما وضع اي بني عليه الحكم عنده
من وصفه بعد اضر **فذلك** بما ابداه **قايده الالفا** وهي سلامة وصف
المستدل عند القدر فيه وهذا اوضح من قول ابن الحاجب فسد **ما لم يبلغ**
المستدل الحلق بغير دعوى قصوره او دعوى سلك **وجود المظنة**
العلل بها الاحود **ضعفه العقب** فيه الذي اعتبرت المظنة له **فان كان**
يتعرض المستدل للخلف اصلا او تقرض اليه يدعوى قصوره او يدعوى
ضعف معني المظنة فيه **خلافا لما رتبها** اي الدعوتين **فان كان** في
الاولى على امتناع القاهر وفي الثانية على ما يترشح في المظنة فلا
يرول عند الزام فيها فائدة الالفا الاول اما اذا التقى المستدل الخلف
بغير الدعوتين فينتفي وان بداه العاية المستدل الخلف بغير الدعوتين
فمنقي فائدة العاية الاول مثال تقدر الوضع ما ياتي فيما يقال **يجمع**
امان العهد للحربي كالحرب مع الاسلام والعقل فكلما مظنتان لافها
صلحة الايمان من بدلا امان فيعتبر من الحنفي باعتبار الحرية معهما فكلما
مظنة فراغ القلب للبطر بخلاف الرقبة لا اشتغال الرقيق سيد فيلغي
المستدل الحرية بشروط الاما ما يدور فيها في العهد المأذون له في القتال
اتفاقا فيجب المعترض بان الاذن له حلق الحرية لانه مظنة للمستدل
وسعه في الظن في صلحة القتال والايان **ويكتفي** في دفع المعارضة
رحمان **وصف المستدل** على وصفها مبرح كونه انسيب من وصفها
او **يشبه بناء على وضع** **تعدد العدة** الذي صحه المصنف وقول ابن الحاجب
لا يكفي مثبت على وجهه التقدير فيجوز ان يكون كل من الوصفين علة وقد
يعرض

يعرض على المستدل **باعتلاف خبر الصلحة** في الاصل والفرع وان اتحد
صابط **الاصول والفرع** كما ياتي فيما يقال يجد الاصل كالرازي جامع ايلح في
فتح مشهور طبعه محرم شرعا فيعتبر بان التحلة في حرمة اللواط الصيانة
عذر ديلة في حرمة الزنا المرتب عليها المحذور دفع اختلاط الاسباب
الودي هو الرواها مختلفان فيجوز ان يخلف حكمها بان يقصر الشارع
الحكم على الزنا فيكون خصوصه معتبرا في علة المحذور **بعد هذا الاعتراض**
يجوز خصوص الاصل **عما الاعتبار** في العلة بطريق فيسلم ان العلة هي
القدر المشترك فقط كما تقدم في المثال لامع خصوص الزنا فيه **واما العلة**
اذا كانت **وجور مانع** او انتفاء شرط بل كانت علة لانتفاء المحذور
فلا يلزم من كونها لذلك **وجود العقب** للحكم **وما قال امام** المارري
وخلافا للمجهور في قولهم يلزم وجوده والافا ما حذر انتفاء كانت
انتفاء الحكم حينئذ لا تنافي لافا فرض من وجود مانع او انتفاء شرط
واجب بان يجوز ان يكون لما فرض ايضا جواز دليلين مثلا على
مدلول واجد والمانع كما هو القائل للمقول فلا يجب عليه القضاء وانتفاء
الشرط لعدم احصان فلا يجب عليه الرجم **مسألة العلة**
اي هذا اصح الطرق الدالة على علة الشيء **الاول** منها **الاجماع** كالاجماع
على او العلة في حديث الصحابي لا يحكم احد من اثنين وهو غضبان تشويش
الغضب للفكر وقدم الاجماع على النص كانه الحاجب لعدم مدعيه عند المتعارفين
على الاصح الا في بعض النسخ ايضا وفي لا النص اصل للاجماع **الثاني**
من مسائل العلة **النص الصريح** بان لا يحتمل غير العلة **مثل العلة** **لذا فليست**
كذلك من اجل ذلك **دعوى** **واذن** **تخوفه** **لما** من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل

في لا يكون دولة بين الاعنيان منكم اذا لا ذنباك ضعف الحياة وضعف الممات
 وفيها عطف المصنق بالفا هنا وفيها بعد اشارة الى ربه دون ما قبله في الرتبة
 بخلاف ما عطفه بالواو **والظاهر** بان يحمل عن العلية احتمالا مرجوحا **اللام**
ظاهرة نحو كتاب انزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور **فقد** **نحو**
ان كان كذا قوله **نحو** لا تطع كل حلاف مهين الى قوله ان كان ذل حال
 ولفظين اي لان خالفنا نحو فيظلم من المذنب هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت
 لهم اي منعناهم منها **الظاهر** **والظاهر** **في كلام السامع** ويكون فيه في الحكم نحو قوله
 نعوذ بالسارق وسارقا فاطمونا ابنه كما وفي الوصف نحو حديث الصحيحين في الحرم
 الذي وقفه نائمة لا تمسوه طيبا ولا نجسا واراسه فانه بيعت يوم القيمة
 مليا **والراوي** **الغريب** **في قوله** ويكون في ذلك الحكم فقط كقول عمران بن حصين
 سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد رواه ابو داود وغيره وسأله
 المتأخرين انما في ذلك في الوصف فقط لان الراوي حكى ما كان في الوجود لم
 يرد بالوصف **نحو** في الوصف الذي يترتب عليه الحكم الاول فالظاهر ذكر
 للبيعة التي هي بمعنى العلية وانما لم يكن المذكور ان من الصريح ليجيبه التعليل
 كالعاقبة في اللازم والتعدي في الواو وحيد العطف في الفاعل في بحث الحروف
وسمى اي من الظاهر **الكسورة** المستدرة مخرب لا تدرك على الارض من
 الافرن ديارا ان كانا تدرك الاية والذخوصت العبد اذا ساء
 اي لاسانه وما مضى في محكم الحروف اي مما يرد للتعليل عن المذكور هنا
 وهو بيد وحتى وعلي وفي وس ملحق وانما قصر ههنا قبله بقر
 ومنه لا بد من يدركه الاصوليون واحتمال ان لعبر التعليل كما يكون **المجرد**
 التاكيد كما تكون اذ وما مضى لعبر التعليل كما تقدم في معنى المحروف الثالث

كافي
 عز

من مساكدة العلة **الآية** وهو اقتراح الوصف الملفوظ قبل والمستنبط بعده
 ولو كان الحكم مستنبطا كما يكون ملفوظا لزم ان يكون التعليل هو اي الوصف **الظاهر**
 كتنظير الحكم حيث يشار بالوصف والحكم الى نظيرهما اي لو لم يكن ذلك من
 حيث اقتراحه بالحكم لتعليل الحكم به **كان** ذلك الاقتراح **بعد** من الشارح لا
 يلحق بقصاصة وانيه بالالفاظ في مواضع كذكر اي الشارح **بعد** من الشارح لا
 في حديث الاعراب واقفت اهلي في غار رمضان فقال لعق رقية الى اخر
 رواه ابن ماجة واصله في الصحيحين فامره بالاعتناء عند ذكر الوقوع بدل
 على انه علة له والاحكامي السوال غدا الجواب وركب بعيد بعد السوال
 في الجواب وكانه قال واقفت فاعتق **وكذا** **في الحكم** **وصفا** **لزم** **علة** **له** **لم** **يبد**
 ذكره لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان رواه الشيخان
 فتبينه المنع من الحكم بحال الغضب المستوس للفكر بدل على انه علة
 لخلا ذكره من العاقبة وذلك بعيد وكسفرية بين حكيم بصفة مع فكرهما
 او فكر احدهما فقط مثال الاول حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
 جعل للفرس سهين وللرجل اي صاحبه سهما فتفرقه بين هذين الحكمين
 هما بين الصفتين لو لم يكن لعله كل منهما كما بعيد ومثال الثاني حديث
 الترمذي القائل لا يرث اي بخلاف غيره العلوم ارثه فالفرق بين عدم الارث
 المذكور بين الارث العلوم بصفة القتل المذكور مع عدم الارث لو لم يكن
 لعلة كما بعيد **وبعد** **بين** **حسين** بشرط او غايه او استثناء او استدراك
 مثال الشرط حديث مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبن بالبن
 الثمن بالثمن والتم بالتم والمخ بالمخ مثلا بمثل سواء سوا ابدا
 فاذا اختلفت لاهتها فابعدوا كيف شئتم اذا كان يد ابدا في التفرقة بين

منع البيع في هذه الاشياء متفاضلا وبين حوازا عند اختلاف المحسوس لو لم يكن
 لعلية الاختلاف للحواز لكان بعيدا ومثال الغاية قوله تعالى ولا تقربوهن
 حتى يظهرن اي فاذا تطهرن فلا منع من قربا منهن كما صح به بقوله عقبه
 فاذا تطهرن فلتقربن فتقرب بعد المنع من قربا منهن في الحريم ومن حوازا
 في الطهر لو لم يكن لعلية الطهر للحواز لكان بعيدا ومثال الاستثناء قوله تعالى
 فننصف ما فرضتم الا ان يعفون اي الروحات عند ذلك النصف فلا شيء لمن
 فتقرب به بين شوت النصف لمن وبين استفايه عن عفوهن عنه لو لم يكن لعلية
 العفو للاستفا لكان بعيدا ومثال الاستدراك قوله تعالى لا تراخوا حكم الله
 بالفتوى في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عاهدتم الايمان فتقرب به بين عدم الواخذ
 بالايان وبسبب الواخذة كما عند تعقيدها لو لم يكن لعلية التعقيد الواخذة
 لكانا بعيدا **وتمت نيت الحكم على الوصف** نحو اكرم العلماء بترتيب الاكرام على
 العلم لو لم يكن لعلية العلم له لكان بعيدا **ومنه** اي السامع **بما قد نبوت**
المطلوب نحو قوله تعالى واسمعوا لي ذكر الله وذروا البيع فالبيع ما منع من البيع وقت
 بدالجمعة الذي قد نبوتها لو لم يكن لمنظمة تقربها لكانا بعيدا وهذه امثلة
 لما اتفق على انه ايا وهو ان يكون الوصف والحكم ملفوظين وان كان بعضهما
 قد مر وعكس هذا الفهم ليس بايا قطعا وفي الوصف الملفوظ والحكم المستنبط
 وعكسه وفيه اكثر العلل خلافا مختلف الترجيح كما افادته عبارة المصنف
 قبل ايها اما تنزيلا للشرط منزلة الملفوظ فيقدمان عند التعارض على المستنبط
 بلا ايا وقيل ليسا ايا والاصح اما الاول اما لاستلزام الوصف الحكم بخلاف
 الثاني لكون الوصف اعم مثال الاول قوله تعالى واحل الله البيع محله مستلزم
 لصحته والثاني كقول الربويات بالطعم وغيرها ومثال النظر حديثا الصحيحين

مختلف

ان امرأة

ان امرأة قالته يا رسول الله ان ابي مات وعليها صوم نذر افصوم عنها فقال
 ارايت لو كان علي امك دين فقضىته كان يودي ذلك عنها قالت نعم قال
 فصومي عن امك اي فانه يودي عنها بسالمة عن دين الله عليا لميت
 وحواز قضايه عنه وهما نظيرا فلم يكن حوازا لقضايها لعلية له لكان
 بعيدا **ولا يشترط في الايمان سببا الوصف الوحي** **الذي** الحكم عند الأكثر
 بناء على ان العلة بمعنى المعرف وقيل يشترط بناء على انها بمعنى الباعث **الرابع**
 من مسالك العلة **البر والتقسيم** وهو **حصر الاوصاف** الوجودية
في الاصل المقتضى عليه **باطال ما لا يصح** منها للعلية **فيهم** الباقي
 لها كما حصر اوصاف البر في قياس الدرر مثلا عليه في الطعم وغيره وبطل
 ما عدا الطعم وطريقه في تعيين الطعم للعلية والسرفعة الاختيار والسمية
 بجمع الاسمين واصح وقد يقتصر على السير **وبلى قوله المستدل** في النظر
 في حصر الاوصاف التي يذكرها **حيث** **فلم اجد** غيرها **والاصل عدم ما**
سواها لعدمه مع الظهور النظر فيندفع عنه بذلك منع الحصر **والجهد**
 اي الناظر للقسمة **ببر** في حصر الاوصاف **الناظرة** فياخذ ولا يكثر نفسه
وان كان المحصر والابطال اي كل منها **قطعي** **فقطعي** اي كقوله المسك
 قطعي وهو اي الظاهر في المناظر لنفسه والمباظر لغيره عند الأكثر لوجب
 العمل بالظن وقيل ليس بحجة مطلقا لحوازا الثاني وثالثها حجة كالحا **ان**
 اجمع على تغليب ذلك الحكم في الاصل وعليه امام الحرمين **حذر** من ادأ
 بطلاة الباقي في الخطا المحمدين **ورابعا** حجة **لناظر** لنفسه **دون**
الناظر غيره لانه ظنه لا تقوم حجة على خصه **فان ابد المعترض** على
 حصر المستدل القطعي **وصفا زائدا** على اوصافه **لم يصف** بيان **ملا** حية

لعلة

للتعليل ان بطلان الحصر بايديه كان في الاعراض ففعل المسد دفعه
 بابطال التعليل به **لأن في الاعراض** على المسد دفعه بابطال **ولا**
يقطع المسد بايديه **حتى يحجز عن ابطال** بان غاية ايدايه مع
 مقدمه من الدليل والمسد لا يقطع بالمنع وكذا يلزم دفعه ليتم دليله
 فيلزمه ابطال الوصف المبدئي عن ان يكون علة فان يحجز عن ابطاله
 اسقط **وقد ينفلت** اي المناظر **علي ابطال ماعدا وصحير** من
 اوصاف الاصل ويختلفان جزاكن العلة فيكفي المسد التردد بينهما
 من غير احتياج الي ضم ماعداتها اليها في التردد لا تفاقها علي ابطال
 فعول العلة اما هذا او ذاك لاحراز ان يكون ذاك لكذا فتعين ان
 تكون هذا **ومن طرق ابطال** **تتم الوصف بيان ان الوصف طريق**
 اي من جنس ما علم من الشارح العادة ولو في ذلك الحكم كما يكون في
 جميع الاحكام المذكورة والاثوث في القلق لا يحكم يعتبر فيه فلا
 يعلل بها شي من احكامه وان اعتبر في الشهادة والقضا والارث
 وولاية النكاح والطرد في جميع الاحكام كالطول والعصر فانها لم يعتبر
 في القصاص والظهار ولا الارث ولا القلق ولا غيرها فلا يعلل بها
 بها أصلا **وسنها** اي من طرق الابطال **ان لا يظهر مناسبة الوصف**
الحدوف على الاعتبار للحكم بعد البحث عنها لانها مثبت العلة بخلاف
 في الاما **ويكفي** في عدم ظهور مناسبة **قول المسول** **حب فام احد**
 فيه **موم مناسبة** اي ما يوقع في الوهم اي الدهن مناسبة العدة
 مع اهله النظر **فان ادعي العز** **فان الوصف السوي** **عدا**
 اي لم يظهر مناسبة فليس للمسند الي بيان مناسبة لا انك انتقال

من

من طريق البر طريق المناسبة والانتقال الي الانتشار المخدور **ولكن ترجح سيرة**
 علي سيرة المحضر النافي لعلة المستفي كغيره **بواقعة القدر** حيث يكون المتلقي
 متفديا فان ترقية الحكم محله ازيد من قصوره عليه **الخامس** من مسالك
 العلة **المناسبة والاحالة** سميت مناسبة الوصف للاحالة لانها يحال
 اي يظن ان الوصف علة **ويسمى استحالتهما** بان يستخرج الوصف المناسب **لحج**
المناط لانه ايدا ما ينطبق به الحكم **وهو اي** **حجج المناط** **تعيين العلة** **بأبدا**
مناسبة بين العين والحكم مع الاقران بينهما والسلامة العين عن الفواح في
 العلة كالاسكار في حديث مسلم كل مسكر حرام فهو لا رة العقل المطلوب
 حفظه مناسب للحكمة وقد اقرن بها ولم عن الفواح وباعتبار المناسبة
 في هذا ينفصل عن الترتيب من الايمان السلامة عن الفواح كما قيد في
 التسمية بحسب الواقع والافضل مسلك لا يتم بدو كفاه والاقتران فريديان
 علي ابن الحاحب في الحد لا كنه حده المناسبة وسماها **حجج المناط** وما وضعه
 الصوق **اقعد** **في تحقيق الاستلال** اي استقلال الوصف المناسب في العلية
بعدم ما سوا **في السبب** لا يقول المسد بحسب قلم اجز غيره والاصل عدمه
 كما تقدم في السيرة المقصود منها الأبيات وهما **التي والمناسب** الماخوذ
 من المناسبة المتقدمة الملائم **لافعال العقلا** **عادة** كما يقال هذه اللوثة
 مناسبة لهذه اللوثة يعني ان جمعها معها في سلك موافق لعادة
 العقلا في فعل مثله **فمناسبة** الوصف الحكم المرتب عليه موافق لعادة
 العقلا في ضمهم الشئ الي ملائمة وقيل هو ما يجلب للانسان **نفع او يدفع**
 عنه **صرا** **قال** في الحصول وهذا قول من تعلل احكام الله بالصالح والاول
 قول من باباه والنفع اللذة والضرر الالم **وقال ابو زيد** **الدبوسي** من الخفية

هو ما عرفه على العتول لتلخيصه بالقبول من حيث التعليل وهذا هو الاول
 متقاربان وقول الختم فيما هو كذلك لا يتلفاه على بالقبول غير قاص وقيل
 هو وصف ظاهر منضبط بحصول عقلا من ترتيب الحكم عليه ما يصلح له
 مقصود الشارع في شرعه ذلك الحكم من حصول سطوة اوزع منسقة
 فان كان الوصف خفيا او غير منضبط اعتبر ملازمة الذي هو ظاهره
 وهو المظنة له فيكونا هو العلة كالسفر مظنة للشقة المرتب عليها الترخيص
 في الاصل لكنها لما لم تنضبط لاختلافها بحسب الاشخاص والاحوال والارمان
 نبط الترخيص عظمها وقد يحصل المقصود من شرع الحكم نفيها وظنا كما
 لبيع والقصاص يحصل المقصود من شرعه وهو الاتزجار عن القتل
 طناعته اكثر من المنفعة من عليه وقد يكون حصول المقصود من
 شرع الحكم محتملا كاحتمال انتفاة **مسو الخمر** فان حصول المقصود
 من شرعه وهو الاتزجار عن شرعها والمنفعة من عليه فيما يظهر او يكون
 نفيه اي انتفا المقصود من نفي السبي بالنسبة للقاتل اي انتفا **الرج** من حصول
كفاح الائمة للنو الذي هو المقصود من النكاح فان انتفاة في نكاحه
 ارجح من حصوله **والاصح حوازل التعليل بالثالث والرابع** اي بالمقصود
 والمساوي الحصول والانتفا والمقصود المرجوح الحصول نظر الى حصوله
 في الجملة **حوال القهر للترفة** في سورة المنقي في المشقة التي في حكمة
 المترخص نظر الى حصولها في الجملة وقيل لا يجوز التعليل بها لانه التثليث
 مشكوك الحصول والرابع مرجوح اما الاول والثاني فيجوز التعليل
 بها وطعا فان كان المقصود من شرع الحكم فاما قطعها في بعض الصور
 فقالت الخفية **تغير المقصود فيه** حتى يثبت فيه الحكم وما يترتب عليه
 كما يظهر

كما يظهر **والاصح لا يعتبر للقطع بانتفاة سوا في الاعتبار وعدمه**
 اي الحكم الذي لا يعد فيه كحقوق نسب **الشرقي والغربي** عند الخفية فالحكم
 قالوا من تزوج بالمشرك امرأة بالغرب فانت بولد ينفقه والمقصود من التزوج
 وهو حصول الطقة في الرحم يحصل العلوق فيلحق البنت ببيت وطعا في هذه
 الصورة للقطع عاتة لعدم تلا في الزوجين وقد اعتبره الخفية فيها الوحد
 مظنة وهو التزويج حتى يثبت الكوة وغيرهم لم يعتبره وقال لا غير مظنة
 مع القطع بانتفاة ولا خوف وما اي والحكم الذي فيه **يجوز حاسر الحارية**
استراها بايعها ارجح منه **في المجلس** اي مجلس البيع والمقصود من استرا
 الحارية المبراه من رجل وهو معرفه براكمتها منه السوق بالجهل بها فانت
 قطعها هذه الصورة لانها الجهل فيها قطعها وقد اعتبره الخفية فيها تقدير
 حتى يثبت فيها الاسترا وغيرهم لم يعتبره وقال بالاشتراف في نوع تعبد كما علم
 في محله بخلاف حقوق النسب **الناس** من حيث شرع الحكم له اقسام **مردية**
خاصة وخمس عطفها بالفا ليفيدان كلاهما دون ما قبله في الرتبة **والفردية**
 وهو ما ينزل الحاجة اليه حد الضرورة كحفظ الدين المشروع له قد كفار
 وعقوبة الداعين اليه **والنفس** اي حفظها المشروع له القصاص **والعقل**
 اي حفظها المشروع له حد المسكر **فالنسب** اي حفظه المشروع له حد الزنا
فالمال اي حفظه المشروع له حد السرقة وحد الطريق **والعرب** اي حفظه
 المشروع له حد القذف وهو اداة المصن كالطوب في وعطفه بالواو اشارة
 اليه في رتبة المال وعطفه كلاس الاربعة قبله بالفا لافادة انه دون
 ما قبله في الرتبة **وبالحق** اية بالضرورة فيكون في رتبته **مكمل** **تحد وليل المسكر** فان
 قليله يدعو الى كثرة الغوث لحفظ العقل فيلزم في حفظه بالمنع من القليل والحد عليه

كالشكثير **والحاجي** وهو ما يحتاج اليه ولا يصل الي حد الضرورة **كالباع والجار** ^{المشروعين}
 الملك المحتاج اليه ولا يفوت نواته لو لم يترعائي من الضرورية السابقة معطف الاجارة
 بالافان الحاجة اليها دون الحاجة الي البيع **وقد يكون في الاصل ضروريا في بعض**
 الصور **كالاجارة لتربية الطفل** فان ملك المنفعة فيها وهي تربية نفوق نفوانه
 لو لم تنزع الاجارة حفظ نفس الطفل **ويكفي** اي الحاجي **كحياز البيع** المشروع
 للتروبي كحل به المبيع ليسلم على العيب **والعيب** وهو ما استحسن عادة
 من غير احتياج اليه قسمان غير معارض للقواعد **كسلب العبد اهله** ^{السما}
 فانه غير محتاج اليه اذ لو ثبت له الاهلية ما ضرر لكنه مستحسن في العادة لنقص
 الرقي عن هذا المنصب الشريف الذي يجله الرواية **والعارض كالحكاية**
 فانها غير محتاج اليها اذ لو منعت ما ضرر لكنها مستحسنة في العادة للموصل
 بها الي فك الرقة من الرق وهي خيار رقة لغا عدة اشياء بيع الشخص وحيث
 ماله ببعض اخذ اذما يحصله المكاتب في قوة ملك السيد له بان يعجز نفسه
 ثم **المناسية** اي من حيث اعتبار اصنام لانه ان اعتبر **ينص او لجماع عين**
الوصي في عين الحكم فالقوة تظهر بان يتركها باعتبارها مثال الاعتبار بالنص
 لتعليل نقص الوصية نفس الذكر فانه مستفاد من حديث الترمذي وغيره من
 من ذكره فليوصى ومثال الاعتيار بالاجماع تعليل ولاية المال على الصغير
 بالصغير فانه يجمع عليه **وان لم يعتبر** عند الوصى في عين الحكم **اي بالنص**
 والاجماع اعتبر ترتيب الحكم على وفقه فقط اي الوصى حيث ثبت الحكم **ولو**
 كان الاعتبار بالترتيب **باعتبار جبره في جبره** اي جبر الوصى في جبر
 الحكم ينص او اجماع كما يكون باعتبار عيبه في جبره او حكم العكس كذا الاول
 من المذكور كما اشار اليه بلو فالامام ملاهية الحكم فاقسمه ثلاثة مثال
 الاول

الحاجي

بلو

الاول اي اعتبار العيب في العين بالترتيب وقد اعتبر العيب في الجنس على ولاية الكاح
 الشك بالصفحة حيث ثبت **محمدا** وان اختلف في احواله وللكار ام لا وقد اعتبر
 في جنس الولاية حيث اعتبر في ولاية المال بالاجماع كما تقدم ومثال الثاني اي اعتبار
 العيب في العين وقد اعتبر الجنس في العيب تعليل حوزا الجمع في الحصة
 المظهر على القول به بالحرج وقد اعتبر جبره في الحوزا في السفر بالاجماع ومثال
 الثالث اي اعتبار العيب في العين وقد اعتبر الجنس في الجنس تعليل الفحص
 في القتل بمثل بالقتل العودا حيث ثبت فعد وقد اعتبر جبره في جنس
 الفحص حيث اعتبر في القتل بمحذور بالاجماع **وان لم يعتبر** اي المناسب **فان**
دل الدليل على القايه **فلا يعقل** به كما في موافقة الملك فاحاله بناسب التكفير
 اسد بالصوم ليرتفع به دون الاعتاق اذ يسهل عليه بذل المال في شهوة الفرج
 وقد افني جبي ابي يحيى المغربي ملكا جامع في كاه رمضان يصوم شهرين متتابعين
 نظر الي ذلك كذا الساع العامة ما حانه الاعتاق اذ من غير تفرقة بين ملك
 وغيره ويسمى هذا القسم بالغريب لعوده عند الاعتبار **والا** اي وان لم يدل الدليل
 على القايه كما يدل على اعتبار **فهو المرسل** لارساله اي اطلاقه عما يدل على
 الاعتبار او الغايه وبعينه بالمصالح المرسله وبالاتصال **وقد قبل الامام**
مالك مطلقا رعاية المصلحة حتى حوز ضرب المقيم بالسرقة ليق وعرض
 بانه قد يكون برياء وترك الضرب المذنب الهون من ضرب بريء **وكاد امام**
الحرمين يوافق مع مناداه عليه بالنكير اي قريب من موافقة ولم يوافق
 ورده **الاكثر** من العمل **مطلقا** لعدم ما يدل على اعتبار ورده في العبادات
 لانه لا نظر فيها للمصلحة بخلاف غيرها كالمسح لبيع واحد وليس من مصلحة
 ضروره حلية قطعية واشترطها الغزالي للقطع بالقول به لا الاصل القول به

عقيل ح

لم

فان نفذت اي العلة تنفذ المناسب بالذات لا ما لم يوجد غير قياس المشبه
وقال الشافعي ربي الله عنه هو جهة نظر المشبه بالمناسب بالطرد فاعلاه
 على القول بجحيمته **بحجة قياس عليه الاستثناء في الحكم والصفة** وهو الحاق فرع
 متردد اصلين باحدهما الغالب شبهه به في الحكم والصفة على شبهة
 بالخرقيتها مثاله العبد بالمال في ايجاب القيمة بقتله بالغة ما لم يقتل
 شبهه بالمال في الصنة اكثر في شبهه بالخرقيتها من القياس الصوري
 كقياس الخيل على الخال والحديد في عدم وجوب الزكاة للسر الصوري بينهما
وقال الامام الرازي **المعتبر في قياس** المشبه ليكون صحيحا حصول المشابهة
 بين شيئين **علة الحكم او مستلزمهما** وعبارة **فيما يظن كونه علة الحكم او**
مستلزمها سواء كان ذلك من الصورة او في الحكم **السابع** من سالك
 العلة الدوران **وهو ان يوجد الحكم عند وجود وصف وينعدم عند عدمه**
 قيل لا يفيد العلة اصلا لحوار ان يكون الوصف ملازما للعلة لا نفسها لراغبة
 المستر المخصوصه فانها لا يبرهنه وجود او عدمها بان يصير
 فليس علة **وقيل هو قطعي** في اعادة العلة وكانا قابل ذلك قاله عند
 مناسبة الوصف كالاسكار حرمة الخمر والخمار وفاقا لاكثر انه قطعي لا قطعي
 لقيام الاحتمال السابق **ولا يلزم المستدل** به بيان **في** اي انشأ ما هو وكي
 منه يا فائدة العلة بل يصح الاستدلال به مع ادكان الاستدلال بما هو
 اولي منه بخلاف ما تقدم في الشبهة وان اليد المعترض وصف اخر اي غير المدار
 ترجح جانب **المستدل بالتعبية** لوصفه على جانب المعترض حيث يكون
 وصفه قاصرا وان كان وصف المعترض متقدما الى الفرع المتنازع فيه
 صرايا او عند مانع العليين دون يجوزهما **او الوضع اخر طلب الترجيح**

ظناه

من السفيه

اي سطره

فان

فعملها منه مع القطع بقولها قال **والظن القريب من القطع** كما لقطع فيها شاكها في
 الكفار المترس باسرى من المسلمين في الحرب المودي الى قتل القوس بعضهم
 اذا قطع او ظن قريبا من القطع بانهم ان لم يبروا اسلوا المسلمين بالقتل الترس
 وغيره وبانهم ان لم يبروا سلم غير الترس فيجوز رسيهم لحفظها في الامه بخلاف
 رسي اهل قلعة تترسوا بمسلمين وانما تحتها السير غرويا ورسي بعض المسلمين
 في البحر لئلا يباقيين فانما تجازيهم عليها اي متعلقا بكل الامة ورسي
 المترسين في الحرب اذا لم يقطع او يظن ظنا قريبا من القطع باستصالحهم
 المسلمين فلا يجوز الرسي في هذه الصور الثلاث وان اقرع في الثانية لان
 القرعة لا اصل لها في الشرع في ذلك **مسألة المناسبة**
تتخيم بمقتبسة **بلاية يلزم الحكم** **راجح** على صحتها **ومساواته**
لها خلافا **للأمام الرازي** في قوله يتقايها مع موافقة على انتفا الحكم
 فهو عنده لوجود المنافع وعلى الاول لانفا المقتضى **السابع**
 من مسائل العلة **ما يسمى بالنسبة** كالوصف فيما المقرر بقوله المشبه
بمترله بين المناسب والطرد اي ومترله بين منفر لشيئهما فانه يشبه
 الطرد من جهاته غير مناسبة بالذات ويشبه المناسب بالذات
 من حيث التفاوت السريع اليه في الجملة كالذكورة والانوثة في القضا
 والسحارة قال المصنف وقد تكاثر التسامح في تقريب هذه المترله ولم
 احد لاحد تعريفها صحيحا فيها **وقال القاضي ابو بكر الباقلاني** **هو المناسب**
 بالبيع كالطهارة لا شرائ النية فلها انما تناسبه بواسطة انها عبادته
 بخلاف المناسب بالذات كالاسكار حرمة الخمر **ولا يصار اليه** بان يصار
 اليه فبنا منه **مع انكاف قياس العلة** المشتغل على المناسب بالذات اجماعا

بيان
تقدم

من خارج ليعادل الوصفين حينئذ **الثامن** من مسالك العلة الطرد وهو
 مقارنة الحكم للوصف من غير مناسبة فلا تزال التجاسة كما لذهن أي خلافا لما
 في القنطرة على حبسه فتزال به التجاسة فينا القطرة وعدمه لا مناسبة
 فيه الحكم أصلا وإن كان مطردا لا يعرض عليه **والأكثر من العلم على رده** لا تنفأ
 المناسبة عنه **قال علاونا** قياس المعنى **سابع** لا شمله على الوصف المناسب
 وقياس الشبه تقريب وقياس الطرد حكم فلا يفيد وقبل أن يقرنه أي
 قارن الوصف الحكم فيما عدا صورة النزاع إجماد العلية فيفيد الحكم في صورة
 النزاع وعليه الإمام الرازي وكثير من العلماء وقيل تكفي المقارنة
 في صورة واحدة لإفادة العلية وقال الكرخي يفيد الطرد المناظر دون
 الناظر لنفسه لا الأول في مقام الرفع والثاني في مقام الانكسار **التاسع**
 من مسالك العلة تنوع المناط وهو أن يدل نص ظاهر على الخلق بالوصف
 فتجوز خصوصية عن الاعضا بالاجتهاد وينبأ الحكم بالإجماع أو يكون
 أو صافيا في محل الحكم فيجوز لبعضنا عن الاختيار بالاجتهاد وينبأ
 الحكم بالثاني وحاصله أن الاجتهاد في الحذف والتعيين ويمثل ذلك حكم
 الصحيح في الموافقة في تها رخصان فإن الأحنيفة وما لا خدفا
 خصوصها عن الاعتبار وأما الفأرة بمطلق الانظار كما حوف السافي
 غيرها من أوصاف الحمل ككون الواطي أعرابيا وكون الموطوءة **أما تحقيق**
المناط فأنات العلة في أحاد صورها لتحقيق أن القياس وهو من
 ينشئ القبول ويأخذ الأكفان سارق بأنه وحيد منه أخذ للال خفية
 وهو السرقة فيقطع خلافا للخفية **وتحريمه** أي يخرج المناط من حيث
 المناسبة وقرين الثلاثة كعادة الجدلين **العاشرون** من مسالك
 العلة

١٤١
 العلة **الفارق** بأن يبين عدم تأثيره فيثبت الحكم لما اشترك فيه **كالخاق** هـ
الامة بالعبد في السرية الثانية في حديث الصيحين من اعتق شركا له في
 عید وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه فيه عدل فاعطى شركاه حصصهم
 وعق عليه العبد والافقعتن عليه فالفارق بين العبد الأنثى ولا تأثير
 لها في منع السرية فتثبت السرية فيها لما شاركت فيه العبد وهو أي العا
 الفارق والدوران والطرده على القول به **ترجع** فلا يمتد إلى من يشبهه **أد يحصل**
الطر في الجملة لا مطلقا **ولا تعين** حقيقة المصلحة المقصودة من شرع الحكم
 لأنها لا تدرك بواحد منها بخلاف المناسبة **خامس** في نفي مسلكين
 صغيفين **ليس يأتي القياس** بعليه وصف **ولا العجز عن إسناده دليل عكسه**
على الأصح فيها وقيل نعم فيها أما الأول فلا فالقياس ما سوره يقول له
 في غير ما وعليه قد يرعد الوصف محج بقيا منه عن عهدة الامة فيكون
 الوصف علة واجيب بأنها إنما يعين علية أو لولم يرجع عن عهدة
 الأمر يقا به وليس كذلك وأما الثاني فيقع في العبرة فاعلم أن ما دلت
 على صدق الرسول للعجز عن معارضتها واجيب بالفارق بأن العجز
 هناك من المخلوق وهناك من الخضم **القواعد** أي هذا استحقاق وهو ما يفتح
 في الدليل من حيث العلة أو غيرهما منها خلق الحكم عن العلة بأن وجدت
 في صورة مثله دون الحكم **وقال السافري** رضي الله عنه في أنه قاض في
 العلة **وسماه النقص** وقال الحقيقة يفتح منها **وسموة تخصصيص العلة**
 وكل لا يفتح في العلة المستنبطة لأن دليلها اقتران الحكم بما لا وجود
 له في صورة الخلق فلا يدل على العلية فيها بخلاف المنصوصة فيها فإن
 دليلها النص الشامل لصورة الخلق وانفعا الحكم فيها يبطله بأن يوفق على

العملية والخفية نقول لخصمه وجواب عن دليل المتبطل بان افترض الحكم با
لوصف يدل على علة في جميع صورته كدليل المنصوصة **وقيل عليه** ان لا يفتح في
المنصوصة ويقدر في المنتبضة لان الشارع له ان يطلق العام ويريد بعضه
بوجوه كانه الى وقت الحاجة بخلاف غيره اذا عطل شيئا بعضه عليه ليس له ان
يقول ارد تغيير ذلك لسدة ابطال العلة **وقيل يفتح فيها الا ان يكون الخلق**
ممانع او قد شرط الحكم فلا يفتح وعليه اكثر فنهايا وقيل يفتح الا ان يرد على
جميع المذاهب كالعربا وهو بيع الرطب او الفيت قبل القطع بمرور سبب
فان حوازه وارد على كل قول في علة حرمة الرطب والطعم والقوت والكيل والمال
فلا يفتح **وعليه الامام الرازي** وقيل الاجماع على ان حرمة الرطب لا تعلل الا
يا حذر هذه الامور الاربعة **وقيل يفتح في العلة الحاضرة** دون الماضية
لان الحظر على خلاف الاصل فيفتح فيه الاما حذر بخلاف العكس وقيل يفتح في القاطع
ويفتح في **المنتبضة ايضا** الا ان يكون المخلوق مانع **او قد شرط الحكم** فلا يفتح
فيها وقال الامري ان كان المخلوق مانع او قد شرط او في معرض الانتشاء منصوصة
كانت او منتبضة **او كانت منصوصة بما يقبل التأويل** والفتح الا في
المنصوصة بما يقبل التأويل فاول الجمع بين الدليلين وقول المصنف علة في المنصوصة
بما لا يقبل التأويل لا يفتح هو لازم قوله فيها ان المخلوق لا يسلط في الظني
لا يعارض الظني او ظني تتعارض قطعين محال قال المصنف الا ان
احدهما مانع سغا والخلاف في الفتح **مضوي لا لفظي خلافا لما كان**
في قول انه لفظي مني على تفسير العلة ان فسرت بما يتلزم وجوده
وجود الحكم وهو معنى الموت فالتلف فارجح او بالغاغث وكذا ان الفرق
ومن فرعه ان فروع ان الخلاف بمعنى **العلة بعين** ففتح ان فتح
الخلق

الخلق والافلا وهو التفرع لشاعر سحوفاته انما ياتي في خلق العلة عن الحكم
والسلام في عكس ذلك والانتقاع للمستدل فتحصل ان فتح الخلق والافلا يسمع
قوله اردت العلة من غير ما حصل فيه الخلق والافلا ولكن ينبغي الحكم
لوجود المانع **ومنها** بالرفع اي غير المذكورات كتخصيص العلة فيفتح ان
فتح الخلق والافلا وجوابه اي الخلق على القول بانه قاض **منع وجود**
العلة فيما اعترض به او منع انتفاء الحكم في ذلك ان لم يكن انتفاءه مدعيا للمستدل
والافلا ياتي في الجواب عنه وعند من يرى الموانع اي يعتبرها بالنفي في فتح
الخلق حتى اذا وحدها او ولد منها لا يفتح عنده بتمامها فيحصل الجواب
على رايه بما يخاف او يباي واحدها **وليس للمعترض** بالخلق الاستدلال
على وجود العلة فيما اعترض به **عند اكثر** من النظار ولو بعد منع المستدل
وجودها **لا انتقال** من الاعتراض الى الاستدلال المودي الى الانتشار وقيل
له ذلك ليم نطوبه من ابطال العلة وقال الامري له ذلك **فان لم يكن دليلا**
من الخلق **بالفتح** فان كان افلا ولو صرح الوصف بلفظه لم سلم من ايها
ففيها اي ايقاع معنى الوهم الذهب وما حكاها ابن الحاجب مدانه يمكن ظلم
يعين حقا شرعيا اي بان كان عقليا قاله المصنف لم يوجد لغيره فلا وجه
ان الخلق في القطعي قاض بخلاف الشرعي لجواز ان يكون فيه **وجود مانع او فوات**
شرط **واو دل** المستدل **على وجودها** فيما علة بها **وجود** في محل النقص
فمنع وجودها في ذلك المحل فقال له المعترض يستغنى ذلك على العلة
حيث وجد في محل النقص دونها على مقتضى شعرك ووجودها فيه **فالصواب**
انه لا يسمع قوله اي المعترض **لا انتقال** من نقص العلة الى نقص الجاهل
والانتقال فيفتح واثار الصواب الي دفع قول ابن الحاجب وفيه لوفي عدم

السمع نظر اي لان القبح في الدليل قدح المدلول فلا يكون الاستدلال اليه مستغنيا
وليس له اي لا يعترض الاستدلال **على خلق الحكم** فيما اعترض به ولو بعد منع
المسند خلفه ما تقدم من الاستدلال من الاعتراض الي الاستدلال الودي
الجالسار وقيل له ذلك ليم مطلوبه من ابطال العلة وبالثبات له ذلك
ان لم يكن طريقا اولي من الصلح بالقبح فان كان فلا وجب الاحتراز من اي
من الصلح بان يذكر في الدليل ما يخرج محله ليعلم عن الاعتراض على المناظر
سطحا وطلب الناظر لنفسه **الا فيما اشبه** من **المستثبات** كالعرايا فصار كالمدرك
فلا حاجة الي الاحتراز عنه وقيل يجب عليه الاحتراز منه الا في المستثبات
مطلقا اي مشهورة كانت او غير مشهورة فلا يجب الاحتراز عنها للعلم
بانها غير مرادة ودعوى صورة معينة او مبهمه بالاثبات اي اثباتها **او**
نفيها يقتض بالاثبات او النفي العامين بدو بالاثبات العام او النفي العام
ينتقض بصورة معينة او مبهمه فتوزيد كانت او اسان ما كتب
يناقضه لاشي من الانسان بكتاب وتوزيد ليس بكتاب او اسان ما ليس
بكتاب ينقض كل اسان كانت **ومنها** اي من القواعد **الكس هو كادع**
على الصحيح لانه نقض المعنى اي المفعول به بالعابضة كما قال **وهو**
استفاضة وصف من العلة اي بان يبين انه مألوف بوجود الحكم عند استفاضة
ومقابل الصحيح يقول انه كذلك غير قاض وصح بل يفظ قاض ليعلق به الجار
والجور وقوله **امامه ابداله** اي الاثبات بدل الوصف بغيره او لا العلم
من ذلك مقالده بيان **لصوري الكس كما يقال في اثبات صلاة الخوف**
هو صلاة يجب قضاؤها لعم فعل **فوجب اداؤها كالا** من فان الصلاة
كاجب قضاؤها لم تغفل يجب اداؤها فيعترض بان خصوص الصلاة

ملفي

ملفي وبين بان الحج واجب الاداء كالتفاسد لخصوص الصلاة **والعبادة**
ليندفع الاعتراض وكأنه صل عباده الجاهزة **من ينقض هذا القول فقصم**
الحاجين فانه عبادة يجب قضاؤها ولا يجب اداؤها بل يجب **اذا لا يبدل**
لخصوص الصلاة فلا سعي عليه للمسند الا قوله يجب قضاؤها فيقال
عليه وليس كالحاج قضاؤه مودي وليلة الحاجين فانما يجب عليها قضا المصوم
دون ادايه كما تقدم وقد عرف البيضاوي كلاما امام الرازي الكس
بعد ما شيرا حد جزي العلة ونقض الآخر وهو منطبق على ما تقدم بصورة
وعبر عنه انها الحاجب كاللا يدى بالنقض المكسور وعرف بالسوية جرد
حكمة العلة دون العلة والحكم ويعبر عنه بنقض المعنى اي حكمه والراجح
انه لا يفتح لانه لم يرد على العلة وقيل يفتح لاعتراضه المقصود سالد ان
يقول المحقق في العاصي سبوع مسافر فيترخص بغير العاصي لحكمة المشقة
فيعرض عليه بدى الحرفة الشاقة في الحضر من تحمل الأثقال ويضرب بالمعاون
فانه لا يترخص **ومنها** اي من القواعد **العكس** او بخلافه كاسايت
وهو اي العكس الحكم لانتفاء العلة فان ثبت معالده وهو ثبوت الحكم
ليثوت للعلة ابد المسمى **فابطل** في العكس هما لم يثبتا مقابلة يار ثبت
الحكم مع انتفاء العلة في بعض الصور لانه في الاول عكس لجميع الصور
وفي الثاني لبعضها **وشاهد** اي العكس في صحة الاستدلال به اي اثبات
العلة على انتفاء الحكم قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه **الحكم ارايت لو صحها**
في حرام اكان عليه **وزر** فكأنه كالأول مع مقال فذكر ان اوضحها في
الحلال كان له اجر في جواب قوله الباقي احدا مشهورة وله فيها احص
اي الداعي قوله في تقديره وجوه البروي يضع احدهم صدقة الحديث

رواه مسلم اسعج من بؤت الحكم اي الوزر في الوط الحرام انتفاؤه في الوطى
الحلال الصادق بحصوله الاخر حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرام الي
الحلال وهذا الاستنتاج بسبب قياس العكس الا في الكتاب الحامس يدر
الصنف باقائه مع العكس وان كان الجب في القبح فقلعه كما قال **وكلفه**
اي العكس بان يوجد الحكم بدون العلة فادح فيها عند مانع علقين جدر
محور الجوار ان يكون وجود الحكم للعلة الاخرى **ونفي بانقائه** اي
انتفاء الحكم في قولنا المتقدم انتفاء الحكم لانقائه العلة انتفاء العلم او الظن به
لا انتفاء في نفسه **ادلايلهم** من عدم **الدليل** الذي من جملته العلة عدم
الدليل القطع بان الله تعالى لو لم يخلق العالم الدال على وجوده لم ينتق وجوده
واما ينتقي العلم به **ومحاي** اي من الفواح **عدم التأثير** اي ان الوصف **لا مناسبة**
فيه للحكم ومن **م** اي من هنا وهو نفي المناسبة فيه بخلاف غيره كالنسبة فلا
يبقى فيه **وبالمستبط المختلف فيها** فلا ياتي في المنصوصة **والمستبط**
الجمع عليها وهو اربعة السرا الاول عدم التأثير **في الوصف** بكونه طرديا كقول
الحنفية في الصبح صلاة لا تقصر ولا تقدم **لهم** اذا عاكس لغرب قدم القصر
في عدم تقدم الاذان طرديا لا مناسبة فيه ولا شبهة وعدم التقدم موجود
فيما نقص وحاصل هذا القسم طلب الدليل على غير الوصف والثاني عدم التأثير
في الاصل بايد اعلم حكمه مثل ان يقال في بيع الغائب مبيع غير مروي
فلديع كالطير في الهوى فنقول المعترض لا اثر لكونه غير مروي في اصل
ثالث **الفرع من السلم** فيه كاف في عدم الصحة وعدمها موجود مع الرواية
وحاصله **معترض في الاصل** بايد اعلم ما علة به بناء على جوارز التعليل
والثاني لعدم التأثير في الحكم وهو اضرب ثلاثة لانه اما ان لا يكون لذكره اي الوصف
الذي

الذي اشتملت عليه العلة فائدة كقولهم اي الخصوم اي الحنفية في المرفوع
المعلق ما لنا في الحرب حيث استدوا على نفي الفها عنهم في ذلك بقولهم **مستلزمون**
انفقوا ما لنا في دار الحرب **فلا ايمان عليهم** **كالجرب** الملق ودار الحرب عندهم
اي الخصوم طرديا فائدة لذكره ان من اوجب الفها من العلماء في اطلاق
المرئ مال السلم كالشافعية اوجب **وان لم يكن** اي الاطلاق **في دار الحرب** وكذا
من ثناء منهم في ذلك كالحنفية **وان لم يكن** الاطلاق **في دار الحرب** اي سوا كان
في دار الحرب ام في دار الاسلام في السفينة والمناصب لقوله عندهم شق النفي
حما فنصر عليه غيره وزاد هو شق الاثبات تقوية للاعتراض وبرايد لتقدمه
على النفي **فيبرج** الاعتراض في ذلك الي القسم **الاول لانه** اي العترض يطالب
المستدل **بتأثير كونه** اي الاطلاق **في دار الحرب** **او تكون له** اي لذكر الوصف
المشتمل على العلة فائدة ضرورية كقول **معترض العود** في الاستجار بالاجار
عبادة متعلقة بالاجار لم يقدحها محصة فاعتبر فيها العدد كالجار فقله لم يتقدمها
محصة عدم التأثير في الاصل والفرع لكنه مضطر الي ذكره لئلا ينتقض ما علة به لو
لم يذكر فيه **بالج** المحصن فانه عبادة متعلقة بالاجار ولم يعتبر فيها العدد
او غير ضرورة فان لم يعتبر الضرورة بان صح الاعتراض محله **لم يفتقر** هذه
بطريق الاولى والاقتزاد اي وان اعتبرت الضرورة فقل يفتقر غيرها ايضا
وقيل كماله اجمحة صلاة مفروضة فلم يفتقر في اقامتها الي اذنا الامام
الا عظم كالطهور **فاما مفروضة** ما علة به بما لم ينتقض اي اليافي منه
يشي **لكن ذكر لتعريب الفرع من الاصل** بقوة الشبهة بينهما اذ
الوصف بالفرع مناسبة من غيره **الرابع** عدم التأثير في الفرع **مثل** ان يقال
في تزويج المرأة نفسها **ان وجبت نفسها بغير كونه** **فلا يصح** **كالوزوجت**

بالنسبة للمفعول اي زوجه الوالي بغير كفو **وهو** اي الرابع **كأناني اذ لا اثر في مثاله**
للتقيد بغير الكفو فان الذي ان تزوجها نفسها لا يصح مطلقا كما لا
 للتقيد في مثال الثاني يكونه غير مروي وان كان في الاثرها بالسنة الى الفرج
 وهناك بالسنة الى الاصل ويرجع هذا الى المناقشة في العزم وهو اي الغرض
 تخصيص نقص صور النزاع بالحجاج كما فعل في المثال المذكور اذ الذي فيه
 نزوح المرأة نفسها مطلقا ولا استدلال على منعه بغير كفو **والاصح حوازا**
 اي الغرض مطلقا وقيل لا **وتالها** يجوز **شرط البناء** اي بتاعيد غير محل الغرض
 لان يقاس بحاج او يقال ثبت الحكم في بعض الصور فلم يثبت في بعضها اذ
 لا قابل بالفرق وقد قال به الحنفية في المثال المذكور حيث حوزوا اثر زوجها
 نفسها من غير كفو **ومنها** اي من القواعد **القلب** وهو دعوى المصروف
ان ما استدلال به المستدل في المسئلة عليه اي على المستدل لانه ان صح ذلك
المستدل به ومن ثم اي من هنا وهو قوله ان صح اي من اجل ذلك **امكن به**
 اي مع القلب سليم صحة اي صحة ما استدلال به **وقيل هو** اي القلب سليم
 للصحة اي صحة ما استدلال به مطلقا اي سواء كان صحيحا ام لا وقيل هو مساد
 لان الغالب من حيث حيله على المستدل سليم لصحة وان لم يكن صحيحا ومن
 لم يجعله له فمستدله وان كان صحيحا وعلى كلا القولين لا يدرك في احد قوله
 اصح وعلى النجاس من اسكان التسليم مع القلب وهو مقبول معارضة عند
 التسليم فادع عن عدمه وقيل هو شاهد روي محمد **كداو على** كما التالى
 حيث سلها الدليل واستدلت به على خلاف دعوى المستدل فلا يقبل
 وهو قسمان الاول **لنصحه** **مذهب المعتزلة** في المسئلة **اما ابطال** **بطل**
المستدل فيها صحيحا كما يقال من حاب المستدل كالتا في **في بيع** **الغرض**

قد

عقد في حق الغير ولا يلة عليه فلا يصح كالتا اي كسر الفصول ولا
 يصح له سماه **فيقال** من حاب الغرض كالحق **عقد** **فيمح كالتا** اي كسر
 الفصول له ويلغوا بسده لغوه وهو احد وجهين عندنا **اولا** مع الابطال
 صحيحا مثل ان يقول الحقني المشرط للصوم في الاعتكاف **لث** **فلا يكون بنفسه**
قربة كوقوف عروة فانه قربة بصحة الاحرام وكذلك الاعتكاف يكون
 قربة بجماعة عبادة اليه وهو الصوم اذ هو النازع **في** **فيقال** من حاب الغرض
 كالتا في الاعتكاف لث فلا يشرط فيه الصوم كعرفه لا يشرط الصوم وقومها
 في ابطال المذهب الحكم الذي لم يصح به في الدليل وهو شرط **التالي**
 من قسمي القلب **لا يقال مذهب المستدل بالصاح** كما يقول الحقني
 في مسح الراس عصفه وضوءه فلا يكفي في مسح اكل ما ينطق عليه الاثم
 كالوجه لا يكفي في غسله ذلك فيقال من حاب الغرض كالتا في عصفه وضوءه
 فلا يتقدر بالربع كالوجه لا يتقدر غسله بالربع **او بالانعام** كما يقول الحقني
 في بيع الغائب **عقد معاوضة فيصح مع الجهل** بالتقوين **كالنكاح** يصح مع
 الجهل بالزوجة اي عدم رويتها فيقال من حاب الغرض كالتا في **لا يشرط**
 فيه حصار الروية كالنكاح وفي الاشرط يبرمه في الصحة اذ القابل بها
 يقول بالاشراط **ومنه** اي من القلب **فصل** **خلافا للفتاوى** ايركروا بالفتاوى
 في رده **قلبا المساواة** مثل قول الحقني في الوضوء والغسل **طهارة بالماء**
فلا حرج فيها النية كالجاسة لا يجب في الطهارة عنها النية بخلاف النية
 بحرية النية **فقول** حتى معترضين **فيستوي حادها وما يعطى** اي الطهارة
 كالجاسة يستوي حادها وما يعطى في بعضها السابق وغيره وقد وجبت
 النية في النيم فيجب في الوضوء والغسل ووجه التسوية بالمساواة واضح من المثال

والقاضي يقول في رد وجه استدلال غير وجه استدلال المستدل ومنها
اي من القواعد القول بالوجوب وشاهد قوله تعالى **ولله الغرة ولرؤسها** في
في جواب الجرحين الامر منها الاذ لمع بقا النزاع بان نظيره عدم استلزام
الدليل لحل النزاع كما يقال في القصاص بقتل المتكبر من جانب المستدل كالشافعي
فقل مما يقتل بالبيان في القصاص كالاحراق بالظن لا بالبيان في القصاص
فيقال من جانب المعتزلة كالحنفى **سليما عدم المناقاة** بين القتل بالمتكبر
وبين القصاص **وهذا لم يأت** ان القتل بالمتكبر يقتضي اي القصاص وذلك
بحل النزاع ولم يستلزمه الدليل كما يقال في القصاص بالقتل بالمتكبر ايها التفاوت
في الوسيلة من آلات القتل وغيره لا يمنع القصاص كما لموسد اليه من قتل
وقطع وغيرها لا يمنع تقوية القصاص فيقال من جانب القرطبي **سليما**
ان التواتر في الوسيلة لا يمنع القصاص فليس مانع ولا كذا **لا يلزم من جمل**
ابطال مانع اتفاق الموانع ووجود الشائط والمقتضى وبوت القصاص
متوقف على جميع ذلك والخيار بصدوق القرطبي في قوله المستدل ليس هذا
الذي نعنيه باستدلاله بغيره في مناعة القتل بالمتكبر للقصاص **ما حدى**
في باقي القصاص بل لانه عدالة منعه من الكذب في ذلك وقيل لا يصح
الايمان ما خالف لانه قد عاند بما قاله **وعاينك المستدل**
مقدمة غير مشهورة بحافة المنع لها الوصل بها تبين سكوتها عنها
القول بالوجوب كما يقال في اشراط النية في الوضوء والقتل ما هو قربة
فيشرط فيه النية كالصلاة وسكت عن الصوم وهو الوضوء والقتل **سليما**
قربة فيقول المقرص مسلم **سليما** ما هو قربة بشرط فيه النية ولا يستلزم
اشراطها في الوضوء والقتل فانما صرح المستدل بانها قربة ورد عليه

ذلك وخرج عن القول بالوجوب واحتج بقوله غير مشهورة عن المشهوره فليكن المذكور
فلا ينافي القول بالوجوب **ومنها** اي من القواعد **الفرق** في المناسبة اي مناسبة
الوصف العللي وفي صلاحية **اقتضا الحكم الجاهل** من شرع وفي الانضباط
للموصف العللي فان ظهوره يعني كلاً من الاربعة وجوانبها اي جواب القبح
فيها بالبيان لها مثال الملاحة الخاصة بالبيان ان يقال تحريم الحرام بالمصاهر
موجب اصاح لان يعنى الجرم القوي كالمقصود من شرع التحريم فيعترض
بانه ليس صالحاً لذلك بل لا يقتضي الى القوي فان النفس مما يله الى الممنوع
فيجاب بان تحريمها الموجب بسبب باب الطبع فيها بحيث تصير غير مستهات
كالام **ومنها** اي من القواعد **الفرق بين الاصل والفرع** وهو راجع الى العاونة
في الاصل او الفرع **وقيل اليها** اي المعارضين في الاصل يجعل شرطاً للحكم بان
يحل من علمه او ابد اختصاصه في الفرع جعل مانعاً من الحكم وعلى الثاني ابد
معامله علمه الاول يتقيه ان يقول الشافعي النية في الوضوء واجبة
كاليمين بجامع الطهارة عن حدث فيعترض الحنفى بان العلة في الاصل الطهارة
بالشراب وان يقول الحنفى يقاد السلم بالذمي كغير المشايخ بجامع القتل
العدوان فيعترض الشافعي بان الاسلام في الفرع مانع من القوة
وقد ذكرنا الايدي المذكور لرجوع الفرق الى ما تقدم من ان مسهل المعارضة
في الاصل ابد قيد في العلية ومن سمي المعارضة في الفرع ابد مانع في الحكم
ولم يذكر ذلك المصنف فاحال يعني الفرق على ما لم يذكره كحلاق الامدي **والصحيح**
ان اي الفرق مانع **وان قيل انه سوالان** ما علم القول الثاني فيه لا لا يؤثر في
جمع المستدل وقيل لا يؤثر فيه وقيل لا يؤثر في القول بانه سوالان جمع الاسولة
المتعلقة غير مقبول وسكت المصنف عن جواب الفرق وما يجاب به منه من كون المستدلى

هذا من العلة وفي النوع ما عاين الحكم و بهذا المصنف لمسله تغلق بالرق قوله
 والصحيح انه يمتنع **تعدد الاصل** في واحد با ما يماس على كل منها **الاشارة**
 اي انتشار البحث في ذلك **وان حوز علان** لمعوله واحد وقيل يجوز
 التعدد مطلقا وقد لا يحصل انتشار **قال المحيزون** للتعدد على تقدير
 وجوده **ولو فرق بين الجمل منها كفي** في القدر فيها لانه يمتل جميعها
 المقصود وقيل لا يكفي لاستقلال كل منها **وثالثها كفي ان قصد الاما**
مجموعها لانه يمتل خلا ما اذا قصد جعل منها في **امتناع المسد**
على جواب اصل واحد منها حيث فرق الغرض بين جميعها قولان قيل
 يكفي لحصول المقصود بالرفع عن واحد منها وقيل لا يكفي لانه لا يمتل
 فلزمه الرفع عنه **ومنها** اي من القواعد **ان لا يكون** الدليل على الهيئة
الصالحه لاعتبارها في ترتيب الحكم عليه كان يكون صالحا لصد ذلك الحكم
 او يقتضيه **كثرتي التخصيص من التعليق والتوسع من التضييق**
والاشارة من التقييد وعكسه الاول **مثل قول الحنفية العقل** عدا
حاجة عظيمة فلا تكفر اي لا يجب له كفارة كالردة فعظم الجناية
 يناسب تعليق الحكم لا تخفيفه فعدم وجوب الكفارة والثاني مثل قولهم
 الزكاة وجبت على وجه الارتفاق لدفع الحاجة فكانت على التراخي كالدية
 على العاقلة والتراخي الموسع لا ينافي دفع الحاجة المضيق والرابع كان
 يقال في المعاطاة في المحقرات لم يوجد فيها اسو الرضى فلا ينعقد لها بيع
 كما في غير المحقرات فالرضى الرطوبة منها البيع يناسب الانعقاد
 لعدم **ومنها** اي من مساهد الوضع **كوه الجامع** في قياس المسد **لثبت**
اعتبارها بنفسها او اجماع في تقييد الحكم في ذلك الفياس مثال الجامع ذكر
 النص

النص قول الحنفية المرة سبع ذوات فيكون سوره جنسا كالطلب فيقال
 السبعة اعتبارها الشارع علة للطهارة وحيث دعي اليه في كل ما منع
 والى اخرى فيها سنور فاجاب فقيل فيقال السور سبع رواه الامام احمد
 وغيره ومثال ذي الاجماع قول الشافعية في مسح الرأس في الوضوء يستحب
 تكراره كاستنحائها بآجر حيث يستحب الاشارة فيه فيقال المسح في الخلاء لا يستحب
 تكراره اجماعا فيما قيل وان حكى ابن كح انه يستحب تثليثه كمسح الرأس
حيوانها اي قسمي فساد الوضع **تعدد ركونه** كذلك فتقرر كون الدليل صالحا
 لاعتبارها في ترتيب الحكم عليه كما يكون له جهتا ما ينظر المسد فيه من احدهما
 والمعتبر من يداخل الاخرى كالارتفاق ورفع الحاجة في مسلة الزكاة ويجوز
 عن الكفارة في القتل بانه علق فيه بالقصاص فلا يفلظ فيه بالكفارة وعن
 المعاطاة المعاطاة بانه عدم الانقضاء لها برب على عدم الصيغة لا على الرضى
 وقرر كون الجامع معتبرا في ذلك الحكم ويكون خلفه عنه بانه وحيد تقيض
 مانع في مساهد فاما تكراره فيفسده كعكسه **ومنها** اي من القواعد
مساهد الاعتبار بانما لا دلالة من كتاب او سنة او اجماعا في
 التبيين في الاداء صوم مفروض فلا يصح بيته من النهار كالفصا فيعتبر
 بانه نال لوقوله تعالى والصائمين والصائمات الى اخره فانه مرب في الاجر
 العظيم على الصوم كغيره من غير تعرض للتبيين فيه وذلك مستلزم
 الصحة وانه وكما يقال لا يصح الرضى في الحيوان لعدم انضباطه كما
 لمخلطات فيعترض بانه مخالف حديث مسلم عن ابي رافع انه صلى الله
 عليه وسلم استسلف تكبرا ورد بارزا ربا عيا وقال انا خيار الناس
 احسنهم قسا والبكر بفتح الموحدة الصغير من الابل والاربع

والرابع يفتح الراما أحد في السنة الرابعة وكان يقال لا يجوز للرجل
أن يغسل زوجته الميتة لحرمة النظر إليها كالأجنبية فيعترض بأنه تعالى
للأحجام السكوني في تفصيل على فاطمة رضي الله عنها **وهو أن من ساد**
لصدقه حيث يكون الدليل على الميتة الصالحة للزني الحكم عليه **وله** أي
للمعترض بفساد الاعتبار **تقدمه على المتوهم** في القدماء **وأن حيزه**
عنها لمجامعة لها من غير ما به في التقدم والآخر **وجوابه** الطعن في **سدا**
أي سدا نص بارسال أو غيره **أو المعارضة** له بنص آخر في ساقطات
وسلم الأول أو منع الظهور له في مقصد الغرض **أو الأول** له بدليل
ومنها أي من القواعد **مع على الوصف** أي منع كونه العلة وتسمى المطالبة
بتصح العلة والأصح بقوله واللاذي الحال التي تمسك السدل بما شأ من
من الأوصاف لاسم المنع وقيل لا يقبل لآية إلى الانشراح بمنع كل ما
يدعي عليه وجوابه بالثبات أي بالثبات كونه العلة بسلك من سادها
المتقدم **ومنه** أي من المنع مطلقا **مع وصفه العلة** أي منع أنه
معتبر فيها وهو مقبول جزما **لقولنا في افساد الصوم** بغير
الحجاء كالأكل من غير كفارة **القارة** شرعت للزجر عن الحجاء **المحذور**
في الصوم فوجب اختصاصها به **كأنه** فأنه شرع للزجر عن الحجاء
زنا وهو يختص **بذلك** فيقال لاسم أن القارة شرعت للزجر عن
الحجاء بخصوصه بل عن **الأطوار المحذورة** أي في الصوم **بحجاء** أو
غيره وجوابه تبين اعتبار **الخصوصية** أي خصوصية الوصف
في العلة كما تبين اعتبار الحجاء في القارة بأن الشارع رتبها
عليه حيث أحاط بها من سادها على جأه كما تقدم **وكان المعترض**

هذا

لهذا الاعتراض **مع المناط** نحو وخصوص الوصف عن الاعتبار والسؤل
يحقه بنسبه اعتبار خصوصية الوصف **ومن المنع مع حكم الأصل** وهو
مسموع كما يقول الحنفى الأحياء عقد على منفعة فتبطل بالموت كالتكاح يقال
له التكاح لا يبطل بالموت أي بل ينتهي به **وفي كونه قطعا للسند** **مداهب**
أرجحها أخذ من التفرع الألفي لا لتوقف القياس على ثبوت حكم الأصل والثاني نعم
للاشكال على إثبات حكم الرغ الذي هو بصدده إلى غير **بأنها قال الأستاذ**
أبو إسحاق الأسفرائني يكون قطعا له أن كان ظاهره يعرف أكثر انقطاعها
بخلاف ما لا يعرفهم الأوصاف **وقال الغزالي** يعتبر عرف **الكلام** الزكومية
الحية في القطع به **أولا** **وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي** لا يسمع
لأنه لم يعترض المقصود حكمه عذاب الحاجب كالأمدى في الموحودة في
المخصص والمفونة للسمع كما قال المصنف السماع ثم السماع وعدم القطع قال
المصنف **فإن دل** أي المستدل **عليه** أي على الحكم **الأصل** أي في بدليل عليه
أن يقطع المعترض بمجرد الدليل **على الحجاز** بل له أن يعود **ويعترض**
له دليل لأنه قد لا يكون صحيحا وقيل ينقطع فليس له أن يعرضه لمخروجه
باعتباره عما يعود **ومد يقال** في الآيات مسموع سرية **لا نسلم حكم**
الأصل سلمنا ذلك ولا نسلم أنه مما يقاس فيه لم لا يكون بما اختلف في حيز
القياس فيه سلمنا ذلك ولا نسلم أنه معلل لم لا يقال أنه نفدي سلمنا ذلك
ولا نسلم أن هذا الوصف علت لم لا يقال العلة غيره سلمنا ذلك ولا نسلم
وجوده فيه أي وجود الوصف في الأصل سلمنا ذلك ولا نسلم أنه أي
الوصف مستعمل لا يقال أنه قاصر سلمنا ذلك ولا نسلم وجوده في
الفرع فهذه مسعد مسموع معلل الثلاثة الأولى منها حكم الأصل

والاربعه الباقيه بالعلم مع الاصل والفرع في بعضها **يجاب** عنها بالرفع لها
باعتبار من الطرق في دفعها انا اريد ذلك والافيكو الاقتصار على دفع الآ
منها **ومما** أي من هنا وهو جوازها **العلوم** من **الجواب** عنها أي من
احد ذلك **و** هو ايراد العارضا من نوع القفوض والعارضات
في الاصل والفرع لا كما كسوال واحد مترتبة كانت او لا وكفا يجوز
ايراد العارضات من **النوع** كالنقص وعدم التأثير والعارضه وان كانت
مترتبة اي يدعي ثابته تسليم قسوه لا ان تسليمه تقديري وقيل لا
يجوز من **النوع** الانتشار **والتفصيل** فيجوز في غير المترتبة دون
المترتبة لان ما قبل الاخير في المترتبة تسليم مذكروا مع ورفع يات
تسليمه تقديري كما قال المصنف لا تحقيق مثال النوع ان يقال ما ذكر
انه علمه منقوض بكذا او منقوض بكذا وعارضه بكذا ومثال النوع
غير المترتبة ان يقال ما ذكر من الوصف غير موجود من الاصل و
لبن سلم فهو معارض بكذا **ومما** اي من القواعد **اختلاف الصابط**
في الاصل والفرع لعدم النعمه به **بالجامع** وجوده او مساوئه كما
يعلم من الجواب كان يقال في شهود الزور بالقتل تشبوا في القتل
فوجب عليهم القصاص كما يكون غيره على القتل فيعرض بان الصابط في
الاصول الاكراه وفي الفرع الشهاده فابتنها كما بينتها وان اشركا
في الافضا الى القصور فابتن مساواة صابط الفرع لصابط الكل
في ذلك **وجوابه** بانه اي الكاسع القدر المشترك بين الصابطين بطين
كالسب في القتل مما تقدم وهو سبب عرقا **و** **الافضا** سوا
اي افضا الصابط في الفرع الى المقصود مساويا فضا الصابط في
الاصول

الاصول الى المقصود كحفظ النفس فيما تقدم **لا الفاتح** **التفاوت** بين الصابطين
بان يقال التفاوت بينهما مطلقا في الحكم فانه لا يحصل الجواب به لان التفاوت
قد يلحق كما في العالم يقتل بالجاهل وقد لا يلحق كما في الحر لا يقتل بالعبد و
الاعتراضات كلها راجعه الى المنع قال ابن الحاجب كافر الجديين او العارضة
لان عرض المستدل من اثبات مدعاه بدليله يكون لصحة مقدمه ان يصلح
للتشابه له ولسلامته عن المعارض لتفقد شهادته وعرض المعارض
من هدم ذلك تكون بالقبح في صحة الدليل يمنع تقدمه منه او معارضته
مما تقدمه وقال المصنف كعوض الجديين كما راجعه الى المنع وحده كما
اقتصر عليه هنا لان العارضه مع العلة عن الجريان ومقدمها يكسر الدال و
يجوز فتحها كما تقدم او ايل الكتاب اي المقدم او التقدم عليها **الاصول**
فهو طلعة لها فكل طلعة الجسيم وهو **طلب** **ذكر معنى اللفظ حيث عرماه**
والاحمال فيه **والاصح** ان **يبا** **على المعترض** **و** **لا يكلف** **المعترض** بالاحمال **بيان** **سادس**
الحامل الحق للاحمال لعرضه عليه **وتكفيه** في بيان ذلك حيث يقع
به **ان الاصل عدم تقاوتها** وان عارضه بالاصل عدم الاحمال **فيبين**
المستدل عنهما اي عدم العرايه والاحمال حيث تم الاعتراض عليه بمهما فان
تبين ظهور اللفظ في مقصوده كما اذا اعترض عليه في قوله الوضوء
قوله فليجب فيه السنة بان قيل الوضوء يطلق على الطهارة وعلى الاعمال
المتخصصة فيقول حقيقة الشريعة **البيان** **او يفسر اللفظ بحمل** منه **تفتح** **الم**
الثانية **قيل** **يعترض** **بحمل** منه **اذ غايه** الامر انه ناطق بلفظه حديه وكذا
محدور في ذلك بناء على ان اللغة اصطلاحية ورد بان فيه فتح ناطق لا يشك في

قوله دعواه الظهور في مقصده بكسر الصاد رفعاً للاجاء لعدم الظهور
في الارض خلاف اي لو وافق وادعى ظهوره في مقصده وادعى ظهوره
في مقصوده وادعى ظهوره في مقصوده فيقبل يقبل دفعاً للاجاء الذي هو
خلاف الاصل وقبل لا يقبل لان دعوى الظهور بعد بيان العرصة الاحمال كان
وان كانت على دفع الاصل ومنها اي من القوادح التقييم وهو كون اللفظ
المورد في الدليل مفرداً بين امرين مثلاً على السوا **احدهما صنف** بخلاف
الآخر المراد **والمختار** ورواه لعدم تمام الدليل معه وقد لا يرد لانه
لم يعرّض والمراد **وحرابه ان اللفظ موضوع** في المراد ولو عرفاً يكون
لغة افراده ظاهر ولو يقرينه في المراد كما يكون طاهر معهما وفي الوضع و
الظهور **في المنع لا يعرّض الحكاية** اي حكاية المستدل للاقوال في المسئلة
المكتوبة فيها حتى يتأخر منها قولاً ويستدل عليه بل يعترض **الدليل ما قبل**
تمامه مقدمه منه او بعده اي بعد تمامه والاول وهو المنع قبل تمام
لمقدمه اما منعه بحد او منع السيد والمنع مع المستدل **كلامه كذا**
ولا لا يكون الامر كذا وهو اي الاول بتقسيمه من المنع الجرد والمنع مع
المستدل **الما قصده** اي سمي بذلك فاما اخرج المانع الجرد والمنع مع المستدل
الما قصده اي سمي بذلك فاما اخرج المانع لانها المقصود الذي منها **نصب**
اي فاحتجوا بذلك سمي عصماً لانه غصباً لمنصب المستدل **لا يسمعه**
المقصود من النظر فلا يستحق الجواباً وقبل يسمع فيحققه والثاني وهو
المنع بعد تمام الدليل اما مع منع الدليل بناء على كلف الحكمة فانقص الاجاء
وصورته ان يقال ما ذكر من الدليل غفوض صحيح لخلق الحكم عنه في كذا او
بالاحمال لان جهة المنع منه عنده حجة بخلاف التفصيل الذي هو منع بعد

تمام الدليل لمقدمة معينة منه **او مع تسليم** اي الدليل والاستدلال ما يأتي
ثبوت المدلول بالمعارضة فيقول في صورته الخوض للسند ما ذكرت
من الدليل **وان دل** على ما قلته فعندي ما بعد والعكس **وعلى الممنوع**
وهو المستدل الدفع ما عرّض به عليه ببطلان تسليم دليله الاصل ولا يكتفيه
المنع وان منع ثانياً كما مر من المنع قبل تمام الدليل وبعد تمامه الى اخره وهكذا
الى المنع ثالثاً ورابعاً مع الدفع **وهو الى اتمام العمل** وهو المستدل **ان**
انقطع بالمنع او الزام المانع وهو المعترض **انا اتقي** الى ضروري **او**
يقيني مشهور من حجاب المستدل ولا يمكنه الاعتراض لذلك **حاشية**
القياس من الدين لانه ما سوره لقوله تعالى فاعترضوا بها الى الاصل وقيل ليس
منه لان اسم الدين المانع على ما هو ثابت مستمر والقياس ليس كذلك لانه قد
لا يحتاج اليه وثالثاً منه **حيث يتعين** بان لا يكون المسئلة دليل غير بخلاف ما
اذا لم يتعين لعدم الحاجة اليه والقياس **من اصول الفقه** كما عرفت من تعريفه
خلافه لا ما من الحرمين في قوله ليس منه ولما تبين في كونه لتوقع عرض
الاصول من اثبات حجية الموقوف عليها الفقه على بنائه **وحكم**
المقيس قال السمعاني يقال انه دين وشرعة **ولا يجوز ان يقال انه**
ولا روله لانه مستشيط لا مقصود **نص القياس** فرضه **فأما** على
المجتهدين بعض على مجتهده احتج اليه فانما يجد عنده في واقعة اي
يصير فرضه عين عليه **وهو على** **وحقي** **ما على** **ما قطع** **فيه يفتي الفارق**
اي بالغاية **او كانت** ثبوت الفارق اي تأييده فيه احتمالاً **اضعيفاً الاول**
كقياس الامه على العبد في توقيف حصص الشريك على شريك الحق
الموسر وعقها عليه كما تقدم في حديث الصالحين في الفارق الثاني

قياس العتي على العور في المنع من التصحيح الثابت بحديث السنن الاربع
 اربع لا حور في الاصحاب العور الذين عورها الى اخره **والحق خلافه** وهو
 ما كان احقار ما بين الفارق فيه قويا كقياس القتل بمقتل على القتل بمجرد وجود
 الفصاحه وقد قال ابو حنيفة بعدم وجوبه في المقتل **وقيل الجلي**
هذا اي الذي ذكره **والحق شبهه** **والواضح بينهما** **وقيل الجلي** القياس
الاولي قياس الحرب على النافق في الحرم **والواضح المساوي** كقياس
 احراق مال اليتيم على اكله في الحرم **والحق الادون** كقياس القتل على
 البر في باب الربا كما تقدم ثم الجلي على الاول يصدق بالاولى كما هو في
قياس العلة **ما صح فيه** **ما كان** يقال تحريم البيذ كالحرم للاسكار **وقيل**
الدلالة **ما جمع فيه** **بلاز** **ما شاع** **فما حكمها** **الخاص** **للعقد** **وكل من** **الادلة**
 يدل عليها وكل من الاحتمال منها دون ما قبله كما دل على الفامال
 الاول ان يقال البيذ حرام كالحرم جامع الراجحة المشددة وهي لان ممة
 للاسكار ومثال الثاني ان يقال القتل بمقتل يوجب الفصاحه كالقتل
 بمجرد جامع الاعم وهو ان العلة التي هي القتل العمد العدوان ومثالا
 الثالث ان يقال يقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به جامع وحرم
 الدية عليهم في ذلك حيث كان غير عمد وهو حكم العلة التي هي القطع
 منهم في الصورة الاولى والقتل منهم في الثانية وحاصل ذلك الاستدلال
 باحد موجبي الخاتمة من الفصاحه والدية الفارق بينهما العمد على الاخر
القياس هو **بما سوي** **الاصل هو الجمع** **على الفارق** **ويسمى بالجلي** **كما تقدم**
 كقياس البول في انا وصيه في المأرا كذا على البول في المنع بجامع انا لا
 فارق بينهما في مقصود المنع انما حديث مسلم عن جابر

الله

جاء في المتن
 في المتن

انه صلي الله عليه وسلم ففي ان يقال في المأرا كذا **القياس**
الخاص **في الاستدلال** **وهو دليل ليس** **بمنه** **من كان** **او سنه**
ولا اجماع **ولا قياس** **وقد عرف** **حل** **منها** **فيما تقدم** **ولا يقال** **القياس**
المستعمل **عليها** **تقريب** **بالجهول** **فيدخل** **فيه** **القياس** **الاقراني** **والقياس**
الاستثنائي **وهو نوعان** **من القياس** **المستطفي** **وهو قول** **مولي** **من قضيا**
ميتي **سميت** **لزم** **عنه** **لذاته** **قول** **اخر** **فاما** **كان** **اللائم** **وهو** **شجيرة** **او**
تقيضه **مذكورا** **فيه** **بالفعل** **فهو** **الاستثنائي** **والاخر** **ان** **مثال** **الاستثنائي**
ان **كان** **البيذ** **مسكورا** **فهو** **حرام** **لكنه** **مسكورا** **ينزع** **حرام** **ان** **كان** **البيذ** **مسكورا**
مباحا **فهو** **ليس** **مسكورا** **لكنه** **مسكورا** **ينزع** **فهو** **ليس** **بمباح** **ومثالا** **الاقراني**
كل **بيذ** **مسكورا** **وكل** **مسكورا** **حرام** **ينزع** **كل** **بيذ** **حرام** **وهو** **مذكور** **فيه**
بالقوة **لا** **بالفعل** **وسمى** **القياس** **بالاستثنائي** **لانه** **يخرج** **عن** **الاستثناء**
اعني **لكن** **وبالاقتران** **لا** **اقران** **احزابه** **ويدخل** **فيه** **بما** **قياس** **العكس**
وهو **ايات** **عكس** **حكم** **لمثله** **لعاكسها** **في** **العلمة** **كما** **تقدم** **في** **حديث** **مسلم**
اي **في** **احدنا** **مشقوة** **وله** **فيها** **جر** **قال** **ارايتم** **لو** **وضعها** **في** **حرام** **كان** **عليه**
وزر **ويدخل** **فيه** **قولنا** **قونا** **مع** **سرا** **الدليل** **اي** **صوره** **مثلا**
الحق **مفقود** **في** **صورة** **النزاع** **فيبقى** **على** **الاصل** **الذي** **اقصاه** **الدليل**
مثاله **ان** **يقال** **الدليل** **يقضي** **استلزام** **تزوج** **المراة** **مطلقا** **وهو** **ما** **فرس**
ادلالها **بالوطي** **وعينه** **الذي** **آياه** **الاستثنائية** **لشرفها** **حول** **هذا** **الدليل** **وتزوج**
الاولي **لها** **في** **الحال** **عقده** **وهذا** **العتي** **منقود** **فيها** **فيبقى** **تزوجها** **نفسها**
الذي **يحل** **النزاع** **على** **ما** **اقصاه** **الدليل** **من** **الاستثناء** **وكذا** **يدخل** **فيه** **استثناء**
الحكم **لاستثناء** **مدركه** **اي** **الذي** **يبيد** **ر** **وهو** **الدليل** **بما** **لم** **يوجد** **المجتهد**

بعد الفحص الشديد فقدم وحده للطف به انتفاؤه دليل على انتفاء الحكم
 حكايا لاكثر حجاجا سيما قالوا لا يلزم من عدم وجود الدليل انتفاؤه و
 صورة ذلك **قولنا** الخصم في ابطال الحكم الذي ذكره في مسألة **الام سدي**
دليلا والزام تكليف العاقل حيث وجد الحكم بدون الدليل المقيد له
ولا دليل على حكمة بالسر فانما سرنا الادلة فلم نجد ما يدل عليه **والاصل**
 فان الاصل المستصحب عدم الدليل عليه فينتفي هو ايضا **وكذا** يدخل فيه **قولنا**
 اي الفقه في حد المقتضى او المانع او فقد شرط فهو دليل على وجود الحكم بالسنة
 الى الاول وعلى انتفاؤه بالسنة الى الثاني ما بعده **خلافا لاكثر** في قولهم ليس
 بدليل بل دعوى دليل وانما يكون دليلا اذا عين المقتضى والمانع والشرط وبين
 وجود الاولين والاحاطة الجبرية لا تفقد التلازم على وفاء الاصل
مسألة الاستقراء الجري على الحكم لا ياتبع جزيا على ليشب حكمها
 له ان كان تاما اي بالكل اي كل الجزيات **الاصورة النزاع قطعي** اي فقد
 دليل قطعي في اثبات الحكم في صورة النزاع **عند اكثر** من العلماء وقيل ليس بقطعي
 لاحتمال مخالفة تلك الصورة لغيرها على وجه واجب بانه منزل منزلة العموم
او كانه ناقصا في اكثر الجزيات كالحال في صورة النزاع **قطعي** فيقال
 قطعي لاحتمال مخالفتها لذلك المستقر او يسي هو عند الفقهاء **الحاق الفرع بالاصل**
مسألة في الاستصحاب وقد استظهر انه حجة عندنا دون الحنفية
 فنقول **الفرع محل النزاع** **قال علماءنا** **استصحاب عدم الاصل** وهو
 بقرمانفاء العقل ولم يبينه الشرع كوجوب صوم رجب حجة جرمنا واستصحاب
العدم او النقص الى ورود الغير من اختصاص او تامين حجة جرمنا فيعمل
 على الجورودة وتقدم ان ابن سريج حاك في العمل بالعام وقيل العجائب
 المختص

الخصص **واستصحاب ما دل الشرح على ثبوت وجوده** كثرة الملك
 بالشرائح مطلقا وقيل **حجج** في الرفع به عاينت دون الرفع به لما ثبت
 باستصحاب حياة الفقود قبل الحكم بموته بعد دافع للارتداد منه وليس يرفع
 لعدم ارضه من عبدة للسك في حياة فلا يثبت استصحاب حاله بل كما جديدا
 الاصل عدمه **وقيل** حجة بشرط ان لا يعارضه مطلقا **وقيل ظاهر** فانه عارضة
 ظاهر مطلق وبشرط على الكذا في قدم الظاهر عليه وهو المخرج من قول
 الشافعي في معارضة الاصل والظاهر والتقييد يدي السليح قول وفتح
 في ما كثير فوجد متغيرا واحتمل كون التغيرية وكونه بغيره مما لا يفر كطول
 المحث فان استصحاب طهارته الاصل عارضة خاشنة الظاهر الغالب
 دار اليه فقدمت على الطهارة على قول اعتبار الظاهر كما تقدم الطهارة
 على قول اعتبار الاصل **والجدة التفصيل او سقوط الاصل ان قرب العهد**
 بعدم تغيره **واعتماده ان بعد العهد** بعدم تغيره **فلا يفتح باستصحاب تلك**
 الحال في هذه **خلافا للزني والصيرفي** **وابن سريج والام سدي** في كونهم يفتح
 بذلك مثاله الخالق الخمس من غير السيلين لا ينفذ الوصف عندنا باستصحاب
 ما قبل الخروج بقا به الجمع عليه **معرفة** مما ذكر **ان الاستصحاب** الذي قلنا
 دون الحنفية وينصرف الاسم اليه **بوت امر في الزمان الثاني لثبوت** في
 الاول **لقد ان** **ما يصح للتعيين** من الاول الى الثاني فلا ركة عندنا
 في حاله عليه الحول من عشرين دنيا وناقصة ترجع رواج الكاملة
 بالاستصحاب **اما ثبوت الامر** اي الامر لثبوت في الثاني **فقولنا**
 اي فاستصحاب مقلوب كان يقال في الحال الوجود الا ان على عهده
 صلي الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي **وقد يقال** في الاستصحاب

المقلوب يظهر الاستدلال به **لأن تلك النسخة اليوم ثابتة** كما كان
 غير ثابت أمس اذ لا واسطة بين النسخة وصدقه فيقتضي استحباب أمس
 الحالي من النسخة فيه **بأن الأصل ثابت وليس كذلك** لأنه مفروض الثبوت
 الآن **فدل ذلك على أنه ثابت** أمس أيضا ويخرج في بعض النسخ بعبارة
 الآن وهو غشيد وليس في نسخة المصنف **مسألة لا يظن الثاني**
 للنسخة بالبرهان على انتفاءه **أنا ادعي علما ضروريا** بانتفاءه لأن عدل الله صادق
 في دعواه والضرورة لا يتبدل حتى يطلب الدليل عليه لينظر فيه **والأجوبة**
 أربع علما ضروريا **أنا ادعي نظريا** أو ظاهريا **فيطالب به** أي بدليل انتفاءه
علما لا محالة لأن العلوم بالنظر والمطهر قد يشبه فيطلب دليلا لينظر
 فيه **وجب الأخذ بقولنا** وقد مر في الإجماع حيث قيل فيه **وإن**
المتن بأقل ما قيل حق **وهذا يجب الأخذ بالحق** في شيء لقوله
 قد يريد الله بعبارة السر **أو الأقل** فيه لأنه أكثر نقولا واحوط **أو**
لا يجب شيء منها بل يجوز حمل منهما لآية الأصل عدم الوجوب هذه
أقوال اقربها الثالث **مسألة اخلقوا** أي اعملوا **هل كان**
المصطفى صلوات الله عليه وسلم مستقيما بفتح كاضبط المصنف أي بكلفا
قبل النبوة **سبع** فممن من يورد ذلك ومنهم من أثبتته واختلق المتن
 في تعيين ذلك **سبع** تعيين من نسب إليه **فقبل** **سبع** وقبل إبراهيم
وقبل عيسى **وقيل ما ثبت أنه شرع** من غير تعيين لنسخة هذه أقوال
 مرجحها **التابع** **والجواب** كما قال لعبد الوهاب **ناصر** عما سبق والآيات
 وتقريرا على الآيات عن تعيين قول من أقواله **والجواب** **بعد النبوة** **سبع**
 من تعبد **سبع** لأن له شرعا يخصه **وقيل** تعبد بما لم ينسخ من شرع من قبله
 تعبد

تعبد

تعبد به قبل النبوة **مسألة حكم المانع والفارق قبل الشرع** أي العتقة
 من في أوائل الكتاب حيث قيل ولا حكم قبل الشرع بل لا موقوف إلى ورود
 وسعد الصريح **أن الفارق العزم والمانع الكل** قال لقوله خلق لهم ما في الأرض
 جميعا ذكر في معنى الامتنان ولا يمتن إلا بما جاز وقال صلى الله عليه وسلم
 فيما رواه ابن ماجه وغيره لا ضرر ولا ضرار أي في ديننا أي لا يجوز ذلك
قال الشيخ الإمام والد المصنف **الأموال** أي ما من المانع والظاهر أن الأصل
 فيها العزم **لقوله صلوات الله عليه وسلم** **أن دعاءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم**
حرام **ترواه** السخا **في** يخصر به عموم الآية السابقة وغيره ساكنة عن هذه
 الامتنان ومقابل الصريح لللاق بعضهم **أنا الأصل في الأشياء العزم** وبعضهم
أنا الأصل الكل **مسألة الاستحسان** **قال أبو حنيفة** **والله**
المافون من العلماء منهم الخالبة خلاف قول ابن الخليل **قال** **له** الخفية
 الخالبة **وقوله** **لعل** **ينقدح** في نفس المجتهد **مقتصر** عنه **عبارة** **ورد**
بأنه أي الدليل المذكور **أن الحق** عند المجتهد **فعبارة** ولا يضر قصور
 عبارته عنه قطعا وإن لم يتحقق عنده فردو قطعا **وقوله**
عن قياس أي قياس **أقرب** منه **ولا خلافا** **فيه** **لهذا المعنى** فإنا القياسين
 مقدم علي الآخر قطعا **أوبعد** **ول** **عنا الدليل** **إلى العادة** **للمصاحبة** **كرد**
 الجاه من غير تعيين من أكلت وقرأها والآخرة **فإنه** **معتد** **علي**
 خلافا **الدليل** **للمصاحبة** **وكذا** **أشبه** **المأ** **من** **السقا** **من** **غير** **تعيين** **قدرة**
ورد **بأنه** **أثبت** **انفا** **إلى** **العادة** **حق** **لجرا** **بأنها** **في** **مر** **منه** **علي** **الصلاة** **والسلام**
أو **بعده** **سريع** **المر** **منه** **ولاس** **الامة** **فقد** **قام** **الدليل** **من** **المسند** **والاجماع**
في **عمل** **بها** **قطعا** **والا** **أي** **والا** **لم** **يثبت** **حقيق** **ها** **ورد** **قطعا** **لم** **يتحقق** **عني** **الاستحسان**

مما ذكره بجماع محل النزاع **فان تحقق الاستحسان فحينئذ قد**
شرع يشهد به الراي قال الشافعي رضي الله عنه ما استقر فقد شرع
اي وضع ما قبل نفسه وليس له ذلك **اما استحسان الشافعي الخلق**
على المصنف والخط في الكتابة لبعض عوصها **وقومها** كاستحسانه
في المنفعة ثلاثين درهما **فليس منه** اي ليس من الاستحسان المتخلف فيه
انا تحققنا وانما قال ذلك لما حدد فقهيه بيينة في محلها **مسألة**
قول الصحابي للجهنم **على صحابي غير حجة** **وقا** **واو** **كذا** **على غيره**
كالتابعي لا نقول المجتهد ليس حجة في نفسه **قال الشيخ الامام** والد
المصنف كالامام الرازي في باب الاخبار من المحصول **الافى** الحكم
التعدي نقوله فيه حجة لظهور ان مسنده فيه التوفيق من النبي صلى
الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه روي عن علي رضي الله عنه
انه صلى في ليلة ست ركعات فوكل ركعة ست سجودات ولو ثبت
ذلك مما علي قلت به لانه لا مجال للقياس فيه فالظاهر انه فعله
توقيفا **وفي تقليد** اي الصحابي اي تقليد غيره له بنا على عدم حجة
قوله قولان المتفقون كما قال امام الحرمين علي المنع **لارتفاع الثقة**
عنه **اذ يدون** بخلاف مذهب كل من الامة الارضية لا تقتض
اجتهاده عند اجتهادهم **وقيل** قوله **حجة فوق القياس** حتى تقدم
عليه عند العارض **وعلى هذا** **فان خلت صحايبان** في مسألة **فكذلك**
قولاها فيرجح احدهما **وقيل** قوله حجة دون القياس **فقد**
القياسا عليه عند العارض **وفي تخصيص العموم** على هذا قولان
الخبير كغيره من الحج والمنع لانا الصحابة كانوا يتركون اقوالهم اذا سمعوا
العموم

العموم **وقيل** قوله **حجة** انما انشأ من عند ظهور مخالفة **وقيل** قوله حجة
ان خالف القياس لانه لا يخالفه الا الدليل بخلاف ما اذا وافقه لاحكام
ان يكون عنه فهو حجة لا القول **وقيل** قوله حجة **انما انتم اليه قياس** **مذهب**
كقولهم **عنه** ان رضي الله عنه في البيع بشرط البراءة من كل عيب ان البيع
ببرائه مما لم يملكه في الحيوان دون غيره قال الشافعي رضي الله عنه
لا يقيد بالصحبة والسم اي في حالها لهما وحول طبايعه وقيل ما حكم من عيب
ظاهر او خفي بخلاف غيره من البايع فيه من حقي لا يملك بشرط البراءة
المحتمل هو اليه ليقب باسقرار العقد فهذا قياس قوي قول
عنه ان رضي الله عنه المخالف لقياس التحقيق والعق من انه لا يبرأ من
شيء للجهل بالبراءة **وقيل** **قول الشيخين** اي بكر وعمر فقط اي قول
كل منهما حجة بخلاف غيرهما كحديث ابي بكر والذين من بعدهم لا يكر
وعمر وعنه ان حسنة الترمذي **وقيل** **قول الخلفاء الاربعه** اي بكر
وعمر وعنه انا وعلي اي قول كل مسلم حجة بخلاف غيرهم كحديث علي
بن ابي طالب **والخلفاء الراشدين** الى اخره **الترمذي** وم الاربعه
كما تقدم في الاجماع بيانه **فمن الشافعي الاعلى** قال القفال وغيره
لا نقص اجتهاده عن اجتهاد الثلاثة بل لانه ما آل الامر اليه خرج
الحكمة الكوفة ومات كثير من الصحابة الذين كانوا يتسبهم الثلاثة
كما فعل ابو بكر في مسألة الحجة وعمر في مسألة الطاعون وكان قول
كل منهم قول كثير من الصحابة بخلاف قول علي وقصة الحجة
انما حوت الى ابي بكر رضي الله عنه تساله في مسائلها ما لك في كتاب الله
وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشافا رحي حتى اسال الناس

فأخبره المغيرة ابن شعبه بن محمد بن سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه
السوس فأنقذه البركة لها رواه العبد اود وغيره وقصته الطالعون
عمر رضي الله عنه خرج الي الشام فبلغه ان اوبان طاعونا فاستشار من
من دعاهم من الصحابة في الرجوع فاختلغوا كذا كذا عندهم من مسيخة
فربيت فخر موال الرجوع ففرم عليه عمر ثم جاء عبد الرحمن ابن عوف فقال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا
عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرار منه فمد الله عمر ثم انصرف
رواه الشيخان **اما وفاق الشافعي زيدا في الغرائب** حتى ترد حيث ترد
الرواية عن زيد **فلا دليل لا تقليدا** يا ابا وفاق **اجتهاد** وقال صلى الله
عليه وسلم اعلم امي بالغرائب زيدا بن ثابت صحبة الترمذي وكذا الحاكم علي
شروط الشيخين **مسألة** **الاحكام النبوية** متى في الملك **علم** **بضم**
اللام وحكي فتحها ان يطمين له **الصدر** **يخبر** به الله تعالى **بعض** **الاحكام**
اصحابه **وليس** **يجز** **لغيره** **منه** **من** **ليس** **معصوما** **بجواز** **طريق** **لانه** **لا** **يأمن**
دسيته السلطان فيها **خلافا** **للبعض** **الصوفية** في قوله انه حجة في
حقه اما المعصوم كالنبي صلى الله عليه وسلم فهو في حجة في حقه وحق
غيره اذا تعلق به كالوحي **حاشا** **عند** **قال** **القاضي** **حسين** **بني**
الفقه **علي** **اربعه** **ان** **اليقين** **لا** **يرفع** **من** **حيث** **استصحابه** **بالشك**
ومن مسائله من يتيقن الطهارة وشك في الحدث ياخذ بالطهارة **وان**
المرير **بال** **ومن** **مسائله** **وحوب** **رد** **المعصوم** **وظمانه** **باللق** **وان**
المشفة محل السر ومن مسائله حوز القصر والجمع والقطر في السفر
نظيره وان العادة محكمة يفتح الكاف المسدده ومن مسائله اقل الحيض
واكثره

100
واكثره قبل زيادة علي الاربعة **وان الامر** **بقاصدها** **ومن** **مسائله** **وحوب**
النية في الطهارة ورجعه المصنف الى الاول فانما السني اذا لم يقصد اليقين
عدم حصوله **الكتاب** **السادس** **في**
التعادل والتراجع بين الادلة عند تعارضها **بمعنى** **تعادل** **القاطعين**
اي تقابلها با ما يدل كل منهما علي ما في ما يدل علي الاخر اذ لو طرد ذلك
لثبت مدلولهما فجمع المتساويان فلا وجود لقاطعين متساويين كذا في
حدوث العالم ودال علي قدمه وعدل عن قول ابن الحاجب تقابل الدليلين
العقليين محال الي ما قاله ليناسب قوله توارل الترجمة ويسمى قوله
القاطعين العقليين والعقليين كما صرح بها في شرح المنهاج والعقلي
والعقلي ايضا والعلوم العقلية حيث لا نسخ بينها ولا حيث لا يقول
لا بعد في انا يجرى بينها **وكذا** **بمعنى** **تعادل** **الامارين** اي تقابلها من غير
مرج لاحدهما **في نفس الامر** **علي الصحيح** حد راس المعارض في كلام
الشارح والحوار وهو الاكثر بقول لا يجوز في ذلك وينبغي عليه ما سياتي اما
تعادلهما في ذهن المجتهد فواقع قطعا وهو متساوية كتردد الشافعي
الاي **فان** **توهم** **التعادل** **اي** **وقع** **في** **وهم** **المجتهد** **اي** **ذهن** **تعادل** **الامارين**
في نفس الامر بنا علي جواز حيث عجز عما مرج لاحدهما **فالتعديل**
بينهما في العمل او **الساقط** **لها** **مخرج** **الي** **غيرها** **او** **الولد** **عن** **العد** **براحة**
بينهما **او** **التعديل** **بينهما** **في** **الواجبات** **لانه** **مد** **يخير** **فيها** **كما** **في** **خصل**
كفارة اليمين **والتساقط** **في** **غيرها** **لقوال** **اقرنها** **الساقط** **مطلقا**
في تعارض وسكت المصنف هنا عن تقابل القطعي والظني لظهور
ان لا مساواة بينهما لتقدم القطعي حقا قاله في شرح المنهاج وهذا في التقليدين

واما قول ابن الحاجب لا تفرق بين قطعي وظني لانهما في الحقيقة عند القطع
بالقبول كانهما المصنف وغيره فهو في غير القليل كما اذا طرأ ان زيدا
في الراكول تركه وحده بياهما قد شهدا حيا فلا بد له للعلم
المركول على كونه في الراكول مشاهدته خارجا فلا تفرق بينهما ^{القطعي} ^{الظني}
فان الظن بينهما باق على لانه حال دلالة القطعي وانما قدم عليه لقوته **وان**
نقل عن مجتهد قولان متضايان فالمتأخر منها قوله اي المسمى والمقدم
مرجع عنه **والا** اي وان لم يتعاقبا يد فالمتأخر مسمى المسمى ما ذكر
فيه المستعمل **ترجيحه على الآخر** كقولنا هذا الشيء وكقولنا عليه **والا** اي وان
لم يذكر ذلك **فقد مررد** بينهما **دفع** هذا **المررد الثاني** روي عنه **في بعض**
عشر مكانا او سبعة عشر او تسعة عشر كما تردد فيه القاضي السجاني المسمى بالمرور
وهو دليل على سادته على ادبنا اما على فلان المررد عن غير ترجيح بيننا
عن ايمان النظر الدقيق حتى لا ينفذ على حاله واما دينا فلانه لم يبال بذكر ما يترد
فيه وان كان قد عاب في ذلك عاده في تصور نظره كما عابه بعضهم ثم
قال الشيخ ابو حامد الاسفرايني مما قاله **اي حنبط** منها **الحج من مراقبة**
فان السامعي اما حاله لدليل **وعكس القفال** موافقا له وصححه
الترمذي لقوته بقدر قايله واعتصره بان القوة انما تنشأ من الدليل
فلذلك قال المصنف **والاصح الترجيح بالنظر** فما اقتضى ترجيح بينهما كان هو
الراجح **فانه وقع عن الترجيح** **بالوقوف** عن الحكم بترجيح واحد منهما **وان**
يعرف المجتهد قول في مسأله لكن له قول **في نظرها** فهو اي قوله
في نظرها قوله **الحج فيما على الاصح** ^{اي} ^{خبره} خبره الاصحاب فيها
الحاقا بنظرها وقيل ليس قولنا له فيها لاحتمال ما يذكره في المسائل
لوروج

لوروج في ذلك **والاصح على الاول** لا يثبت القول فيها اليه مطلقا لا يثبت
اليه حقيدا بانه مخرج حتى لا يلبس بالمصوب وقيل لا حاجة الى تعيينه
لانه قد جعل قوله **ومن معارضة نص** **الحج** ^{بأن ينص} فيما يشهد
على خلاف ما نص عليه في اي من النصين المتماثلين في مسألتين متشابهتين
تنسب الطرق وهو اختلاف الاصحاب في نقل المذهب في المسألتين فمنهم
من يفر النصين فيها ويفرق بينهما ومنهم من يجمع نص كل منهما في الاخرى
فيحكمي قولين منصوبا ويخرجها وعلى هذا فمارة في كل نصها ويفرق بينهما
وتارة يخرج في احدهما نصها وفي الاخرى الحج ويدكر ما يرجح على ^{نصها} ^{نصها}
والترجيح تقوية احد الطرفين بوجه مما ياتي فيكون راجحا **والقول بالراجح**
واجب بالنسبة الى المرحوم فالعمل به ممنوع سواء كان الراجح قطعيا او ظاهريا
وقال القاضي ابو بكر الباقلاني **الاصح** **الراجح** **فلا يجب العمل به** **اذ لا ترجح**
نقل عنه فلا يعمل به احد منهما لفقد المرح فقد المرح **وقال ابو عبد الله**
ان رجع احدهما بالتحسين بينهما في العمل وانما يجب العمل عنده وعند القاضي
بما رجع قطعا **ولا يترجح في القطعيات** لعدم المعارض بينهما اذ لو عارض
لا جمع المتضايان كما تقدم **والمتأخر من النصين المتعارضين** **ناسخ**
للمتقدم منها **المتين** كانا او خفيس او ايه وخير شرط النسخ **وان**
نقل المتأخر بالاحاد عليه **لا بد وانه** **بما لا يعارض** **مظنون** **ولسبغهم**
احتمال النسخ لانه يجوز يودي الى اسقاط المتواتر بالاحاد في بعض الصور
والاصح الترجيح بكثرة الادلة والرواه فاذا اكثر احد المتعارضين عرفا
له او اكثر رواته رجع على الاخر لانه اكثر تقيده القوه وقيل لا كما ينبغي
والاصح في العمل **بالمعارضين** **ولو من وجه اول** من انهما احدهما بترجيح

الاخر عليه وفيل لا يفسر الى الترجيح مثاله حديث الترمذي وغيره اياها هاب دبع
فقد ظهر مع حديث اي داود والنزدي وغيرهما لا تستفهموا من السنة ما هاب
ولا عصب السائل للاهاب المروي وغيره فجلنا على غيره جميعا بين الدليلين
وروي مسلم الاول بلفظ اذا دبع الاهاب فقد ظهر **لو كان احد المتعارضين**
قائما كتاب فان العمل بها من وجه اولي **ولا تقدم في ذلك الكتاب على**
السنة ولا السنة عليه خلافا **فانما تقدم** **الكتاب** اسد الي
حديث معاد المشغل على انه يقضي بكتاب الله فان لم يجد فسنة رسول الله
ورضي رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر رواه ابو داود وغيره وراى تقدم
السنة الى قوله تعالى قد لا اجدهما اوجي بما الى قوله او لم خيرير فكل
سما يتناول خبر الجرح وحملنا الآية على خبر البراءة الى الادهان جميعا
بين الدليلين **فان تقدم العمل** بالمتعارضين اصلا **وعلم المتأخر** منها في الواقع
فما سمع للمقدم منها **والاى** وان لم يعلم المتأخر منها في الواقع **رجح الى**
عبرها **تقدر العمل** بواحد منهما **وان تقارنا** الى المتعارضين في المورد
الشائع **فالتخير** بينهما في العمل **ان تقدم الجمع** بينهما وتقدر الترجيح
بما تساوي من كل وجه فان امكن الجمع والترجح فالجمع اولى منه على الام
كما تقدم **وان حمل الشائع** بين المتعارضين اي لم يعلم بينهما تارة ولا تارة
وامكن النسخ بينهما بانه يتبدل **ان تقدم الجمع** بينهما **والترجح** كما تقدم
في المتعارضين هذا كله فيما اذا تساوى في العموم او الخصوص **فان كانا**
ايم **مطلقا** او مراد وجه وكما سبق في مسله اخرى التخصيص
فليرجح **مسلكه** **رجح** **على الاسناد** اي قلل الوساطة بين الراوي
المجتهد وبين النبي صلى الله عليه وسلم **وقد راوي** **وعلمه** **خوفه** **لحق**
الخطا

الخطا من الاربعة بالنسبة الى مقابلاتها ودرعه وضبطه وفطنته **وروي**
الخبر المرجوح باللفظ والراجح بواحد مما ذكر بالعنف ونقطة وعدم بدعته
بان يكون حسن الاعتقاد وشهادة عدالة لسند الوقوف به مع واحد من السند
الى مقابلاتها **كونه مركب** بالاحتياط من المجتهد فيرجح على المركب عنه لا لاجار
لان المعايير اقوى من الخبر **او اكثر مركب** **ومعروف السب** **قبل** **ومشهوره**
الوثوق به والشهرة بزيادة في المعرفة والاصح لا ترجح بها **ومع التزكية**
على الحكم بشهادته والعمل بروايته فيقدم خبر من صرح بتزكيته على خبر من حكم
بشهادته وخبر من عمل بروايته في الجملة لان الحكم والحمد قد ينسبان على الظاهر
من غير تزكية وحفظ المروي فيقدم مروي الكافض له على مروي من لم يحفظ
لاعتنا الاول برويه وكذا السب فيقدم الخبر المشتمل عليه ما لم يشتمل عليه
لاهتمام راوي الاول به **والغول على الحفظ** **ون الكتاب** فيقدم خبر الممول
على الحفظ فيما يرويه على خبر الممول على الكتابة لاحتمال ابراد في كتابه او
ينقص منه واحتمال النسيان والاستناد في الكافض كالعدم **وظهور طريق**
رواية كالتسليم بالسنة الى الاجازة فيقدم المسموع على الحجاز وقد
تقدم ذكر طرق الرواية ومنها غيرها **الكاتب** **وسامعه** **من غير حجاب**
فيقدم المسموع من غير حجاب على المسموع وراى حجاب لاسي الاول
بطريق الكل في الثاني **وكونه من الكا بر الصحاب** فيقدم خبر احدهم على خبر
غيره لشدة دنياهم وقربا على رضى الله عنهم بخلاف الرواة وسند رواية
الطريق من غير تحليف **وكرهه** **ذكر** **ا** فيقدم خبر الذكر على خبر الانثى لانه
اضبط منها في الجملة **خلافا للاسناد** اي اسحاق الاسفريابي قال
واصطية حسن الله كرا اما بر احيى ظهرت في الاحاد وليس كذلك

فان كثيرا من الناس اضبطوا كثيرا من الرجال **والثاني** ترجح الذكر في غير احكام
الاجل فاحكام هذه الاصل اضبط فيها وكونه حرا فيقدم حيزا على حيز
العبد لانه لسرف مستصحب بغير عا لا يثبت عند الرقيق **وكونه متأخرا** **الاسلام**
فجزء يقدم على حيز مقدم الاسلام لظهور تأخر حيز **وقيل** **مقدم** مدعيا قلة
لان مقدم الاسلام لاصالة فيه استغنى عن متأخره وانما تأخره ابن الحاحب حيزا
في الترجيح بحسب الراوي ثم لما قبله في الترجيح بحسب الخارج ملاحظا للجهتين
لاننا ما قبلنا في كلامه كما قيل وكونه مستصحب التكليف لان اضبط
من المحتمل قبل التكليف **وغير مدلس** لان الوثوق به اقوي من الوثوق بالمدلس
المقبول وقد تقدم بيانه في الكتاب الثاني **وغير دي اسمين** لان صاحبهما
ينطبق اليه الخلل بان ساركة ضعيف في احدهما ومياسر المروية **وصاحب**
الواقعة المروية فاما كلاهما اعرف بالحال من غيره مثال الاول حديث
الترمذي عن ابي رافع انه صلى الله عليه وسلم تزوج بمهونة حلالا وساعطا
حلالا قال وكنت الرسول بينهما مع حديث الصديق عن ابن عباس انه صلى
عليه وسلم تزوج بمهونة وهو محرم وفي رواية البخاري عنه وهو محرم
وساعطا وهو حلال وماتت سرق ومثال الثاني حديث ابي داود
عن مهينة تزوجت رسول الله ونحن حلالا لان سرق ورواه مسلم
عن هاديه صلى الله عليه وسلم زوجها وهو حلال مع حيز ابن عباس المذكور
ورواه ابو سعيد ابن المسيب قال ولهم ابن عباس في تزوج بمهونة وهو
محرم **وروي باللفظ** سلسلة المروي باللفظ عن طريق الخلل في المروي بالمعنى
وكون الخبر لم يكره راوي الاصل كذا في المطابع كالحصول وهو اضافة
الام الى الاصل كسجدة الجامع وهي نادرة لا يتبادر اليها ولو زاد الى
في

في راوي او حذفت كما اصوب كما قاله في شرح النهج والمعنى ان الخبر الذي لم
يكره الراوي الاصل لروايته وهو شيخه مقدم على ما انكره شيخ راوي بان
قال ما روينا لان الطر الحاصل من الاول اقوي **وكونه في المعنى** لانه
اقوي من الصحيح في غيرهما وان كان على شرطهما لتلقى الاصل بها بالقول
والقول والفعل **فالتقرير** فيقدم الخبر الناقل لقول النبي صلى الله عليه وسلم على
الناقل لفعله والناقل لفعله على الناقل لتقريره لان القول اقوي من الدلالة
على التشريع من العقد وهو اقوي من التقرير على غيره لتطرق الخلل الى
غيره باحتمال ان يكونا مرويا بالمعنى **لان ايدى الفصح** فلا يقدم على الفصح
على الاصح وقيل يقدم عليه لاننا صلبا له عليه وسلم اوضح العرب فيسعد نطقه
بغير الاصح فيكون مرويا بالمعنى فيسقط اليه الخلل ورد بانه لا يرد في رتبة
بغير الاصح لاسيما اذا طاب به من لا يعرف غيره وقد كان جاطب
العرب بلغا لم **والمستعمل على زيادة** فيقدم لما فيه زيادة العلم كخبر الكبير
في القيد سجا مع خبر الكبير فيه اربعا رواها ابو داود واحد
بالثاني الحنفية تعد ما لا يقل والاولى منه للافتتاح **والوارد** **بالمعنى** **فربما**
لان الوارد يغير لغتهم بحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فيسقط اليه الخلل
والمدني على المعنى تأخره عنه والمدني ما ورد بعد الهجرة والكي قبلها **و**
المشعر **عليه** **شأن الرسول صلى الله عليه وسلم** تأخر عما لم يشعر بذلك
والمدكور فيه الحكم مع العلة عليه ما فيه الحكم فقط لان الاول اقوي في الالهام
بالحكم من الثاني مثال حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه مع حديث
الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم هو عاتق الساء والصبيان ضبط الحكم
في الاول بوصف الرد المناسب ولا وصف في الثاني فلهذا الساء فيه على الحريات

والمستقدم فيه ذكر الطلوع على الحكم فيقدم على عكسه لانه ادل على ارتباط الحكم بالعلم
 من عكسه فانه الامام في الحصول **وعكس النقض في ذلك** معترضاً على الامام
 قال بل ان الحكم اذا تقدم تطلب بنفس السامع العلم فاذا سمعها ركت اليها
 ولم تطلب غير لها والوصف اذا تقدم تطلب النفس الحكم فاذا سمعته قد
 تكلف في علمه بالوصف المستقدم اذ كان شديد المباشرة كما في واليسار في
 الآخرة وقد لا تكفي به بل تطلب علمه غيره كما في اذ اقيم الي الصلوة الآية
 فيقال تقطعاً للمعيود **وما فيه من ريب** و**ناكيد** على الحال في عن ذلك مثال الثاني
 حديث اي راو وصحة واثبت حيان والحكم على شرط الشيخين انما امره بغير
 نفسها بغير اذن ولها فكاهها باطل فكاهها باطل فكاهها باطل مع حديث
 مسلم الا يتم احق بنفسها من ولها **وما كان هو ما سلفاً على** العموم
في السب الا في السب لان الثاني باحتمال ارادة قصره على السب كما قيل
 يدرك دون المطلق في القوة الا في صورة السب وهو فيها اقرب لا يفسد
 وطعية الدخول عند الاكثر كما تقدم **والعام الشرطي حسن** وما
 الشرطيتين **على التكرار المنقبة على الاصح** لا فادته للتفصيل دونهما وقيل
 العكس لعدم التخصيص فيها بقوة عمومها دونه **وهو تقدم على الثاني**
 من صيغة العموم كما لم يبالا لانه وبالاضافة لا ينافي من سب العموم
 اذ تذكر عليه بالوضع في الاصح كما تقدم وهو انما يدل عليه بالقرينة اتفاقاً
والجمع المرفق باللام او الاضافة **على ما ومن** عن الشرطيتين كما لا يخفى
 لانه اقوى منهما في العموم لا امتناع ان يحذف الي الواحد دونهما على
 الراجح في كل كما تقدم **والكل** اجمع المرفق وما من على الجنس **المرفق باللام** او الاضافة
لاحتمال المهد فيه بخلاف ما ومن فلا يجهل لانه والجمع المرفق فيبعد احتمال
 قالوا

ما غلبوا

قالوا ولم يخص على ما خص لضعف الثاني بخلاف في حجية بخلاف الاول قال
 المصنف كالمهدي **وعند عكسه** لان ما خص من العام الغالب والغالب اولي من
 من غيره **والاقل تخصيصاً على الاكثر تخصيصاً** لان الضعف في الاقل دونه
 في الاكثر **والاقتضاء على الاشارة** لان المدلول عليه بالاول
 مقصود يتوقف عليه الصدق او الصحة وبالتالي مقصود لا يتوقف عليه
 ذلك في محله فيكون الاول اقوى **ورجح ان** اي الاشارة والامام **على التفهيم**
 اي الموافقة **والخالف** الخافدة لان دلالة الاولين في محل النطق بخلاف التفهيم
والموافقة على الخافدة لضعف الثاني بخلاف في حجية بخلاف الاول **وقيل**
عكسه لان الخافدة تفيد تاسيساً بخلاف الموافقة **والناقل على الاصل** اي السراة
 الاصلية على المقرر له **عند الجمهور** لان الاول فيه زيادة على الاصل بخلاف الثاني
 وقيل عكسه بان يقدر ناسخ المقرر للاصل ليفيد تاسيساً كما افاده الناقل فيكون
 فاسخاً له مثال ذلك حديث من من ذكر فليمتوا ضاحكاً الترمذي وغيره
 مع حديث الترمذي وغيره انه صلى الله عليه وسلم سأل رجل من
 ذكره هل عليه وصوة قال لا اما هو بصفحة من **والمثبت على الثاني** لاشتماله
 على زيادة علم وقيل عكسه لاعتناء الثاني بالاصل **وثالثها سوا الثاني**
 مرجحها **ورابعها يرجح المثبت** **الا في الطلاق والعناق** فيرجح الثاني
 فيا على المثبت لها لان الاصل عدمها وكذا ابا الحاجب مع هذا عكسه
 اي يرجح المثبت **على الثاني** لها **والثاني على الامر** لان الاول لدفع
 المصنفه اشد **والامر على الاباحة** للاحتياط بالطلب **والجذر المتعين**
 للتكليف **على الامر والثاني** لان الطلب به لتحقيق وقوعه اقوى منها **وجنس**
الحظر على خبر الاباحة للاحتياط وقيل عكسه لاعتناء الاباحة بالاصل

من نفي الحجج **وثالثها** سوا لسادي يرجحها والوجوب **ومما ذكره** على
الذهب لا خياط في الاول ولد فم اللوم في الثاني **والثاني** على المباح في الحج
 لا خياط في الطلب وقيل عكسه لموافقة المباح لا اصل من عدم الطلب وليس في
 هذا مع قوله قبله والامر على الاية خذ تكرر لان المراد بالامر هذه الاحكام لا
 الطلب اوها خلاف في حقيقته بعدم في مسألة جاز الترتيب **وباني الحد**
على الموجب له ما في الاول من السير وعدم الخرج الموافق لقوله تعالى بريد الله
 نعم السر وما جعل عليكم في الدين من حرج **خلافا** لنعم **وهم** المتكلمون في
 ترجيحهم الموجب لافادته التامير خلافا لثاني **والعقول** معناه على ما لم
 يعقل معناه لانه الاول اني الى الانقياد واصل بالقياس عليه **والوضع** على
التكليف في الاصح لانه علمه لا سوقه على الفهم ولم يكن من العقل بخلاف
 الثاني وقيل عكسه لترتيب الثواب على التكليف دون الوضع **والموافق** لولا
 اخر على ما لم يوافق له لان الظن في الموافق قوي وهذا داخل في قوله فيها
 تقدم **والاصح** الترجيح بقوة الادلة وذكره توطئة ملائمة **وكذا الموافق**
سرا او صريحا او اهل المدينة او الاكثر من العمل على ما لم يوافق واحدا
 مما ذكر لانه ليس بجح **وثالثها** في موافق الصالح ان كان اي الصالح
حيث بين النص اي فيها ميزة فيه من ابراهيم الفقه كونه في الغرائب
 غير فيها حديث ارضهم زيد وقد تقدم **ورابعها** ان كان اي الصالح
 احد الشيخين اي بكر وعمر **مطلقا** وقيل الا ان يخالفها معاد في الحلال
والاحرام او زيد في الغرائب **وخبرها** اي نحو معاد وزيد كعلي في القضا
 فلا يرجح الموافق لاحد الشيخين لانه الخالفها ميزة النص فيها ذكره
 حديث اخر ضخم زيد واعلم بالحلال والاحرام معاد واقضاكم علي

قال

قال الشافعي رضي الله عنه **ويرجح** موافق زيد في الغرائب **ومما ذكره** على
 فيها **ومعاده** في غير احكام الغرائب **وعلى** في تلك الاحكام يعني ان الغرائب
 المتعارفين في مسألة في الغرائب يرجح منها الموافق لزيد فان لم يكن له فيها
 قول فالموافق لمعاد فان لم يكن له فيها قول فالموافق لعليه **والمتعارفين**
 في مسألة غير الغرائب يرجح منها الموافق لمعاد فان لم يكن فيها قول فال
 لموافق لعليه وذكر الموافق للملافة على هذا الترتيب لئلا يتقدم لذكره المأخوذ
 من حديث السابق فقوله المعاد وفيه ارضهم زيد على عموميه وقوله اعلمكم
 بالحلال والاحرام معاذ يعني في غير الغرائب وكذا قوله افصاكم علي يعني
 في غير الغرائب واللفظ في معاد اصرح منه على مقدم عليه في الغرائب
 وغيرها والاحكام **على النص** لانه يوس في النسخ بخلاف النسخ **والاصح**
الصالح على اجماع غيرهم كانه يبين لا علم اسرف من غيرهم **طامع** الكمال
 السائل للعوام **على ما خالف فيه العوام** لضعف الثاني بالخلاف في محبة
 على ما حكاه لاسدي وان لم يسلم المصنف كما تقدم **والاحكام** المقصود
 عمرة وما ايو والاجل الذي لم يسبق **بخلاف** على غيرهما اي لضعفه
 بالخلاف في حقيقته **وقيل** السوق **بخلاف** اقويا من مقابله **وقيل** هما
سوا والاصح سادي المتواترين من كتاب وسنة **وقيل** تقدم الكتاب
 عليها لانه اسرف منها **وثالثها** تقدم السنة لقوله تعالى لتبين للناس
 ما نزل اليهم **اما** المتواتران من السنة فتساويان وطعا كالابتن **ويرجح**
القياس بقوة **دليل** الاصل كان يكون في احد القياسين المنطوق وفي
 الاخر المفهوم لقوة الظن بقوة الدليل **وكونه** اي القياس **على سنن القياس**
 اي فرعه من جنس اصله فهو مقدم على قياس ليس كذلك لان الحسن بالحسن

اسبه فقياسا مادونا رشت الوصحة على ارشها حتى تقبله العاقلة مقدم على
قياس الحنفية له على غرامات الاموال حتى لا تقبله **والقطع بالعلمة او الظلال**
كها اي بوجودها **وكون مسكتها اقوى** كما في مراتب النص لان العن في القياس
المستعمل على واحد مما ذكر اقوى من الظن في مقابلته ويزج عنه **ذات اصلين**
على ذات اصل وقيل لا كخلاف في الترجيح بكثرة الادلة في ذاته على علمية
الادلة الدائمة التزم **وعكس والسما في لان الحد فكلما اشبه** والدائمة كالطم
والاسكار والحكمة كالحكمة والخباية **وكونها اقل اوصافا** لان القليلة
اسلم **وقيل عكسه** لان الكثرة اشبه اي اكثر شيئا **والعقضية احصاها**
في الغرض لانها اسبب به مما لا يتنصيه وذكر الغرض لانه محل الاحكام
اذلا احصاها في الذب وان احتسب به كما تقدم **وعامة الاصل بان**
توحيد في جميع حزماته لانها اكثر فائدة مما لا يسلم كالطم العلم عندنا
في باب الربا فانه موجود في البر مثلا قليلة وكثيره بخلاف العوق العلة
عند الحنفية فلا توجد في قليلة يجوز قا ببع الحفنة منه بالحفنتين
والمتفق على تخطيل اصلاها اما خودة منه لضعف مقابلهما بالخلاف
فيه والموافقة الاصول على موافقة **اصل واحد** لان الاولى اقوى بكثرة
ما يستشهد بها **قيل والوافقة على الحزب ان يجوز علنا** لشي واحد
وقيل لا كخلاف في التصريح بكثرة الادلة **وما امكنه والقياس الذي ثبتت**
علمة في الاجماع فالتص القطعيين اي بالاجماع القطعي والنص القطعي
فالاجماع الظن كالنص العن **فالاجماع** **ما لا يما** **ما ليس بالنسبة** **فالشبه** **فالادوار**
وقيل النص **فالاجماع** **اي اح** **ما تقدم** **وقيل الدوران** **فالنسبة** **وما**
قبلها **وما بعدها** **كما تقدم** **وكل من العطفات** **دون ما قبله** **فالنص** **بقيل**
النسخ

د

النسخ بخلاف الاجماع ومن عكس قال النص اصل للاجماع لان حجة
انما تثبت به ورجحان الايمان على السيرة على الدوران يقرب من
النسبة بما فيه من ابطال الاصل للعلمة والشبه على الدوران
يقرب من المناسبة ومن رجع الدوران عليها قال **لان تفيد الطراد**
العلمة **وبغنا** **سيرا** **بخلاف** **المناسبة** **ورجحان** **الدوران** **او** **النسبة**
على ما بقي من المسالك **واصح من تعارضها** **او ترجح قياس المعنى على**
قياس الدلالة **لما علم فيه من بحث المطرد وفي خاتمة القياس من مثقال**
الاول على المعنى المناسب والثاني على لانه مثلا وغير المركب
ان قيل **اي التركيب** **لضعفه** **بخلاف** **في قوله** **الذكور** **في بحث حكم**
الاصل **وعكس الاستاد** **ابو اسحاق** **الاسفريابي** **فرج التركيب**
وقد قال **به على غيره** **لقوته** **باتفاق** **الحصين** **على حكم** **الاصل** **فيه**
والوصف الحقيقي بالعرف والشرعي **لان الحقيقي** **لا يتوقف على**
خلاف **العرف** **متفق عليه** **بخلاف** **الشرعي** **كما تقدم** **واذ عر هذا**
بالحكم الشرعي **لان وصف للفعال** **القيام** **قوله** **الوجودي** **بما ذكره** **العدلي**
البسيط منه **فالتركيب** **لضعف** **العدلي** **والتركيب** **بخلاف** **فيها** **والامانة**
بين الحقيقي **والعدلي** **لان من العلم** **المضاف** **كما تقدم** **والباعث على التمايز**
لظهور **مناسبة** **الباعث** **والمطرودة** **للعكسة** **على المطردة** **فقط**
لضعف **الثانية** **فبخلاف** **فيها** **تم** **المطرودة** **فقط** **على** **للعكسة** **فقط**
لان **ضعف** **الثانية** **بعدم** **الاطراد** **اشد** **من** **ضعف** **الاتكاس** **وفي** **للمقدمة**
والعاصم **اقوال** **احدها** **ترجح** **المقدمة** **لانها** **اقرب** **الى** **الحاق** **ها** **والثاني**
العاصم **لان** **الخطا** **فيها** **اقل** **فانها** **سواء** **تساويها** **فيما** **يفردان** **من**

الاول بعدم

ولما لم يجمع قواعده الشرعية وما رتبها حيث كتب قوة فهمها مقصود السالك
 فلم يكتبها بالتوسط في تلك العلوم وضم إليها ما ذكر ويعتبر قال الشيخ الإمام
 والد المصنف لا يقع الاجتهاد الا لكونه صفة فيه كونه صفة خبرا بواقع الدنيا
 كي لا يخرج منه فانه اذا لم يكن خبرا عما وقع فلا يخرج منه فحاشا لغيره وحرقة حرام كما تقدم
 لا اعتبار به والثالث **والسابع** يقدم الاول على الثاني فانه اذا لم يكن خبرا عما
 قد يعكس **واسما بالتردد** فانه الخبرية كما ترشد الى فهم المراد **وسرط المتواتر**
 الاحاد المحقق كما المذكور في الكتاب الثاني يقدم الاول على الثاني فانه اذا لم
 يكن خبرا به قد يعكس **والصحيح** من الحديث يقدم الاول على الثاني الثاني
 فانه اذا لم يكن خبرا بها قد يعكس **وحال الرواية** في القبول والرد يقدم المقبول
 على المردود وانه اذا لم يكن خبرا به قد يعكس في نسخة وينشر الصحابة ولا حاجة
 اليه على قول الأكثر بعد العلم كما تقدم **وكيف في الخبرية كمال الرواية في زماننا الرجوع الى**
الجملة ذكر من الحديث كالامام احمد والبخاري ومسلم وغيرهم فيعمد عليهم في
 العمل والترجيح لقدرتها في زماننا الان بواحدة وهم اولي من غيرهم في الخبرية
 كجدة الامور اعينوها في الاجتهاد لما تقدم بين والد المصنف انها شرط للاجتهاد
 لا صدق فيه هو ظاهر **ولا يشترط في الاجتهاد علم الكلام** لانها لا انساب للمرحوم
 بعبادة الاسلام بغيره **ولا يتأرجع اللغة** لانها انما تمكن بعد الاجتهاد فكيف تشترط
 فيه **ولا الذلورة والحرية** لحوالها ان يكون لجمعة الناس قوة الاجتهاد وان كان
 نافعات عقل عند الرجال وكذا العوض البعيد لان ينظر حال القرية عن خدمته
 لا تشترط العود اليه **وليس** **وكذا العدالة** لا تشترط فيه **على الاصح** لانه ان يكون الفاسق قويا
 الاجتهاد وقيل يشترط ليعتمد على قوله **وليجت عن العارضة** كالمخصص والمقيد
 الناسخ **وعن اللفظ** **فان منه قربة تصرفه** عن ظاهره اي عن القرينة العارضة
 يعلم

لا تشترط العود اليه
 في الاجتهاد
 الاصح

ليس ما يستلزم عن نظرة الحديثين اليه لولا ما يثبت وهذا اولي لاولي ما تقدم من
 انه يتيسر بالعام قبل الحديث عن المخصص على الاصح ومن حكاية هذا الحلال
 في الحديث عن صارق صبغه افعل عن الواجب لم يغيره وحكاية معظم في
 كل معارض **ودونه** اي دون المجتهد المتقدم وهذا المجتهد المطلق **مجتهد**
المذهب وهو المتمكن من تخرج الوجه التي يبدعها على خصوص ما ماله في
 المسائل **ودونه** اي دون مجتهد المذهب **مجتهد الفتيا** وهو المبحر في مذهب
 امامه **المتمكن من تخرج قوله** له على اخر اطلاقها **والصحيح حوازي**
الاجتهاد فانه يحل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الامور كالقرايف
 بان يعلم ادلة ما سؤرا منه او من مجتهد كما لا بد من ينظر فيها وقوله المانع
 يحتمل ان يكون فيما لم يعلم من الادلة معارضة لما علمه بخلاف من احاط بالكل
 ونظر فيه بعيد جدا **والصحيح حوازي الاجتهاد** **لاني صوابه عليه السلام** **ودونه**
 لقوله نعم ما كان لبي ان يكون له اسرى حتى يظن في الارض غنى الله عنك
 ما اذنت لم عوب علي استغفار بذر بالقاء وعلي الاذن لما ظهر تفاقم في الخلق
 عن غزوه بنوك ولا يكون العتاد فيها بعد رعي وحي فيكون عند اجتهاد
 وقيل يمتنع له لقدرته على اليقين بالانلقى من الوحي بان ينظر والقادر
 على اليقين في الحكم لا يجوز له الاجتهاد فيه جزميا وردا انزال الوحي
 ليس لقدرته **وثالثها** الحوات والوقوف **فلا راد الحروب فقط** اي والمنع في
 غيرها جميعا بين الادلة السابقة **والصواب ان اجتهاد** **افضل**
الصلوة والسلام لا يحصى تنزيها لمنصب النبوة عن الخطا في الاجتهاد
 وقيل قد خطي ولكن ينسب عليه سريعا لما تقدم في الاسن ولبساعة هذا
 القول عند المصنف بالموافق **والاصح ان الاجتهاد حاييز في عصره** **صوابه عليه السلام**

المجتهد
 المذهب
 ومجتهد
 الفتيا

مظهر
 الصلوة حوازي
 الاجتهاد للنبوي
 صوابه عليه السلام

والاصح حوازي
 الاجتهاد
 في عصر النبي
 صلى الله عليه وسلم

وقيل لا للقدرة على السنتين في الحكم ببلقيد منه واعتبرت بانه لو كان عنده
وحي في ذلك لبلغ للناس **وثالثها جازيادته صجحا قبل او غير صريح**
بابا مسكت عن مسائل عند او وقع منه فان لم ياذن فلا **ورابعها حائز**
للبلد عنه دون القريب السجولة من اجبته **وحامسها جازي للولاة**
حفظا لمنصبتهم عن استيفاء الرعية لم لو لم يحركم بابا يراجعوا النبي صلى
عليه وسلم فيما يقع لهم خلاف غيرهم **والاصح على احوال الله وقع** وقيل لا
وثالثها لم يقع الحاضر في فطرة عليه الصلاة والسلام بخلاف غيرهم و
رابعها الوقوف عن القول بالوقوع وعدمه وابعد لو اعلى الوقوع بانه
صلى الله عليه وسلم سمع ابي بن قريظ فقال تقتل مقاتلتهم ونسبي دريغهم
فقال صلى الله عليه وسلم لقد حجت عليهم بحكم الله رواه الشيخان وهو كما هو
في انا حكمه عما جنتها **مسألة المصيب** من المخالفين في العمل
واحد وهو من ادى الحق فيها لقينه في الواقع كدروا العالم ونسب
الباري وصفاته وبعثة الرسل **وثاني في الاسلام** كذا او بعضه كافي
بعثة محمد صلى الله عليه وسلم **خطي** ان كافر لانه لم يصادف الحق **وقال الحافظ**
والعسري لا ياتي الجهد في المعليات الخطي فيها للاجتهاد قبل مطلقا
وقيل ان كان مسلما فله عند ما خطي غير انهم **وقيل** ان العسري على نفي
الاثم كل من المجتهدين فيها مصيب وقرحوا الاجماع على خلاف قولهم قبل
ظهورها اما المسئلة التي لا قاطع فيها من مسائل الفقه فقال الشيخ ابو
الحسن الاسعري **والقاضي ابو بكر الباقلافي** **وابو بكر محمد صاحب**
ابن حنيفة وابن سريج كل مجتهد فيها مصيب ثم قال الاولان حكم الله فيها
تابع لظن المجتهد فاطمة فيها من الحكم في حقه وحق مقلده **وقال الثلاثة**
الباقية

الباقية هنك ما ابي فيها شيء **لو حرم الله فيها** كان به اي بذلك الشيء ومن
تدري من هنا وهو قولهم المذكور اي من اجل ذلك **قالوا ايضا** فمن يصادف ذلك
الشيء اصاب اجتهاد الاحكام **والثاني لا يتقوا** فهو خطي حتما وانتهى
والصحيح وفاقا للجمهور ان المصيب فيها **ولله تعالى فيها حكم قبل الاجتهاد**
قيل لا دليل عليه بل هو كدقيقين يصادف من شأ الله **والصحيح** ان عليه ما رآه
وانه اي المجتهد **مكلف باصابته** اي احكام لا يمكنها وقيل لا عمومها وان خطي لا
يأتي بل **يجوز** له وسعه في طلبه وقيل ياتي لعدم اصابته المكلف اما الخبر
فيها **قاطع** من نص او اجماع واختلف فيها لعدم الوقوع عليها **المصيب واحد**
وفاقا وهو ما وافقه ذلك الواقع **وقيل على الخلاف** فيما لا قاطع فيها وهو بعيد ولا
يأتي **الخطي** فيها بناء على المصيب واحد **على الاصح** لما تقدم وقوة المقابل هنا
غير بالاصح **ومتي قصر مجتهد** في اجتهاده **ان** وفاقا **لتركه الواجب عليه**
من بدله وسعه فيه **مسألة لا ينقض الحكم في الاجتهاديات**
لاما احكام به ولا من غيره بان اختلف الاجتهاد وفاقا اذ لو جاز نقض النقص
وهم فتقدت مصلحة نصيب الحاكم من فصل الخصومات **قال خالف الحكم نصا**
او ظاهريا ولو قيا ساو هو القياس الجلي نقص مخالفة للدليل المذكور **وحكم**
حاكم بخلاف نص امامه غير مقلد غيره من الامة **حيث يجوز** **مقلدا امامه**
تقليد غيره بان لم يقد في حكمه احد لا استقلاله فيه براه او قلد غيره عينا ما مد حيث
ممنع تقليد وسيأتي بيان ذلك **نقص حكمه** لمخالفة نص امامه الذي هو في
حقه لان امامه تقليد كالدليل في المجتهد اما اذا قلد في حقه غير امامه حيث
يجوز تقليده فلا ينقض حكمه لانه لعدالة انما حكم به لرجائه عنده **ولوزع** **يغير**
ولو باجتهاد منه يصح ثم **يعتبر اجتهاده** الي بطلانه **قال اصح** **تحررها عليه**

لغة الآن البطلاق وقيل لا يحرم اذا حكم حاكم بالصحة وكذا العبد بغير اجتهاده بعد
الافتاء علم المستفي بغيره ليكن على العمل بان لم يكن عمل ولا ينقص بحوله ان
عدلا بالاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد لما تقدم **ولا يعض المجتهد الملق** باقتيابه
بانك انه **ان تغير** اجتهاده الى عدم اتلافه **لا فاعط** لانه معدور بخلاف ما اذا
تغير فاعطى كالتص فانها يصح لتقصيره **مسألة يجوز ان يقال** من
قبل الله تعالى **او عام** على لسان النبي **احكم بما تشاء** في الوقائع من غير دليل
فهو صواب اي موافق حكمي بان يملكه اياه لا مانع من جواز هذا القول
ويكون اي هذا القول **مدركا شرعا** وبسبب التعويض لدلالة عليه **وتردد**
الشافعي فيه **فيل في الجواز وقيل في الرخصة** فوقع وسبب الى الجمهور فحصل
من ذلك خلافا في الجواز وفي الوقوع على تقدير الجواز **وقال ابن السمعاني** يجوز
للبي دون العام لان رقبته لا تبلغ ان يقال له ذلك **شر المأثر** بعد جواره كيق
كان انه **لم يقع** وحزم بوقوعه موسى ابن عمران من المعترلة واستدالي حديث
الصحيحين لولا ان اشق عليا متى لا مرتكم بالسواك عند كل صلاة اي لا وجوبه
عليكم والى حديث مسلم يا ايها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقار رجل اكل
عام يارسل الله فسكت حتى قالها ثلثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم والرجل ابن الاقرع ابن حابس كان في رواية
ابي داود وغيره واجيب بان ذلك لا يدل على المدعي بجوار ان يكون حرمه حرق
اجاب السؤال وعدهه وتكديرا بحج وعمره او يكون القول بوجوبه لا من تلقا نفسه
وفي تعليق الاميراء حيار الامور نحو افعال كذا ان ثبت فعله **تردد** قيل لا
يجوز لما بين طلب الفعل والتخير منه من الشافعي والظاهر الجواز والتخير ضرورة
عليه ان طلبه غير جازم وقد روي التجاري انه صلى الله عليه وسلم قال صلوا وقيل الغرض
قال في

قال في الثالثة لمن شأني ركعتين كما في رواية ابي داود **مسألة**
التقليد اخذ القول بان يقتضيه **معرفة دليله** فخرج اخذ غير القول
من الفعل والتقدير عليه فليس بتقليد واخذ القول مع معرفته دليله فهو
فهو اجتهاد وافق اجتهاد المقابل لان معرفة الدليل اعما تكون للمجتهد لتوافقها
عليه معرفة سلامته عن المعارض بها على وجوب الحق عنه وهي متوقعة
على استمر الادلة كلها ولا يقدر على ذلك الا المجتهد **ويلزم غير المجتهد**
عاميا كما ناول غيره اي يلزم التقليد للمجتهد لقوله تعالى فاسالوا اهل الذكر
ان كنتم لا تعلمون **وقيل بشرط تبين صحة اجتهاده** بان يتبين مستنده
ليس من لزوم اتباعه في الخطاء الجارية عليه **ومنع الاستاذ** ابو اسحاق
الاسفرايني **التقليد في الفواعل** كالعقائد وسائر الخلاف فيها **وقيل**
لا يقلد عالم وان لم يكن مجتهدا لانه صلاحية اخذ الحكم من الدليل بخلاف
العامة اما فلان الحكم باجتهاده **فيحرم عليه التقليد** اي مناهم بصفات
الاجتهاد يحرم عليه التقليد فيما يقع له **عند اكثر** لم تكن من الاجتهاد
فيه الذي هو الاصل التقليد ولا يجوز العذر والاصل الممكن اليه يدله كما
في الوصف والتميم وقيل يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن **وبالنهاية**
يجوز للقاضي لمحاكمة الموصل الخصومة المطلوب بخارجه بخلاف غيره
وربما يجوز تقليد العلم منه لرحمته بخلاف المساوي والادني **وحاشا**
يجوز عند صيق الوقت لما يسيل عنه كالصدقة الموقدة بخلاف ما اذا لم
يصنع **وسادسها** يجوز له فيما يخصه دون ما ينفي به غيره **مسألة**
اذا تكررت الواقعة للمجتهد ويحد له ما يقتضي الرجوع عما ظنه فيها
اولا ولم يكن ذكر الدليل الاول وجب عليه تجديد النظر فيها وتكرار

جديدة ان لم يتجدد ما يقتضي الرجوع ولم يكن ذكر الدليل لان كان دكر
له اذ لو اخذ بالاول من غير نظر حيث لم يذكر الدليل كان اخذ بشي من غير
دليل بدله عليه والدليل الاول لعدم تذكر لاثقة بيقا النظر منه بخلاف ما اذا
كان دكر الدليل فلا يجب تجديد النظر في واحدة من الصورتين اذ لا حجة
اليه **ولكن العا مبي يتفق** العالم في حادثة **ولو كان** العالم متغيرا
نبا على صواب تقليد الميت واقفا المعك على ما سياتي **مرفوع له تلك الحادثة**
هل يتجدد السؤال لما افتاه اي حصة حكم المجتهد في اعادة النظر
فوجب عليه اعادة السؤال اذ لو اخذ بجواب الاول من غير اعادة كان اخذ
بشي من غير دليل وهو في حقه قول المفتي وقوله الاول لاثقة بيقا عليه
لاحتمال مخالفة له باطلاعه على ما يجالسه من دليل ان كان مجتهدا ما تص
لاما منه ان كان متقلدا **له تقليد المفسول** من المجتهدين
فيه اقوال احدثها ونجم ابن الحاجب يجوز لوقوعه في زمن الصحابة وغيرهم
مشتملا متكررا من غير انكار ثانيا لا يجوز لان اقوال المجتهدين في حق
المقلد كالادلة في حق المجتهد فحاجب الاخذ بالراجح من الادلة يجب
الاخذ بالراجح من الاقوال والراجح منها قول القاضي ويعرفه العا مبي بالاسما
وعينه **ثالثا التماس يجوز لمعتدة فاضلا** غيره **او منافيا له** بخلاف
من اعتقده مفسولا كالوقائع حيا بين الدليل المذكورين هذا التفصيل
وسمى اي من هنا وهو هذا التفصيل المختار واي من احل ذلك يقول لم
يجب العيب عن الراجح من المجتهدين لعدم تعيينه بخلاف من سمع مطلقا
فانه اعتقد اي القاضي **واحد منهم** تعين لانه يملكه وان كان
مرجوحا في الواقع فلا باعتقاده المبي عليه **والراجح على فوق الراجح**
درعا

177
درعا في الاصح لان زيادة العلم تاييدا في الاختصاص بخلاف زيادة الورع
وقيل العكس لان لزيادة الورع تاييدا في التثبت في الاجتهاد وغيره
بخلاف زيادة العلم ويكمل السادي لانه لكل مرجح هذه المسئلة مبنية
على وجوب العيب عن الراجح المبي على امتناع تقليد المفسول **ويجوز تقليد**
الميت لقوله كما قال السافعي رضي الله عنه المذاهب لا تموت بحوت
ازايها **حذرا قال الامام** الرازي في معناه قال لانه لا ينفك القول الميت بدليل انتقاد
الاجماع بعد موت المخالف قال وتصنف الكفا في مع موت اربابها لاستفاده
طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث وكيفية بنا بعضها على بعض
ولمعرفة المتفق عليه من المختلف فيه وعورص حجة الاجماع بعد موت الجمع
وثالثا يجوز ان مقتضى للحاجة بخلاف ما اذا لم يفقد **والراجح قال**
الصفي الهدي يجوز تقليده فيما نقل عنه **ان نقله** مجتهد في مذهبه
لانه لمعرفته مدارك غيره بين ما سمر عليه وما لم يسم عليه فلا ينقل
من قبله الا ما سمر عليه بخلاف غيره **ويجوز استقا من عرف بالاهلية**
للافتا **او من اهله** **باشتقار العلم والعدالة** هذا راجع الي
الاول لا الثاني ولو كان من ذكر **فاضيا** فانه يجوز افتاؤه كغيره
وقيل لا ينبغي قاص في العاملات وعما القاضي شرح انما قصي ولا
انني **لا الجاهل** علما وعدالة فلا يجوز استقاوه لان الاصل عدمها
والاصح وجوب العيب على لان سائر الناس عنه وقيل تكفي
استفاضة بينهم **والاكثا بظاهر العدالة** وقيل لا بد من العيب عنها
والاكثا تجب لراحد من علمه وعدالة نبا على العيب عنها وقيل لا بد
من الاثنين **وبلغاني سؤاله** اي العالم **عن واحدة** فيما افتاه به
درعا

دستور **شاهد** اي طلب الارشاد بنفسه با ما عن المعتبر ببيان اماخذ
 لا تعيننا **عليه** اي العام **باب** **به** اي اماخذ لسابله المذكور تخصيصا لارشاد
 اما **لا يترك حفيضا** عليه فان كان بحيث يفرضه عنه فلا يبينه صوابا لنفسه
 عن المنع فيما لا يغير ويعتذر له بخفاء المدرك **عليه** **مسألة**
يجوز للعا در علي التفرع والترحيل وان لم يكن بجهد اي والحال
 انه غير متصف بصفات الجهد الا في **قد** **هب** **بجهد** **طلع** **على** **ما** **أجره**
واعتد وهذا اوضح به الاسد بما يجهد المذهب لاطلاق تعريفه السابق
 عليه فيجوز الافتاء **مذهب** اما مذهب مطلقا لوقوع ذلك في الاعصار متكررا
 شايعا من غير ان يكون خطأ فغيره فقد انكر عليه وقيل لا يجوز له لا نقا
 صف الاجتهاد عنه والما يجوز له لا نقا وصف الاجتهاد الا في **الحقوق** ولا
 تسليم وقوعه من غيره في الاعصار المنقذ منه **والا** **لشما** **يجوز** **له** **عند** **عدم**
المجتهد الحاجة اليه بخلاف ما اذا اوجبه المجتهد **والعجا** **يجوز** **للمقلد** **افتاء**
وان لم يكن قادرا على التفرع والترحيل **لانه** **ناقل** لا يفتي به عما مامه وان
 لم يصح تنقله عنه وهذا الواقع في الاعصار المتأخره **وبجوز** **خلو** **الزمان** **عن**
مجهده اي ان لا يفتي به **بجهد** **خلافا** **للعامة** **في** **منعهم** **الخلوع** **مطلقا** **ولا**
دقيق **العبد** **في** **منعهم** **الخلوع** **مطلقا** **ما لم يبدأ** **في** **الزمان** **ينزل**
التواعد **فان** **تداعى** **بدا** **انت** **اشرط** **الساعة** **الكبرى** **لطول** **الشمس** **من** **مغرها**
وعبر **ذلك** **جاء** **الخلوع** **والتحار** **بعد** **جواز** **ان** **لا** **يثبت** **وقوعه**
وقيل **يقع** **دليل** **عدم** **الوقوع** **حديث** **الصحيحين** **بطرق** **لاتزال** **طائفة** **من** **ايق**
ظاهر **عليه** **الحق** **باني** **اراده** **اي** **الساعة** **كما** **اوضح** **به** **في** **بعض** **الطرق**
 قال البخاري وهم اهل العلم اي لا شيا الحديث في بعض الطرق بقوله من يرد
 الله به

قد
 حرم

الله به خبرا بوجه في الدين بيد الموقع حديث الصحيحين انما ايضا ان لا يقص
 ان تراعى ينسره من العباد وكذا يقص العلم يقص العلم حتى اذا لم يقصا لما
 اخذ الناس روكا جهلا لا فالوا فانما يغير علم فظنوا واصلوا هذا
 لفظ البخاري وفي مسلم حديث ان بين يدي الساعة ايا ما يرفع فيه العلم
 ويترك الجهل والمراد برفع العلم قبض اهل العلم ومعارضة هذا الحديث الاول
 قال لم يثبت وقوعه دون لا يقع ويمكن رد الاول اليها بايراد بالساعة
 ما قرب منها **وان** **اعلم** **العا** **ي** **سؤال** **بجهد** **في** **جاذبه** **فليس** **له** **الرجوع**
عن **الغيره** **في** **مثلها** **لانه** **قد** **التزم** **ذلك** **القول** **بالعمل** **به** **خلافا** **وما** **اذا**
لا **يعمل** **به** **وقيل** **يلزمه** **العمل** **به** **مجرد** **الافتاء** **فليس** **له** **الرجوع** **الي** **غيره** **فرد** **وقيل**
يلزمه **العمل** **به** **بالسؤال** **في** **العمل** **به** **خلافا** **ما** **اذا** **لم** **يسرع** **وقيل** **يلزمه**
العمل **به** **ان** **الترمه** **بخلاف** **ما** **اذا** **لم** **يلزمه** **وقال** **السماعي** **يلزمه** **العمل**
الواقع **في** **نفسه** **صحته** **والا** **فلا** **وقال** **ابو** **الصلاح** **يلزمه** **العمل** **به** **ان** **لا**
يوجد **بغض** **لخر** **فان** **وجد** **تخير** **بينهما** **والاصح** **جواز** **له** **او** **جواز** **الرجوع**
الي **غيره** **في** **حجم** **آخر** **وقيل** **لا** **يجوز** **لانه** **سؤال** **الجهد** **والعمل** **سؤال** **الزم**
مذهبه **والاصح** **ان** **يجوز** **على** **العا** **ي** **وعنده** **من** **لم** **يلغ** **رتبة** **الاجتهاد** **الترام**
مذهب **معين** **من** **ما** **اهب** **المجتهدين** **باعتقاده** **الرجوع** **من** **غيره** **او**
مساويا **له** **وان** **كان** **في** **نفس** **الامر** **مرجوحا** **على** **المنار** **المقدم** **في** **المساوي**
ينبغي **السعي** **في** **اعتقاده** **ارجح** **ليجئ** **اختياره** **على** **غيره** **مذهب** **في** **حرمه** **عنه**
اقول **احدها** **لا** **يجوز** **لانه** **الترمه** **وان** **لم** **يجب** **الترام** **في** **نينا** **يجوز** **والترام**
ما **لا** **يلزم** **غير** **يلزم** **بالمنا** **لا** **يجوز** **في** **بعض** **المسائل** **وبجوز** **في** **بعض** **المسائل**
بين **القولين** **والجواز** **في** **غيرها** **عمل** **به** **اخذ** **ما** **تقدم** **في** **عمل** **غير** **المستخرج** **فانه** **اذا** **لم**

بجنه له الرجوع قال ابن الحاجب كما لا مدي اتفاقا فالملتزم اولى بذلك وقد حكى
 فيه الجوان فيقيد بما قلناه وقيل لا يجب عليه التزام مذهب معين فلو ان ياخذ
 بما يقع له هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا **والاصح ان يتبع الرخص**
 في المذاهب بان ياخذ من كل منها ما هو الاقرب فيلحقه من المسائل **وقا فاب**
الساق الروي يجوز ذلك والظاهر ان هذا القول منه سهل لما في الروضة
 واصلا عن حكمه الخاطي وعينه عن اي اسحاق انه يفسق بذلك وعن
 ابن الجوزي انه لا يفسق به والثاني وقد نقضه على الاول ان اراد بعدم
 الفسق الجواز فهو مبني على انه لا يجب التزام مذهب معين واستماع
 المتبع شامل للملتزم وعينه ويؤخذ منه تفقيد الجواز السابق فلهما بما لم يرد
 الجائز **الرخص** **الخلق في التقليد في اصول الدين**
 أي كحدوث العالم ووجود البرزخ وما يجب له ويمتنع من الصفات وعينه
 ذكر ما قال كثير من ورجه الامام الرازي والامري لا يجوز بل يجب
 النظر لطلب المطلوب فيه العين قال تعالى لنبيه فاعلم انه لا اله الا الله وقد علم
 ذلك وقال تعالى للناس واسمعوا لعلمهم تهدون ويقاس من عند الله عليها
 وقال العنبري وعينه يجوز التقليد فيه ولا يجب النظر كما بالعدل الحازم
 لانه صوابه عليه كما ان يلتقي بالامان من الاعراب وليسوا اهلا للنظر
 باللفظ بخلق الشكاه المباح من العقد الحازم ويقاس عليه الامان عليه
وقيل النظر فيه حرام لانه مظنة الوقوع في الشبه والضلال لا خلافا لادها
 والانظار بخلاف التقليد فيجب بان يجزئ المكلف عنده بما ياتي به الشرع من
 العقائد ودفع الاولين دليل الثاني باننا لانسلم ان الاعراب ليسوا اهلا للنظر فان
 المستبرع طريق العامة كما اجاب الاعراب الاصحى عن سواله لم يعرف ربه فقال البقرة
 نزل

سائل
 الاعتقاد

تدل على العبد انزال الاقدام على المسيد فمما ذلت اسراج واراض ذاتها فالحال الاول على الطيف الجليل
 وما يد عن احد من الاعراب او غيرهم للايمان فياتي بكلمته الاسجد
 ٥١ ينظر فيهندي لذكر اما النظر على طريق المتكلمين من تحصيل الادلة و
 تدقيقها ورفع الشكوك والسبب عنها ففرض كفاية في حق الماهلين له
 يكفي قيام بعضهم به واما ما عثرهم من نجش على من الحوص فيه الوثيق
 في الشبه والضلال فليس له الحوص فيه وهذا محل فيها السافعي وعينه
 من السلف رضي الله عنهم عن الاشتغال بعلم الكلام وهو العلم بالعقائد
 الدينية عن الادلة العقلية وعلى كل من الاقوال الثلاثة صحة عقائد
 المقلد وان كان انما يترك النظر على الاول **وعن الاشعري انه لا يصح**
ايمان المقلد وشنع اقوام عليه باله يلزمه تكفير العوام وهم غالب المؤمنين
وقال الاستاذ ابو القاسم القشيري في دفع التشنيع هذا محذور
 عليه قال المصنف **والتحقيق** في المسئلة الدافع للتشنيع انه **كان** وعند الماتريدي
 التقليد **احذ قول الغير بغير حجة مع احتمال شك او وهم** بان لا يجزئ به
خلا بلي ايمان المقلد قطعا لانه لا ايمان مع احتمال ادني تردد فيه **بان** **بزرگه للنظر**
 كان التقليد احذ قول الغير بغير حجة كخبرها وهذا هو المعتمد
فيكون ايمان المقلد عند الاشعري وعينه **خلا فالاصح** **هاشم** بقوله
 لا يكفي بل لا بد لصحة الايمان من النظر وعلى الاكتفاء بالتقليد المحارم
 في الايمان وعينه قال المصنف **فليحتمل** اي يمكن **عقده بان العام**
 وهو ما سوي الله تعالى ولا حاجة لقول بعضهم وصفا لا لاهل البيت
 غيره كما انها ليست عينه **محدث** اي موجد عن العدم لانه
 متغير اي يعرض له التغير مما شاهد وكل متغير محدث لانه وجد

لا يصح ايمان
 المقلد عند الاشعري
 وعند الماتريدي
 بان لا يجزئ به
 بزرگه للنظر

بعد ان لم يكن **وله صانع** ضرورة ان الحدث لا بد له من محدث **وهو**
الله الواحد اذ لو جاز ثوبه اثنين جاز ان يري احدهما شيئا والاخر ضد
 الذي لا صد له غيره كحركة وسكونه فيمتنع وقوع المراتب وعدمه
 وقوعهما لا متناع ارتفاع الصدين المذكورين واجتمعا عنهما فينقبض
 وفتح احدهما فيكون سرية هو الاله دون الاخر لعجزه ولا يكون
 الاله الا واحدا واطلاق المتكلمين اسم الصانع عليه تعالى ما حذو من
 قوله تعالى صانع الله الذي اتفق كل شيء **والواحد الشيء الذي لا يقسم**
 بوجه **ولا يشبهه** بفتح الباء المستدرة اي به ولا يغيره اي لا يكون
 بيه وبين غيره شبه **بوجه** وانه تعالى قد تم لا يتبدل لوجوده **ولا**
انتها اذ لو كان حادثا لاحتاج الى محدث تعالى ذلك حقيقة
بما لا يقاوم سائر الحقائق قال المحققون ليس معاومه الا ان اي في
 الدنيا للناس وقال كثير من اهل معلومة لم وقال كثير من اهل معلومة
 لم الا ان لا يتم تكلفون بالعالم بوجدانته وهو موقوف على العلم
 حقيقة واجيب بفتح التوقف على العلم به بالحقيقة وانما يتوقف
 على العلم به بوجه ما وهو تعالى بصفاته كما احاط بها موسى عليه السلام
 والسلام فرعون السائل عنه تعالى كما قص علينا ذلك بقوله تعالى قال
 مرفوعا ان الله فرعون وبارك الله العالمين الى اخره **واختلفوا اي المحققون**
مد على علمها في الاخر نعم حصول الروية فيها كما سيأتي وبعضهم
 لا والروية لا تعيد الحقيقة **لبن الجسم ولا جوهر ولا عرض**
 لانه تعالى منزله عن الحدود وهذه حادثات لا لها اقسام العالم اذ هو اما
 قاع بنفسه او بغيره والثاني في العرض والاول وبشيء بالعين
 وهو

قال الصوفي في
 سر التقيانية
 ورد لفظ الصانع
 في حديث صحيح
 وهو ما رواه
 الحاكم وصححه
 والبيهقي
 حديث حديثه
 مرفوعا ان الله
 صانع كل صانع
 وصنعة

وهو محل لما في القوم له مركب وهو الجسم او غير المركب وهو الجوهر وقد
 بعد الفرد **لا يزل وحده ولا مكانا ولا زمانا ولا قطر ولا اول** وهو
 عطف الخاص على العام اذ العظم مكان فخصوص كاليد والا وان كان
 زمان فخصوص كزمان والداعي الى العطف الحظ في التنزيه اي هو
 موجود وحده قبل الكا والزمان فهو منزلة عنها **ما حدث**
هذا العام المشاهد من السموات فبها **من غير احتياج اليه ولو شاء**
ما احقره فهو فاعل بالاختيار لا بالذات **لم يحدث** يا سبأ عنه في دانه
حادث فليس كغيره محلا فهو كما قال في كتابه العزيز **فعال**
ما يريد ليس بحيلة شيء وهو السميع البصير **القدر** وهو يقع من
 العبد المقدر في الاول **حين وشم** كابت منه تعالى خلقه وارا دته
عنه شامل لكل معلوم اي ما من شأنه ان يعلم ممكنا كان او مستمنا
حزبات افوليات وقدرته شامل لكل مقدور اي ما من شأنه
 ان يقد عليه وهو المكن خلاق الممتنع **ما علم انه يكون** او بوجد
ارادة اي ارادة وجود **وما لا** اي وما علم انه لا يوجد **ولا يريد**
 وجودا فالارادة تابعة للعلم بقاوه تعالى **غير مستفيع ولا مستأق**
 اي لا اول له ولا اخر **لا يزل** سبحانه موجودا **باسما به** اي بعبادتها
 وهو مادل على الذات باعتبار صفته كالعام والخالق **وصفات دائمة**
 وهو مادل عليها **مفد** لتوقفه عليها من **قدرة** وهي صفة توسل
 في الشيء عند تعلقه به **وعلم** وهي صفة ينكشف بها الشيء عند تعلقها
 به **وحياة** وهي تقضي صحة العلم لموصوفها **وارادة** وهي صفة تخصص
 احد طرفي الشيء من العبد والذكر بالوقوع **او دل عليه التنزيه**

له تعالى عن النفس من **سمع وبصر** وهما صفتان يزيد الانكشاف بها على
 الانكشاف في العالم **وكلام** وهو صفة عبر عنها بالنظم المعروف المسي بـ كلام
 الله ايضا ويسمى بالقرآن ايضا **وتقاً** وهو استمرار الوجود اما صفة
 الافعال كالخلق والرزق والاحياء والامانة فليست اربعة خلافا
 للحنفية بل هي حادثه اي مجرده لاها اضافات تعرض للقدرة وهي
 خلقها بوجوه ذات القدرات لاوقات وحدانها ولا محدود في انفسها
 البارئ سبحانه بالاضافات ككونه قبل العالم ومعه وبعده واليه اسم
 الراجعة الى صفات الافعال كما تقدم في حلة الاسماء من حيث رجوعها
 الى القدرة لا الفعل والخالق مثلا من شأنه الخلق اي هو الذي بالصفة
 التي يصح بها الخلق وهي القدرة مما يقال في الماء والكون من واهي بالصفة
 التي يحصل بها الاروا عند مصادفة الباطن وفي السقي في الغد قاطع
 اي هو بالصفة التي يحصل القطع عند ملاقة الحل فان اريد
 بالخالق من صدر منه الخلق فليس صدوره ان ليا ذكر ذلك الغزالي
 وبين رجوع الاسماء كلها الى الذات وصفاتها في المقصد الاسمي وما
صح في الكتاب والسنة من الصفة بعند ظاهر المعنى منه
ونقوه عند سماع المسائل كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
 ويبقى وحيد ربنا وتصنع على عيني يد الله فوق ايديهم وقوله صلى
 الله عليه وسلم انا قلوب بني ادم كلها بين اصبعين من اصابع الرحمن
 كقلب واحد يصفوه كيتوشا ان الله بسيط بده بالليل ليتوب مسي النهار
 ويبسط بده بالنهار ليتوب مسي الليل حتى تطلع الشمس من مغربها
 رواها مسلم **فما احسن ايماننا هو اناء قول** المسائل **ام نفوس معناه**

المراد

المراد اليه تعالى **منزهين** له عن ظاهرة **عناقم** على ان جهلنا تنفصل
لا يفتح في اعتقادنا المراد منه محلا والتفويض منه في الله وهو اسم
 والنا ويل مذهب الخلف وهو علم اي احوج الي مزيد علم فيا وول في الايات الاستدل
 بالاسئلة والوجه بالثبات والعين بالبصر واليد بالقدرة والحديثان من باب
 التمثيل المذكور في علم البيان نحو اراك تقدم رجلا وتوخر اخري يقال للتميز
 في امر شيها له عن يقل ذلك لاقدامة واجامه فالمراد من الحديث الاول
 والطرف فيه خبر كالحجارة المحررة وان قلوب العباد بالنسبة الى قدرته
 تعالى سبي بغير بصره كيف شاء كما يقبل الواحد من عباده اليسير بين
 اصعبين من اصابعه والمراد من الحديث الثاني انه تعالى يقبل التوبة في
 الليل والنهار الى طلوع الشمس من مغربها فلا يرد ثانيا كما يسط الواحد
 من عباده يده للعطا اي لا يرد ولا يرد عطيا **القرآن** وهو **كلامه**
 تعالى القايم بذاته **غير مخلوق** وهو مع ذلك ايضا **عليه الحقيقة لا**
الحجاز مكتوب في مصاحفنا بأشكال القابلة وصور الحروف الدالة
 عليه **مخفوظا في صدورنا** بالقاهرة الخلية **مفردا بالسنة** بحروفه الملقطة
 المسموعة مقوله على الحقيقة راجع الى كل من مكتوب ومخفوظ
 ومفرد وقدم الاشارة الى ذلك وبه بقوله لا الحجاز على انه ليس
 المراد بالحقيقة حنة التي سما هو مراد المتكلمين فان القرآن بهذه
 الحقيقة ليس في المصاحف ولا في الصدور ولا في الالسة وانما المراد
 بها مقابله الحجاز اي بجمع انما يطلق على القرآن حقيقة انه مكتوب
 محفوظ بغير موانع هذه الثلاثة وبانه غير مخلوق اي هو موجود ازل
 وانما انصافه له باعتبار وجودات الوجود الاربعه فان لكل

موجود ووجود في الخاب ووجود في الدهن ووجود في العار ووجود
 في الكابة فهو تدل على العباد وهو على ما في الدهن وهو على ما في الخاب **بنفس**
الله تعالى الكافية **علي الطاعة** فضلا **وبعاقب الا ان بعفو غير**
الشرك على العصية عدلا لا حجارة فيك قال تعالى ما من طغي وانرا الحياة
 الدنيا فان الحيم هي الماوى وما من خاف مقام ربه وهو النفس عن الهوى
 فان الحجة هي الماوى ان الله لا يفران شركه ويفر ما دون ذلك لمن يشا
 وهي الاخر تحصى لغومات العقاب **وله سبحانه انا العاصي ونعدي**
المطيع واللام الدواب والاطفال لا تخم ملك يتصرف فيهم كيف يشا
 لكن لا ينفذ ذلك لا حجارة يا اباة المطيع ونعدي العاصي كما تقدم **ومريد**
باللام الدواب والاطفال في غير قصاص والاصل عدله اما في القصاص
 فقال صلى الله عليه وسلم لا تؤذون الحقوقنا في اهلنا يوم القيمة حتى يقاد للنساء
 اكلنا من الشاة القرد واد مسلم و يقال يقتل الخلق بعضهم ببعض حتى
 حتى الخائن القربى وللذرة من الذرة وقال ليجتصن كل شئ يوم القيمة حتى
 الشانان فيما انطى ارواها الا ما احدث قال المذبح في الاول رواه رواية
 الصحيح وفي الثاني اساده حسن وقصة هذه الاحاديث انه لا يوفق
 القصاص يوم القيمة على التفاضل والتميز فيقتصر من الطفل الطول
 وغيره **وسخيل وصعد سبحانه بالظلم** لانه ما كذا الامور على الاطلاق
 يفعل ما يشا ولا ظلم في القدر واللام المذكورين لوفض وقوعها
ببراه سبحانه **الموسنون يوم القيمة** قبل دخول الجنة وبعده كما
 ثبت في احاديث الصيحين المرافقة لقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
 لمركبها نظرة وللخصم لقوله تعالى لا تدركه الا بصار اي لا يراه منها

حديث

حديث الي هريقة ان الناس قالوا يا رسول الله هل ترى ربنا يوم القيمة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تضارون في القمر ليلة البدر قالوا لا يا
 رسول الله قال هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب قالوا لا يا رسول
 الله قال فانهم ترويه كذلك الي اخره وفيه ان ذلك قبل دخول الجنة وقوله تضارون
 يضم الراواتا مشددة من الفرار وخففة من الفراج الضراجل هل يحصل لكم في ذلك ما
 يشوش عليكم الروية بحيث تشكون فيها كما يحصل في غير ذلك وحديث صهيب في
 مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل اهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى
 توبون يا ايديكم فيقولون انا نبيض وجرهنا لم ندخل الجنة ونجونا من النار
 فكش الحجاب فاعطوا شيئا اصعب اليهم من النظر اليهم ثم وفي رواية ثم تلا هذه الآية
 للذين احسنوا الحسنى وثابوا في الحسنى الجنة والزيادة النظر اليهم وحصل بان
 ينكشف انكشافا ما من رها عن القالب والجهة والكافة اما الكافة فلا يروى يوم
 القيمة لقوله تعالى لا اله الا الله يومئذ لا تدركه الابصار
واختلف هل يجوز الروية في الدنيا في البقرة وفي المام فصل في وقيل لا اما
 الجوار في البقرة موسى عليه السلام طلبها حيث قال رب انظر اليك
 وهو لا يجمل ما يجوز ما عينت عليه ربك والمنع لان قومه طلبوها فمؤثروا
 قال تعالى قالوا ان الله جبهة فاحذركم الصاعقة يظلم واعترض هذا ما
 عقابهم لفسادهم وتفتنهم في طلبها لا امتناعا واما المنع في المام فلهذا المروي
 فيه خيال ومثال وذكر على القدر محال

. سكت المصنف عن الوقوع ويدل على عدمه في البقرة وهو قول الجمهور قوله
 تعالى لا تدركه الابصار وقوله لموسى لئن رايت وقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يرى احد منكم ربه حتى يموت ربه مسلم في كتاب القدر في صفة الدجال

تحرر الروية

مطلب

ان النبي **صلى الله عليه وسلم** بعد اختلاف الصحابة في وقوعها له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج والصلح
صلى الله عليه وسلم بعد واليه اسند العايل بالوقوع في الجملة كثر روي مسلم عن ابي دره
راي به بعين **راشه ليلة الاله** في رواية نوراني اراه بنشد بنون ابي وصير اراه لله تعالى ابي حبيبي
النور الغني للبر عمار روية وقد ذكر وقوعها في المنام لكثير من السلف
الامام احمد وعلي ذلك العبروت للرويا وبالاع ابا الصلاح في انكاره ما تقدم
في المنع **السعيد من كتبه الله في الارز سعيد** اي لافي غيره **والشقي**
عكسه اي من كتبه في الارز شقيا لافي غيره **شرا لا يهدى** اي الكثران
في الاول بخلاف المكتوب في غيره كاللوح المحفوظ قال تعالى **بمحو السج**
ما ينشأ وبثبت وعنده ام الكتاب اي اصله الذي لا يغير منه شيء
كما قال ابن عجلان وغيره وفي جامع الترمذي حديث فخرج رجب من العباد
فرقي في الجنة وقرقي في السعير **ومن علم اي الله موته موته فليس يسقى**
بل هو سعيد وان تقدم منه كفر وقد غفر ومن علم موته كافرا فشتي وان تقدم
منه ايمان وقد حبط وفي قول الاشعري تبين انه لم يكن ايمانا بالسعادة الموت
على الايمان والسقاوة الموت على الكفر ويترتب على الاول والآخر في الجنة وعلى
الثانية الخلود في النار قال تعالى فاما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها
وقال واما الذين شققوا ففي النار خالدين فيها **والله يرضي الله عنه ما زال**
يعين الرضي والجنة منه تعالى كما قال الاشعري وان لم يصحف بالايمان قبل
تصدقه النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يثبت عنه حاله كغيره فان ثبت عن غيره
من ايمان **والرضي والجنة ما الله تعالى غير المشية والارادة** منه فان
معنى الاولين المترادفين اذ الرضي الارادة ما غير اعتراض والا
غير

١٧٢

غير الاع **فلا يرضي الله له** مع وقوعه من بعضهم بضميمة **ولو شارح**
ما فعلوه وقالت المعتزلة الرضي والجنة نفس المشية والارادة **وهو الرزاق**
كما قال تعالى **انا الله هو الرزاق** اي فلا يرضي غيره وقالت المعتزلة من حصل
له الرزق بقرب فهو الرزاق لنفسه او بغير قرب فانه هو الرزاق له
والرزق بمعنى ما يتبع به في القدي وغيره **ولو كان حراما** يعصب
او غير خلاف المعتزلة قوله لا يكون الاحلال لا استنادهم الي الله في الجملة
والمتخذ اليه لا شقاع عما به يقع ان يكون حراما يعاقبون عليه فلما لا
يقع بالسنة اليه تعالى بفعل ما يشاء وعقائهم على الحرام ليسوا مما شرعتم
اسبابه ويلزم المعتزلة ان المعتدي بالحرام فقط طول عمره لم يرزق
الله اصلا وهو مخالف لقوله تعالى ومن هاهنا في الارض الاعلى الله رزقها
لانه تعالى لا يترك ما اخبرنا به عليه **بيده الهداية والاضلال وهو خلق**
الضلال وهو الكفر **وخلق الاهد** وهو الايمان قال تعالى ولو شاء لجعلكم
امم واحد ولكن يصل من يشاء ويهدي من يشاء يضلله ومن يشاء
يحوطه على صراط مستقيم وزعمت المعتزلة انها بيد العبد يهدي نفسه ويضلها
تعالى وتوكل الله على خلقه **والنور خلق القدرة والداعية** اي الطاعة
وقال امام الحرمين خلق الطاعة والخذلان صفة فهو خلق
القدرة على العصية والارادة اليها وخلق العصية **واللطف ما يقع**
عنده صلاح العبد اخره بما يقع منه الطاعة دون العصية **والحم والطمع**
والالكبر الواردة في القرآن محر حتم الله على قلوبكم طبع الله عليها الكفر
جعلنا على قلوبكم أكنة انا يفهمه عبارات على معنى واحد **وهو خلق**
الضلالة في العبد كالاضلال **والما هي** الكلمات المحركات اي

حقايقها **بجعله** بسيطة كانت او مركبة اي كل ماهية جعل الجاهل وقيل لا
مطلقا بل كل ما هيبة مفردة بذاتها **والاشياء بجعله** ان كانت مركبة بخلاف البسيطة
ارسل الرب نورا سوره سوبدين بالجزات الباهرات اي الطاهرات وخص
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم منهم خاتم النبيين كما قال في كتابه المبين
وكذا رسول الله وخاتم النبيين **المبعوث الى الخلق اجمعين** كما في حديث
مسلم وارسلت الى الخلق كافة وفسر بالانسان والجن كما فسرها من بلغ في قوله تعالى
واوحى الي هذا القرآن لانذاركم به ومن بلغ اي بلغه القرآن والعالمين في قوله
نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا وصرح الكلبي والبيهقي في الباب الرابع
من شعب الايمان بانه عليه الصلاة والسلام ما يرسل الى الملايكة وفي الباب الخامس
الحامس عشر بانفاكم من شرعة وفي تفسير الاية الثانية على انه لم يكن رسولا
اليهم **والفضل على جميع العالمين** من الانبياء والملائكة وغيرهم فلا يشرك
غيره من الانبياء فيما ذكر **وبعد** في التفصيل **الانبياء ثم الملايكة عليهم**
السلام فهم افضل من البر عن الانبياء **والعجزة** المراد بها الرسل **اسرار**
العادة بان يظهر على خلافها كاحياء ميت واعداد جيل وانهار المآما
بين الاصابع **يتروون بالعدو منهم** مع عدم المعارضة من الرسل **الهم**
بانا لا يظهر منهم مثل ذلك الخارق **والتحدي الدعوي للرسالة** فخرج عن
الخارق كظهور الشمس كل يوم والخارق من غير تحد وهو كرامة الولي والخارق
المستقدم على **القدح** والمآخر عنه بما يخرج عن المآخرة العرفية وخرج
السحر والشعوذة من الرسل **الهم** اذ لا معارضة تذكر **والايمان تصديق القلب**
اي بما علم بحجج الرسل من عند الله ضرورة انه لا ادعاء والقبول له والتكليف
بذلك وان كان من اليكيات النفسانية دون الافعال الاختيارية بالتكليف **باسباب**
كالله الذي

كالله الذي وصرف النظر وتوجيه الحواس ورفع المواهب **والايمان** التصديق المذكور
في الخروج به عن عبدة التكليف بالايمان **الايح** اليلعظ المذكور في الخروج به عن
عبدة التكليف بالايمان **الايح التلغظ بالشهادتين** من القادر عليه الذي جعله
الشارع علامة لنا على التصديق الحق عنا حتى يكون المنافع مومنا فيما بيننا
كافرا عند الله تعالى قال تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار ولن
نجد لهم نصيرا **وهل التلغظ** المذكور **شرط** للايمان **او شرط** منه فيه **تردد**
للعلماء **والاسلام** اعمال الجوارح من الطاعات كالتلغظ بالشهادتين والصلاة
والزكاة وغير ذلك **ولا تعتبر** الاعمال المذكورة في الخروج بها عن عبدة التكليف
الايح الايمان اي التصديق المذكور **والاحسان** ان تعبد الله
كان نوره فان لم تكن نراه فانه **بما** كما في حديث الصحاح المشتمل
على بيان الايمان بان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويؤمن
بالقدر خيره وشره وبيان الاسلام بان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول
الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت اه استطعت
اليه سبيلا هذا الفظ رواية مسلم وفيها تقدم الاسلام على الايمان عكس
رواية الخارقي التي تتبعها المصنف لانها على ترتيب الواقع وتاخر الاحسان
عنهما وهي مراقبة الله في العبادات الشاملة لها حتى يقع على الحال من الكلام
وعبرة لانه محال بالنسبة اليها **والغنى** ما لا ترتكب الكبيرة **لا يزال الايمان**
خوفا للعترة في زعمهم انه بزيادة عيني انه واسطة بين الايمان والسير
بناء على علو زعمهم ان الاعمال حيز من الايمان **والهيت** مومنا فاسما بان
لم يثبت تحت المشبه **اما ان يعاقب** باذخاله النار **يدخل الجنة** لموتة على
الايمان **واما ان يسامح** بان لا يدخل النار **فقد رتب** او يقطع **الثالثة**

عن النبي صلى الله عليه وسلم **قال** القاصي عياض وعيناه او من يشا الله
وتردد النووي في ذلك قال والد المصنف لانه لم يرد تصريح بذلك ولا ينفيه قال وفي
في اجازة الصراط بعد وضعه ويلزم منها الحاجة من النار ورعت المعتزلة
انه يجلد في النار ولا يجوز العقوبته ولا الشفاعة فيه **واول شافعي يوم**
القيمة حبيب الله محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم **واولاه** قال صلى الله
عليه وسلم اما اول شافعي واوله مستمع رواه الشيخان وهو اكرم عند الله من جميع
العالمين وله شفاعات اعظمها في جعل الحساب والاراح من طول الوقوف
وهي مختصة به صلى الله عليه وسلم الثانية في احوال الجنة بغير حساب قال
النووي وهي مختصة به ايضا وتردد ابن دقيق العيد في ذلك ووافقه والد المصنف
وقال يرد منه شيء الثالثة في من استحق ان رحى تقدم الرابعة في اخراج
من ادخل النار من الموحدين ويشا يشاركة فيها الانبياء والملائكة والمؤمنين
الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لاهلها وحزم النووي اخذنا صحتها
ولا يوت احد الا ما جله وهو الوقت الذي كتبه الله في الارل انها حجة
فيه يقتل او غيره وزعم كثير من المعتزلة ان القاتل قطع بقتل او غيره وزعم
كثير من المعتزلة ان القاتل قطع بقتله اجل المقتول وانه لو لم يقتله لعاش
ممن اكثر من ذلك والنفس باقية بعد موت البدن منعة ومغفرة
وفي نهاها عند القيامة **تردد** قيل بقي عذ النعمة الاولى كغيرها **قال**
الشيخ الاسام والد المصنف **والاظهر انها لا تقضي الا بالاصل في بقائها**
بعد الموت استمراره **وفي عجب الدنيا** بفتح العين وسكون الهم هل يلى
المشهور مسكها لا يلى الحديث الصحيحين ليس بشي من الانبياء الا يلى الاعطاء
واحدا وهو عجب الدنيا منه يركب الخلق يوم القيمة وفي رواية مسلم كل ابن
ادم

الاظهر ان النفس لا تقضي اكبر

ادم باكله الثراب الا عجب الدنيا منه يركب وفي رواية لا يهدوا رب
حيات قيل وما هو بارسود الله قال مثل حبة خردل منه ينشأ وون وهو في
الصلب عند راس العنق ينشأ في الحلق وحده اصله الذئب من ذوات
الاربع **قال المزي الصريح انه يلى كغيره** كل شيء هلك الا وجهه **قنا اول**
الحديث المذكور يلى بالثراب بدل لثراب حبا عيت ملك
الموت بلا ملك الموت **وحقيقة الروح** وهي النفس **ايلى عليها**
النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عنها لعدم نزول الامر بها قال لا
ويكون عمل الروح في الروح من امر الله **فمسك بن عطاء** ولا يغير عنها
بالكثر من موجود قال الشيخ الحنيد وغيره والحاكم **يلى** فيها اختلفوا فقال
جهول المتكلمين انها جسم لطيف مسك بالبدن اشتباك الما بالعود
الاخرى وقال كثير منهم انها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها
حيات قال السهروردي ويدل الاول في صفها في الاخبار بالهوية والعرض
والتردد في السرخ وقالت الفلاسفة وكثير من الصوفية انها ليست
جسم ولا عرض وانما هي جوهر مجرد قاع بعينه غير متغير متعلق
بالبدن للتدبير غير داخل فيه ولا خارج عنه **وكرامات الاولاد** وهم
العارفون بالله تعالى حسب ما يمكن المواظبون على الطاعات المجتنبون
للمعاصي المعصون عن الانهماك في اللذات والشهوات **حق** اي حقايرة وواقعة
كبريان النيل يكاب عمر ورويه علي المير بالمدنية جيمشه بها ونحوها
قال لاسير الجليل يا سارية الخيل محذرا له من ولا الخيل العدو
هناك وسام سارية كلامه مع بعد المسافة وكثير خاله السم من غير تقريره
وعبر ذلك مما وقع للصحابه وغيرهم **قال القسيري** **ولا يشتهرون** **الوجه** ولدون والد

عنك عن البحث عن الروح

وفيه ما ديهمة قال المصنف وهذا حق محض قول غيره ما جاز ان يكون
مجرة لنبي حاز ان يكون كرامة لولي لا فارق بينهما الا الخدي وسنح الترت
المعتزلة الخوارق من الاوليا وكذا الاسناد ابو اسحاق الاسفرائيني
قال كل ما جاز قد برة سجد لبي لا يجوز ظهور مثله كرامة لولي وانما
مبالغ الكرامات احياء دعه او موافاة ماء في ياديه في غير موقع
المياه او نحو ذلك مما يتخط من حرق العادة **ولا ينفك** ^{احدا} **من اهل**
القبلة يبد عنه كمن عصى صفات الله وخلقه افعال عباده وحوار
روية يوم القيمة ~~تلك الحوزة~~ ^{منهم} وتمام كفرهم اما من خرج ببدعة
عن اهل القبلة حتمت حدوث العالم والعبث والحشر والاحسان
والعلم بالحزبات فلا تنزع في عقولهم لانكارهم بعض ما علم حيي الرسول
به ضرورة **ولا يجوز** **عن الخروج على السلطان** وحوزت المعتزلة الخرج
عليها الجاير لانقراله بالحوزة عندهم **ونفقت** **ان عذاب القبر** وهو للكافر
الفاسق المراد تعذيبه بان ترد الروح الي الجسد او ما بقي منه **وسواء**
المؤمن منظر وتكيد للمؤمن بعد رد روحه اليه عن ربه ودينه
وينسب فحبيبهما بما يوافق ما مات عليه من ايمان او كفر **والحشر** الخلق
بما يجيبهم الله بعد فناءهم ويجمعهم للعرض والحساب **والطراط** وهو حشر
مدود علي ظهر جهنم ادق من الشعرة واحد من السيوف عليه جميع
فجورة اهل الجنة ونزل به اقدام اهل النار **والميزان** وهو لسان وكفان
يعرف بها مقدار الاعمال بان توزن ما صحفها **حق** للنصوص الواثقة
في ذلك قال تعالى وحشرناهم فلم تغادر منكم احدا ونضع الموازين القسط
ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئا وقال صلى الله عليه وسلم عذاب القبر حق ومن على

قبرين

قبرين فقال انما لعذابان وقال ان العبد اذا اوضح في قبره وتولي عندهما
اناه ملكا فيفقدانه فيقولان له ما كنت تقول في هذا النبي بعد ما مالوس
فيقول ان شهد الله عبدا انه قد سوله الي ان قال واما الكافر او المنافق
فيقول لا ادري الي احره رواه الشيخان وغيرهما وفي رواية لابي داود
وعنه فيقولان له من ربك وما دينك وما هذا الرجل الذي بعث فيكم
فيقول المؤمن يحيى الله ودينه الاسلام والرجل الميعور رسول الله ويقول
الكافر في الثلاثة لا ادري وفي رواية للترمذي يقال لاحد لهما المتكبر
والاخر الصغير وفي رواية للبيهقي فيآيته منكرو تكبر وفي الصحيحين حديث
حشر ان من خافه مشاء مره عرلا اي عير تحتنب واحاديث يضرب الصراط
بين طهرى جهنم ومرورا المؤمنين عليه منفا وتبين والله هزلة او نزل
به اقدام اهل النار فيها وفي مسلم عبادي سعيد الخزازي بلقيان
ادق من الشعر واحد من السيوف وروي البزار والبيهقي حديث يوتي يابن
ادم فيوقق بين كفتي الميزان الي اخره **والجنة** **والنار مخلوقان اليوم**
يعني قبل يوم الجزاء للنصوص الدالة على ذلك كقول المتعبين اعدت للكافرين
وقصة ادم وحوي في اسكانها الجنة واخراجها منها بالزكاة ومع الكثرة
المعتزلة انما المخلوقان يوم الجزاء **وجي** **علي الناس نصب امام**
ينزل **بصالحهم** كسد الثور وتجهيز الجيوش وقدر المتقلة والمتلصص
وقطاع الطريق وغير ذلك لاجماع الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاة النبي صلى
الله عليه وسلم علي بن ابي طالب حتى جعلوه اهم الواجبات وقدموه علي دفعة صلى الله عليه وسلم
ولم تزل الناس في كل عصر علي ذلك **ولو كان** من نصب **مفصلا** فان نصبه
يكفي في الخروج عن عهده النص وقيل لا بل ينبغي نصبه الفاضل

وذهب الخوارج اليانه لا يجب امام والامانة الي وحواله علي الله تعالى
لا يجب علي الرب سبحانه شي لان حاله الخلق فكيف يجب لهم عليه شي وقالت
الاعتزلة يجب عليه اشيا ينزيت الدم بترصها منه الجنايات الثواب على الطاعة
والعقاب علي العصية وسخط اللطف بان يفعل جوارحه ما يقتضي الي الطاعة
وسعد هم عن العصية بحيث ينهون الي حد الاحكام ونظم الاصل لم في
الدنيا من حيث الحكمة والتدبير **والحاد الجسماني** اي عود الجسم **بعد الاعيان**
باجزائه وعوارضه كالكان **حق** قال تعالى وهو الذي بيده الخلق ثم يعيده كما يرانا
اول خلق نفيده كما يدرككم تفودون وانكرت الفلاس اعادة الاحياء
وقالوا انما نقاد الارواح بمضيها بعد الموت البدن نقاد الي ما كانت عليه
من التجرد منلده بالكمال او من مائة بالنقصان وقوله بعد الاعداد
هو الصحيح وقيل لا بعد الجسم وانما اجزائه **ونعتقد ان خير الامة**
بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ابو بكر خليفته في الدنيا **فيلي امير**
المؤمنين رضي الله عنه اجمعين لاطلاق السلف على خبرهم عدا الله علي هذا
المرتبة وقالت الشيعة وكثير من المعتزلة الافضل بعد النبي صلى الله عليه
عليه وسلم علي رضي الله عنه ومنهم المصنف عن مشاركتهم في اسياسهم عما نوايدعوت
به فكان يدعي ابو بكر خليفته رسول الله لانه خلقه في امر الرعية مع انه استخلفه
للمصلاة بالناس في مرض وفاته صلى الله عليه وسلم كما رواه الشيعة ويدعي كل من الثلة
امير المؤمنين **ونعتقد براءة عابثه رضي الله عنها** من كل ما قد ثبت به
لرسول القرآن ببراءتها قال تعالى ان الذي جاء بالادلة عصية الايات **ونعتقد**
ما جرى بين الصحابة من المنازعات والمجاريات التي قد بسببها كثير منهم
فلكل دما طهر الله منها ابدنا ولا نلوث بها النسا **ونزي الكمال ما جري**

في ذلك

في ذلك لانه مني علي الاحكام في صلة طهنة المصيب فيها جرائه علي جهاده
واصابه والخطا اجر علي جهاده كما ثبت في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ان الحاكم اذا
اجتهد فاصاب قلة احرا او ادا اجتهد فخطا قلة اجر **ونزي ان الثاني**
امامنا وما لنا شئنا **والاحقية والسفاهة** **نبيس الثوري** **وابن عبيد**
احد اب حنبل **والاوري** **واسحاق ابن راهويه** **وداود الظاهري**
سيرة المسلمين اي عامينهم **علي هدي** **مقدم** في العقائد وغيرها ولا التفات
لما تكلم فيهم بما هم عليه سوف منه قال المصنف ويقول اما الحرمين ان
المحققين لا يتبعون للظاهرية وزنا وان خلافتهم لا يعتبر بحلة عندي مثل
ابن حزم وامثاله واما داود فقام الله ان يقول امام الحرمين او غيره
ان خلافه لا يعتبر فلفظ كان جبلا من جبال العلم والدين له من سداد النظر
وسعة العلم ونور البصيرة والاحاطة يا قول الصحابة والسلف والقرن
علي الاستنباط بما يعظم وقوعه وقد دوت كنهه وكشفت ابناعه وذكر الشيخ
ابو اسحاق الشيرازي في طهارة من الامة المتبوعين في العرع وقد كانت
مشهورا في زمن الشيخ وبعده يعتبر لاسما في بلاد فارس شيراز وما
والاها الي بنا حية العراق وفي بلاد العرب **ونزي ان الحسن الاشعري**
وهو من ذرية ابي موسى الاشعري الصحابي **اما في السنة** اي الطريقة المعتقده
مقدم فيها علي غيره ولا التفات لما تكلم فيه عما هو برك منه ونزي
ان طريق السبع اي القاسم **الحنيد** **مسد الصوفية** **علما وعلا وصحة**
طريق مقدم قاله كالعن الدرع داود علي السليم والتقويص والبنوك
من النفس ومن كلامه الطريق الي الله تعالى مسدود علي خلقه الا علي
المفقتين انار رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الرب في المنام اني اتكلم علي الناس

فوق علي ملك فقال ما اقرب ما تقرب المتقربون الي الله تعالى نقلت عمل
حقى بمران فولي وهو يقول كلام موقفا والله ولا التفات لمن رام في حجة
الصوفية بالزندقة عند الخليفة الا السلطان حني اسرى بعباقم فاسلوا
الا الحيد فانه ستر بالغة وكان يقف على مذهب اي نور شيخه ويطعم الطع
تقدم من اخرهم ابو الحسين القوري للساجي مقال له قدمت فقال
او من اصحابي بجاء ساعة قبعت واخى الجند الي الخليفة فزدهم الي القاضي
فسال القوري عن مسائل فقهية فاجابه عنها ثم قال وبعد فانه عبادا
اذا قاموا فابوا بالله واذا نطقوا نطقوا بالله الي اخر كلامه فبني القاضي
وارسل يقول للخليفة ان كانا هولا زنا دقة فاعلي وجه الارض مسلم فخلني
سبيلهم بحكم الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية الحسين الكلاج في سنة
سبع وثلاثمائة من سني الخليفة المذكور وهو ابو الفضل جعفر المقتدر وما
لا يفر جهله في العقيدة بخلاف ما قبله في الحجة **وينبغي معرفة** فيها
ما يتكلم الي الخاتمة **وهو الاصح** الذي هو قول الاشعري وغيره **ان وجود**
الشيء في الخارج واجبا كان وهو الله او ممكن وهو الخلق عتبة اي ليس بربا
عليه **وقال كثير ما** اي من المتكلمين **غيره** اي **لا يرد** اي لا يرد عليه ما يقوم الوجود
بالشيء من حيث هو اي من غير اعتبار الوجود والعدم وان لم يحل عنهما وشارع قوله
من ان قوله الحجة الله عتبة في الواجب وغيره في الممكن **نفي الاصح العدم**
الممكن الوجود **ليس في شيء ولا ذات ولا يثبت** اي لا حقيقة له في الخارج
واعا يتحقق بوجوده فيه **وكذا على الاخر عند التزم** اي اكثر الفايدين
به وذهب كثير منهم وهم طائفة من المعتزلة انه شيء حقيقة يتصور
والاصح ان الاسم المسمي وقبل غيره كما هو المبدأ فلفظ النار غيرهما
بلا شك

بلا شك والمراد بالاول المقول عن الاشعري في اسم الله ان مدلوله الذات من حيث
هي بخلاف غيره كالعلم فمدلوله الذات باعتبار الصفة كما قال لا يعلم عن اسم الله
سواء بخلاف غيره من الصفات فيفهم منها زيادة على الذات من علم وغيره **والاصح**
ان اسم الله توقيفية اي لا يطلق عليه اسم الا يتوقف من الشرع وقالت المعتزلة
يجوز ان يطلق عليه الاسماء اللابوق معاهابه وان لم يرد بها الشرع وقال ابو بكر القاضي
ابو جعفر الباقر **والاصح ان المراتب انا بولس اناسه** اي يجوز له ان
يقول بذلك المشتمل على التقييد بدوره على الحرم عماري عن ابن سعد رضي الله عنه
خوفا من سوء الخاتمة الجهوله وهو الموت على الكفر **واللهاد بالله** تعالى
الحجة لما قبله من الايمان **لا شك في الحال** في الايمان فانه في الحال متحقق
له جازم باسمرارة عليه الي الخاتمة التي ترجوا حسنها وندع ابو حنيفة وغيره
ان يقول ذلك لا يهايمه الشك في الحال في الايمان **والاصح ان لا يرد الكافر**
اي ما لزم الله به من منافع الدنيا **استدراج** من الله حيث يله سر عليه
ما صار عليه الكفر الي الموت فهو ثقة عليه يزداد به عذابه وقالت المعتزلة
انها ثقة يترتب عليه الشك **والاصح ان المشار اليه بالالفعل النحوص**
المشتمل على النفس وقال اكثر المعتزلة **وهو** وغيرهم هو النفس لاها المدرسه
قال اصح ان الجبر هو الفرد الذي لا يتجزى ثابت في الخارج وان لم يرد عادة
الا بانضمامه الي غيره ونفي الحكم ذلك **والاصح انه لا حال ابو لا واسط**
بين الوجود والعدم خلافا للقاضي اي بكر الباقر **وامام الحرمين**
في قولهم لبعض المعتزلة بشيوت ذلك كالفالمة واللويبة للسواد مثلا وعلى
ذلك نحوه في العدم لانه امر اعتباري **والاصح ان الب والاضافات**
امور اعتبارية يعتبرها العقل لا وجودية فالوجود الخارج وقال

الحكما الاعراض السنية موجودة في الخارج وهو سبعة الاين وهو حصول الجسم
في المكان والمشي وهو حصول الجسم في الزمان والوضع وهو هيئة تعرض الجسم
باختبار نسبة اجزائه لبعضها البعض ونسبتها الى الامور الخارجية عنه كالقيام
والاستكاس والملاصقة وهو تعرض الجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانقائه
كالتمسك والتمسك وان ينقل وهو تأثير الشيء عن غيره مادام يتأثر كحال المتحركة
مادام يستقر والاصابة وهي نسبة تعرض للشيء بالقياس الى سبب اخر كالايه
والنبوه والاصح **ان العرض لا يبقى زمانين** بل ينقضي ويتجدد مثله ما رآه
انه نكح في الزمان الثاني وهكذا للمشي في الزمان حتى يتوهم ان يقع في الزمان اي
الدهن من حيث المشاهدة انه مستمر باق وقال الحكماء انه يبقى الا بالحركة
والزمان باق على انه عرض وبياقي والاصح **ان العرض لا يجعل محلين**
قواد احد المحلين مثلا سواد الاخر وان شارك في الحقيقة وقال قدما
المحلين ونحوه مما يتعلق بطرفين كل محلين وعلى الاول قرب احد
الطرفين مخالفة لقرب الاخر بالشخص وان شارك في الحقيقة وكذا نحو القرب
كالحوار والاصح **ان العرضين المتشابهين** بان يكونا من نوع **لا يجتمعان**
كل واحد وجوز العتلة اجتماعهما محتمل بان الجسم المتحرك
في الصبح ليسود بعرض له سواد ثم اخ في اخر الى ان يلبس ثيابه السواد
باللحم واجيب بان غرض السواد ان له ليس غرضه الاجتماع بل على اليد
فيزول الاول ويحلله الثاني وهكذا انها على ان العرض لا يبقى زمانين
تقدم **كالصديق** فاعلم لا يجتمعان كالسواد والبياض **خلافا للحلافتين**
وهما اعم من الصديق فاعلم لا يجتمعان ما حيث الاعمى كالسواد والحلاوة وفي
كل من الاقسام يجوز ارتفاع الشين **اما الحقيقة لا يجتمعان ولا يتقاربان**

كالقيام

كالقيام وعدمه والاصح **ان احد طرفي الممكن** وهما الوجود والعدم **ليس اوليه**
من الاخر بالنظر الى ذاته جوهر كانه او عرضا على السواد قبل العدم اوليه
لان السواد وقرا في الوجود فحققه بانقائه من اجزاء العلة العامة الوجود المفتق
في حقيقة التي تحقق جميعها وقيل الوجود اوليها عند وجود العلة وانقائه
الشرط لان قد وجدت العلة وان لم يوجد لها ولا لانقائه الشرط والاصح
ان الممكن الثاني يحتاج في بقائه **الى السبب** اي المؤثر وقيل لا **وينبغي** هذا الخلاف
على ان علة احياج الاثر اي الممكن في وجوده **الى المؤثر** اي العلة الشئ
بلا حضا في ذلك **الامكان** اي اسو الطرفين بالنظر الى الذات **او الحدوث**
من العدم الى الوجود **وهما** على انهما **جزأ علة او الامكان** **سبب الحدوث**
وهو افعال فعلية او لها يحتاج الممكن في بقائه الى المؤثر لما يحتاج اليه
على ذلك في الخروج من العدم الى الوجود لا في البقاء وكأنه استأبد كرهذا
البناء المأخوذ من الصحايف مع اطلاق الاقوال وتقديم الامكان منها الى انه
ينبغي ترجيح الامكان الذي هو قول الحكماء وبعض المتكلمين وان كان جمهورهم
على الحدوث حقا لا يخالف الصريح وفي المبني التصريح عليه كونه وقت الحادثة
بما قالوا من ان شرط بقاء الجوهر العرض والعرض لا يبقى زمانين فيحتاج في
كل زمان الى المؤثر **والكتاب** الذي لاحقنا في ان الجسم يستعمل عنه واليه
وسمى فيه فيلاديه ولا بد بالتماسه او المفرد كما سياتي في اخلاق ماهية
قيل هو السطح الباطن الحاوي المماس للسطح **الظاهر في الحوي**
كالسطح الباطن للكرة المماس للسطح الظاهر من المماسين فيه **وقيل**
هو **بعد موجود** يتغير فيه الجسم بتغير سوره التام به في ذلك البعد بحيث
ينطبق عليه وخرج بقيد التقدير بعد الجسم **وقيل هو بعد مفرد** غير متغير فيه

كالمقام

ما ذكر من نفوذ بعد الجسم فيه وهو اي العبد المروض **الحل** **والخلا** حائر والمراد منه
كون الجسمين لا يتناسان ولا يكون بينهما ما يما سهما فهذا يكون الحائر هو الحلال
الذي هو معنى العبد المروض الذي هو معنى المكان فيكون خاليا عن الشاغل
هذا قول المتكلمين والمكان قبله للحكما وسقوا الحلاي خلوا **المكان**
معناه عندكم عند الشاغل لا يعنى قايي الثاني **فجوزوه والزمان قبل**
ليس بجسم اي ليس بركب ولا جسم في اي ولا داخل في الجسم فهو قائم بنفسه
عن المارة **وقيل** **بذلك** **معدل النهار** وهو جسم سميت دابته اي منطقة المبروج
منه معدل النهار لحداد الليل والنهار في جميع البقاع عند كون الشمس عليها **وقيل**
عرض معدل حركة معدل النهار **وقيل** **مقدار الحركة** المذكورة وسكن من غير حركة
العالم ومقدارها **والنهار** **انه** **مقارنة** **مقدار** **دوره** **ليخبر** **بمعلوم** **انزاله** **الايها** **م**
من الاول مقارنة للثاني كما في اثنتي عشرة عند طلوع الشمس وهذا قول المتكلمين والافق
قبله للحكما **ويستلزم** **تداخل الاجسام** اي دخول بعضها في بعض علم وجبر النفوذ
في ملاقات له بأسر من غير زيادة على الحجب وانتفاع ذلك ما فيه من مساواة الكل
للجسم في العظم **ويستلزم** **خلو الدهر** **بغير** **الاعراض** **بان** **لا** **يقوم**
به واحد منهما بل يجب ان يقوم به عند وجوده شي منها لانه لا يوجد به واحد
الشخص انما هو الاعراض **والجوهر** **الركب** **وهو** **الجسم** **غير** **مركب** **من** **الاعراض** **لانه** **يقوم**
بنفسه بخلافها **والاعراض** **المجرد** **من** **الطول** **والعرض** **والقوة** **متناهية** **اي** **طاحنة**
تنتهي اليها **والعلول** **قال** **الاكثر** **معارف** **علمه** **ما** **ما** **عقله** **كانت** **او** **وضعية**
والختار **وفاقا** **للشيخ** **الامام** **والد** **المصنف** **يعقوبها** **مطلقا** **وثالثها** **يعقبها**
ان كانت **وضعية** **لا** **عقلية** **فما** **رعا** **اما** **الترتيب** **اي** **ترتيب** **العلول** **على** **العلل** **رسم**
مرفقا **واللذة** **والذوق** **الذنيوي** **وهو** **بجبهة** **حضرة** **الامام** **الرازي** **الشيخ**
الامام

الامام **والد** **المصنف** **في** **المعارف** **اي** **ما** **يعرف** **اي** **يدرك** **قالا** **وما** **يقوم** **اي** **يقع** **في** **الوهم**
اي الدهن من لذة حسية كقضا شهوة البطن والفرج او هياليه كج الاشتغال والرياسة
فهو دفع الام ولذة الاكل والشرب والجماع دفع ام الجوع والعطش ودعوة المني
لا وعينة ولذة الاستغلا والرياسة دفع ام القهر والعلية **وقال** **ابن** **رسل** **الطبيب**
هي **الخلاص** **من** **الام** **يدفعه** **كما** **تقدم** **ورد** **بانه** **يلتذ** **بشي** **من** **غير** **يسن** **ام** **صدده** **كذلك** **وقف**
عليه **مسئلة** **فهم** **او** **كثير** **مال** **فجأة** **من** **خبر** **خطورها** **بالمثال** **وام** **الشوق** **اليها** **وقيل**
هي **ادراك** **الملازم** **من** **حبيث** **الملازمة** **والحق** **ان** **الادراك** **ملزم** **ومها** **لا** **هي** **وقيل**
الا **فهو** **علي** **الا** **حين** **ادراك** **غير** **الملازم** **وما** **تصوره** **العقل** **اما** **والحب** **او** **المنع** **او** **يمكن**
لان **داته** **اي** **المتصور** **اما** **انا** **باعتقني** **وحده** **في** **الحال** **او** **عدمه** **ولا** **يقضي** **بها**
من وجوده او عدمه **والاول** **الواجب** **والثاني** **المتنع** **والثالث** **المكن** **حاشا**
بما يذكر من مبادي التصوف الصفي للقلوب وهو كما قال الغزالي خريد العبد له
احتقار ما سواه قال وحاصله يرجع عند القلب والمجوارح ولذلك اتفق المصنف باس
العدل فقال **اول** **الواجبات** **العرفية** **اي** **معرفة** **الله** **تعالى** **لانها** **مبني** **سائر** **الواجبات**
او لا يصح بدونها **واجب** **بد** **وسدوب** **وقال** **الاستاذ** **ابو** **اسحاق** **الاسفرايني**
النظر **الموحى** **اليها** **لانه** **مقدمتها** **والقاضي** **ابو** **كبر** **الباقلا** **في** **اول** **النظر** **لوقوف** **النظر**
على اول اجزائه **وابن** **فور** **وقال** **الامام** **الحري** **بين** **القصد** **الي** **النظر** **لوقوف** **النظر** **على**
قصده **وهو** **النفس** **الابدية** **اي** **التي** **تأبى** **الا** **العلو** **الاخر** **وعند** **يرى** **بها** **اي** **يرى** **بها**
بالحا هذه **على** **سفسات** **الامور** **اي** **دينها** **من** **الاخلاق** **المذمومة** **كالكبر** **والقص**
والحق **والحسد** **وسوا** **الخلق** **وقلة** **الاخلاق** **ويجب** **بها** **اي** **معاليها** **من** **الاخلاق**
المحمودة **كالنواضع** **والصبر** **وسلامة** **الصدر** **والزهد** **وحسن** **الخلق** **وكثرة** **الاحتمال**
فهو **على** **الحدة** **وسيا** **في** **دينها** **وهذا** **ما** **خود** **من** **حديث** **الامام** **عليه** **السلام** **معالي** **الامور** **وكبر**

سفسافها رواه البيهقي في شعب الايمان والطبراني في الكبرى والاكواطين عرق
ربه ما يعرف به من صفاته **تصور تعبدية** لعبده باطلاله **وتقريبه** له تعبدية
فان مقامه ورجاه ثوابه فاصلي الي الامر والقي فانك ما موره **واجتب**
منه **فاحبه مولاه** **فكنا** مولاه **سعد** **وصرف** **ويده** **التي** **يطيش** **ها** **واخذ**
وليا **ان** **شا** **اعطاه** **وان** **استعاذ** **اعاذه** هذا ما اخذ من حديث الخالي وما يزال
عندي ينقرب الي بالمواظلة حتى احبه فاذ احبته كنت سمعه الذي يسبح به ويصره الذي
يسهر به وبه الذي يربطش الذي بها ورجله الذي يمشي بها وان سألني اعطيه
وان استعاذني لا اعينه والمراد ان الله تعالى يقول محبوبه في جميع احواله فركاته
وسكاته ته ته كما ان البوي الطاهر المحبته الي التي السكاته الله في قلوبهم يتوكلها
جميع احواله فلا ياكل الا بيد احد ها ولا يمشي الا برجله الذي يريدك وفي حديث الهيم
كلالة من لله الهيم كلالة الوليد **ودن** **الله** **بها** **ان** **يرفع** **نفسه** **بالجهد** **عن**
سعاد **الامور** **لا** **يأبى** **ان** **يدعوه** **نفسه** **من** **المهلكات** **ينجده** **فوق** **جمل**
الجاهل **ويدخل** **تحت** **ريقة** **المارقبة** **من** **الدين** **اي** **عروهم** **المنقطعة** **وهي** **كبير**
وسكون **الروح** **فدوتك** **اي** **الخاطب** **بعد** **ان** **عرفت** **عالم** **الهة** **ودنيها**
مدحها **منكر** **ام** **فساد** **اورض** **عنتك** **اوسخطاه** **اوقربا** **من** **الله** **او** **يويا**
وسعاده **منه** **او** **تسقاوه** **ونعما** **منه** **او** **يحما** **فاد** **دوتك** **الا** **غير** **بالسنة**
الي **الصالح** **وما** **يتا** **سبه** **والقدير** **بالسنة** **الي** **الفساد** **وما** **يتا** **سبه** **واذا**
خطر **لك** **امر** **اي** **القي** **في** **قلبك** **فتره** **بالشرع** **ولا** **تخلو** **حاله** **بالسنة** **الي**
من **حيث** **الطلب** **من** **ان** **يكون** **ما** **مورابه** **او** **منهيا** **عنه** **او** **مشكوكا**
منه **فان** **كان** **ما** **مورابه** **فبادر** **الي** **فعله** **فانه** **من** **الرحمن** **رحمك** **حيث**
اخطره **يبالك** **اي** **اراد** **لك** **الخير** **فان** **حشيت** **وقوعه** **لا** **يقاع** **علي** **صفه** **منه**
عجب

كعجب اوريا فلا بأس عليه في وقوعه عليها من غير قصد لها بخلاف ما اذا وقع
عليها من غير قصد فاصدا لها فكل ذلك فاستغفره كما سياتي **والحاج** **استغفارا**
الي **الاستغفار** **لغفلة** **يعفلة** **قلوبنا** **معه** **بخلاف** **الاستغفار** **لخلص** **نراة** **العدو**
رضي الله عنها منهم وقد قالنا استغفارا يحتاج الي استغفارها نفسها **لا** **يجب**
ترك **الاستغفار** **من** **الامور** **به** **ان** **يكون** **الوقت** **خيرا** **سنة** **بلا** **يأتي** **به** **وان** **احياج**
الي **الاستغفار** **لان** **اللسان** **اذا** **الفت** **ذكر** **اي** **يوسل** **ان** **بالله** **القلية** **فمواقف** **منه** **ومن**
من **اي** **من** **هنا** **وهو** **ان** **احتياج** **الاستغفار** **الي** **الاستغفار** **لا** **يجب** **تركه** **اي** **من** **احيل**
ذلك **قال** **السهروردي** **يضم** **السين** **صاحب** **عوارف** **المعارف** **لمن** **سأله** **العمل** **مع** **خوف**
العجب **اولا** **نقل** **حدثا** **منه** **اعمل** **وان** **خفت** **العجب** **استغفرا** **منه** **اي** **اذا** **وقع** **قصدا**
ما **تقدم** **فان** **ترك** **العمل** **لخوف** **منه** **من** **مكايد** **وان** **كان** **الخاطر** **منهيا** **فاياك** **ان** **تفقد**
فاستغفر **الله** **تعالى** **من** **هذا** **الميل** **وحديث** **النس** **اي** **تزداد** **من** **فعل** **الخاطر** **المذكور**
وتركه **عالم** **تتظلم** **او** **تعمل** **استغفورا** **ان** **قال** **صلي** **الله** **عليه** **واما** **ان** **اسمع** **وجعل** **تجاوز** **والهم**
لا **مقي** **عما** **حدثت** **به** **انفسها** **ما** **تظلم** **وتتظلم** **به** **رواه** **الشيخان** **وقال** **صلي** **الله** **عليه**
واما **ومن** **م** **بيته** **وم** **بعلها** **لم** **تكتب** **عالمه** **رواه** **مسلم** **وفي** **رواية** **كثيرة** **له** **عنده** **جسنة**
كاملة **راد** **في** **اخر** **انما** **تركها** **من** **جسنة** **اي** **من** **اجلي** **وهو** **يفع** **الجسم** **وتشديد**
الرا **وقضية** **ذلك** **انه** **اذا** **نكلم** **كالقينة** **او** **عمل** **كثير** **المسكرا** **نغم** **الي** **المواظنة** **فيك**
سوا **اخر** **حديث** **النفس** **والهم** **به** **وان** **لم** **تطعمك** **النفس** **الامارة** **بالسوء** **علي** **احياء**
معد **الخاطر** **المذكور** **لجها** **بالطبع** **للمنهي** **عنه** **من** **الشهوات** **فلا** **سد** **والها** **استفوه**
الا **اتبعتها** **فما** **هرها** **وجوب** **الطبيعة** **في** **الاجتناب** **لا** **يأخذ** **من** **يقصد** **الاجتناب**
بل **اعظم** **لا** **يأخذ** **تقصده** **بكل** **الهلاك** **الا** **يدي** **باستدراجها** **كمن** **معصية** **الي** **اخرى**
حتى **توقع** **فيها** **لوي** **دي** **الي** **ذلك** **كان** **فعلت** **الخاطر** **المذكور** **لغاية** **الامارة** **فكل**

فتب على الفور وحب باليرفع عندك أم فعله بالتوبة التي وعد الله به قوله فضل
منه ولما يتحقق به الاقلاع كاي شيء **فانه لا يبلغ** عن فعل الخاطر المذكور **لاستلزام**
به او كل عند الخروج عنه **فتذكر هادم اللذات وفتجاء الفوات** اي تذكر الموت
وفي آية الموتى للتوبة وغيرها من الطاعات فانه تذكره باحث في يد علي الاقلاع
عما يستلزم او يطيل عن الخروج منه قال صلى الله عليه وسلم اكثر ذكر هادم اللذات
و اما التريدي زاد ابن حبان فانه ما ذكره احد في صيق الاوسع ولا ذكره
في سعة الاضييقا عليه هازم بالذات الجحمة اي قاطع او لم يقطع لقطوعه
رحمة الله وعفوه عما فعلت لشدة اول استغفار عظمة الله **فخفت مقت ربك**
اي شدة عقابه ما لك الذم له ان يفعل في عيد ما شاحبت اصف الذنب
الياس من العفو عنه وقد قال الله لا يمس من روح الله الا القوم الكافرون
واذكر سعة رحمة الله التي لا يحيط بها الا هو اي استحضرها لترجع من فوطك
وكيف تقنط وقد قال تعالى يا عبادي الذنب اسروا على انفسكم لا تقنطوا من
رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا اي غير الشرك لقوله تعالى ان الله لا يغفر
الاسيرك به وقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو لم تقنطوا للذهب
الله بكم وتجاهل يوم يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم ويؤاه مسلم **واعرض** على
نفسك التوبة **وحاسنها** اي ما يتحقق به من الحاسن حيث ذكرت سعة
الرحمة لتتوب عما فعلت فتقبل ويعفو عنك فضلا منه تعالى **وهي اي التوبة**
الندم على العصية من حيث انها عصية فالندم على شرب الخمر لاضراره بالبدن
ليس بتوبة **ويتحقق بالاقلاع** عن العصية **وعن الابعود اليها وتدارك**
يمكن التذكر من الحق الناصي عنها كحق القدق فيندرك فيمكن مستحق
من المقدوف او وارثه ليتوفيه او يبري منه فان لم يكن تدارك الحق كان لم يكن مستحق

موجود

موجودا سقط هذا الشرط كما سقط في توبة معصية
لا يشا عنها حولا زعي وكذا سقط شرط الاقلاع في توبة
معصية كسب الخمر فالمراد بتحقق التوبة هذا الاسور انما لا يخرج
فيما يتحقق بها عنها لانه لا بد منها في كل توبة وفي نسخة و
الاستغفار عقب قوله بالاقلاع ولا حاجة اليه مع ما ذكر **ويصح ولو**
بعد تقضها عن ذنب ولو كان صغيرا مع الاضرار على ذنب اخر
ولو كان كبيرا عند الجمهور وقيل لا يصح بعد تقضها **فانما عاد** الى
التوب عنه الى المتوب عنه وقيل لا يصح عن صغير لتكفيره
باجتناب الكبير وقيل لا يصح عن ذنب مع الاضرار على كبير
وان شككت في الخاطر اما ما سوريه واما مستهلي عنه
فامسك عنه حذرا من الوقوع في الله المعصية
ومن ثم اي من هنا وهو الامساك اي من اجل ذلك
قال الشيخ ابو محمد الحوفي في الموضعي شريك الفيل
عسلة ثالثة تكون مأمورا بها **ام رابعة** فيكون
منها عند **لا يفصل** خوف الوقوع في المعصية عند
وعنده **قال يفصل** لان التشديد مأمورا به وله
يتحقق قبل هذه الفسلة فيأتي بها وكذا واقع
في الوجود ومن جملة الخاطر وقوله ونزكه
يقدره الله وارا دته هو خالق كسب العبد اي فعله
الذي هو كاسبه لا خالقه كما تبين ذلك قوله **قدره قدره**
هي استطاعة يصنع المكسب كاللديع بخلاف قدره الله تعالى

فاما لا بداع لا للكسب **قاله خالف غير مكتسب والعبد مكتسب**
غير خالف فيباب ويعاقب علي مكتسبه الذي يخلفه الله
 عقت قصده له وهذا اي يكون فعل العبد مكتسبه بخلاف
 الله تعالى بين قول المعتزله ان **العبد خالق لفعله**
 لان فيباب ويعاقب عليه وبين قول الجريه انه لا فعل للعبد
 اصلا وهو محضه كالحيث في يد القاطع **وسمى** اي من
 هنا وهو ان العبد مكتسب لا خالف لكون قدرته
 للكسب لا لا بداع فلا يوجد الا مع الفعل اي من
 اجل ذلك يقول **الصحيح ان القدرة من العبد**
لا يصلح للصدور اي المتعلق بهما واما يصلح للمتعلق
 باحد هما الذي يقصد وقيل يصلح للمتعلق بهما على سبيل
 البدل والصحيح ايضا ان **العرضة وجودية تقابل**
القدرة تقابل الضدين لا تقابل العدم والملازمة وقيل تقابلها
 تقابل العدم العدم والملازمة فيكون هو عدم القدرة عما من
 شأنه القدرة كالا مر كذا على القول بان العبد خالق
 لفعله فعلى الاول الزمن معي لا يوجد في المنفع من
 الفعل مع اشتراكها في عدم المنفع من الفعل وعلى الثاني
 لا بل الفرق ان الزمن ليس بقادر والمنفع قادر اذن
 شأنه القدرة بطريق تحري القادر **ويجوز قول التوكل**
 من العبد على الاكساب واخرون الاكساب على التوكل
 اي الكسب الاكساب والامر اذ من الاسباب اعتماد القلب
 على الله تعالى

١٢٤
 على الله تعالى وثالث الاختلاف باختلاف الناس وهو المختار فيكون
 في توكله لا يتخط عند ضيق الرزق عليه ولا تستشرف نفسه اي تتعلق
 سبوا احد من الخلق والتوكل في حقه ايج لما فيه من الصبر والمجاهدة
 لنفسه ومن يكون في توكله بخلاف ما ذكر فالاكساب في حقه ايج حذر
 من التخط والاشتتاف **وسمى** اي من هنا هو
 الثالث المختار اي من اجل ذلك قيل قولا معنويا
ارادة التجريد عما يتفعل عن الله تعالى مع داعية الا
اسباب من الله في مزيد ذلك **شهوة حفية**
 من المزيد **وسلوك الاسباب** المتاعلة
 عن الله مع داعية التجريد من الله في سلوك
 ذلك **مخطا له عن الدر وه المصلحة** بالاصح
 لمن قدر الله فيه داعية التجريد سلوكه
 دون الاسباب وقد ياتي الشيطان
 للانسان باطراح **جانب الله تعالى في صورة**
الاسباب او بالكل والظاهر في صورة
التوكل كان يقول السالك التجريد الذي
 سلوكه له اصح من تركه له الي متى تركه
 الاسباب لم تعلم ان تركها يقطع القلب
 في ابد غيب الناس فاصحابهم
 من ذلك وينتظر غيركم ما كنت تنتظره
 منه غيرك ويقول لسالك الاسباب الذي

سلوكها اصلح من تركها لاول تركها وسلكت التجريد
فتوكل على الله ليصفي قلبك واشرق لك النور
اتاك ما يكفيك من عند الله فتركها ليحصل لك
ذلك فتركها الذي هو غير اصلح له الي الطلب
من الخلق **والطلب** والاهتمام بالرزق **والوقوف**
يحت عن هذين الامرين اللذين ياتي بهما
الشيطان في صورة غيرهما كيد امته لعله ان
يسلم منها **ويعلم** مع حيله عنهما **ان لا يكون الا ما**
يريد كونه اي وجوده. منهما او من غيرهما
ولا ينفعنا علما بذلك المعلوم الذي ضمنه هذا
الكتاب جمع الجواب **الا ان يريد سبحانه ويعلم**
نفعنا به يات يوقنا لان ياتي به خالصا من
العجب وغيره من الاوقات **وقد تفرع**
الجواب عن علما يتميز من سببه التمام اي ثم هذا
الكتاب من حيث العلم اي المسائل الموصولة
جمعها وقال المصنف يجوز ان يكون علما جموع الجوامع ولا
حين ان يكون متعلقا بنم ادلا فائدة في قولنا ثم هذا علما فان
قامه معلوم معروف انتهى ولا يخفى ما فيه **المسمع كلامه اذا نظما**
الاتي من احسن المحاسن بما ينظر الاعي اي انه لغزوبة
لغظه القليل وحسن معناه الكثير يشتهر من الناس حتى يتحقق
الاصح فكانه يسمعه والاعني فكانه ينظره وهذا كما قال المصنف **من**

من قول ابي طالب انا الذي ينظر الاعي الى ارضي واسمعت كلما في
من يسمع ويند عليا مخالفة له في ذكر السمع قبل البصر للناسي
بالقران وفي ذكره الاسماع للاد الا لما حبها لانه ابلغ والاسماع
ها اسماع لما حبها مجموعا مجموعا اي كثير الجمع وها حالات
من **صغير الاتي** وكذا قوله **وموصوعا ذا فضل لا**
مقروطعا ولا موصوعا عن من يقصده لسهولة **ومرفوعا**
عن هم الارمات مدقوعا عنها فلا ياتي احد من اهل زمانه
كمثله **نعليك ايها الطالب حفظ عباراته** لا سيما ما خالف فيها
غيره كالمختصر والمحتاج **واياك ان تبادر بانكار شي منه**
من التامل والفكر فيه او ان تنظر امكان اختصاره ففي
كل ذرة نفع العجبة اي حرف **ذره** يضم الدال الملهة اي ما يده
نفسه كالجوهر ثم لما ذكرنا فيه الادله في بعض الاحايين اما
لكونها معروضة في مشاهد الكتب على وجه لا يتبين اي لا يظهر
او لغرضها او لعين ذلك مما يستخرج النظر المتميز القوي
كبيان المدر كالحق كما في قوله في محسوس الحس والالم
يكن شي من الحس كذا والماني في قوله في عدد
الساير اد الفرض بالعرض استه والتالت كما في قوله
في سلة قول الصحابي لارتفاع النفا بمدهم اذ لم تدون **ورجما**
افضنا بدكر ارباب الاقوال الخمسة **البعي** بالمرجده اي الضعيف الفهم
تطويلا يودي الى الملل وما دبر انا انما فعلنا لخصه بتركه **الهم العوال**
قرعنا لم يكن القول مشهورا عن ذكرناه كما في نقل اوصالية فروع الكافية

من الاسعاد والحواسي مع ولده مع ان ولده المشهور ذلك
عنه فقط او كان من ذكرنا عنه **قولا قد عزي اليه** علوا الوهم اي القلة
سواء كما في ذكر القاصي الباكلا في مسالما تعين لبوت اللفظ بالقاس
وقد ذكره الامدي من المجوزين **او** كان القرض **عبر ذلك** **معانظهم**
التامل لمن اسعد براه كما في ذكره غير الدقايق معه في تعهدهم
اللقب بعونه له كما تقدم كل ذلك **بحيث انا جازمون باب**
احضار هذا الكتاب **متقدروم** **التقصان منه**
منه **متعسر اللهم** **الا ان ياتي رجل** **مدير** اي سئل شيئا من
مكانه الي عينه **مبيرا** اي ياتي باللفظ بغير اي توافق كان
كثيرا منها **اصحاب الافوار** فانه لا يتعسر عليه ردم التقصات
لكنه اذا فعل ذلك لا يفي بمقصودنا فذرتك **المطالع** لما تضمنه
مختصر النبا انواع **المجاهد حصوه** لانه مشتمل على ما يقتضيه
ان يثبت عليه بذلك **جعلنا الله** لما املناه من كثرة الانتفاع به
مع الذين ائتم الله عليهم من **النبيين** **والصديقين** اي افاضل الصحابة
ملبا لغتهم في الصدوق والتصدق **والسهدا** اي القتلى
في سبيل الله **والصالحين** غير من ذكر **وحسن** **او كيد** **رفيقا**
اي رفقا في الحجة بانما يستمتع بربوبيتهم وزبارتهم والخصور معهم
وركان مفرهم في درجات عالية بالسنه الي غيرهم ومن وصل
الله تعالى غيرهم كما قال ابن عطية انه قد رزق الرضي محاله وذهب
عنه ان يعتقد انه مقصود انتفا للحسرة في الحجة التي تخلق المراتب
فيها على قدر الاعمال وعلى قدر حصل الله على من يشاء الله يا ذا
الفضل

بالفقير
العظيم تفصل علينا بما نشأ من النعم وصلي الله وسلم على سيدنا
محمد النبي الكريم وعليه وصحبه اجمعين وسلام على المرسلين
والحمد لله رب

العالمين
ثم

واقفا الزمان
من نسخة
في ثمانين
سنة
واربع
والف